



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

تعدد نسخ كتاب سيبويه وأثره (دراسة تطبيقية على شرحي الكتاب للسيرافي والفارسي)

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب:

عبدالله بن عثمان بن عبدالله اليوسف

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور:

بدر بن محمد بن عبّاد الجابري

الأستاذ بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية

العام الجامعي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد؛

فتأتي أهمية كتاب سيبويه - إضافة إلى الأحكام الكثيرة التي لم يُسبق إليها - من كونه يُعدُّ مصدرًا رئيسًا حفظ لنا آراء سابقيه، والمعاصرين له، ممن لم تصلنا مؤلفاتهم؛ فجاء هذا الكتاب الجليل فنقلها لنا بأمانة، ولذا فإن الكتاب كُتِبَ في كتاب؛ ولا غرابة والحال هذه أن يهتم به العلماء منذ عصر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى عصرنا هذا؛ فشرحوه، وعلّقوا عليه، وكان هؤلاء الشُّرّاح يحتفظون - غالبا - بنسخة، أو نُسخٍ؛ ينقلون عن سيبويه من خالها؛ بالنّصّ تارات، وبالمعنى تارات أخرى.

إنّ هذا النص (كتاب سيبويه) قد جمع من الخصائص والميزات ما يجعل اللاحق - مهما بلغ شأوه - لا يمكنه الاستغناء عنه؛ لسعة مادّته وشمولها، ومتانة صوغها، والاستدلال على قوّتها، وصحتها بأدلة فصيحة مسموعة موثوق بها، وحجج عقلية متينة، ولاستيغابه أغلب الأحكام النحوية المستقاة من كلام العرب.

مع هذا كله؛ فإن هذا الكتاب الجليل لم يسلم من التغيير، أو الزيادة، أو النقص؛ فقد كثر نُسخُه، وتعددت جهات روايته، وكان هذا مؤذنا بدخول التغيير والتبديل فيه، ودخول ما ليس منه من الحواشي والتعليقات، وقد تنبّه العلماء - رحمهم الله - منذ وقتٍ مبكر لذلك، فكان بعضهم ينوّه بما ليس من كلام سيبويه.

ليس من اليسير تمييز كلام سيبويه عن غيره مما أضيف إليه من تعليقات العلماء وحواشيهم؛ فإن كان بعض العلماء الأوائل - رحمهم الله - قد تنبهوا إلى مثل هذا؛ فإنّ منهم من لم يتيسر له ذلك؛ لمرور زمن طويل على تأليف الكتاب، ولكثرة من تناوله بالدرس والمناقشة المستمرة؛ وهذا مؤذن بدخول بعض التغييرات على نصوصه؛ فـ«لكلّ نسخة من كتاب ظروف خاصة، يسلم معها النصّ، أو لا يسلم من الزيادة، والنقص، والتحريف، فالكتب التي يكثر نُسخُها، وتعدد جهات روايتها؛ تتعرض عادة لما لا

تعرض له الأخرى من أسباب التغيير والتبديل؛ لتفاوت القائمين عليها في كل ما يتعلق بها^(١).

ومما يدل على تعدد نُسخ كتاب سيويه ما أشار إليه بعض شُراح الكتاب من كثرة النُسخ التي اعتمدوا عليها، ومن أشهرهم أبو سعيد السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيويه)، وأبو علي الفارسي في كتابه (التعليقة على كتاب سيويه)، وقد تناقل نُسخ (الكتاب) أناسٌ كثيرون؛ تعددت مشاربهم، واختلفت طرائقهم في البحث والنقل، ومن ثمَّ ظهرت أحياناً بعض التغييرات، والزيادات، والنقص؛ فأضيف إليه ما ليس منه، وأُسقط عنه ما هو من أصله، ويظهر استقرار هذه النُسخ بوضوح عند هذين العالمين، وعند غيرهما أيضاً، كالأعلم الشنتمري، وابن خروف.

ما من ريب أن البحث في موضوع (نُسخ كتاب سيويه) يُعدُّ أمراً مهماً في كشف اللبس حول نصوص سيويه، ومحاولة تبيين ما زاد منها، أو نقص، أو تغير؛ والأثر الذي سينتج عن تعدد هذه النُسخ على كتاب سيويه، وهذا التعدد قد أشار إليه علماؤنا الأوائل - رحمهم الله - في وقت مبكر؛ ولما لهذه الإشارة من أهمية كبرى؛ فقد فضَّل الباحث أن تكون دراسته بعنوان: (تعدد نُسخ كتاب سيويه وأثره: دراسة تطبيقية على شرحي الكتاب للسيرافي والفارسي)؛ فإن هذين العالمين يُعدّان من شُراح الكتاب المشهورين الذين برز موضوع تعدد النسخ في شرحيهما بوضوح، إضافة إلى أنهما الأقرب إلى عصر سيويه؛ فكلما كان الفاصل الزمني أقل؛ جاء الحكم أكثر دقة، وبناءً عليه ركَّز البحث على جمع النصوص المتعلقة بتعدد نُسخ الكتاب في كتابيهما المطبوعين (شرح كتاب سيويه) للسيرافي، و(التعليقة على كتاب سيويه) للفارسي، ومقارنة كل نصِّ بما يقابله في مخطوطتين من كتاب سيويه، هما: (نسخة جوروم باشا، ونسخة نور عثمانية)، ثم مقارنة ذلك أيضاً بما يقابله مع ما في نصِّ سيويه المطبوع في أربعة أعمال مشهورة، هي مطبوعات: (باريس)، و(بولاق)، و(هارون)، و(البكاء)، ودراسة كل ذلك دراسة علمية، وإبراز الأثر الذي سينتج عن ذلك في كشف بعض الأدلة على

(١) سيويه إمام النحاة ص ١٥٥.

التغيير، والتحريف في كتاب سيبويه، وقد أشار علمائنا الأوائل والمحدثون إلى شيء من هذا.

وبناءً على كل ما سبق؛ يكون الباب الأول من هذا البحث حصراً على إيراد النصوص التي أشار إليها السيرافي، والفارسي في شرحيهما لكتاب سيبويه إلى تعدد النسخ، ومقارنتها بنسختين مما هو مخطوط، وبأربع مطبوعات، مقسمة إلى ثلاثة أنواع: نحوية، وصرفية، ولغوية، مرتبةً حسب ترتيب أبواب (الكتاب) لسيبويه، وسيأتي الباب الثاني مبيناً أثر تعدد النسخ في الأحكام النحوية، والصرفية، واللغوية، وإيراد الشواهد الشعرية، ومن خلاله أيضاً ستكون هناك دراسة لأنواع وصور تعدد النسخ عند هذين الشارحين، ثم موازنة بين إشارات ونصوص كلٍّ منهما إلى تعدد النسخ، وأخيراً؛ أثر هذه النصوص في بعض من جاء بعدهما من شراح الكتاب.

الأهمية العلمية للموضوع:

لهذا البحث (تعدد نسخ كتاب سيبويه وأثره، دراسة تطبيقية على شرحي السيرافي والفارسي) أهمية علمية عالية؛ تتمثل في:

١- حصر النصوص إلى تعدد نسخ الكتاب التي ذكرها كلٌّ من السيرافي والفارسي.

٢- كشف الفروق-زيادة أو نقصاً أو اختلافاً- بين ما ورد في هذه النسخ وبين ما هو موجود في الكتاب المحقق بمطبوعاتٍ أربع، ونسختين من مخطوطات الكتاب (جوروم باشا، ونور عثمانية).

٣- إبراز أثر تعدد النسخ في سلامة نص سيبويه، وفهمه.

٤- محاولة إخراج ما ليس من كلام سيبويه من متن الكتاب، وإعادة ما أخرج منه، وتصحيح ما بُدِّل فيه.

٥- إثراء المكتبة العربية ومراكز البحث العلمي ببحث عن "تعدد نسخ كتاب سيبويه وأثره"؛ فلعله يكون نواة لبحوث أخرى تكشف أسراراً كثيرة في كتاب سيبويه.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب كثيرة دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع، وأهم هذه الأسباب هي:

- ١- البحث في (الكتاب)؛ فإنه يتعلق بسيبويه إمام النحاة، وبكتابه الذي كان ولازال عمدة النحويين.
- ٢- ندرة الدراسات حول نُسخ الكتاب؛ فهي تحتاج إلى مزيد من البحوث.
- ٣- تبيين ما لشرح الكتاب من أثر في توثيق نصوص الكتاب، وتصحيحها.
- ٤- الوقوف على الآراء الحقيقية لسبويه من خلال المقارنة بين ما أشار إليه شارحا الكتاب (السيرافي، والفارسي) في النسخ التي ذُكرت عندهما، وما هو موجود في المطبوع من كتاب سبويه.
- ٥- كشف ما أُدخل على الكتاب وما وقع فيه من زيادات، أو نقص، أو تبديل، أو تغيير.
- ٦- التحقيق في أقوال بعض المتأخرين بوجود تناقض في كتاب سبويه.
- ٧- محاولة توضيح بعض ما نُسب إلى سبويه من آراء وشواهد غير موجودة في كتابه.
- ٨- رغبة الوصول إلى أقرب صورة للكتاب الذي ألفه سبويه.
- ٩- أهمية دراسة مثل هذا الموضوع؛ لما قد ينبي عليه من اختلاف مؤثر في الأحكام أو التفسيرات النحوية والصرفية واللغوية.
- ١٠- محاولة تعيين أقرب الطباعات المحققة إلى النص الأصيل لكتاب سبويه.

الدراسات السابقة

بسؤال الأساتيد الأفاضل عن هذا الموضوع وهو: (تعدد نُسخ كتاب سبويه وأثره: دراسة تطبيقية على شرحي السيرافي والفارسي)، وبالبحث الجاد في الكتب، والرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية؛ تبين للباحث أنه لم يُدرس من قبل، ولكن هذا لا يمنع أن تكون بعض الكتب والأبحاث قد فتحت الباب لهذا الموضوع، ومن هذه الكتب والأبحاث ما يأتي:

١- جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه: د. عبد المجيد بن صالح الجار الله، ط١، دار التدمرية - الرياض، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م:

الكتاب في أصله أطروحة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكانت بإشراف الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي (وفقه الله). وقد درس د. عبد المجيد الجار الله؛ في كتابه شيئين:

أ- تعدد الفروق بين نسختي الزجاج والنسخ الأخرى من كتاب سيبويه، وبين أن هذه الفروق لم تكن على درجة واحدة من حيث الأثر؛ ففيها ما هو في الزيادة على النص، وما هو في النقص منه، وما هو في اختلافه، ثم بين أثر تلك الفروق في تمييز كلام سيبويه عن كلام غيره، والحكم النحوي، والمصطلح، والأسلوب، والشواهد، والأمثلة، وشرح الكتاب، والتعليق عليه.

ب- ما شرحه الزجاج من كتاب سيبويه، ودرس فيه المؤلف المواضع التي شرح فيها الزجاج عبارة الكتاب، وما استدركه من أبنية على سيبويه، والأدلة التي اعتمدها الزجاج في جهوده في دراسة الكتاب من قياس، وسماع، واستحسان، وعدم دليل.

ثم وصل إلى بعض الاستنتاجات، ومنها: تفرد الزجاج بشرح مواضع من الكتاب لم يتعرض إليها أحد غيره، وتأثره بالمبرد إلى درجة أنه يفسر كلام سيبويه بما يوافق مذهب المبرد، وتأثيره في أكثر شراح الكتاب؛ كابن السراج، والنحاس، والسيراfi، والفارسي، وغيرهم.

٢- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، ط٢، عالم الكتب - القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م:

في حديث الأستاذ علي النجدي عن سيبويه؛ ذكر في فقرة عنونها: (كتاب) أن كتاب سيبويه أصابته زيادات من تعليقات الأخفش، وأن نصوصه قد تعرضت للتغيير والتحريف، وألحقت بها حواشٍ من الأخفش وغيره، وقد سوغ لهذا؛ بأن الزيادات يصح التشبيه بها والقياس عليها؛ لإقرار الناس بها ومعرفتهم لها، ثم عرّج على الشواهد في الكتاب، وذكر أن نسبة الكثير من شواهد الكتاب ليست من عمل سيبويه، ولكنها من عمل الجرمي؛ مستدلاً على هذا بأن العبارات التي تُنسب بها الشواهد تحمل -

غالبا - دلائل إضافتها إلى الكتاب، ثم ذهب إلى أن في (الكتاب) مسائل تثير الريبة، وتدعو إلى التساؤل، وليس لها وجه من التأويل يطيب الأخذ به؛ رامياً من ذلك إلى أنها ليست من الكتاب وإنما مما أضيف إليه.

٣- شواهد الشعر في كتاب سيويه: د. خالد عبدالكريم جمعة، ط٢، الدار الشرقية - القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م:

تحدث د. خالد جمعة في هذا الكتاب - من خلال الفصل الأول - كثيرا عن نسخ الكتاب؛ لكن موضوعه كان في الشواهد الشعرية فحسب؛ ففي هذا الفصل المعنون بـ (رواية كتاب سيويه وأثرها في شواهد) ذكر أن تعليقات كثيرة على النسخ التي وصلت إلينا كانت للأخفش؛ جاء بها ليوضح قولاً، أو يشرح مشكلاً، ثم جاءت تعليقات أخرى للمازني، والجرمي، والزجاج، والمبرد، وابن السراج، وابن كيسان، والفارسي، وغيرهم، وقد كانت هذه التعليقات مفصلة عن الكتاب في حواشي النسخ، أو أن تكون مع النص لكنها منسوبة إليهم، ثم ذكر أنهم زادوا في الشواهد الشعرية أيضاً، فدخل كل ذلك في صلب (الكتاب) على أيدي نساخه الذين فرطوا في التدقيق والتحقيق.

٤- فهارس كتاب سيويه ودراسة له: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، ط١، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م:

في فقرة (تجريبي مع كتاب سيويه) أشار الشيخ محمد عزيمة (ص ٢٢) إلى طبعات كتاب سيويه إشارة مقتضبة؛ ذكر خلالها وجود نصٍّ دخيلٍ أضيف إلى متن (الكتاب)، سببه أثر الفروق بين نُسخه، ثم ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى تلك الفروق، ومنها: نقص شواهد الكتاب في طبعة بولاق إلى (١٠٤٧) شاهداً عما رُوي عن أبي جعفر النحاس من أنها تبلغ (١٠٥٠) شاهداً؛ ويتساءل: أين الثلاثة الباقية لولا التحريف والتبديل الذي أصاب الكتاب؟ ثم يرى أن من الأسباب المؤكدة على التحريف ما في (الكتاب) من مسائل لا يستقيم رأي سيويه فيها مع رأيه ورأي البصريين معه في مواضع أخرى من الكتاب نفسه.

٥- كتاب سيبويه وشروحه: د. خديجة الحديثي، ط١، مطابع دار التضامن (ساعدت وزارة التربية على نشره) - بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م:

عنونت د. خديجة الحديثي الفصل الثاني بعنوان: (الكتاب)، وتحدثت في إحدى فقراته عن (اختلاط نصوص سيبويه) في سبع صفحات؛ فذكرت ما قيل: إنه أصاب الكتاب ما أصاب غيره من المخطوطات والكتب القديمة من تغيير في نصوصها، وأنكرت ذلك واستبعدته؛ مؤيدةً ما ذهبَ إليه بأن نُسخَ الكتاب المخطوطة جميعها قد رويت أسانيدھا، وبأن العلماء الأوائل قد اعتنوا بروايات الكتاب عناية عجيبة؛ وصل ضبطها وإتقانها إلى أنه كان لكلٍ منهم رمزٌ يشير به إلى ما أضافه إلى نسخته من الكتاب حتى لا يختلط مع نص سيبويه؛ فهي تنفي أن يكون قد أضيف إلى الكتاب زيادة أو دخله تغيير.

٦- نظرات في كتاب سيبويه: د. ماهر عباس جلال، بحث منشور في مجلة التراث العربي بدمشق، العددان ٨٣ و ٨٤ (جمادى الآخرة) ١٤٢٢هـ، (أيلول - سبتمبر) ٢٠٠١، ص ٢٨٩ - ٣٠٠:

في هذا البحث ذكر د. ماهر عباس جلال أن النُّسخَ قد ألصقوا شروح العلماء وتعليقاتهم بكلام سيبويه نفسه؛ فصار الفصل بينها عسيرا حتى على أفذاذ العلماء، ثم تعرّض لبعض أوجه القصور في طبعتي (بولاق)، و(هارون)، وهي:

- الاضطراب في تحقيق نص الكتاب، وهذا ناتج عن عدم التوفيق في الترجيح بين الروايات، أو إلى عدم انطباق ترجمة الباب على ما تحته من الأمثلة.

- خلو الطبعتين من بعض الشواهد المثبتة في نُسخٍ أخرى للكتاب.

- إقحام بعض الحواشي والتعليقات في نص الكتاب، وهذا راجع إلى قلة النُّسخ التي اعتمدت عليها الطبعتان، أو إلى عدم التدقيق الجيد في النص؛ مما سبب عدم التمييز بين كلام سيبويه عن غيره من المعلقين والمحشّين.

- قصور نسبة شواهد الكتاب، وتخلّى هذا واضحا في نسبة بعض الشواهد خطأ إلى غير قائلها، وإغفال نسبة بعض الشواهد.

وبعد؛ فإن كل الدراسات السابقة أفادت هذا البحث ببعض الإشارات القليلة المهمة، لكنه سيكون مختلفا عنها؛ لأنه يبحث في تعدد نسخ سيبويه وأثره عند اثنين من أقدم وأهم شراح (الكتاب) لسيبويه؛ وهما: أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثم فهارس مفصلة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها: بيان أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وبيان منهجه.

التمهيد: تعدد نسخ كتاب سيبويه - تعريف وتاريخ.

الباب الأول: أثر تعدد النسخ في نصوص الكتاب، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: النصوص النحوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه أربعة وثلاثون مبحثًا:

المبحث الأول: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.

المبحث الثاني: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين؛ وليس لك أن تقتصر.

المبحث الثالث: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار.

المبحث الرابع: هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره.

المبحث الخامس: هذا باب ما أجري من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل.

المبحث السادس: هذا باب ما يجري من المصادر مثني منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

المبحث السابع: هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله.

المبحث الثامن: هذا باب ما يجري عليه وصفة ما كان من سببه.

المبحث التاسع: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست تعمل.

المبحث العاشر: هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

المبحث الحادي عشر: هذا باب ما ينتصب؛ لأنه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو.

المبحث الثاني عشر: هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، أو يبنى عليه ما قبله.

المبحث الثالث عشر: هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة.

المبحث الرابع عشر: هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا له، أو صلة وليس بمنادى ينبهه غيره.

المبحث الخامس عشر: هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

المبحث السادس عشر: هذا باب وصف المنفي.

المبحث السابع عشر: هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق.

المبحث الثامن عشر: هذا باب ما يُقدَّم فيه المستثنى.

المبحث التاسع عشر: هذا باب علامة المضميرين المرفوعين.

المبحث العشرون: هذا باب استعمالهم (إيّا) إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا.

المبحث الواحد والعشرون: هذا باب الإضمار فيما أجري مجرى الفعل.

المبحث الثاني والعشرون: هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله.

المبحث الثالث والعشرون: هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام.

المبحث الرابع والعشرون: هذا باب ما يعمل في الأفعال فيحزمها.

المبحث الخامس والعشرون: هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجازى بها حروف

الجر لم تغيرها عن الجزاء.

المبحث السادس والعشرون: هذا باب من أبواب (أنّ) تكون فيه مبنية على ما قبلها.

المبحث السابع والعشرون: هذا باب آخر من أبواب (أو).

المبحث الثامن والعشرون: هذا باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام، ولم تدخل على الألف.

المبحث التاسع والعشرون: هذا باب تغيير الأسماء المبهمة؛ إذا صارت علامات خاصة.

المبحث الثلاثون: هذا باب ما عمل بعضه في بعض؛ وفيه معنى القسّم.

المبحث الواحد والثلاثون: هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك .

المبحث الثاني والثلاثون: هذا باب ما لُفّظ به مما هو مثني؛ كما لُفّظ بالجمع.

المبحث الثالث والثلاثون: هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعنى واحد.

المبحث الرابع والثلاثون: هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو غير زيادة.

الفصل الثاني: النصوص الصرفية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه واحد وعشرون مبحثاً:

المبحث الأول: هذا باب من الجزاء ينحزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض.

المبحث الثاني: هذا باب أسماء السور.

المبحث الثالث: هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها .

المبحث الرابع: هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.

المبحث الخامس: هذا باب لا تجوز فيه التثنية والجمع؛ بالواو والنون والياء والنون.

المبحث السادس: هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء.

المبحث السابع: هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألفٍ أو لحقت ألفٌ ونونٌ كما لحقت عثمان نحو خنفساء.

المبحث الثامن: هذا باب المقصور والممدود.

المبحث التاسع: هذا باب تكسير الواحد للجمع.

المبحث العاشر: هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه، ومن لفظه؛ إلا أنه تلحقه هاء التأنيث؛ لتبين الواحد من الجميع.

المبحث الحادي عشر: هذا بابٌ أيضًا للخصال التي تكون في الأشياء.

المبحث الثاني عشر: هذا باب افتراق (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ).

المبحث الثالث عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة.

المبحث الرابع عشر: هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة.

المبحث الخامس عشر: هذا باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفًا في حرف.

المبحث السادس عشر: هذا باب ما بَنَتْ العرب من الأسماء والصفات والأفعال.

المبحث السابع عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل.

المبحث الثامن عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل.

المبحث التاسع عشر: هذا باب ما كانت الياء فيه أوَّلًا وكانت فاءً.

المبحث العشرون: هذا باب (فُعِلَ) من (فَوَعَلْتُ) من (قُلْتُ)، و(فَيَعَلْتُ) من (يَعْتُ).

المبحث الواحد والعشرون: هذا باب ما قِيسَ من المعتل من بنات الياء والواو.

الفصل الثالث: النصوص اللغوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه ثمانية عشر مبحثًا:

المبحث الأول: هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة.

المبحث الثاني: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة.

- المبحث الثالث: هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث.
- المبحث الرابع: هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف.
- المبحث الخامس: هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بها ومصادرها.
- المبحث السادس: هذا باب (فَعْلَان) ومصدره وفعله.
- المبحث السابع: هذا باب ما يُبنى على (أفعل).
- المبحث الثامن: هذا باب أيضا للخصال التي تكون في الأشياء.
- المبحث التاسع: هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتتها فيما مضى.
- المبحث العاشر: هذا باب ما يُمال من الحروف التي ليس بعدها ألف؛ إذا كانت الراء بعدها مكسورة.
- المبحث الحادي عشر: هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين.
- المبحث الثاني عشر: هذا باب عدد الحروف ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مهموسها ومجهورها.
- المبحث الثالث عشر: هذا باب الادغام في الحرفين تضع لسانك بهما موضعاً واحداً لا يزول عنه.
- المبحث الرابع عشر: هذا باب الادغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد، والحروف المتقاربة مخارجها.
- المبحث الخامس عشر: هذا باب الادغام في حروف طرف اللسان وأصول والشنايا.
- المبحث السادس عشر: هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع بذلك الحرف؛ وليس من موضعه.
- المبحث السابع عشر: هذا باب تُقلب فيه السين صاءً في بعض اللغات.
- المبحث الثامن عشر: هذا باب ما جاء شاذاً مما خففوا على ألسنتهم، وليس بمطرد.

الباب الثاني: أثر تعدد نسخ "الكتاب" على نصّ سيويه (دراسة تحليلية)، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الأثر النحوي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تغيير الإعراب.

المبحث الثاني: تغيير الحكم النحوي.

المبحث الثالث: صرف ما لا ينصرف.

المبحث الرابع: تغيير زمن الفعل.

الفصل الثاني: الأثر الصرفي، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تغيير الوزن الصرفي.

المبحث الثاني: تغيير الحكم الصرفي.

المبحث الثالث: استدراك بعض الأبنية.

المبحث الرابع: قلب حروف الكلمة.

المبحث الخامس: الإبدال بين الحروف.

الفصل الثالث: الأثر اللغوي، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تغيير الكلمة.

المبحث الثاني: تغيير بعض حروف الكلمة.

المبحث الثالث: تغيير معنى الكلمة.

المبحث الرابع: تفسير الكلمات.

المبحث الخامس: إيراد بعض صفات الحروف.

المبحث السادس: ضبط بعض الكلمات.

الفصل الرابع: الأثر في الشواهد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد ببعض القراءات.

المبحث الثاني: عزو الشاهد الشعري.

المبحث الثالث: إثبات الشواهد الشعرية وإنكارها.

الفصل الخامس: أنواع تعدد النسخ وصوره عند السيرافي والفارسي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الزيادة في النص.

المبحث الثاني: النقص من النص.

المبحث الثالث: التغيير في النص.

الفصل السادس: موازنة بين إشارات السيرافي والفارسي ونصوصهما إلى تعدد النسخ، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عدد الإشارات والنصوص.

المبحث الثاني: توثيق النسخ.

المبحث الثالث: إبراز الاختلاف بين النسخ.

المبحث الرابع: التنويه بأصحاب النسخ.

المبحث الخامس: تغليط النسخ ونقدها.

المبحث السادس: ترجيح الصواب من النسخ.

الفصل السابع: أثر إشارات ونصوص تعدد النسخ عند السيرافي والفارسي في بعض شراح الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأعلام الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه).

المبحث الثاني: ابن خروف (تنقيح الألباب).

المبحث الثالث: صالح بن محمد المسكوري (شرح كتاب سيبويه).

الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وتوصياته.

الفهارس المفصلة، وتشمل الفهارس الآتية:

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣ - فهرس الأمثال والأقوال.

٤ - فهرس القوافي.

٥ - ثبت المصادر والمراجع.

٦- فهرس الموضوعات.

٧- فهرس الفهارس.

منهج البحث:

يقوم البحث على عدة مناهج؛ هي: الوصفي التحليلي، والتأريخي، والمقارن، وكان عمل الباحث فيه على النحو الآتي:

- جمع النصوص المتعلقة بتعدد نُسخ كتاب سيويه عند كلٍّ من أبي سعيد السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيويه)، وأبي علي الفارسي في كتابه (التعليقة على كتاب سيويه).

- المقارنة بين هذه النصوص، وبين نصوص الكتاب في نسختين من النسخ المخطوطة التي أشارت في حواشيتها إلى اختلاف النسخ، وهما نسخة جوروم باشا، ونسخة نور عثمانية، وفي أربع مطبوعات؛ هي باريس، وبولاق، وهارون، والبكاء.

- الترجيح بين تلك النصوص بناءً على نُسخ لكتاب سيويه اتصفت بالقدم، والصحة، والضبط، كنسخة ابن خروف التي بخطّ يده، ونسخة الأسكوريال، وغيرهما، ثم على نصوص سيويه التي نقلها بعض شُرّاح الكتاب في شروحاتهم، كالرمانى، وأبي نصر القرطبي، وابن خروف، والمسكوري.

- المناقشة العلمية الرصينة والمتأنية، والوقوف على نصوص سيويه الأخرى عند الاقتضاء، وعلى ما نقله النحويون في مصنفاتهم من نصوص لكتاب، ثم التحليل العلمي لما ينتج عن أثر هذه المقارنة من أحكام نحوية، وصرفية، ولغوية.

- عَزَوْ الآيات إلى سورها مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.

- توثيق القراءات من كتبها.

- توثيق الأحاديث النبوية من مصادرها.

- توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة في ذلك.

- توثيق الشواهد الشعرية من المصادر المعتمدة.

- وضع فهرس علمية في آخر البحث؛ لِتُعَيِّنَ القارئ - بعد عون الله - في الرجوع

إلى مسائل البحث يُيسِّر، وسهولة.

شكر وتقدير

في الحتام أحمد الله وأشكره شكرا لا يُماثل، فقد منّ عليّ وتفضّل بنعم كثيرة لا تُحصى، ومن أجلّها الصحة، والعافية، والعون، مما مكّني من إتمام هذا البحث، فله الحمد والثناء والمنة.

ثم أبتهل إليه سبحانه وتعالى أن يغفر لوالديّ ويرحمهما على ما قدماه لي صغيرا وكبيرا، فما أزال أستظل بظل دعائهما، فالحلهم يا مجيب الدعوات اجعلهما الآن ينعمان في روضتين من رياض الجنة، واكتب لهما الفردوس الأعلى.

وأقدم جزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور بدر بن محمد بن عبّاد الجابري، رئيس قسم اللغويات، والمشرف على هذا البحث، حفظه الله، فإنّ له فضلا كبيرا بعد فضل الله تعالى في هذا البحث، منذ فكرته حتى انتهائه، فلقد أهدى إليّ بذرته، وتعهدها بالسقاية والرعاية حتى أثمرت، وبذل لهذا البحث وصاحبه كثيرا من وقته، حتى استوى هذا على سوقه، متّكئا على جهوده، فما به من حسنات؛ فبفضل الله ثم بفضل توجيهه، وإرشاده، ونصحه، وما به من ضعف فهو بسبب تقصيري، وعدم التزامي بتوجيهاته.

لقد وجدت في أستاذي - وفقه الله - عالما جليلا، وإنسانا نبیلا، غمرني بعلمه، وأكرمني بتواضعه، على علوّ قدمه، وله معي مواقف إنسانية لا تُنسى، يسّرت لي كثيرا من الصعوبات العلمية، والإدارية، فالله أسأل أن يجزيه عني وعن طلابه خيرا، وأن يوفقه في الدارين.

وأقدم خالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الكريمين عضوي لجنة المناقشة؛ لما سيبدلانه من وقت وجهد في قراءة هذا البحث، وما سيقدمانه من آراء تفيد البحث والباحث، وما سيقومان به من تقويم ما به من عوج، وإصلاح ما فيه من خلل، مقدرا لهما هذا العمل، داعيا الله أن يجزيهما عني خيرا.

وأزجي جزيل الشكر لفضيلة أستاذي الأستاذ الدكتور عبدالرزاق بن فراج الصاعدي وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي على مواقفه المشرفة معي وزملائي الطلاب، منذ كان عميدا لكلية اللغة العربية، فعميدا لعمادة الدراسات العليا

وحتى الآن، ومنها موقفه المشرف لإقرار خطة هذا البحث على ترتيب أبواب كتاب سيبويه في بابها الأول.

وأقدم خالص الشكر لفضيلة عميد كلية اللغة العربية الدكتور ماهر بن مهل الرحيلي على ما يقوم به من جهود مشكورة في خدمة هذه الكلية وطلابها بكل تفان وإخلاص، مسخرًا كل الإمكانيات للارتقاء بها، وأقدم الشكر الجزيل لفضيلة عميدها السابق، فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن هادي المباركى على ما قدمه من جهود مباركة في أثناء توليه قيادة هذه الكلية.

وأقدم الشكر والدعاء لأساتيدي الأفاضل، فضيلة رئيس مجلس كلية اللغة العربية وأعضائه الكرام الذين وهبوا وقتهم للرقى بالكلية إلى التقدم العلمي، وقدموا لي ولزملائي ما يعجز اللسان عن شكره، فقد ذلوا الصعاب، ويسروا العسير.

كما أقدم كثير الشكر والامتنان لأساتيدي الكرام، فضيلة رئيس مجلس قسم اللغويات وأعضائه الكرام الذين قدموا لي ولزملائي الطلاب عصارة فكرهم التربوي، والعلمي، والمنهجي؛ ليوصلونا إلى باحثين جادّين، متسلحين بسلاح العلم.

وفي هذا المقام يتوجّب عليّ أن أقدم شكرًا خاصًا لكل من:

جامعة الحدود الشمالية التي هيأت لي فرصة إكمال مشواري العلمي، وأخص معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور سعيد بن عمر آل عمر، فقد كان له الفضل بعد فضل الله تعالى في تيسير كل الصعوبات التي واجهتها، ولرئيس قسم اللغة العربية الدكتور صغير بن غريب العنزي، وأعضاء مجلس القسم الكرام على ما يبذلونه من جهد ووقت.

وللجامعة الإسلامية، تلك القلعة العالية في العلم والبحث العلمي، ممثلة بكلية اللغة العربية، وقسم اللغويات.

كما وأقدم خالص الشكر والتقدير لأخي الفاضل الكريم سعادة الدكتور صالح بن مرشود الصاعدي على كريم أخلاقه، ونبله غير المحدود، ومعروفه الذي لا يُنسى على ما قدمه لي من مساعدة كبيرة في هذا البحث في مراحلهِ الأخيرة، من غير جزاء ولا منّة، فوقف موقف الشهم الأبيّ، داعيًا له الله العليّ القدير بالتوفيق والرفعة في الدارين.

والشكر أيضًا لكل من قدم لي مساعدة علمية أو إدارية، وأخص الزميلين الكريمين الدكتور عبدالله بن محمد العواجي، والدكتور عبدالمجيد بن عثمان اليتيمي.

فلكل هؤلاء الرجال الكرام دعوات من القلب أن يجزيهم الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء، وأن يجعل ما قدموا في موازين حسناتهم.

وبعد؛ فأرجو الله العلي القدير أن يكون قد وفقني إلى الصواب، وأرشدني إلى قول الحق، وأسأله العون، والتوفيق، والسداد، وصلى الله على نبينا مُحَمَّدٍ، وآله، وصحابه أجمعين، والتابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

تعدد نسخ كتاب سيويه - تعريف وتاريخ.

تعدد نسخ كتاب سيويه (تعريف وتاريخ):

شغل الناس بكتاب سيويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، منذ تأليفه إلى اليوم، فكثرت الدراسات - قديمًا، وحديثًا - حول هذا السفر الجليل؛ شرحًا لنصّه، أو أبياته، أو تعليقًا على مواضع منه، أو اعتراضًا عليه، ومع كل ما كُتب عنه فلا يزال مَعِينًا لم ينضب، فكلما اكتشفت نظريةً من النظريات اللغوية، اتضح أن سيويه أشار إليها من قبل؛ بتفصيل، أو باختصار، أو بإشارة، وكتابه شاملٌ يحتاج إليه كلٌّ من اشتغل بالعربية وعلومها، وما يتعلّق بها، فيرجع إليه اللغويون، وغير اللغويين، ولا أدل على شموليته من أن يجعله أبو حيان الأندلسي مفتاحًا لحلّ مشكلات تفسير القرآن الكريم، حين قال: «(الكتاب) هو المرقاة إلى فهم (الكتاب) ...، فجدير لمن تاقَتْ نفسه إلى علم التفسير، وترقّت إلى التحقيق فيه، والتحرير؛ أن يعتكف على كتاب سيويه، فهو في هذا الفنّ المعوّل عليه، والمستند - في حلّ المشكلات - إليه»^(١).

اهتمّ المتقدمون والمتأخرون بكتاب سيويه كلّ الاهتمام، ومن مظاهر اهتمامهم به عناية العلماء بتلقيه عن شيوخهم، وروايّتهم له، والحرص على إثبات هذه الروايات، وتبيينها، ويظهر اهتمامهم بصورة كبرى؛ في حرص خاصتهم على أن تكون لدى الواحد منهم نسخةً منه، أو أكثر، ولذلك اشتهرت بعض نسخ هؤلاء، فكانت مفتاحًا لما حلّ به مع مرور الوقت من زيادة، ونقص، وتغيير، سببها أولئك المعلقون، والمحشون من العلماء وغيرهم، وقد نبّه بعض العلماء إلى ذلك، مبرّزين سيويه مما حلّ بكتابه من تلك التغييرات، فقد قال أبو علي الفارسي: «كثيرٌ من (الكتاب) يجب أن يُتفقّد، فلا يُحمل على ما يتناقض»^(٢)، وقال الزمخشري: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب...؛ فسيويه بريء منه»^(٣)، كما بيّن المهتمون به ما وقع فيه من أخطاء في النقل في بعض المواضع، قال الأعلام الشنتمري: «ووقع في النسخ: (وهو قائمًا رجل)، وهو سهوٌ لم يُتفقّد،

(١) البحر المحيط ١٠٠/١ و١٠١.

(٢) الإغفال ١٤٥/١.

(٣) المفصل ص ١٢٥.

ونصبه - إن صح - من متناولٍ بعيد»^(١)، وأبو نصر القرطبي عند نقله نصًّا من الكتاب، أورد قول سيبويه: «والجيم أيضًا قد قُرِّبَتْ منها، فجُعِلَتْ بمنزلة الشين»^(٢)، ثم قال: «يعني: أنَّ الجيم قد قُرِّبَتْ من الزاي، كما قُرِّبَتْ الشين منها، ووقع في هذا الموضع غلطٌ من الكاتب، وهو: ومن ذلك قولهم في الأجدر: أشدر، هكذا وقع بالشين، والصواب: أزدر، بالزاي»^(٣)، وقال المسكوري: «وسقطت الواو من: (وفي تَرَكَ الهمز)، وهما من الناسخ»^(٤).

لم يقتصر التغيير - زيادةً أو نقصًا - على النُّسَاح والورَّاقين، بل تعداهم - سهوًا، أو قصْدًا - إلى بعض من اهتموا بكتاب سيبويه، فهذا أبو العباس أحمد بن ولاد حين قارن ما نقله المبرد عن سيبويه في إحدى المسائل، وما رآه في عدَّة نُسَخٍ أخرى، وجد أنَّ المبرد قد أسقط سَطْرًا من نصِّ لسيبويه، سَبَبٌ تغيير الحكم، وهذا النصُّ هو قول سيبويه: «ويكون على مُفْعَلٍ في الأسماء نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَعٍ، ومُؤَسَّى، ولم يكثر في كلامهم ولا نعلمه صفةً»^(٥)، فنبه ابن ولاد على أنَّ نصَّ سيبويه على غير ما حكى المبرد، فقال: «وقد نظرنا في عدَّة نُسَخٍ، فوجدنا الكلام صحيحًا مستقيمًا على غير ما حكى»^(٦)، ثم يورد نصَّ سيبويه من غير سَقْطٍ؛ ليدل على أهمية ما أسقط في تغيير الحكم، فيقول نقلًا عن سيبويه: «ويجوز أن يكون الاسم على مُفْعَلٍ، نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَعٍ، ومُؤَسَّى، ولم يكثر هذا في كلامهم اسمًا، وهو في الوصف كثير، والصفة قولهم: مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُعْطَى، ويكون على مُفْعَلٍ، نحو: مُنْخَلٌ، ومُسْعَطٌ، ومُدَقٌّ، ومُنْصَلٌ،

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٦/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٤٧٩/٤.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣٢٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥٨٩/٢.

(٥) الانتصار ص ٢٥٨.

(٦) السابق.

ولا نعلمه صفةً»^(١)، ثم يعلق بقوله: «فهذا الذي عَنَى سيبويه أنه لا يعلمه صفةً، وهو مُفْعَلٌ، بضمّ العين، وأما مُفْعَلٌ، بفتح العين، فقد ذكر في (الكتاب) أنه كثيرٌ في الصفة، وهذا^(٢) ضِدُّ ما حكاها نصُّ الكتاب»^(٣).

وهذا ابن بري يؤكد في ردّه على الحسن بن صافي، الملقب بـ(ملك النحاة) - عندما انتقد سيبويه والسيرافي - «أنه قد خَبَطَ في نقل كلامهما تخبيطاً يحيله عن جهته، بما غيَّره من لفظهما، وما زاد فيه، وما نقص»^(٤)، ثم يأتي بأمثلة على ما زاده على كلام سيبويه، سيبويه، وما أسقطه منه، فيقول: «ثم قال هذا المذكور حكايةً لكلام سيبويه: (وأنا مثل "ما" في لغة بني تميم)، فزاد هذه الزيادة الأخرى، ولم يذكرها سيبويه»^(٥)، ويقول: «ثم قال هذا المذكور حاكياً عن سيبويه: (وهذا لا يُعرف)، فأسقط (يكاد)، وبإسقاط هذه اللفظة حصل الكلام متناقضاً»^(٦).

هذه التغيرات وغيرها لم تمر على العلماء دون أن يقفوا عندها بالدرس والتمحيص، راجعين إلى (الكتاب) برواياته عن الثقات، وسنده المتصل إلى سيبويه، فكان الأخفش هو الطريق إليه، وتذكر بعض الروايات أن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) قد قرأه على سيبويه، ومن ذلك ما ورد في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده، وجاء فيها: «وقراه أبو الحسن على سيبويه»^(٧)، وما قاله المبرد، مما نقله ابن جني: «قال أبو العباس محمد بن يزيد: قرأ هذا الكتاب على سيبويه جماعة منهم: الأخفش»^(٨)، ويؤكد هذا ما

(١) الكتاب (هارون) ٢٧٢/٤ و٢٧٣، ويُنظر: الانتصار ص ٢٥٨.

(٢) أي ما نقله المبرد.

(٣) الانتصار ص ٢٥٨.

(٤) جواب المسائل العشر ص ٤٤.

(٥) السابق ص ٤٦.

(٦) السابق ص ٤٧.

(٧) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ.

(٨) الخطاريات (ر.م. القرني) ص ٢.

قاله المبرد أيضاً: «قال: قرأتُ أوّل الكتاب على الجرمي إلى أن خرج (يعني الجرمي) إلى سُرٍّ مَنْ رَأَى، ثم أتممته على المازني، وقرأ المازني على الجرمي، وكان يسائل عنه الأخفش، وقرأ الجرمي على الأخفش، وقرأ الأخفش على سيبويه، وقرأ سيبويه على الخليل، وزاد فيه ما سأله عنه»^(١)، كما أورد المقرئ رواية أبي حيان الأندلسي لكتاب سيبويه، عن شيخه بهاء الدين بن النحاس متصلاً، إلى قوله عن قول المبرد: «أنبأنا أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، قالوا: أنبأنا أبو الحسن الأخفش: أنبأنا سيبويه»^(٢).

وذكر ياقوت الحموي أن إبراهيم بن سفيان الزياتي (ت ٢٤٩ هـ) قرأ الكتاب على سيبويه، قال: «قرأ كتاب سيبويه على سيبويه، ولم يتمّه»^(٣).

وللأستاذ الدكتور سيف العريفي وجهة نظر في أن الجار والمجرور (على سيبويه) زيادة من ياقوت الحموي، فتكون الجملة: (قرأ كتاب سيبويه، ولم يتمّه)، معللاً ذلك بأن أول من نقل ذلك النص الذي ورد فيه الجار والمجرور: (على سيبويه) هو ياقوت الحموي، المتوفى سنة (٦٢٦ هـ)، ثم نُقلت عنه بعد ذلك، وأن ما ورد عن السيرافي ومن نقلها عنه قبل ياقوت، لم يرد في عبارتهم (على سيبويه)، ثم يستدل بشيء آخر وهو أن الزياتي صار إلى الجرمي ليقراً عليه الكتاب، والجرمي أسن من الزياتي، ولم يلقَ سيبويه^(٤).

هذا على الرغم من أن هناك روايات عن بعض العلماء المهتمين بالكتاب تنكر أن يكون قد قُرئ على أحد، ومن أشهر تلك الروايات ما ذكره السيرافي أن سيبويه لم يقرأ كتابه على أحد، ولم يقرأه عليه أحد، ولكنه قُرئ بعد موته على الأخفش^(٥).

(١) الخاطريات (ر.م. القرني) ص ٦.

(٢) نفح الطيب ٥٦١/٢.

(٣) معجم الأدباء ٦٧/١، وتذكرة النحاة ص ٦٩٠.

(٤) يُنظر: الزياتي النحوي (حياته، وآثاره، وآراؤه) ص ٤.

(٥) يُنظر: أخبار النحويين البصريين ص ٣٩.

وقد ذكرت كتب تاريخ النحو أنَّ مَنْ قرأه على الأخفش أربعة^(١)، هم:

الأول: أبو الحسن الكسائي (ت ١٨٩ هـ)^(٢).

الثاني: أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)^(٣)، وقرأه على الجرمي كلٌّ من: التوزي:

عبدالله بن محمد (ت ٢٣٠ هـ)^(٤)، والمازني (ت ٢٤٩ هـ)^(٥)، وأبو إسحاق الزياتي

(ت ٢٤٩ هـ)^(٦)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)^(٧).

الثالث: أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ)^(٨)، وقرأه على المازني كلٌّ من: الرياشي

(ت ٢٥٧ هـ)^(٩)، والمبرد^(١٠)، وأبي يعلى بن أبي زرعة الباهلي (ت ٢٥٧ هـ)^(١١)، وأبي

ذكوان: القاسم بن إسماعيل^(١٢)، وعسل بن ذكوان^(١٣)، وأبي جعفر بن رستم^(١٤).

(١) بسط د. خالد عبدالكريم جمعة القول في رواية كتاب سيبويه. يُنظر: شواهد الشعر في كتاب

سيبويه ص ١٠٥ - ١٧٦، وفصل د. خالد التويجري في رواية الكتاب وسنده في الأندلس.

يُنظر: شرح كتاب سيبويه للهِسكوري (ر.د. التويجري) ٢٥/١ - ٤٤ (قسم الدراسة).

(٢) طبقات النحويين ص ٧٣، وتذكرة النحاة ص ٦٩٠.

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ، ومعجم الأدباء ٤/١٤٤٣.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٦٥.

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ، وطبقات النحويين ص ٩٣.

(٦) الكتاب (الأسكوريال) ٤ ب، وطبقات النحويين ص ٩٣.

(٧) طبقات النحويين ص ١١٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٧٩، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ص

٢٦٨.

(٨) طبقات النحويين ص ٨٧.

(٩) السابق ص ٩٩، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ص ١٦٤.

(١٠) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ، و(الأسكوريال) ٣ أ.

(١١) أخبار النحويين البصريين ص ٨٠، وإنباه الرواة ٤/١٩٠.

(١٢) أخبار النحويين البصريين ص ٨٠.

(١٣) السابق.

(١٤) الكتاب (الأسكوريال) ٣ ب.

الرابع: أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)، وقرأه على الأخفش مرتين^(١).
ثم أسهم المبرد بنقل الكتاب إلى من بعده، وذلك بإقراءه على جماعة من العلماء،
رووه عنه بعد ذلك، على النحو الآتي:

١- رواية السيرافي:

- السيرافي عن مبرمان^(٢) عن المبرد^(٣) عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن
سيبويه.

- السيرافي عن ابن السراج^(٤) عن المبرد^(٥) عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن
سيبويه.

٢ - رواية الفارسي:

- الفارسي عن الزجاج^(٦) عن المبرد عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيبويه.
سيبويه.

- الفارسي^(٧) عن ابن السراج^(٨) عن المبرد عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن
سيبويه.

٣- رواية الرباحي (محمد بن يحيى):

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٧٠، ومعجم الأدباء ١٤٠٦/٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٨١.

(٣) طبقات النحويين ص ١١٤، وتحفة الأديب ٧٣٦/٢.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٨١، والخاطريات (ذو الفقار) ص ٥٠، ومعجم الأدباء
٨٧٧/٢.

(٥) نفح الطيب ٥٦١/٢، والمنح البادية ٢٦٦/١.

(٦) فهرس ابن عطية ص ١٠٣.

(٧) معجم الأدباء ١٧٧٥/٤.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٥ ب.

- الرباحي عن النحاس^(١) عن الزجاج^(٢) عن المبرد^(٣) عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيويه.

- الرباحي عن ابن ولاد^(٤) عن المبرد^(٥) عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيويه.

٣- رواية أبي نصر القرطبي (ت ٤٠١ هـ) عن طريقين:

- أبو نصر القرطبي عن القالي^(٦) عن ابن درستويه^(٧) عن المبرد^(٨) عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيويه.

- أبو نصر القرطبي عن الرباحي^(٩) عن ابن ولاد (الابن)^(١٠) عن أبي الحسين بن ولاد (الأب)^(١١) عن المبرد، عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيويه.

هذا السند المتصل يدل على أن هؤلاء العلماء - رحمهم الله - كانوا يحتفظون بنسخة، أو تُسَخَّر من الكتاب، يُقَرَّون من خلالها تلاميذهم، ويراجعون عليها مباحثاتهم، ولا تخلو تلك المراجعات من تعليقات يدونونها على تلك النسخ، ومع مرور الوقت، تداخلت بعض تلك التعليقات مع النص الأصلي، وربما كانت مميَّزة في نُسخهم

(١) الكتاب (نسخة السليمانية ١١٠٦) ١ ب، وإنباه الرواة ٢٣٠/٣، وطبقات النحاة ص ٢٧٧.

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ٣ ب، ونزهة الألباء ص ٢٥٣.

(٣) إنباه الرواة ٢٥٠/٣.

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ.

(٥) طبقات النحويين ص ٢١٧، وإنباه الرواة ٢٢٤/٣ و ٢٢٥، وطبقات النحاة ص ٢٧٣.

(٦) تنقيح الألباب (الدراسة) ص ١١١.

(٧) طبقات النحويين ص ١١٦، وإنباه الرواة ٢٤٠/١.

(٨) طبقات النحويين ص ١١٦، وإنباه الرواة ١١٣/٢.

(٩) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ.

(١٠) السابق

(١١) السابق.

الأصلية، لكن لما كثر نَسْخُ الكتاب، والتعليق عليه، أخذ المعلقون، والنُّسَاح لا يهتمون بذلك كثيراً، وبخاصة ممن كانوا يحترفون نَسْخَ الكتب وبيعها، ومن هنا تأتي أهمية التفريق بين النُّسخ، ومعرفة أصحابها.

نُسَخ (الكتاب):

١- النسخة التي بخطّ سيبويه:

أشارت بعض النصوص إلى وجود نسخة بخطّ سيبويه، ومنها النصوص الآتية :
 - قال أبو علي الفارسي: «قال أبو بكر، قال أبو العباس: أخبرني المازني، قال:
 رأيت بخطّ سيبويه في آخر كتابه عند رجلٍ من بني هاشم يُقال له عبدالسلام بن جعفر
 للفرزدق...»^(١).

- نقل ابن جني عن شيخه الفارسي قوله: «كان لأبي إسحاق كتاب سيبويه في
 طروس^(٢) عتيقة، كان يُقال: إِنَّ كُرَّاسًا فيها بخطّ سيبويه»^(٣).
 - جاء في حاشية إحدى مخطوطات (الكتاب) النصّ التالي: «في نسخة يُقال إنها
 بخطّ سيبويه: كان هذا حينئذٍ...»^(٤).

٢- نصوص العلماء إلى تعدد النسخ:

اهتمَّ العلماء بالنص على تعدد نسخ الكتاب، لما يقوم عليه هذا التعدد من تغيير
 في الأحكام عند سيبويه، ويدل على هذا الاهتمام النصوص الآتية^(٥):
 ابن ولاد: «وقد نظرنا في عدة نسخ، فوجدنا الكلام صحيحًا مستقيمًا»^(٦).
 الرماني: «في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل...»^(٧).

-
- (١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢١٩/٥. وكان أ.د. سيف العريفي قد أشار إليها في كتاب
 (الادغام من شرح كتاب سيبويه) ص ٣٢٥؛ الحاشية (١).
 (٢) الطُّروس جَمْعٌ، مفردة: الطُّرس، وهو الكتاب الذي مُحِي ثم كُتِبَ. لسان العرب ٢٦٥٥/٤
 (طرس).
 (٣) الخاطريات (ر.م. القرني) ص ٦٢. ويُنظر: الحُلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٠٦.
 (٤) الكتاب (نور عثمانية) ١٤٠ ب؛ الحاشية (يم).
 (٥) في غير (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، و(التعليقة على كتاب سيبويه) للفارسي، فمن خلالهما
 خالهما ستكون تفاصيل هذا البحث.
 (٦) الانتصار ص ٢٥٨.
 (٧) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٢٢١.

ابن جني: «في إحدى النسخ في تحقير اسم رجل: يُرِيء، وفي الأخرى: يُرِيٌّ»^(١).

التنوخى: «وفي بعض نسخ (الكتاب): وإن شئت جعلت الواو محذوفة...»^(٢).

ابن الدهان: «الآنك: في بعض النسخ: الأُسْرُبُ»^(٣).

الصفار: «قد ثبت هنا في بعض النسخ»^(٤).

ابن الحاجب: «ووقع في بعض النسخ: عُمدان»^(٥).

ولم يقف الأمر عند هذا، بل كان بعضهم يراجع المسائل على أكثر من نسخة، اهتماماً بالكتاب، وبمسائله، فنتج عن شدة هذا الاهتمام تملُّك الواحد منهم غير نسخة، ومن أولئك ثعلب الكوفي الذي قال إشارة إلى سيبويه: «يقول في كتابه في غير نسخة: حاشا: حرف خفض...»^(٦)، ومنهم: السيرافي، والفارسي، وسيأتي الحديث عن تعدد النسخ عندهما بالتفصيل والبيان إن شاء الله في ثنايا هذا البحث.

٣ - النسخ المشهورة:

أشار ابن خروف في (تنقيح الألباب) إلى كثير من نسخ سيبويه، جمعها الدكتور ماهر عباس جلال، وهي على النحو الآتي:

«النسخ الشرقية - النسخ الرباحية - نسخة الجرمي - نسخة المبرد - نسخة ابن السراج - نسخة ثعلب - نسخة الزجاج - نسخة القاضي إسماعيل - نسخة أبي جعفر النحاس - نسخة أبي علي القالي - نسخة أبي سعيد السيرافي - نسخة أبي علي الفارسي

(١) مختار تذكرة الفارسي ص ٣٧٩.

(٢) تاريخ العلماء النحويين ص ١٢٢.

(٣) شرح أبنية سيبويه ص ٢٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢٩٤/١، وينظر: ٣٩١/٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٢/١، ويُنظر: ٦٩١/١.

(٦) معجم الأدباء ٥٦/١.

- نسخة أبي القاسم بن ولاد - نسخة أبي بكر الزبيدي - نسخة أبي بكر بن طاهر^(١).
ويمكن أن يُضاف إلى ما ذكر النسخ الآتية:

- نسخة الأخفش^(٢) - نسخة أبي جعفر (ابن رستم) الطبري^(٣) - نسخة أبي جعفر الدينوري^(٤) - نسخة مبرمان^(٥) - نسخة ابن درستويه^(٦) - نسخة أبي الحسين بن ولاد (الأب)^(٧) - نسخة أبي نصر القرطبي^(٨) - نسخة المعقلي^(٩) - نسخة الزمخشري^(١٠) - نسخة المعري (أبي العلاء الشاعر)^(١١)، نسخة أبي اليمن الكندي (ت ٦١٣)^(١٢) - نسخة صالح بن محمد (المسكوري)، قال: «كذلك هو في نسختي»^(١٣).

(١) نظرات في كتاب سيبويه ص ٢٨٩ و ٢٩٠.

(٢) خزانة الأدب ٥٠٩/٨.

(٣) يُنظر: الكتاب (نور عثمانية) ٤٣ أ؛ الحاشية (يس)، و(راغب باشا) ٢٩ ب؛ الحاشية (يس).

(٤) يُنظر: طبقات النحويين ص ٢٨٢، وطبقات النحاة ص ٢٦٦.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٨٩/١٥.

(٦) يُنظر: السابق ٨٠/١٢.

(٧) يُنظر: معجم الأدباء ٦/٢٦٧٤.

(٨) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ١ أ، و(راغب باشا) ٣ أ، وبرنامج شيخ الرعي ص ٨٣.

(٩) يُنظر: الكتاب (جوروم باشا) ١٦٠/١ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ١٢٣ أ؛ الحاشية

(يس)، و(راغب باشا) ٧٩ ب؛ الحاشية (يم)، وقد نَبّه إلى هذه النسخة الأستاذ الدكتور

سيف بن عبدالرحمن العريفي في مناقشته للباحث عبدالمجيد الجارالله في رسالته للدكتوراه المعنونة

بـ(جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض، والمناقشة موجودة على برنامج يوتيوب (You Tube).

(١٠) يُنظر: الكتاب (جوروم باشا) ١٧٦/١، و(راغب باشا) ٣٤٢ ب.

(١١) يُنظر: كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ١٧؛ الحاشية (٢).

(١٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢١٥/٤ أ، ويُنظر: بغية الطلب في تاريخ حلب ٤٠١٢/٩.

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٨٨٨/٣.

هذه النسخ الكثيرة عند العلماء تداخل فيها نصّ سيبويه مع نصّ غيره، ولا أدل على ذلك من الاختلاف الكبير بين النسخ في كثير من النصوص، وعليه اهتم بعض العلماء بتعدد النسخ عند شرحهم لكتاب سيبويه، والتعليق عليه، وأصبح لبعضهم باعٌ طويل في تبين ما يردُّ من الاختلاف بين تلك النسخ، وكان من أوائل المهتمين بكثرة الإشارة إلى تعدد النسخ في نصوص الكتاب: أبو سعيد السيرافي في (شرح كتاب سيبويه)، وأبو علي الفارسي في (التعليقة على كتاب سيبويه)، فأشارا إلى ذلك التعدد بالتصريح بأصحاب النسخ تارة، ومن غير تصريح بأصحابها تارة أخرى، وقد قام البحث على جمع تلك الإشارات، ودراستها، وأثرها في نص الكتاب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن القدماء حرصوا على ضبط نسخ الكتاب، ونسبة ما نُقل عن سيبويه إلى مصدره من النسخ، فرمّوا لكل نسخةٍ من نسخ الكتاب برمزٍ يعرفه أهل الاختصاص المهتمون بالكتاب، حتى لا يتداخل ما بين تلك النسخ، وفرقوا أيضًا بتلك الرموز بين ما كان في النسخ من كلام سيبويه وكلام غيره، وتلك الرموز - مرتبة على الحروف الألفبائية - هي^(١):

(ب): رمز لما كان عن ابن السراج.

(ح): رمز لما أثبتته الفارسي من نسخة الزجاج المصّلحة بخطه.

(خ): رمز لما أثبت من نسخة الأخفش.

(س): رمز لما أثبتته الفارسي حين عارض كتابه بنسخة ابن السراج التي نسخها من

نسخة المبرد.

(سح): رمز لما أثبت من نسخة في خزانة أبي بكر الإخشيد بخوارزم، مقروءة

على الشيخين أبي سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى، موشحة بتوقيعهما.

(١) يُنظر في تعريف رموز النسخ: الكتاب (راغب باشا) ٣٤٢ ب، و(باريس)؛ المقدمة باللغة

الفرنسية (VI - VIII/١)، و(هارون)؛ المقدمة ص ٤٧ و ٤٨، وجهود الزجاج في دراسة

كتاب سيبويه ٤٢ / ٢ - ٤٤.

(ط): رمزٌ لما نقله الزمخشري من نسخة ابن طلحة، ويرى د. عبدالمجيد الجارالله^(١) أن المراد: أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النحوي (ت ٤٢٤ هـ)، ويرجح أ.د. بدر بن محمد الجابري أنه: عبدالله بن طلحة اليابري (ت ٥١٨ هـ) نزيل مكة المكرمة، وقد اجتمع فيها مع الزمخشري^(٢).

(عنده): رمزٌ للزيادة التي بيّنها أبو علي الفارسي حين كان يقرأ نسخته من الكتاب على ابن السراج، وابن السراج ينظر في كتابه.

(فا): رمزٌ لما كان من كلام أبي علي الفارسي نفسه.

(مح): رمزٌ لما كان من نسخة المبرد التي بخطه.

(مع): رمز لنسخة المعقلي، ولم يرد مع الرموز المشار إليها في مقدمتي (باريس)، و(هارون)، وأشار إليها د. الجارالله، ولم يعرف به^(٣).

(نسخة): رمزٌ لما أثبتته الفارسي من نسخ الكتاب المجهولة التي عارض بها كتابه في فارس.

(نسخة مهملة): رمز لما أثبتته الفارسي من نسخ الكتاب المجهولة التي عارض بها كتابه في بغداد.

(هـ): رمز لما أثبت من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبدالله بن هاني.

ومتابعةً لعلمائنا الأوائل - رحمهم الله - في استخدام الرموز، وإعجاباً بطريقتهم في الاختصار، فإن الباحث استخدم هذا الأسلوب في متن هذا البحث وحاشيته بالرموز الآتية:

١- الرموز في متن هذا البحث:

(١) جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ٤٣/١.

(٢) يُنظر: مقدمة (خطبة) كتاب سيبويه، بحث مجاز للنشر في ٢٨ / ٦ / ١٤٣٨ هـ، مرقون على

الحاسب الآلي، الحاشية (١) ص ١٢. ويُنظر: البحر المحيط ٤ / ٣٧١.

(٣) يُنظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ٤٤/١.

(جو): الكتاب (نسخة مكتبة جوروم حسن باشا بتركيا) ، وهي نسخة كاملة في أربعة أجزاء، بأرقام متسلسلة، فالأول برقم (٢٥٦٢)، والثاني برقم (٢٥٦٣) والثالث برقم (٢٥٦٤) والرابع برقم (٢٥٦٥)، وأهميتها تعود إلى صحتها، وأنها من أقدم النسخ شبه الكاملة الحواشي، حيث إن حواشيتها تنتهي عند اللوحة (١٦٩)، فأكمل كاتب آخر السقط من غير حواشٍ، وأهمية تلك الحواشي هي الإشارة فيها إلى نصوص سيويه في عدة نسخ من (الكتاب)، ولها أهمية أيضًا في ضبط النصوص بالحركات ضبطًا تامًا، وكذلك فإن من أهميتها ما أُشير به في اللوحة (١٧٦ أ) من الجزء الأول من أنها نسخة الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وكذلك ما أُشير به في الحاشية اليمنى من الجزء الأول في اللوحة (٥٤ ب) إلى أنها قد نُسخَت - من هذه اللوحة (٥٤ ب)، وما بعدها (وهو الجزء الأكبر منها) - على نسخة ابن السراج^(١).

(نو): الكتاب (نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا)، وهي نسخة كاملة برقم (٤٦٢٨)، تقع في جزء واحد، وعدد لوحاتها ٥٥٤ لوحة، وأهميتها تعود - زيادةً على ما ذُكر عن نسخة (جوروم باشا) من الصحة والضبط - إلى كونها كاملة الحواشي، فقد سُدَّت ما نقص من حواشي نسخة (جوروم باشا) بسبب تغير الناسخ في الجزء المشار إليه سابقًا^(٢)، ويبدو أنها نُسخَت من نسخة الزمخشري، أو من نسخة منسوخة منها؛ لأن الفروق بينهما لا تكاد تُذكر.

(با): الكتاب (ط.باريس)، وهي التي حققها المستشرق الفرنسي: هرتويغ درنبرغ، ونشرها في باريس سنة ١٨٨١م (الجزء الأول)، وسنة ١٨٨٩م (الجزء الثاني).

(بو): الكتاب (ط.بولاق)، وهي التي طُبعت بالمطبعة الأميرية الكبرى ببولاق في مصر عام ١٣١٦هـ.

(١) ينظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيويه ٤٤/١ و ٤٥.

(٢) يُنظر: السابق ٤٥/١.

(ها): الكتاب (ط.هارون)، وهي التي حقّقها ونشرها الأستاذ عبدالسلام محمد هارون بمصر بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٧م^(١).

(بك): الكتاب (ط.البكاء)، وهي التي حقّقها الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء، من العراق، ونشرها في بيروت، معتمدًا - كما ذكر - على نسخة كاملة نفيسة، لم يطلّع عليها أحدٌ من الذين نشروا الكتاب، وهي أقدم تاريخًا من الأصل الذي اعتمد عليه الأستاذ هارون، وهذه النسخة هي مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد، برقم (١٣٥١)، ومعتمدًا أيضًا على نسخة قديمة، هي مخطوطة الجامع الكبير بـ(صنعاء) باليمن، وهي تضم الجزء الرابع من كتاب سيبويه (كتب في القرن الخامس الهجري)، والجزء الثامن (كتب في القرن الرابع الهجري)^(٢).

٢- الرموز الواردة في حاشية البحث:

(يم) الحاشية اليمنى.

(يس) الحاشية اليسرى.

(أع) الحاشية في الأعلى.

(أس) الحاشية في الأسفل.

(١) يُنظر: جهود عبدالسلام هارون في تحقيق كتب التراث العربي (كتاب سيبويه نموذجًا)

ص ١٣.

(٢) يُنظر: الكتاب (البكاء) ٣٠/١ - ٣٤؛ (مقدمة المحقق).

الباب الأول: أثر تعدُّد النُّسخ في نصوص الكتاب، وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: النصوص النحوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب).
- الفصل الثاني: النصوص الصرفية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب).
- الفصل الثالث: النصوص اللغوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب).

الفصل الأول: النصوص النحوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)،
وفيه أربعة وثلاثون مبحثًا.

المبحث الأول: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول:

قال السيرافي مشيرًا إلى سيبويه: «وقوله: (كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ) يريد: كما عَلِمَ أن الحدث، والهاء ضميره. (قد كان): يعني: (قد وقع)، وكذلك أيضًا قد عَلِمَ أَنَّهُ وقع في مكان. وفي بعض النسخ: (قد كان ذهاب) وهذا غنيٌّ على تفسير الضمير في (كان)»^(١).

١- سقطت من نسخة السيرافي كلمة (ذهاب) التي وردت في بعض النسخ التي اطلع عليها، ويبدو - والله أعلم - أن السيرافي يشرح كتاب سيبويه وهو يطالع أكثر من نسخة له، فقد أورد النص من غير كلمة (ذهاب)، وذكر أنها موجودة في بعض النسخ، مع أنه قبل خمسة أسطر نقل نص سيبويه، وهذه الكلمة موجودة في النص: (كما علم أنه قد كان ذهابًا).

٢- أشار المحقق في الحاشية أن كلمة (ذهاب) ليست في ثلاثٍ من نسخ التحقيق، هي (ح) و(س) و(ت)^(٢).

٣- خالفت المخطوطتان والمطبوعات الأربع كلها نسخة السيرافي، متفقة مع ما ورد في بعض النسخ على النحو الآتي:

(جو): «وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا^(٣) لِلْمَكَانِ وَإِلَى الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ذَهَبَ أَوْ قَعَدَ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابًا»^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٨٨.

(٢) السابق؛ الحاشية (٦).

(٣) (اسمًا) بالنصب في (ط)، و(مح)، و(اسمًا) أيضًا في غير نسخة ابن طلحة. يُنظر: الكتاب (جوروم باشا)؛ الحاشية فوق كلمة (اسمًا)، ٩/١ أ، و(نور عثمانية)؛ الحاشية فوق كلمة (اسمًا)، ٦ ب، و(راغب باشا)؛ الحاشية فوق كلمة (اسمًا)، ٥ ب.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ٩/١ أ.

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(١)، و(با)^(٢)، و(بو)^(٣).

٤- ورد النص أيضًا في (ها)، و(بك) لكن سقط منهما قوله: (هذا الفعل) على النحو الآتي:

(ها): «وَيَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكَانِ وَإِلَى الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ذَهَبَ أَوْ قَعَدَ، فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابٌ»^(٤).

والنص في (ها) ورد بتمامه في (بك)^(٥). وأشار في حاشية (ها) إلى مجيء قوله: (هذا الفعل) في نسخة (ط)^(٦).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما ورد في المخطوطتين والمطبوعات هو ما ورد في نص كتاب سيبويه، بإثبات كلمة (ذهاب) فيكون النص: (قد كان ذهابًا)، وذلك للآتي:

الأول: مجيء ذلك في نسخة ابن خروف التي بخط يده^(٧).

الثاني: مجيء كلمة (ذهاب) بالصيغة نفسها: (قَدْ كَانَ ذَهَابٌ) قبل أسطر قليلة في هذا الباب نفسه - من دون ذكرٍ لاختلاف بين النسخ - وهو قوله: «أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: قَدْ ذَهَبَ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: قَدْ كَانَ ذَهَابٌ»^(٨).

الثالث: دُكِّرَ الصِّغَارُ لمثلها، وهو قوله: «وَأَمَّا (كَانَ) فَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِيهَا، فزادتها مَقْيَسَةً، وَسَبَبَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُتَضَمِّنٌ لَهَا، (فَقَامَ) بِمَنْزِلَةِ: كَانَ

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٦ ب.

(٢) الكتاب (باريس) ١١/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١٥/١.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٥/١.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٩٠/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٥/١؛ الحاشية (٢). و(ط) في مطبوعة (هارون) رمزٌ لمطبوعة (باريس).

(٧) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣ أ.

(٨) الكتاب (هارون) ٣٤/١. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني ٢٧٨/٢.

قيام^(١).

الرابع: مجيء الجملة نفسها في نُسختي الأسكوريال^(٢)، وراغب باشا^(٣).
الخامس: أنّه أكمل للنصّ وأوضح.

(١) شرح كتاب سيوييه ٧٧٧/٢ و ٧٧٨.

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ٨ أ.

(٣) الكتاب (راغب باشا) ٥ ب.

المبحث الثاني: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين؛ وليس لك أن

تقتصر:

قال أبو عليّ الفارسيّ: «قال: (وذكرت المفعول الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك (مَنْ هُوَ)...»، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ: (لتعلم مَنْ الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك)، وهذا قريب المأخذ لا عمل فيه»^(١).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلّها نسخة الفارسي، في سقط (مَنْ) بعد (لتعلم)، ومجيء (مَنْ هُوَ) بعد قوله: (ما استقرّ له عندك)، على النحو الآتي:
(جو): «وَأَيْمًا مَنَعَكَ أَنَّ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمُفْعُولَيْنِ هَهُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنَّ تُبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمُفْعُولِ الْأَوَّلِ، يَقِينًا كَانَ أَوْ شَكًّا، وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ (مَنْ هُوَ)»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- سقطت من المخطوطتين، والمطبوعات كلّها كلمة (المفعول)، التي وردت في نسخة الفارسي قبل كلمة (الأول).

٣- في نسخة الفارسي، والمطبوعات كلّها أُخِّرَ الاسم الموصول (مَنْ) إلى نهاية العبارة، وجاء بعده الضمير (هو) في قوله: (ما استقرّ له عندك مَنْ هُوَ)، بينما تقدّم ذلك اللفظ (مَنْ) في بعض النسخ التي اطلّع عليها أبو عليّ الفارسي، ولم يأت معه

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٦٨/١-٧٠.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٢/١ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٨ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ١٣/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٨/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٠/١.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٩٦/١.

الضمير (هو)، فصار النص كالاتي: (لَتُعْلَمَ مَنْ الذي تضيف إليه).

٤- أُشيرَ في حاشية (با) إلى سَقَطَ (مَنْ هُوَ) في النسخ (B)، و(C)، و(F)، و(H)^(١)، كما أُشيرَ في حاشية (بك) أيضاً إلى هذا السَقَطَ في النسختين (الأصل)، و(م)^(٢) من نسخ التحقيق.

وبعد؛ فيرجح أن يكون النص في كتاب سيبويه هو ما ورد في النسخ التي اطلع عليها الفارسي - من غير الاسم الموصول (مَنْ) الذي ورد بعد (لَتُعْلَمَ) - وذلك لمجيئه هكذا في نسخة ابن خروف التي بخط يده: «وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمُفْعُولَيْنِ هَهُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمُفْعُولِ الْأَوَّلِ، يَقِينًا كَانَ أَوْ شَكًّا، وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ؛ لَتُعْلَمَ الَّذِي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ»^(٣).

ويقوي ذلك وروده في نص سيبويه الذي نقله السيرافي^(٤)، وأبو نصر القرطبي^(٥)، والصقار^(٦).

ويضاف إلى هذا مقوؤ آخر وهو أن النص المرجح أوضح وأبعد عن الغموض.

(١) الكتاب (باريس) ١٣/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٩٦/١؛ الحاشية (١).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣ ب.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٩/٢.

(٥) يُنظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٥.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للصقار ٧٠٨/٢ و ٧٠٩.

المبحث الثالث: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وذو صباح بمنزلة: ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس، إلا أنه قد جاء في لغة الخثعم: ذات مرة، وذات ليلة، وأما الجيدة العربية؛ فأَنْ تكون بمنزلتها ظرفاً، قال رجل من خثعم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذُو صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ^(١)

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع). قال بعض أصحابنا: أحسب أنه وقع في كلام سيبويه غلطاً، وذلك أن في نسخة المبرد: (قد جاء في لغة الخثعم: ذات مرة، وذات ليلة) وهذا ينقضه قوله: وأما الجيدة فَأَنْ تكون بمنزلتها، وأحسب أن يونس حكى: ذات يوم وذات ليلة، ويكون قوله: وأما الجيدة فَأَنْ تكون بمنزلتها. وقوله: (فهو على هذه اللغة)، يعني من قال: ذات يوم وذات ليلة. وفي بعض النسخ: مفارقاً ذات مرة وذات ليلة، وهذا أيضاً خطأ؛ لأنه مثل: ذات ليلة، وإنما هو اضطراب وقع عند القارئ فزاد (مفارقاً) وهو لا شيء، وقال بعض أصحابنا: لا يصح الكلام إلا بقوله: (مفارقاً) وذلك أنه قال: (ذو صباح بمنزلة ذات مرة) يعني أنهما غير متمكنين. ثم قال: (إلا أنه قد جاء في لغة الخثعم: مفارقاً: ذات مرة) يعني أنه جاء متمكناً مثل البيت الذي أنشده.

قال: (الجيدة أَنْ تكون بمنزلتها، فتكون متمكنة). وقوله: فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع، يعني على ما جاء في البيت متمكناً يجوز: سِيرَ عليه ذو صباح، قال أبو سعيد: هذا الفصل فيه اضطراب، وأنا أخصه، وأبين كلام سيبويه ومذهبه من كلام المفسرين ومذاهبهم إن شاء الله تعالى.

اعلم أن سيبويه قد سوى بين (ذات يوم) و(ذات ليلة) و(ذات مرة)، وخبرنا أنه

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي في المفصل؛ ص ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣. ولرجل من خثعم في كتاب سيبويه ٢٦٦/١ (هارون)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٥٠/١، والتبصرة والتذكرة ٣٠٨/١. ولأنس بن هنيك في لسان العرب ٢٣٨٨/٤ (صبح). وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٥/٤، والخصائص ٣٢/٣، وأما ابن الشجري ٢٨٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/٢، وارتشاف الضرب ١٠٣٢/٢.

غير متمكن فيما مضى من الباب، وجعل (ذا صباح) بمنزلة ذلك..

ثم قال: «إلا أنه قد جاء في لغة لختعم: (ذات مرة وذات ليلة) وفي بعض النسخ: في لغة لختعم: مفارقا ذات مرة وذات ليلة. فإن كانت الرواية: مفارقا ذات مرة؛ فإنه يريد أن (ذا صباح) في لغة ختعم قد جاء مفارقاً (ذات مرة)، وتمكّن في لغتهم؛ فجاز فيه الرفع والجر، فأنشد البيت في الجر.

ويكون قوله: (وأما الجيدة العربية فأُن تكون بمنزلتها) يعني: أن تكون (ذو) بمنزلة (ذات مرة) في ألا يتمكن، وإن كانت الرواية بغير (مفارق)؛ فإنه يعني في لغة ختعم: (ذات مرة وذات ليلة) متمكنان، وأما الجيدة العربية فأُن تكون بمنزلتها التي قد ذكرنا في غير المتمكن»^(١).

بيّن السيرافي في النص السابق تأثير وجود كلمة (مفارقاً)، أو عدمها فيما جاء في لغة ختعم؛ فهل ما جاء عن هذه اللغة هو (ذات مرة وذات ليلة)، أو (مفارقاً ذات مرة، وذات ليلة)؟ لأنها إن وُجدت فإن (ذات مرة وذات ليلة) غير متمكنين (لا يُجْزَأ ولا يُرْفَعان)، ولا يجوز فيهما إلا النصب، وإن لم توجد فهما متمكنان.

وأما ما نقله سيبويه، فقد اختلفت فيه نُسخ الكتاب على النحو الآتي:

١- سقطت من نسخة المبرد كلمة (مفارقاً) التي اطلع عليها السيرافي في بعض النسخ، وبالرجوع إلى المخطوطتين والمطبوعات؛ تبَيَّن أن (مفارقاً)؛ قد جاءت فيها جميعاً على النحو الآتي:

(جو): «وَدُو صَبَاحٍ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ مَرَّةٍ، تَقُولُ: سِيرَ عَلَيْهِ ذَا صَبَاحٍ، أَخْبَرْنَا بِذَلِكَ يُؤْنَسُ عَنِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ لَخْتَعَمَ: مُفَارِقًا لِذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ، وَأَمَّا الْجَيِّدَةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ فَأَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا، يُرِيدُ بِمَنْزِلَتِهَا ظَرْفًا، وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ خَتَعَمَ عَثَعْتُ^(٢): عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٠٦/٤ - ٢٠٨.

(٢) عثعت: اسمٌ. و(بنو عثعت) بطنٌ من ختعم. يُنظر: لسان العرب ٢٨٠٥/٤ (عثت).

فَهُوَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ»^(١).

والتَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٢).

٢- وافقت مطبوعة (با) مخطوطي (جو)، و(نو) في مجيء (مفارقاً)، لكن سَقَطَ من النَّصِّ فيها قوله: (يريد بمنزلتها ظرفاً)، على النحو الآتي:

(با): «وذو صباح بمنزلة: ذات مرة، تقول: سيرَ عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لَحْثَم: مفارقاً لذات مرة وذات ليلة، وأما الجيدة العربية؛ فأن يكون بمنزلتها، وقال رجل من خثعم عثعث:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِّشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع»^(٣).

٣- وافقت النسخة (الأصل) في حاشية (ها)، والنسخة (م) في حاشية (بك) ما ورد في المخطوطتين في مجيء قوله: (يريد بمنزلتها ظرفاً)^(٤).

٤- وافقت مطبوعات (بو)، و(ها)، و(بك) مطبوعة (با) في مجيء (مفارقاً)، وفي سَقَطِ قوله (يريد بمنزلتها ظرفاً)، وخالفنها في سَقَطِ (عثعث)، فجاء النَّصُّ فيها على النحو الآتي:

(بو): «وذو صباح بمنزلة: ذات مرة، تقول: سيرَ عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لَحْثَم: مفارقاً لذات مرّة وذات ليلة، وأما الجيدة العربية؛ فأن يكون بمنزلتها، وقال رجل من خثعم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِّشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع»^(٥).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٧٥/١ ب.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥/١ أ.

(٣) الكتاب (باريس) ٩٥/١.

(٤) الكتاب (هارون) ٢٢٦/١؛ الحاشية (٢)، و(البكاء) ٣٠١/١؛ الحاشية (٤٢).

(٥) الكتاب (بولاق) ١١٥/١ و١١٦.

والنَّصُّ في (بو) ورد بتمامه في (ها)^(١)، و(بك)^(٢).

٥- أُشير في حاشيتي (جو)، و(نو) إلى أنه ورد في (نسخة أخرى) ما يوافق نسخة المبرد بسقط كلمة (مفارقاً) على النحو الآتي:

(جو): «وفي (أخرى): قد جاء في لغة لختنم: ذات مرّة وذات ليلة، وأما لو لم تنصب هذه الصفات على الظرف ورفعها؛ لكنت تقيم الصفة مقام الموصوف، فمن حيث قُبِحَ ذلك، قُبِحَ هذا»^(٣).

ووافق ذلك ما ورد في النسخ (B)، و(C)، و(H) التي أُشير إليها في حاشية (با)، فقد جاء فيها: «لختنم: ذات مرّة وذات ليلة»^(٤).

٦- في نسخة السيرافي جاءت (ذو) في بيت الشعر بالواو: (ذو صباح)، وخالفت ذلك المخطوطتان، والمطبوعات كلها، فقد ورد فيها بالياء: (ذي صباح)، ووافقها ما ورد في نسخة راغب باشا^(٥).

٧- أُشير في حاشيتي (جو)، و(نو) إلى أنه ورد في (ط) قول الشاعر في البيت: (لأمرٍ ما) مكان (لشيءٍ ما)^(٦)، ووافقهما ما في النسخة (A) في حاشية (با)^(٧).

٨ - في المخطوطتين، و(با)، و(بو) بدأ الفعلُ الناسخُ: (فأن يكون) بياء المضارعة، بينما بدأ في (ها)، و(بك) بتائها: (فأن تكون).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون النَّصُّ في كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة المبرد، وهو

(١) الكتاب (هارون) ٢٢٦/١ و٢٢٧.

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٣٠٣/١.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٧٤ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ٥٥ أ؛ الحاشية (يس).

(٤) الكتاب (باريس) ١٩٥/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (نسخة راغب باشا) ١٣٤ أ.

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ٧٤ ب؛ الحاشية (تحت قوله في المتن: لشيء)، و(نور عثمانية) ٥٥ أ؛

٥٥ أ؛ الحاشية (تحت قوله في المتن: لشيء)،

(٧) الكتاب (باريس) ٩٥/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٩).

قوله: (قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ لِحْنَعَمَ: ذَاتُ مَرَّةٍ وَذَاتُ لَيْلَةٍ)، وذلك لَأَنَّ النَّصَّ نَفْسَهُ ورد في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده^(١)، وفي نسخة السيرافي - وهو أحد أصحاب نُسخ الكتاب - أيضاً، وهو لا يرى مجيء (مفارقاً) في نصِّ سيبويه، يدلُّ على هذا قوله: «وإنما هو اضطرابٌ وقع عند القارئ فزاد (مفارقاً)»^(٢)، وهذه كلها (نُسخ المبرد، والسيرافي، وابن خروف) نُسخٌ مصرَّحٌ بأسماء أصحابها، وهُمْ مَنْ هُمْ في ضبط كتاب سيبويه وتدقيقه، ويضاف إلى هذا وروده بدونها أيضاً في الأصول لابن السراج^(٣)، وهو أحد أصحاب نُسخ الكتاب، ويبدو أنه النَّصُّ الذي ورد في (ط) أيضاً، لأن بيت الشَّعرِ في نسخة ابن خروف جاء فيه (لأمرٍ ما) مكان (لشيءٍ ما)، وهو مطابق لما أُشير إلى وروده في (ط) في حاشيتي المخطوطتين، و(با)؛ ولما أورده ابن جني - تلميذ الفارسي - في الخصائص^(٤).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٢ أ.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/٤.

(٣) الأصول في النحو ١٩٢/١.

(٤) الخصائص ٣٢/٣.

المبحث الرابع: هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (ومثل ذلك: ليت شعري زيدٌ أعندك هو أم عند عمرو؟)، وفي بعض النسخ: (ليت شعري أزيدٌ عندك)؛ ف(شعري) منصوبٌ ب(ليت)، وهو مصدر شعرت»^(١).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعاتُ كلها ما ورد في نسخة السيرافي في مجيء همزة الاستفهام في المثال قبلَ (عندك)، مخالفة بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي في مجيء هذه الهمزة قبل (زيد) على النحو الآتي:

(جو): «وَمِثْلُ ذَلِكَ: لَيْتَ شِعْرِي زَيْدٌ أَعْنَدَكَ هُوَ أَمْ عِنْدَ عَمْرٍو؟»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- ما ورد في النسخ (B)، و(C)، و(H) التي أُشير إليها في حاشية (با)، يوافق ما جاء في بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي في مجيء همزة الاستفهام قبل (زيد): أزيدٌ عندك^(٨)، وهو ما ورد في شرح القرطبي^(٩).

٣- أُشير في حاشيتي المخطوطتين إلى سَقَطِ الضمير (هو) - تصريحًا وفي المثال -

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٣٣/٤.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٧٨/١ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٨ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ١٠٠/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٢١/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٣٨/١.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٣١٢/١.

(٨) الكتاب (باريس) ١٠٠/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٢١).

(٩) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦.

بعد (أعندك) في نسخة (أخرى): «في أخرى: (ليت شعري زيدُ أعندك أم عند عمرو)؛ بلا (هو)»^(١). ووافقهما ما جاء في حاشية راغب باشا^(٢).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين والمطبوعات، وذلك لأن النصَّ بتمامه ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، حيث جاء فيها: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: لَيْتَ شِعْرِي زَيْدٌ أَعْنَدَكَ هُوَ أَمَّ عِنْدَ عَمْرٍو»^(٣)، وورد أيضًا في نسختي الأسكوريال^(٤)، وراغب باشا^(٥).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٧٩/١ ب؛ الحاشية (تحت الجملة في المتن)، و(نور عثمانية)

٥٨/١ ب؛ الحاشية (تحت الجملة في المتن).

(٢) ينظر: الكتاب (راغب باشا) ٣٩ أ؛ الحاشية (يس).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٢٢ أ.

(٤) يُنظر: الكتاب (الأسكوريال) ٣٧ أ.

(٥) ينظر: الكتاب (راغب باشا) ٣٩ أ.

المبحث الخامس: هذا باب ما أُجري من الأسماء التي لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (فإن أُخبرت في هذا الباب على هذا الحدّ نصبتَ أيضاً، كما نصبتَ في حال الخبر في الاسم الذي أُخذ من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً - قد عَلِمَ الله - مَرَّةً وقيسياً أخرى؛ فلم يُرد أن يخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه؛ ولكنه أراد أن يشتمه بذلك، وصار بدلاً من اللفظ بقولهم: أَتَتَمَّمَ مَرَّةً وَتَتَقَيَّسُ أُخْرَى! وأتمضون وقد استقبلكم هذا؛ أَتَنَقَّلُونَ وَتَلَوْنُونَ، فصار هذا كهذا، كما كان (تُرَبّاً) و(جندلاً) بدلاً من الفعل)، وقد مُثل هذا الفعل الذي جُعِلَ هذا بدلاً منه، وكان في نسخة أبي بكر محمد بن علي مبرمّان: (بدلاً من تَرَبَّتْ، وجندلت)، وفي غيرها: (تُرَبَّتْ، وجندلت) على ما لم يسمّ فاعله»^(١).

١- ورد في نسخة السيرافي قوله: (بدلاً من الفعل)، وخالفها نسخة مبرمّان؛ فقد جاء مكانَ كلمة (الفعل) التمثيلُ له بماضيين مبنيين للمعلوم، متصلاً بهما الضمير (التاء)، فجاء فيها: (بدلاً من تَرَبَّتْ، وجندلت).

٢- وافق نسخة مبرمّان ما اطلع عليه السيرافي في (غيرها)، في التمثيل بالفعلين، لكن بماضيين مبنيين للمجهول، متصلاً بهما تاء التأنيث الساكنة فجاء فيها: (تُرَبَّتْ، وجندلت).

٣- وافقت المخطوطتان والمطبوعاتُ إلا (بك) نسخة مبرمّان، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَأَتَمَضُونَ وَقَدْ اسْتَقْبَلَكُم هَذَا؛ وَتَنَقَّلُونَ وَتَلَوْنُونَ، فَصَارَ هَذَا هَكَذَا، كَمَا صَارَ (تُرَبّاً) وَ(جندلاً) بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِ(تَرَبَّتْ) وَ(جندلت) لَوْ تُكَلِّمَ بِهِمَا»^(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه ١١٧/٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١١٣/١ ب.

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(١)، و(با)^(٢)، و(بو)^(٣).

٤- وافقت (ها) المخطوطتين، و(با)، و(بو) في النص، لكن جاء فيها الفعل (كما كان) مكان (كما صار)، ولفظ (كهذا) مكان (هكذا) موافقةً لنسخة السيرافي، على النحو الآتي:

(ها): «وَأَتَمُّونَ وَقَدْ اسْتَقْبَلَكُمْ هَذَا؛ وَتَنْقُلُونَ وَتَلَوْنُونَ، فَصَارَ هَذَا كَهَذَا، كَمَا كَانَ (تُرْبًا) وَ(جَنْدَلًا) بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِ(تَرَبَّتْ) وَ(جَنْدَلَتْ) لَوْ تُكَلِّمَ بِهِمَا»^(٤).

٥- خالفت (بك) الجميع في الفعل (تربت)؛ فقد جاء ماضيًا مبنياً للمعلوم، متصلةً به تاء التأنيث الساكنة (تَرَبَّتْ)، ووافقت في الفعل (جندلت) ما اطلع عليه السيرافي في غير نسخة مبرمان، وذلك بمجيء هذا الفعل مبنياً للمجهول، متصلةً به تاء التأنيث الساكنة (جَنْدَلَتْ)، ووافقت نسخة السيرافي و(ها) في مجيء (كهذا) مكان (هكذا)، ومجيء (كان) مكان (صار)، على النحو الآتي:

(بك): «وَأَتَمُّونَ وَقَدْ اسْتَقْبَلَكُمْ هَذَا؛ وَتَنْقُلُونَ وَتَلَوْنُونَ، فَصَارَ هَذَا كَهَذَا، كَمَا كَانَ (تُرْبًا) وَ(جَنْدَلًا) بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِ(تَرَبَّتْ) وَ(جَنْدَلَتْ) لَوْ تُكَلِّمَ بِهِمَا»^(٥).

٦- أُشيرَ في حاشيتي (جو) و(نو) إلى أنه في (ط)، قد ورد الفعلان ماضيين مبنيين للمعلوم، متصلةً بهما تاء التأنيث الساكنة، كما زيدَ لفظُ (يَدَاكَ) بين الفعلين، على النحو الآتي:

(ط): «مَنْ تَرَبَّتْ يَدَاكَ، وَجَنْدَلَتْ»^(٦).

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٨٣/١ ب.

(٢) الكتاب (باريس) ١٤٤/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١٧٣/١.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٤٥/١.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٣٥/١.

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ١١٣/١؛ الحاشية (في المتن تحت قوله: تَرَبَّتْ)، و(نور عثمانية)

٨٣ ب؛ الحاشية (في المتن تحت قوله: تَرَبَّتْ).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ضَبُّ الفعلين في كتاب سيبويه هو ما ورد في (ط)، المشار إليها في حاشيتي المخطوطتين، وذلك لأنه ورد بهذا الضبط نفسه في نسخة ابن خروف على النحو الآتي: «أتمضون وقد استقبلكم هذا؛ وتنقلون وتلّونون، فصار هذا كهذا، كما كان (تُرَبًا) و(جَنَدَلًا) بدلا من اللفظ بِتَرَبْت يداك، وَجَنَدَلَتْ لو تُكَلِّمَ بهما»^(١)، كما ورد بهذا الضبط أيضًا في نسخة الأسكوريال^(٢)، وفي نسخة راغب باشا، لكن بسقط (يداك)^(٣).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣١ أ.

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ٥٠ أ.

(٣) الكتاب (راغب باشا) ٥٤ ب.

المبحث السادس: هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره:

قال السيرافي: «وزعم يونس أن (لَبَّيْكَ) اسمٌ واحدٌ غير مثنى، وأن الياء التي فيه كالياء التي في (عليك) و(لديك)، وكان الخليل وسيبويه يخالفانه. وأنشد سيبويه:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسُورٍ^(١)

فجعل (لَبَّيْ يَدَيَّ مَسُورٍ) بالياء في (لَبَّيْ) كالياء في (يَدَيَّ مَسُورٍ)، وهي تثنية (يَدٍ)، والياء في قولك: رأيت ثوبَي زيدٍ، وهذا روايته وإنشاده عن العرب بهذا اللفظ؛ فلو كان بمنزلة قولك: عليك ولديك، ثم أضيف إلى ظاهرٍ لكان بالألف، ألا ترى أنك تقول: عَلَى زيدٍ مَالٌ، وَلَدَى زيدٍ خَيْرٌ؛ فلا يكون إلا بالألف في اللفظ. وكأنَّ يونس قدَّر أنه لو أضيف إلى اسمٍ ظاهرٍ؛ لكان يُقال: لَبَّي زيدٍ، كما تقول: لدى زيدٍ، وما حكاه سيبويه عن العرب أولى.

قال: (وبعضُ العرب يقول: (لَبَّ لَبَّ)، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: (تقول: لَبَّ)، مَرَّةً واحدةً؛ فيجرَّه؛ يعني فيكسره، (يجريه مجرى أَمْسٍ و غَاقٍ)، يعني أنه تثنية، ويجعله صوتاً معرفة، مثل (غَاقٍ) وما أشبه ذلك، كأنه يحكي أصوات المَلَّيْنِ»^(٢).

١- خالفت نسخة السيرافي نسخة مبرمان؛ حيث تكررت كلمة (لَبَّ) في نسخة السيرافي، ووردت مرة واحدة في نسخة مبرمان، وقد وافقت المخطوطتان،

(١) البيت للأسدي في لسان العرب ٣٩٣٣/٥ (لبي)، ولأعرابي من بني أسد في التصريح بمضمون التوضيح ٣٨/٢، ولرجلٍ من بني أسد في الدرر اللوامع ٦٨/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٥٢/١ (هارون)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، ومغني اللبيب (ت. الخطيب) ٢١٤/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/١ و١٨٦/٢، ولسان العرب ٣٩٨٠/٥ (لبي)، وخزانة الأدب ٩٢/٢.

وذكر د. خالد جمعة أنَّ هذا البيت مما زاده الأخفش في شواهد كتاب سيبويه. يُنظر: شواهد

الشعر في كتاب سيبويه ص ١٢١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢٦/٥ و١٢٧.

والمطبوعات كلها نسخة مبرمان، على النحو الآتي:

(جو): «وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: لَبَّ؛ فَيُجْرِيهِ مُجْرَى أَمْسٍ وَعَاقٍ، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ»^(١).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٢)، و(با)^(٣)، و(بو)^(٤)، و(ها)^(٥)، و(بك)^(٦).
٢- اختلفت حروف المضارعة في (يقول/ تقول)؛ فقد بدأ بيائها في نسخة السيرافي، ووافقتها المخطوطتان والمطبوعات (وبعض العرب يقول)، وبدأ بتائها في نسخة مبرمان: (وبعض العرب تقول).

٣- يُلاحظ اختلاف ضبط الياء في آخر الفعل المضارع في قوله: (فيجريه)؛ فقد ضبطت بالسكون في المخطوطتين (فيجريه)، و(بك) (فيجريه)^(٧)، وبالفتح في (با) و(بو) (فيجريه)، وترك ضبطها، وضبط الضمير بعدها في (ها).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو ما في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو مجيء (لَبَّ) مرّة واحدة، وذلك للأسباب الآتية:
الأول: مجيء ذلك في نسخة ابن خروف التي بخط يده: «وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: لَبَّ؛ فَيُجْرِيهِ مُجْرَى أَمْسٍ وَعَاقٍ، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ»^(٨).

الثاني: ما أورده ابن جني - وهو تلميذ أبي علي الفارسي، أحد أصحاب نسخ الكتاب - حين قال: «وَأَمَّا أَتْبَاعُ الْعُلَمَاءِ الْعَرَبِ فِي هَذَا النَّحْوِ، فَكَقَوْلِ سَيَوِيهِ: (ومن

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١١٥/١ ب.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٨٥ أ.

(٣) الكتاب (باريس) ١٤٧/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١٧٦/١.

(٥) الكتاب (هارون) ٣٥١/١.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٤٣/١.

(٧) لم تضبط الياء، لكن ضبط الضمير (الهاء) بالكسر دليل على سكونها.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣١ ب.

العرب من يقول: لَبَّ)؛ فيجرّه كجرّ أَمْسٍ وغَاقٍ)^(١)، ويُلاحظ أن ما جاء بعد (لَبَّ) هو قوله: (فيجرّه كجرّ أَمْسٍ وغَاقٍ)، وليس: (فيجرّ به مجرى أَمْسٍ وغَاقٍ).

(١) الخصائص ٢/٤٦٩.

المبحث السابع: هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «(وأما الحقُّ والباطلُ فيكونان معرفةً بالألف واللام، ونكرة؛ لأنهما لم يُنْزَلا منزلةً ما لم يتمكن من المصادر)، وفي نسخة الزجاج: منزلةً ما لم يتمكن من المضاف، كسبحان وسعديك»^(١).

١- وردت في نسخة الزجاج كلمة (المضاف)، وخالفها نسخة السيرافي والمخطوطتان والمطبوعات كلها؛ فقد وردت مكانها كلمة (المصادر) على النحو الآتي:
(جو): «(وَأَمَّا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَنَكْرَةً؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَنْزَلَا مَنْزِلَةً مَا لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ الْمَصَادِرِ كَسُبْحَانَ وَسَعْدِيكَ»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣).

٢- النَّصُّ في (جو) و(نو) ورد أيضاً - بتغيير صيغة الفعل من المبني للمعلوم (لَمْ يَنْزَلَا) إلى المبني للمجهول (لَمْ يُنْزَلَا) - في المطبوعات كلها؛ (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).
٣- أُشيرَ في حاشية نسخة ابن خروف إلى أن ما ورد في نسخة المبرد هو (المصادر)، فقد جاء فيها: «(مح: المصادر)»^(٨)، وهو ما يوافق ما جاء في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات.
٤- أُشيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى ما ورد في نسخة الزجاج وغيرها من النسخ

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥٦/٥ و١٥٧.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٢٥/١ ب

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٩٢/١ أ

(٤) الكتاب (باريس) ١٦٠/١

(٥) الكتاب (بولاق) ١٩٠/١

(٦) الكتاب (هارون) ٣٧٩/١، ٣٨٠

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٨٣/١

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣٤ ب؛ الحاشية (م).

بالنص الآتي: «في (سح)^(١)، (ح)^(٢)، في (أخرى): لم يتمكن من المضاف. هكذا في متن (ط)، وقد صُحِّح على الطرة من المصادر»^(٣).

٥- أُشير في حاشية (بك) إلى أنه وردت في النسختين (الأصل)، و(م) كلمة (المضاف)^(٤)، وهو ما يوافق نسخة الزجاج.

٦- ما ورد في نسخة الزجاج؛ وافقه ما ورد في نسخة ابن خروف، فقد جاء فيها: «وَأَمَّا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَنَكِيرَةً؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُنْزَلَا مَنَزَلَةً مَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ المُضَافِ كَسُبْحَانَ وَسَعْدَيْكَ»^(٥).

وبعد؛ فیرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو (المصادر)؛ وذلك لأنها صُحِّحت في طرة نسخة ابن طلحة^(٦)، ويضاف إليه أنها وردت في نسختي المبرد والسيرافي كما مرّ، ويقويه ورودها في نسخة راغب باشا^(٧)، وإشارة ابن خروف إليها في الحاشية^(٨).

(١) (سح): رمزٌ لنسخةٍ في خزانة كتب أبي بكر الإخشيدي بخوارزم، مقروءة على الشيخين أبي

سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى موشحة بتوقيعهما.

(٢) (ح): رمزٌ لنسخة الزجاج.

(٣) الكتاب (جوهر باشا) ١٢٥/١ أ؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ٩١ ب؛ الحاشية (يم).

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٨٣/١؛ الحاشية (١٤).

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣٤ ب.

(٦) يُنظر: الكتاب (راغب باشا) ٥٩ ب؛ الحاشية (يم).

(٧) السابق ٥٩ أ.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٣٤ ب؛ الحاشية (يم).

المبحث الثامن: هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه:

قال السيرافي: «في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها، واختلفوا في غيرها، فجعل سيبويه ما أجمعوا عليه أصلاً قدره ورد إليه ما اختلف فيه بشبه صحيح لا يقع على مَنْ تأمله لبسٌ. والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه أو لها التباسٌ له وكانت منونة؛ فإنها تجري على الأول وتنجزُ بجزءه، ويوصف الأول بها، كقولك: مررتُ بزيدٍ ضاربٍ زيدٍ، وضاربٍ أبوه زيدًا وملازمٍ أباه زيدًا.

ثم اختلفوا إذا كانت الصفة مضافة؛ فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأول كـ (هي) لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض، فألزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة. فقال^(١): (وإن زعم زاعم أنه يقول: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءٌ؛ ففرق بينه وبين المنون، قيل له: أليس قد علمت أن الصفة إذا كانت للأول؛ فالتنوين وغير التنوين سواء؛ متى أردت بترك التنوين معنى التنوين نحو: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيك، وملازمك؛ فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، وإلا خالف جميع العرب، فإذا قال: نعم، قيل له: أفلمست تجعل هذا العمل إذا كان منوناً، وكان لشيء من سبب الأول أو التباس به بمنزلة إذا كان للأول؟ كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ملازم؛ فإنه قائل: نعم؛ فيقال له: فما بال التنوين وغيره استويا حيث كان للأول).

وهذا من أثبت الحجاج؛ لأنه قدر الخصم بأن غير المنون حكمه كحكم المنون فيما كان فعلاً للأول، وقدره بأن فعل الأول وفعل سببه، وما التباس به إذا كان منوناً يجري مجرى واحداً، وألزمه بعد ذلك أن غير المنون من فعل الأول وفعل سببه وفعل ما التباس به يجري مجرى واحداً، ثم لزمه أن ينصب المعرفة المضافة، فيقول: مررتُ بـعبدالله الملازم^(٢) أبوه؛ لأنه حين قال: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه، إذا لم يكن سبب نصبه وترك إجراءاته على الأول إلا الإضافة. وفي بعض نسخ كتاب سيبويه: (وذلك أن قومًا ينصبون كل ما كان من ذا مضافاً على كل حال)، فإن كان هذا من كلام سيبويه؛ فهو أقوى في إلزامهم من القياس بكلام

(١) أي: سيبويه.

(٢) في المتن: الملازمته؛ وهو تطبيع.

العرب»^(١).

هذا النص الذي أورده السيرافي لم يرد في المخطوطتين، والمطبوعات الأربع^(٢)، والذي ورد هو قوله:

(جو): «وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَصْبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا، وَيَجْعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَفْعًا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ وَهَذَا قَوْلُ يُؤْنَسَ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ عَيْسَى»^(٣).

والنص بتمامه ورد في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧)، و(بك)^(٨).

والذي يظهر - والله أعلم - أن ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في المخطوطتين والمطبوعات ؛ فهو قد جاء في نسخة ابن خروف، على النحو الآتي: «وبعضهم يجعله نصبًا إذا كان واقعًا، ويجعله على كل حال إذا كان غير واقع وهذا قول يونس، والأول قول عيسى»^(٩)، ويلاحظ سقط كلمة (رفعا) من نسخة ابن خروف بعد قوله: (على كل حال)، ويقوي ذلك أيضًا أن السيرافي نبه إلى أن هذا النص قد لا يكون لسيبويه حين أردف بقوله: «فإن كان هذا من كلام سيبويه...»^(١٠).

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٦.

(٢) يُنظر: الكتاب (جوروم باشا) ١٤٤/١ - ١٤٦ أ، و(نور عثمانية) ١١١/١ ب و ١١٢ ب، و(باريس) ١٩٣/١ و ١٩٤، و(بولاق) ٢٢٦/١ - ٢٢٨، و(هارون) ١٨/٢ - ٢٢، و(البكاء)

(ق ١) ٨١/٢ - ٨٥.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٤٦ ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ١١٢ ب.

(٥) الكتاب (باريس) ١٩٤/١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢٢٨/١.

(٧) الكتاب (هارون) ٢١/٢.

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٨٥/٢.

(٩) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٢ ب.

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٦.

المبحث التاسع: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست تعمل:

قال السيرافي: «وفي بعض النسخ في الكتاب فصلٌ أذكرُ أنه ليس من كلام سيويه، وأنه شرحٌ، وقد أتى على معناه تفسيرنا، وهو: «وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا كَانَ يُجْمَعُ بِغَيْرِ الْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: حَسَنٍ وَحَسَانٍ؛ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَانٍ قَوْمَهُ، وَمَا كَانَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ: مُنْطَلِقٍ وَمُنْطَلِقَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ قَوْمَهُ»^(١).

١- صرح السيرافي بأن النص السابق ليس من كلام سيويه، إنما هو من الشروح التي أدخلت فيه في بعض نسخ الكتاب التي اطلع عليها.

٢- على الرغم من تأكيد السيرافي أن هذا النص ليس من كلام سيويه، بل شرحٌ أقحم في كلامه؛ إلا أنه قد ورد نصًّا في المخطوطتين، والمطبوعات الأربع كلها على أنه من كلام سيويه، وليس شرحًا، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا كَانَ يُجْمَعُ بِغَيْرِ الْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: حَسَنٍ وَحَسَانٍ؛ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ (أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَانٍ قَوْمَهُ، وَمَا كَانَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ: مُنْطَلِقٍ وَمُنْطَلِقَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ) أَنْ يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ قَوْمَهُ»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)،

(١) شرح كتاب سيويه ١٢٥/٦.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٤/١ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١١٨ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٠٤/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٣٨/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٣/٢.

و(بك)^(١).

٣- أُشِيرَ في حاشية (بك) إلى سَقَطٍ في بعض النُصِّ في النسخة (م) من نسخ التحقيق، وهو قوله: (أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَانٍ قَوْمُهُ، وَمَا كَانَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ نَحْوُ: مُنْطَلِقٍ وَمُنْطَلِقَيْنِ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ)^(٢)؛ فيكون النصُّ فيها على النحو الآتي: (وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا كَانَ يُجْمَعُ بِغَيْرِ الْوَاوِ وَالتَّوْنِ، نَحْوُ: حَسَنٍ وَحَسَانٍ؛ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ قَوْمُهُ).

٤- ورد في نسخة السيرافي قوله: (مررت بزيد حسانٍ قومه)، بينما جاءت كلمة (رجل) مكان (زيد) في المخطوطتين والمطبوعات كلها.

٥- ورد في نسخة السيرافي قوله: (بمنزلة الفعل المُتَقَدِّمِ)، بينما جاءت كلمة (المُتَقَدِّمِ) مكان (المُتَقَدِّمِ) في المخطوطتين والمطبوعات كلها.

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما نقله السيرافي هو من نصِّ كتاب سيبويه، وليس شرحاً كما ذكر، وذلك لوجوده في نُسخٍ عدَّة، كنسخة ابن خروف التي يخط يده^(٣)، وكذلك في نُسختي الأسكوريال^(٤)، وراغب باشا^(٥)، ويضاف إليها وروده في المخطوطتين، والمطبوعات الأربع كلها.

(١) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١٠/٢.

(٢) السابق؛ الحاشية (٨٧).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٥ أ.

(٤) الكتاب (الأسكوريال) ٦٨ أ.

(٥) الكتاب (راغب باشا) ٧٦ ب و ٧٧ أ.

المبحث العاشر: هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه:

قال السيرافي: «وزعم يونس - وفي بعض النسخ عيسى - أنه سَمِعَ الفرزدق ينشد:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

شَعَارَةً تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا قَطَّارَةً لِقَوَادِمِ الْأُبْكَارِ^(١)

جعله شتمًا، كأنه حين ذكر الحلب صار من يُخاطَبُ عنده عالمًا بذلك، ولو ابتدأه، وأجره على الأول كان جائزًا عربيًّا»^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في أن مَنْ زعم هو

يونس، على النحو الآتي:

(جو): «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ الْفَرَزْدَقُ يُنْشِدُ:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

شَعَارَةً تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا قَطَّارَةً لِقَوَادِمِ الْأُبْكَارِ

جَعَلَهُ شْتَمًا، وَكَأَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ الْحَلَبَ صَارَ مَنْ يُخاطَبُ عِنْدَهُ عَالِمًا بِذَلِكَ، وَلَوْ ابْتَدَأَهُ أَوْ أَجْرَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا عَرَبِيًّا»^(٣).

وهذا النصُّ بتمامه ورد في (نو)^(٤)، وورد أيضًا في المطبوعات كلها، باختلافٍ

باختلافٍ يسيرٍ، وهو مجيء حرف العطف (الواو) مكان (أو) قبل (أجره) كما في

نسخة السيرافي، على النحو الآتي:

(با): «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ الْفَرَزْدَقُ يَنْشِدُ:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

(١) البيتان للفرزدق في ديوانه ص ٣١٢، وله أيضًا في الكتاب (هارون) ٧٢/٢، و ١٦٢/٢،

والمسائل المنثورة للفارسي ص ٧٨، وخزانة الأدب ٤٨٨/٦. وبلا نسبة في المقتضب ٥٨/٣،

والأصول في النحو ٣١٨/١، والتعليقة للفارسي ٣٠٤/١.

(٢) شرح كتاب سيويه ١٥٧/٦.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٦٤/١، ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ١٢٥، ب.

شَعَارَةً تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةً لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

جعله شتمًا، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزا عرييا»^(١).

وهذا النص ورد بتمامه في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٢- أُشِيرَ في حاشية (با) إلى أن النسختين (A)، و(B) وافقتا بعض النسخ التي اطلع عليها السيراقي في أنَّ الزاعم هو عيسى^(٥). وهو موافق لما أُثبت في نسخة الأخفش، ونسخة المعقلي، فقد كُتِبَ تحت (يونس) في مخطوطة (جو) ما نصّه: «عيسى (خ)، و(مع)^(٦)»^(٧).

٣- في المخطوطتين والمطبوعات كلها وردَ الفعل المضارعُ في البيت الثاني من شعر الفرزدق بالذال المعجمة بعد التاء والقاف (تَقْدُ)، بينما ورد في نسخة السيراقي بالذال المهملة (تَقْدُ)، ولعله تطبيع.

٤- وافقت المطبوعات كلها نسخة السيراقي في أن حرف العطف بين الفعلين (ابتدأه)، و (أجراه) هو (الواو): (ابتدأه وأجراه)، وخالفتهما المخطوطتان (جو)، و(نو)؛ فقد ورد فيهما حرف العطف (أو) مكان الواو: (ابتدأه أو أجراه)، ووافقهما ما ورد في النسخة (A) المشار إليها في حاشية (با)^(٨).

(١) الكتاب (باريس) ٢١٦/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٥٤/١ و٢٥٤.

(٣) الكتاب (هارون) ٧٢/٢ و٧٣.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١٤٣/٢.

(٥) الكتاب (باريس) ٢١٦/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٥).

(٦) (مع): رمزٌ لنسخة المعقلي. يُنظر: الكتاب (جوروم باشا) ١٦٠/١ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور

عثمانية) ١٢٣ أ؛ الحاشية (يس)، و(راغب باشا) ٧٩ ب؛ الحاشية (يم).

(٧) الكتاب (جوروم باشا) ١٦٤/١ أ؛ الحاشية في المتن تحت كلمة (يونس).

(٨) الكتاب (باريس) ٢١٦/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٩).

وبعد؛ فإنَّ كلاً من عيسى بن عمر المتوفَّى سنة (١٤٩هـ)، ويونس بن حبيب المتوفَّى سنة (١٨٢هـ) قد أدرك الفرزدق المتوفَّى سنة (١١٠هـ)، ويمكن أن يكون سمع منه؛ لكن يُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو: (وزعم يونس)، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: إمكان سماع يونس عن الفرزدق على الرغم من الفارق الكبير بين وفاتيهما؛ لأنَّ يونس جاوز المائة، كما قال ثعلب^(١)، أي أنَّ ولادته كانت بحدود سنة (٨٠هـ)، وعلى ذلك فإنه كان بحدود الثلاثين عند وفاة الفرزدق، وهذا على أن وفاته كانت سنة (١٨٢هـ)، ولو أخذ بغيرها لتجاوز الثلاثين؛ حيث اختلف في سنة وفاته، فقليل في (١٨٢)، و(١٨٣)، و(١٨٤)، وقيل في (٢٠٤)^(٢).

الثاني: أنه ورد سماع يونس عن الفرزدق في غير هذا الموضع، فقد قال يونس: «سمعتُ الفرزدق يُنشدُ:

عَدَاةً أَحَلَّتْ لِابْنِ أَضْرَمَ ضَرْبَةً خُصَيْنَ عَيْطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمَرُ^(٣)

جعل الفاعل مفعولاً^(٤)، أي: جعل (ضربة) مفعولاً، وإن كان فاعلاً في المعنى.

الثالث: أن سيبويه ذكر يونس في هذا الباب - على الرغم من قصره - أربع مرَّات، وهي على النحو الآتي: (وزعم يونس، وزعم يونس، وأمَّا يونس فيقول، وأمَّا يونس فرزم)^(٥)، ولم يذكر عيسى بن عمر، وهذا مما يقوي ترجيح أن الزاعم يونس.

(١) يُنظر: نزهة الألباء ص ٥٤.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٥٣، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٢٣، ونزهة الألباء الألباء ص ٥٤، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٥. وفيه: (طَعْنَةً) مكان (ضَرْبَةً). وله أيضاً في سمط اللآلئ، اللآلئ، ص ٣٦٧، وشرح التصريح ٢٧٤/١. وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٧/١، وشرح المفصل ٣٢/١ و٧٠/٨.

(٤) إنباه الرواة ٧٨/٤.

(٥) يُنظر: الكتاب (هارون) ٧١/٢ و٧٢ و٧٦ و٧٧.

الرابع: ورود هذا النصّ عند الأعلام الشنتمري؛ والزاعم يونس، قال: «قال سيبويه: وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

أراد أن عمته وخالته راعيتان»^(١).

الخامس: أورده البغدادي والزاعم يونس أيضاً^(٢).

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦/٢ و٧٧.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب ٤٩٦/٦.

المبحث الحادي عشر: هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وذلك قولك: هَذَا ابْنُ عَمِّي دُنْيَا)، ونسخة ميرمان: هو ابْنُ عَمِّي دُنْيَا»^(١).

١- ورد المثال في النص السابق في نسخة السيرافي مُفْتَتَحًا باسم الإشارة (هذا)، وحلّ الضمير (هو) في نسخة ميرمان مكان اسم الإشارة (هذا) .

٢- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي، موافقةً نسخة ميرمان، على النحو الآتي:

(جو): «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٣- خالفت (مع)^(٨) نسختي السيرافي، وميرمان، والمخطوطتين والمطبوعات كلها؛ فقد ورد فيها الضمير (أنت) مكان (هذا / هو)، حيث أُشِيرَ إلى ذلك في حاشيتي المخطوطتين والنسخة (A) في حاشية (با)، فجاء النص فيها كالاتي: «أَنْتَ لِي عَمُّ

(١) شرح كتاب سيبويه ٥١/٧.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٦٦/٢.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٣٧ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٣٥/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٧٤/١.

(٦) الكتاب (هارون) ١١٨/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٠١/٢.

(٨) (مع) رمزٌ لنسخة المعقلي. يُنظر: الكتاب (جوروم باشا) ١٦٠/١؛ الحاشية (يم)، و(نور

عثمانية) ١٢٣ أ؛ الحاشية (يس)، و(راغب باشا) ٧٩ ب؛ الحاشية (يم).

دُنْيَا، وَأَنْتَ لِي خَالٌ دُنْيَا»^(١).

ويُلاحظ في (مع) سَقَطُ كلمة (ابن) قبل كلمة (عَمِّ)، وزيادةُ جملة (وَأَنْتَ لِي خَالٌ دُنْيَا).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو قوله: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا)، وذلك لأن هذه الجملة مثلاً جاء بالضمير (هو) فيما أورده أبو علي الفارسي^(٢)، أحد أصحاب نُسخ الكتاب، وكذلك عند المفضل الضبي (ت ٢٩١هـ) - مع اختلاف يسير في ألفاظ المثل - في كتابه (الفاخر في الأمثال)، فقد جاء فيه: «قولهم: هو ابنُ عَمِّه لَحًا، أي: ملتصقٌ به»^(٣)، ويُضاف إلى ذلك أنه ورد بالضمير (هو) أيضاً في المفصل للزمخشري: «وهو ابن عمي دُنْيَا»^(٤)، وعند ابن منظور، فيما نقله عن العرب: «وَقَالُوا: هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا، وَدُنْيَا؛ مُنَوَّنٌ، وَدُنْيَا؛ غَيْرُ مُنَوَّنٍ، وَدُنْيَا؛ مَقْصُورٌ، إِذَا كَانَ ابْنُ عَمِّه لَحًا»^(٥).

لَحًا»^(٥).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٦/٢ أ؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) ١٣٧ ب؛ الحاشية (يم)، و(باريس) ٢٣٥/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٢) الحجة ٢٦٢/١، والتعليقة ٩٤/٥.

(٣) الفاخر في الأمثال ص ٧٥.

(٤) المفصل (ت: قدارة) ص ٤١٤.

(٥) لسان العرب ١٤٣٦/٢ (دنا).

المبحث الثاني عشر: هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده أو يُبنى عليه ما قبله:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه بعد العنوان مباشرة: «وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلٌ)، و(فيها قائمًا رجلٌ)، و(هو قائمًا رجلٌ)، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم... ووَقَعَ في النسخ: (وهو قائمًا رجلٌ)، فهو عندي سَهُوٌ تناسخه الناس ولم يُعْتَقَدْ، ونَصَبُهُ -إِنْ جازَ- بشيءٍ مُتَأَوَّلٍ بعيدٍ؛ كأنَّ قائلاً قال: على أيِّ حالٍ زيدٌ رجلٌ؟ يريد من الرُّجُلَةِ والشَّهَامَةِ، فقال المجيبُ: هُوَ قائمًا رجلٌ، أي: إذا كان قائمًا، كما يُقال: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا»^(١).

١- وردت الأمثلة الثلاثة في نسخة السيرافي، وهي: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، وهو قائمًا رجلٌ، فأشار إلى ما وقع في بعض النسخ - ومنها نسخته - من السهو والتبديل الذي حصل في المثال، وذلك بزيادة المثال الأخير، وهو: (وهو قائمًا رجلٌ).
٢- سقط من المخطوطتين المثالان الثاني والثالث، وورد فيهما الأول فقط، على النحو الآتي:

(جو): «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ)، لَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ بِالاسْمِ، وَقَبِّحَ أَنْ تَقُولَ: فِيهَا قَائِمٌ؛ فَتَضَعِ الصِّفَةَ مَوْضِعَ الْاسْمِ، كَمَا قَبِّحَ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَأَتَانِي قَائِمٌ، جَعَلْتَ الْقَائِمَ حَالًا، وَكَانَ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ مَا بَعْدَهُ، وَلَوْ حَسُنَ أَنْ تَقُولَ: فِيهَا قَائِمٌ؛ لَجَازَ: فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ، لَا عَلَى الصِّفَةِ، وَلَكِنَّهُ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: فِيهَا قَائِمٌ، قِيلَ لَهُ: مَنْ هُوَ؟ وَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَحُلِّ هَذَا النَّصْبُ عَلَى جَوَازٍ: فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا، وَصَارَ حِينَئِذٍ أُنْخَرَ وَجْهَ الْكَلَامِ فِرَارًا مِنَ الْقُبْحِ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٩/٧.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٧/٢ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٣٨ ب.

٣- أُشيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى مجيء المثال الثاني في نسخة أخرى، ومجيء المثال الثالث في نسخة ابن السراج على النحو الآتي: «وفي نسخة أخرى: وفيها قائماً رجل»، وفي نسخة السراج: وهو قائماً رجل، وقد ضربَ عليه، قال: لا يكون هذا عندي إلا أن يكون (هو) للتنبيه، ويكون في الإشارة إلى الغائب بمنزلة (هذا) للمخاطب^(١)، فالظاهر أن هذا من نسخة أقدم، قد تكون نسخة المبرد.

٤- في المطبوعات كلها ورد المثالان الأول والثاني ولم يرد الثالث، وهو ما يوافق ما تنبّه عليه السيرافي، فجاء النص فيها على النحو الآتي:

(با): «وذلك قولك: (هذا قائماً رجل)، و(فيها قائماً رجل)؛ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: فيها قائم؛ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم، وأتاني قائم، جعلت القائم حالا، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده، ولو حسن أن تقول: فيها قائم؛ لجاز: فيها قائم رجل، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجل، أو عبدُ الله، وقد يجوز على ضعفه، وحمل هذا النصب على جواز: فيها رجل قائماً، وصار حين آخر وجه الكلام فراراً من القبح»^(٢).

والنص في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، و(بك)^(٥).

٥- أُشيرَ في حاشية (ها) إلى أن ما ورد في المتن هو ما في (ط)، وأنه ورد في النسختين (الأصل) و(ب) قوله: وهو قائماً رجل^(٦).

٦- أُشيرَ في حاشية (با) إلى أن ما ورد في النسخة (A) يوافق ما ورد في نسخة

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٧/٢ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ١٣٨ ب؛ الحاشية (يم).

(٢) الكتاب (باريس) ٢٣٧/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢٧٦/١.

(٤) الكتاب (هارون) ١٢٢/٢.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٠٥/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ١٢٢/٢؛ الحاشية (٢).

السيرافي والمخطوطتين، حيث سقط منها قوله: (وفيها قائم رجل)^(١). وبعد؛ فقد اختلفت نسخ كتاب سيبويه في عدد الأمثلة التي وردت في النص، ففي المخطوطتين لم يرد إلا مثال واحد، وفي كل واحدة من المطبوعات ورد مثالان، وفي نسخة السيرافي ونسخ آخر - لم يسمها - وردت الأمثلة الثلاثة، والذي يُرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو مجيء مثالين فحسب، أي بزيادة مثال ثالث هو (وهو قائمًا رجل)؛ لأن هذا هو ما ورد في نسخة الأسكوريال، وجاء النص فيها من دون المتضامين (قولك) بعد قوله: (وذلك)، على النحو الآتي: «وذلك: (هذا قائمًا رجل)، و(هو قائمًا رجل)؛ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم...»^(٢)، ويُلاحظ أن المثال الثالث الذي نبّه السيرافي بزيادته قد ثبت في الأسكوريال، وهو قوله: (وهو قائمًا رجل)؛ والذي سقط منها هو المثال الأوسط، المبتدئ بالجار والمجرور وهو: (وفيها قائمًا رجل).

(١) الكتاب (باريس) ٢٣٧/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٧).

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ٧٧ ب.

المبحث الثالث عشر: هذا باب يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقالوا: يا لله يا للناس، وفي نسخة المبرد: يا لله يا للناس إذا كان الاستغاث به؛ فالواحد والجميع فيه سواء»^(١).

١- وردت (لام) المستغاث به، والمستغاث له في نسخة السيرافي مفتوحتين، وأشار إلى أن (لام) المستغاث له وردت مكسورة في نسخة المبرد، وقد خالفت المخطوطتان، والمطبوعات إلا البكاء نسخة المبرد؛ موافقةً نسخة السيرافي، على النحو الآتي:
(جو): «وقالوا: يا لله يا للناس، إذا كانت الاستغاث به، فالواحد والجميع فيها سواء»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥).

٢- ما ورد في المخطوطتين، و(با)، و(بو)؛ ورد في (ها) أيضاً، لكن يسقط الجار والمجرور (به)، وقد أُشير في حاشية (بك) إلى هذا السقط^(٦)، كما ورد في (ها) أيضاً الجار والمجرور (فيه) - كما في نسخة المبرد - مكان (فيها)، فأصبح النص على النحو الآتي:

(ها): «وقالوا: يا لله يا للناس، إذا كانت الاستغاث، فالواحد والجميع فيه سواء»^(٧).

(١) شرح كتاب سيبويه ٨/٨.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٣٩ / ٢ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٦١ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٧٧/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٩/١.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١٣/٣؛ الحاشية (٤).

(٧) الكتاب (هارون) ٢١٦/٢.

وأشير في الحاشية إلى مجيء (به) في (ط)^(١).

٣- في نسختي المبرد والسيرافي تجرّد الفعلُ الناسخُ من تاء التأنيث: (إذا كَانَ)؛ واتصلت به هذه التاء في المخطوطتين، والمطبوعات إلا (بك): (إذا كَانَتْ).

٤- في نسختي المبرد، والسيرافي، ومطبوعتي (ها)، و(بك) ورد الجارُ والمجرور (فيه)، بينما حلّ مكانهما (فيها) في المخطوطتين، و(با)، و(بو).

٥- أُشير في حاشية (با) إلى مجيء (فيه) مكان (فيها) في النسخ (B)، و(C)، و(H)^(٢)، وأشير في حاشية (ها) إلى أنه ورد العكس في (ط)؛ أي: مجيء (فيها) مكان (فيه)^(٣)، كما أُشير في حاشية (بك) أيضاً إلى أنه ورد في النسخة (ب) من نسخ التحقيق مجيء (فيها) مكان (فيه)^(٤).

٦- وافقت (بك) نسخة المبرد، لكن سَقَطَ منها (يا) التي وردت قبل (للناس)، على النحو الآتي:

(بك): ((وَقَالُوا: يَا لِلَّهِ لِلنَّاسِ^(٥)، إِذَا كَانَ^(٦) الاستغاثَةُ بِهِ، فَالْوَاحِدُ وَالْجَمِيعُ فِيهِ سَوَاءٌ))^(٦).
سَوَاءٌ))^(٦).

وقد أُشير في الحاشية إلى أن ما جاء في النسخة (الأصل) من نسخ التحقيق هو: (يا لله يا للناس)، وعلّق المحقّق على ذلك بأنه سهو، وما أُثبت في المتن هو ما في (م)^(٧).

وبعد؛ فيُرجّح أن يكون ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات هو

(١) الكتاب (هارون) ٢١٦/٢؛ الحاشية (٤).

(٢) الكتاب (باريس) ٢٧٧/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٦).

(٣) الكتاب (هارون) ٢١٦/٢؛ الحاشية (٥).

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١٣/٣؛ الحاشية (٥).

(٥) ضُبِطَتْ لَأَمْ التعريف بالسكون: (للناس)، وهو تطبيع.

(٦) الكتاب (البكاء) ١١٣/٣.

(٧) السابق؛ الحاشية (٣).

ما في نصّ كتاب سيبويه، وذلك لأنه قد ورد في نسخة الأسكوريال، وجاء فيها: «وقالوا: يا لله يا للناس، إذا كان الاستغاثة؛ فالواحد والجميع فيه سواء»^(١).

(١) الكتاب (الأسكوريال) ٨٩ أ.

المبحث الرابع عشر: هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفًا له أو صلةً وليس
بمنادى ينبّهه غيره:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «وقوله في هذا الباب: (وعَلَى المضاربِ الوضيعةُ)
لفظٌ غائب، وقيل في بعض النسخ: (وعَلَيَّ صارتِ الوضيعةُ أَيْهَا المضاربُ، وأَيْهَا
البائعُ)، وهو أشبه بالصواب»^(١).

ذكر السيرافي أن الاختصاص في هذا الباب على مذهب سيبويه يقع للمتكلم،
والمخاطب، ولا يقع للغائب، من هنا رأى أن ما جاء في بعض النسخ أصوب، لكون
(عَلَى المضاربِ الوضيعةُ) للغائب^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات لَفَظَ ما ورد في نسخة السيرافي، مع زيادة
المنادى (أَيْهَا البائعُ)، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَعَلَى الْمُضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيْهَا الْبَائِعُ»^(٣).
والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧)، و(بك)^(٨).
وقد أُشِيرَ في حاشية (بك) إلى سَقَطَ قوله: (أَيْهَا الْبَائِعُ) من النسخة (الأصل) من
نسخ التحقيق^(٩)، وهذا موافق لما ورد في نسخة السيرافي.

٢- أورد السيرافي - كما مرَّ - نصًّا جاء في بعض النسخ، وهو: (وَعَلَيَّ صارتِ

(١) شرح كتاب سيبويه ٤١/٨.

(٢) يُنظر: السابق.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٤٥/٢ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ١٦٦ أ.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٨٤/١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٢٦/١.

(٧) الكتاب (هارون) ٢٣٢/٢.

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١٣٤/٣.

(٩) السابق؛ الحاشية (٧).

الوضيعة أيُّها المضارب، وأيُّها البائع)، ورأى أنه الصواب، وهو مختلفٌ عمّا ورد في نسخته، وعمّا ورد في المخطوطتين، والمطبوعات كلّها على النحو الآتي:

أ - وردت في هذا النص كلمة (عَلَيَّ) بدلا من (عَلَى).

ب - زادت فيه كلمة (صارَتْ).

ج - تقدّمت فيه كلمة (الوضيعة) على كلمة (المضارب).

د - زاد فيه النداء في نهاية الجملة مع الواو قبلها: (وأَيُّها البائع).

٣- أيَّد أبو علي الفارسي ما ورد في النسخ الأخرى، فقد جاء في حاشيتي المخطوطتين: «قلتُ لأبي علي: على المضارب الوضيعة؛ على أيّ مذهبٍ؟ فقال: لا والله ما أدري، وقد كنتُ أنكرُهُ حتى رأيتُ النسخة الأخرى: (وعَلَيَّ) صارت الوضيعة أَيُّها»^(١).

٤- وافقت النسخة (A) التي أُشيرَ إليها في حاشية (با) ما ورد في حاشيتي المخطوطتين، مع اختلافٍ في أسلوب النداء من: (أَيُّها البائع)، إلى: (يا المضارب، ويا البائع)^(٢).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو قوله: (وعَلَيَّ) صارت الوضيعة أَيُّها البائع، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: تصويب السيرافي له بقوله: (وهو أشبه بالصواب)، وردّه لِ(عَلَى المضارب)^(٣).

الثاني: إنكارُ الفارسي - أحد أصحاب نُسخ الكتاب وأحد شُراحه - لقول: (وعَلَى المضارب الوضيعة أَيُّها البائع) بقوله عندما سُئل عنه: (لا والله ما أدري).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٤٥/٢ أ؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) الهامش ١٦٦ أ؛ الحاشية (يس).

(٢) الكتاب (باريس) ٢٨٤/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤١/٨، ويُنظر: ارتشاف الضرب ٢٢٤٧/٥.

الثالث: حُكِّمَ بعض النحويين بفساده، ومنهم الصَّغَار^(١)، وإن كانوا لا ينكرون روايته في كتاب سيبويه، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل: «وأما ما في كتاب سيبويه من قولهم: (عَلَى المضاربِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ)، فقليل: هو فسادٌ وقع في الكتاب، والصواب: (عَلَيَّ الوضيعةُ أيُّها البائعُ)، وقد رُوِيَ هكذا، ورُوِيَ أيضًا: (وعَلَيَّ صارتِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ)، وعن الفارسي أنه قال: لا علم لي بوجه ذلك»^(٢).

الرابع: أنَّ ما رُود بلفظ الغائب يحتاج إلى تقدير هذا الغائب بالحاضر، فيكون من باب وضع الظاهر موضع المضمَر^(٣)، أي: تقدير (على المضارب) بِ(عليّ)، أو (عليك)، وفيه تكلف.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٧.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٦٨.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٨.

المبحث الخامس عشر: هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «(والجرُّ في: (كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ)، وَتَرَكُ النُّونَ فِي: (لَا يَدَيَّ بِهَا لَكَ) قَوْلُ يُونُسَ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَعْنِي إِذَا قُلْتَ: كَمْ بِهَا رَجُلٍ، وَالَّذِي يَسْتَعْنِي بِهِ الْكَلَامُ، وَمَا لَا يَسْتَعْنِي بِهِ؛ قُبْحُهُمَا وَاحِدٌ، إِذَا فَصَلْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قُبْحَ: كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ، كَقُبْحَ: كَمْ فِيهَا)، وفي نسخة أبي بكر: كَقُبْحَ: رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ»^(١).

١- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات نسخة السيرافي؛ ووافقت نسخة ابن السراج في قوله: (كَقُبْحَ: رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ)، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «(وَالْجُرُّ فِي: كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ، وَتَرَكُ النُّونَ فِي: لَا يَدَيَّ بِهَا لَكَ، قَوْلُ يُونُسَ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَعْنِي إِذَا قُلْتَ: كَمْ بِهَا رَجُلٍ، وَالَّذِي يَسْتَعْنِي بِهِ الْكَلَامُ وَمَا لَا يَسْتَعْنِي بِهِ قُبْحُهُمَا وَاحِدٌ إِذَا فَصَلْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قُبْحَ (كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ) كَقُبْحَ (رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ)»^(٢).

وَالنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- أُشيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى أن ما كان في نسخة أبي علي الفارسي يوافق ما ورد في نسخة السيرافي، لكنه أصلحها إلى ما يوافق نسخة ابن السراج، وهذه الإشارة هي: «كان في متن نسخته: كَقُبْحَ: كَمْ فِيهَا رَجُلٍ؛ فَضْرَبَ عَلَى (كَمْ) وَكَتَبَ (رُبَّ)،

(١) شرح كتاب سيبويه ١١٣/٨.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٥٩/٢ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٧٦/٢ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٠٣/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٤٧/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٨٠/٢ و٢٨١.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١٩٢/٣.

وقال: كذا عند السراج^(١)، ورواية (رَبِّ) موافقة لروايته في التعليقة^(٢).
 ٣- أُشير في حاشية (با) إلى أنَّ ما ورد في النسختين (C)، و(H)، وحاشية
 النسخة (A) موافق نسخة السيرافي، وهو (كقبح: كَمَ فيها رجل)^(٣).
 ٤- أُشير في حاشية (ها) أيضًا إلى ما يوافق نسخة السيرافي في نسختين من نسخ
 التحقيق هما (الأصل)، و(ب)^(٤).
 وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو: (رَبِّ فيها رجل)، وذلك
 للأسباب الآتية:

الأول: وروده في المخطوطتين والمطبوعات كلها.
 الثاني: وروده في نسخة ابن السراج.
 الثالث: إصلاح الفارسي ما في نسخته إلى (رَبِّ فيها رجل)، وسيره عليه بعد
 الإصلاح في التعليقة.

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٥٩/٢ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ١٧٦ ب؛ الحاشية (يم).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨/٢.

(٣) الكتاب (باريس) ٣٠٣/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٦).

(٤) الكتاب (هارون) ٢٨١/١؛ الحاشية (١).

المبحث السادس عشر: هذا باب وصف المنفي:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «اعلم أنك إذا وصفت المنفي؛ فإن شئت نَوَّنت صفة المنفي، وهو أكثر الكلام، وإن شئت لم تنون، وذلك قولك: لا غلامَ ظريقاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك... فإن كررت الاسم فصار وصفاً، فأنت بالخيار؛ إن شئت نونت، وإن شئت لم تنون، وذلك قولك: لا ماءً ماءً بارداً، ولا ماءً ماءً بارداً، ولا يكون (بارداً) إلا منوناً؛ لأنه وصفٌ ثانٍ»^(١).

ثم أعقب ذلك بقوله: «وفي نسخة أبي بكر مبرمان في آخره: وتركوا التنوين في الثاني لأنهم جعلوه كالوصف الأول، كما قالوا: مررت بدارٍ آجرٍ، وبيابٍ ساجٍ؛ فوصفوا ب(آجرٍ) وب(ساجٍ)، وآجرٌ وساجٌ اسمان، كما أن (ماء) الثاني اسم، وقد وصفوا به؛ حيث قالوا: لا ماءً ماءً بارداً»^(٢).

١- لم يرد نصٌ سيبويه السابق (المذكور في نسخة مبرمان) في متون المخطوطتين، والمطبوعات؛ لكن بعضها أشار إليه في الحاشية:

(جو): لم يرد في متنها ما جاء في نسخة مبرمان؛ لكن جاء في حاشيتها ما نصّه: «ليس (عنده)^(٣)، وهو في (أخرى): وتركوا التنوين في (ماء) الثاني؛ لأنهم جعلوه وصفاً للأول، كما قالوا: مررت بدارٍ آجرٍ، وبيابٍ ساجٍ؛ فوصفوها بآجرٍ وساجٍ، وآجرٌ وساجٌ اسمان، كما أن الثاني اسمٌ، وقد وصفوا به، حيث قالوا: ألا ماءً ماءً بارداً. إلى هنا ليس (عنده). (فا)^(٤): لا يكون (بارداً) إلا منوناً؛ لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسماً واحداً، كما لم تكن (عاقلاً) في: لا غلامَ ظريقاً عاقلاً؛ إلا منوناً لهذه العلة بعينها»^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢٧/٨.

(٢) السابق.

(٣) (عنده): رمزٌ لما كان في نسخة الفارسي من زيادة، وهي النسخة التي قرأها علي أبي بكر بن السراج، وأبو بكر ينظر في كتابه. الكتاب (هارون)، المقدمة؛ ص ٤٧.

(٤) (فا): رمزٌ لما كان من كلام أبي علي الفارسي. الكتاب (هارون)، المقدمة؛ ص ٤٧.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ٦٣/٢ ب؛ الحاشية (بم).

ما ورد في حاشية (جو) ورد بتمامه في حاشية (نو)^(١).

(با): لم ترد في متنها هذه الزيادة، لكن أُشيرَ في حاشيتها إلى مجيئها في النسخة (H)، وحاشية النسخة (A) على النحو الآتي: «وتركوا التنوين في (ماء) الثاني؛ لأنهم جعلوه وصفاً للأول، كما قالوا مررت بدارٍ آجرٍ، وبيابٍ ساجٍ؛ فوصفوهما بآجرٍ وساجٍ، وآجرٍ وساجٍ اسمان، كما أن الثاني اسم، وقد وصفوا به، حيث قالوا: لا ماءً ماءً بارداً»^(٢).

(بك): لم ترد هذه الزيادة في متنها، لكن أُشيرَ في الحاشية إلى مجيء بعضها في النسخة (م) من نسخ التحقيق، وذلك على النحو الآتي: «وتركوا التنوين في الثاني؛ لأنهم جعلوه وصفاً للأول، كما قالوا: مررت بدارٍ آجرٍ وثيابٍ ساجٍ»^(٣).
٣- لم ترد هذه الزيادة في مَتْنِي (بو)، و(ها) ولا في حاشيتهما^(٤).

٤- هناك بعض الاختلاف بين ما ورد في نسخة مبرمان، وما ورد في حاشيتي المخطوطتين، ومطبوعتي (با)، و(بك) على النحو الآتي:

أ - جاء في نسخة مبرمان: (وتركوا التنوين في الثاني)، ووافقها ما ورد في حاشية (بك)، لكن حاشيتي المخطوطتين، وحاشية مطبوعة (با) زادت في النص كلمة (ماء):
(وتركوا التنوين في "ماء" الثاني).

ب - جاء في نسخة مبرمان: (لأنهم جعلوه كالوصف الأول)، فأبدلت (كالوصف الأول) في حاشيتي المخطوطتين، ومطبوعتي (با)، و(بك) إلى (وصفاً للأول).

ج - جاء في نسخة مبرمان: (كما أن (ماء) الثاني اسم)؛ فنقصت كلمة (ماء) في حاشيتي المخطوطتين، ومطبوعة (با) فصار النص فيها: (كما أن الثاني اسم).

د - جاءت كلمة (ماء) الثانية في المثال منونةً في نسخة مبرمان: (لاماء ماءً بارداً)،

(١) يُنظر: الكتاب (نور عثمانية) ١٧٩/٢ أ؛ الحاشية (يس).

(٢) الكتاب (باريس) ٣٠٧/١

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٠١/٣؛ الحاشية (٦).

(٤) يُنظر: الكتاب (بولاق) ٣٥١/١، و(هارون) ٢٨٨/٢ و٢٨٩.

ولعله تطبيع؛ لأنه بالتنوين لا يتفق مع قوله قبله: (وتركوا التنوين في الثاني)، ويؤيد ذلك وروده بالفتحة من غير تنوين في حاشيتي المخطوطتين، ومطبوعة (با): (لاماء ماءً بارداً).

هـ - ورد في المخطوطتين و(با) الجارُّ والمجرورُ (بِبَابٍ) في المثال: (وَبِبَابٍ سَاجٍ)، وخالف ذلك ما ورد في النسخة (م) في حاشية (بك)؛ فقد وردت مكانهما (أي: الجار والمجرور) كلمة (ثياب)، من غير حرف الجر (الباء)؛ فصار المثال: (وِثْيَابٍ سَاجٍ)^(١). وبعد؛ فيرجح أن يُعدَّ ما ورد في نسخة مبرمان من الزيادات على نصِّ سيبويه، وذلك لأنه لم يرد في نسخة الأسكوريال^(٢)، وهذا مؤيدٌ لما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع، ويضاف إلى ذلك الاختلاف في ذلك النصِّ الزائد نفسه بين ما ورد في نسخة مبرمان، وما ورد في حاشيتي المخطوطتين، ومطبوعتي (با)، و(بك).

(١) يُطلق (الساج) على الخشب، وعلى الثياب المنسوجة أيضًا. يُنظر: لسان العرب ٢١٤١/٣ (سوج).

(٢) يُنظر: الكتاب (الأسكوريال) ٩٧ ب.

المبحث السابع عشر: هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «(وقالوا: لا نُولُك أن تفعل، لأنهم جعلوه معاقبًا لقوله: لا ينبغي له أن يفعل كذا وكذا، وصار بدلًا منه؛ فدخل فيه ما دخل في (ينبغي)، كما دخل في: (لا سَلَامٌ) ما دخل في: (سَلَّمَ)، وفي بعض النسخ: ما دخل في: (سَلَامٌ)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في قوله: (ما دخل في سَلَّمَ)، مخالفةً ما ورد في بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي، وهو قوله: (ما دخل في: سَلَامٌ)، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «(وقالوا: لا نُولُك أن تفعل، لأنهم جعلوه مُعاقبًا لِقَوْلِهِ: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلًا منه؛ فدخل فيه ما دخل في (ينبغي) كما دخل في (لا سَلَامٌ) ما دخل في (سَلَّمَ)»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد - مع اختلافٍ في بعض الكلمات سَقَطًا وَضَبَطًا - في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- خالف الجميع ما ورد في بعض النسخ التي ذكرها السيرافي، وهو: (ما دخل في: سَلَامٌ).

٣- ورد الفعل المضارع في نسخة السيرافي للغائب، مسبوقًا هو وناصبه بالجار

(١) شرح كتاب سيبويه ١٤٩/٨.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٦٦/٢ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٨٢ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٣١٢/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٥٧/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٠٢/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢١٧/٣.

والجور (له)، في قوله: (لا ينبغي له أن يفعل كذا وكذا)؛ بينما ورد الفعل المضارع للمخاطب في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، وسقط منها الجار والجور (له)؛ فصار النص: (لا ينبغي أن تفعل).

٤- جاءت كلمة (نؤل) مرفوعة في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، و(با)، و(بو): (لا نؤل)، وجاءت منصوبة في (بك): (لا نؤل)، وثركت بلا ضبط في (ها). وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو قوله: (ما دخل في سلم)، وذلك للأسباب الآتية:
الأول: ما أورده ابن خروف بزيادة لفظ (الله) بعد الفعل (سلم)، وهو ما يؤكد أن الكلمة هي (سلم)، وما جاء فيها هو: «وَقَالُوا: لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مُعَاقِبًا لِقَوْلِهِ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَصَارَ بَدَلًا مِنْهُ؛ فَدَخَلَ فِيهِ مَا دَخَلَ فِي (يَنْبَغِي)، كَمَا دَخَلَ فِي: (لَا سَلَامٌ) مَا دَخَلَ فِي: (لَا سَلَمَ اللهُ)»^(١).

الثاني: يقوي ذلك ما قاله الرماني في هذا المعنى حين أورد قول جرير:
وَبُنَيْتَ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبُغِي وَعَمَرُوا بَنَ عَفْرًا لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرٍو^(٢)
قال الرماني: «كَأَنَّهُ قَالَ: لَا سَلَمَ اللهُ عَلَيْهِ»^(٣).
الثالث: أن الفعل (سلم) أولى من الاسم (سلام)، ففي الفعل معنى الدعاء، وهو المراد من قول سيبويه، ثم إنه لو كان ما في النص (سلام) لما تبين المعنى بتكراره؛ لأن الجملة تصبح: (كما دخل في: لا سلام ما دخل في: سلام).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٦ أ.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٤٢٥/٢، وله في الكتاب (هارون) ٣٠١/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/٨، وشرح كتاب سيبويه للرماني (ر.د. العريفي) ٤٢٧/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٣/١، وتحصيل عين الذهب ٣٥٢. وللفرزدق في خزانة الأدب ٢٣٨/٥ (وليس في ديوانه). وبلا نسبة في المقتضب ٣٨١/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه (ر.د. العريفي) ٤٢٧/٢.

المبحث الثامن عشر: هذا باب ما يُقَدَّم فيه المستثنى:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زَيْدًا خَيْرٌ منك، وكذلك: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ)، وفي نُسخةٍ أخرى: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كما كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمَ قَبْلَ الْاسْمِ إِلَّا نَصَبًا)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعاتُ النسخةَ الأخرى التي اطلع عليها الفارسي في مجيء كلمة (صديق) منصوبةً في قوله: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا)، على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ، وَكَذَلِكَ: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا، وَمَا لِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ؛ كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمَ قَبْلَ الْاسْمِ إِلَّا نَصَبًا»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، وورد أيضًا - مع تغييرٍ يسيرٍ في بعض الكلمات - في (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، و(ها)، و(بك) ورد الضميرُ المتصلُ بحرف الجرِّ للمخاطب في قوله: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، وللغائب في (با)، و(بو): (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْهُ).

٣- في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، و(با)، و(بو) اتَّصَلَ ضميرُ النصب بالفعل المضارع المنصوب في قوله: (كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ)، ولم يتصل به في (ها)

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٦٨/٢.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٧٥/٢ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٨٨ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٢٤/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٧٢/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٣٧/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٥٦/٣ و ٢٥٧.

و(بك): (كَرَهُوا أَنْ يُقَدِّمُوا وَفِي أَنْفُسِهِمْ)، وقد أُشيرَ في حاشيتيهما إلى وروده بالضمير في (با)^(١)، و(بو)^(٢).

٤- يُلاحظ أن المخطوطتين، والمطبوعات كلها؛ قد زادت - على نسخة الفارسي، والنسخة الأخرى التي اطلع عليها - المثال الآتي: (وما لي أحدٌ إلا زيدًا صديقٌ). وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ)، برفع (صديق)؛ وذلك لسببين اثنين:

الأول: وروده بالرفع في نسخة ابن خروف التي بخط يده، فقد جاء فيها: «وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ، وَمَا لِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ؛ كَرَهُوا أَنْ يُقَدِّمُوا وَفِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرَهُوا أَنْ يُقَدَّمَ قَبْلَ الْاسْمِ إِلَّا نَصَبًا»^(٣).

والآخر: القياس على ما ذكره سيويه بعد هذا؛ حين تحدث عن العطف على المستثنى، فقد أورد المثال برفع (صديق)، فقال: «هذا باب ما تكون فيه في المستثنى بالخيار، وذلك قولك: ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمراً وعمرو، وَمَنْ لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ وزيدًا وزيدٌ»^(٤).

وأما المثال: (ما لي أحدٌ إلا زيدًا صديقٌ) فيرجح أنه قد سقط من نسخة الفارسي، بدليل وروده في نسخة ابن خروف وفي المخطوطتين والمطبوعات كلها كما مر.

(١) يُنظر: الكتاب (هارون) ٣٣٧/٢؛ الحاشية (١).

(٢) يُنظر: الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٥٦/٣؛ الحاشية (١٥).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٠ أ.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٣٨/٢.

المبحث التاسع عشر: هذا باب علامة المضمرين المرفوعين:

قال أبو علي الفارسي: «قال: (ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا يقع (إيّا) مواقعها، كما استحكمت في الفعل، لا يُقال: عَجِبْتُ من ضَرْبِكُنِي؛ إن بدأت به قبل المتكلم)، قال أبو علي: قال أبو العباس: من ضَرْبِكُنِي، وفي الكتاب: من ضَرْبِكُنِي، قال أبو علي: فأبو العباس ذهب إلى أن ما قبل ياء الإضافة قد يكون مكسورًا، ومذهب من قال: ضَرْبِكُنِي، على ما في النسخة، أن فتحة الكاف تدل على التذكير، فإذا كُسرت؛ زالت الدلالة عليها، فاجتلبت لها هذه النون لتسلم فتحتها، كما اجتلبت في (ضَرْبَنِي)، و(عَنِّي)؛ لتسلم الفتحة، والسكون»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها ما ورد في نسخة الفارسي:

(جو): «وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ عِلَامَاتُ الْإِضْمَارِ الَّتِي لَا تَقَعُ (إِيَّاهُ) مَوَاقِعُهَا، كَمَا اسْتَحْكَمَتْ فِي الْفِعْلِ، لَا يُقَالُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكُنِي، إِنْ بَدَأْتُ بِهِ قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).
و(بك)^(٧).

٢- خالفت نسخة المبرد - بعد إصلاحها - نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات؛ فقد أصلح المبرد فيها (ضَرْبِكُنِي) إلى (ضَرْبِكِي)، جاء في حاشية المخطوطتين: «قال أبو علي: ذهب أبو العباس إلى أن ما قبل ياء الإضافة يكون مكسورًا، وذهب من قال: ضَرْبِكُنِي، على ما في النسخة، أن فتحة الكاف تدل على

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٨٠/٢ و ٨١.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٨٢/٢ ب، و ٨٣ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٩٣ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٣٣/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٨١/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٥٨/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢١/٤.

التذكير، فإذا كُسِرَتْ زالت الدلالة عنها، فجُلِبَتْ لها هذه النون لِتَسْلَمَ فَتَحْتُهَا، كما جُلِبَتْ في (ضَرْبِكِي)، وفي (عَنِّي)؛ لِتَسْلَمَ الْفَتْحَةُ وَالسُّكُونُ. قال أبو العباس: من ضَرْبِكِي، كان في نسخته: من ضَرْبِكِي؛ فأصلحه: ضَرْبِكِي، حكاها عن (س)»^(١).

كما ورد - حاشية - في متني المخطوطتين: «مح: قال أبو العباس: من ضَرْبِكِي»^(٢)، وأشار إليه أيضًا في حاشية نسخة ابن خروف: «مح: بِكِي»^(٣)، أي: ضَرْبِكِي.

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو قوله: (ضَرْبِكِي)، بالنون؛ لسببين:

الأول: أن هذا ما ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، وجاء فيها: «وَلَمْ تَسْتَحْكِمَ عَلامَاتُ الإِضْمَارِ الَّتِي لَا تَقَعُ (إِيَّا) مَوَاقِعَهَا، كَمَا اسْتَحْكَمَتْ فِي الْفِعْلِ، لَا يُقَالُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكِي، إِذَا»^(٤) بَدَأَتْ بِهِ قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ»^(٥).

والآخر: أنَّ النون يُؤْتَى بها في الأصل مع الفعل لوقايته من الكسر، وقياسًا عليه أُتِيَ بالنون هنا مع الاسم؛ لرفع اللبس بين المذكر والمؤنث، وكان القياس أن يُقال في التذكير: (ضَرْبِكِي) بفتح الكاف؛ لأن كاف المذكر المخاطب مفتوحة، لكن لما اتصلت ياء المتكلم التي لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا - ولو كُسِرَت الكاف للتذكير في (ضَرْبِكِي) لالتبس المذكر بالمؤنث - اجتلبت النون، لإبقاء فتحة الكاف مفتوحة؛ للفرق بين المذكر والمؤنث.

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٨٣/٢ أ؛ الحاشية (أع)، و(نور عثمانية) ١٩٣ ب؛ الحاشية (يم).

(٢) السابقان؛ الحاشية في المتن، تحت قوله: (ضَرْبِكِي).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥١ أ؛ الحاشية (يس).

(٤) يُلاحظ هنا مجيء (إِذَا) مكان (إِنْ) الواردة في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات.

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥١ أ.

المبحث العشرون: هذا باب استعمالهم (أيًا) إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «(وتقول: أنت أنت، تكررهما، كما تقول للرجل: أنت، وتسكت على حدّ قوله: قال الناس: زيد، وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّيتَ فُكُنْتَ كُنْتَ، إذا كررتها تأكيدًا، وإن شئت جعلت "أنت" صفة)، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: (فُكُنْتَ أنت، وعليه يستقيم الكلام)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في قوله: (فُكُنْتَ كُنْتَ)، وخالف كلُّها نسخة مبرمان التي جاء فيها: (فُكُنْتَ أَنْتَ)، على النحو الآتي: (جو): «وَتَقُولُ: أَنْتَ أَنْت؛ تُكْرَرُهَا، كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ، وَتَسْكُتُ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: قَالَ النَّاسُ: زَيْدٌ، وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: قَدْ جُرِّيتَ فُكُنْتَ كُنْتَ، إِذَا كَرَّرْتَهَا تَوْكِيدًا، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (كُنْتَ) صِفَةً؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: قَدْ جُرِّيتَ فُكُنْتَ، ثُمَّ تَسْكُتُ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، وفي (ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- جاء في نسختي السيرافي ومبرمان قوله: (وإن شئت جعلت "أنت" صفة)، وخالفتهما المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ فقد جاء فيها: (وإن شئت جعلت "كُنْتَ" صفة).

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٦/٩.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٨٤/٢ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٩٤/٢ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٣٤/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٨٢/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٦٠/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٤/٤.

٣- أُشير في حاشيتي المخطوطتين إلى أنه جاء في نسخة (أخرى) ما يوافق نسخة مبرمان: «(أخرى): قَدْ جُرِّتَ؛ فَكُنْتَ أَنْتَ، إِذَا كَرَّرْتَ الْمُضْمَرَ تَوْكِيدًا»^(١)، وكذلك أُشير في حاشية (با) إلى مجيء ما يوافق ذلك أيضًا في النسخة (H)، وحاشية النسخة (A): «فَكُنْتَ أَنْتَ إِذَا كَرَّرْتَ الْمُضْمَرَ»^(٢).

٤- في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، و(با)، و(بو) ورد المضاف إليه ضميرًا متصلًا للغائب في قوله: (وتسكت، على حد قوله)، بينما في (ها)، و(بك) ورد هذا الضمير المتصل للمخاطب: (وتسكت، على حد قولك)، على أنه أُشير في حاشية (ها) إلى مجيئه للغائب في (ط)^(٣)، وفي حاشية (بك) أُشير أيضًا إلى مجيئه للغائب في (ب)^(٤).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، وهو قوله: (فَكُنْتَ أَنْتَ)، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: الاحتمال الكبير للسقط في نسخة السيرافي، وهو قوله: (قلت: فَكُنْتَ أَنْتَ)، بعد قوله: (فكنت كنت، إذا كررتها توكيدًا، وإن شئت)، وهو مما أوجد إرباكا في النصّ، يزيله ما ورد في نسخة ابن خروف، حيث يستقيم به المعنى، فقد جاء فيها: «وَتَقُولُ: أَنْتَ أَنْتَ؛ تُكَرِّرُهَا، كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ، وَتَسْكُتُ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: قَالَ النَّاسُ: زَيْدٌ، وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: قَدْ جُرِّتَ فَكُنْتَ كُنْتَ، إِذَا كَرَّرْتَهَا تَوْكِيدًا لِلتَّاءِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فَكُنْتَ أَنْتَ؛ جَعَلْتَ (أَنْتَ) صِفَةً؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: قَدْ جُرِّتَ فَكُنْتَ، ثُمَّ تَسْكُتُ»^(٥).

الثاني: أن السيرافي نفسه استحسن ما ورد في نسخة مبرمان حين عقب بعده

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٨٣/٢ ب؛ الحاشية (بم)، و(نور عثمانية) ١٩٤ أ؛ الحاشية (يس).

(٢) الكتاب (باريس) ٣٣٤/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٤).

(٣) الكتاب (هارون) ٣٦٠/٢؛ الحاشية (١).

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٤/٤؛ الحاشية (٦٠).

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥١ أ.

بقوله: (وعليه يستقيم الكلام).

الثالث: أن قول سيبويه بعدها يدلُّ على أنها (فكنت أنت)، وليست (فكنت كنت)، بدليل قوله - كما مرَّ - (وإن شئت جعلت أنت توكيداً)، وهو يشير إلى التحير في الجملة قبلها، وهي: (فكنت أنت)، ولو كانت الجملة: (فكنت كنت)؛ فأين (أنت) التي خيرٌ يجعلها صفة؟

المبحث الواحد والعشرون: هذا باب الإضمار فيما أُجري مجرى الفعل:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إِيَّاكَ، ورأيتُ اليوم إِيَّاه، من قبل أنك قد تجدُ الإضمارَ الذي سوى (إِيَّا) وهو الكاف الذي في: رأيتُكَ فيها، والهاء التي في: رأيتُهُ اليوم؛ فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا؛ لم يتكلموا بإِيَّاكَ، واستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاهُ، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: (لم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ، واستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاهُ)»^(١).

١- خالفت المخطوطتان، والمطبوعاتُ كلها نسخة السيرافي التي ورد فيها (لم) مكان (لو)، و(يتكلموا) مكان (تكلموا) في قوله: (لم يتكلموا بإِيَّاكَ).

٢- وافقت المخطوطتان، والمطبوعاتُ كلها نسخة مبرمان؛ فقد جاء فيها كلها: (لم) ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ، وَرَأَيْتُ الْيَوْمَ إِيَّاهُ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ قَدْ جَدْتَ الْإِضْمَارَ الَّذِي هُوَ سِوَى (إِيَّا)، وَذَلِكَ الْكَافُ الَّتِي فِي: رَأَيْتُكَ فِيهَا، وَالْهَاءُ الَّتِي فِي: رَأَيْتُهُ الْيَوْمَ؛ فَلَمَّا قَدَرُوا عَلَى هَذَا الْإِضْمَارِ بَعْدَ الْفِعْلِ، لَمْ يَنْقُضْ مَعْنَى مَا أَرَادُوا، لَوْ تَكَلَّمُوا بِإِيَّاكَ اسْتَغْنَوْا بِهَذَا عَنْ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، وورد أيضاً - باختلافٍ يسيرٍ -

في كلٍّ من (بو)، و(ها)، و(بك)، على النحو الآتي:

(بو): «وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ، وَرَأَيْتُ الْيَوْمَ إِيَّاهُ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ قَدْ جَدْتَ الْإِضْمَارَ الَّذِي هُوَ سِوَى (إِيَّا)، وَذَلِكَ الْكَافُ الَّتِي فِي: رَأَيْتُكَ فِيهَا، وَالْهَاءُ الَّتِي فِي: رَأَيْتُهُ الْيَوْمَ؛ فَلَمَّا قَدَرُوا عَلَى هَذَا الْإِضْمَارِ بَعْدَ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَنْقُضْ مَعْنَى مَا أَرَادُوا، لَوْ

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٦/٩ و٥٧.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٨٤/٢ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٩٤ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٣٤/١.

تَكَلَّمُوا بِإِيَّاكَ، اسْتَغْنَوْا بِهَذَا عَنْ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ»^(١).

والنص في (بو) ورد - بتغيير (وذلك) إلى (وهو) - في (ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

٣- أشير في حاشية (ها) إلى أنه في النسخة (الأصل) سقطت (كاف) الخطاب من (إياك): «في (الأصل): لو تكلموا بـ (إيّا) لاستغنوا بهذا عن إياك، وإيّاها»^(٤).

٤- وردت الواو قبل حرف الجزم (لم) في قوله: (ولم ينقض معنى ما أرادو) في نسخة السيرافي و(بو)، و(ها)، و(بك)، وسقطت هذه الواو في نسخة مبرمان والمخطوطتين، و(با)، وأشير في حاشية (با) إلى مجيئها في النسخ (B)، و(C)، و(H)^(٥)، وأشير في حاشية (ها) إلى مجيء الفعل بالصاد المهملة (ينقص) في نسختين من نُسَخ التحقيق، هما (الأصل)، و(ب)^(٦).

٥- في نسختي السيرافي، ومبرمان سُبِقَ الفعل (استغنوا) بالواو في قوله: (وَاسْتَغْنَوْا بِهَذَا عَنْ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ)، وسقطت هذه الواو من المخطوطتين، والمطبوعات كلها.

٦- في نسخة السيرافي، و(ها)، و(بك) ورد الضمير المنفصل (هو) في قوله: (وَهُوَ الْكَافُ الَّذِي فِي: رَأَيْتُكَ فِيهَا)، وجاء مكانه اسم الإشارة (ذلك) في المخطوطتين، و(با)، و(بو): (وَذَلِكَ الْكَافُ الَّتِي فِي: رَأَيْتُكَ فِيهَا).

٧- وافقت نسخة (ط) التي أشير إليها في حاشيتي المخطوطتين نسخة السيرافي و(ها)، و(بك) في مجيئه بالضمير المنفصل، فقد جاء فيها: «(ط): وهو الكاف»^(٧).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٨٢/١.

(٢) الكتاب (هارون) ٣٦١/٢.

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٦/٤.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٦١/٢؛ الحاشية (٥).

(٥) الكتاب (باريس) ٣٣٤/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٦).

(٦) الكتاب (هارون) ٣٦١/٢؛ الحاشية (٤).

(٧) الكتاب (جوروم باشا) ٨٤/٢ أ، و(نور عثمانية) ١٩٤ ب؛ الحاشية في متنيهما تحت كلمة

(وذلك).

٨- في نسخة السيرا في ورد الاسم الموصول للمفرد المذكر في قوله: (وَهُوَ الْكَافُ الَّذِي فِي: رَأَيْتَكَ فِيهَا)، وللمفرد المؤنث في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَذَلِكَ / وَهُوَ الْكَافُ الَّتِي فِي: رَأَيْتَكَ فِيهَا).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع؛ لأنه ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، فقد جاء فيها: «فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإيّاك، استغنوا بهذا عن إيّاك، وإيّاها»^(١)، ويؤيده أنه ورد في نسخة الأسكوريال أيضاً^(٢).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥١ أ.

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ١٠٥ ب.

المبحث الثاني والعشرون: هذا باب ما تردده علامة الإضمار إلى أصله:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «قال: (وقد شَبَّهوا به قَوْلَهُمْ: أُعْطِيَتْكُمْ في قول من قال: أُعْطِيَكُمْ ذلك؛ فيجزم، رَدُّوه إلى أصله بالإضمار، كما رَدُّوه بالألف واللام حين قالوا: أُعْطِيَكُمْ اليوم؛ فَشَبَّهوا هذا بِ(لَك)، و(لَهُ) وإن كان ليس مثله؛ لأنَّ من كلامهم أن يُشَبَّهوا الشيءَ بالشيء، وإنَّ كان ليس مثله، وقد بَيَّنَّا ذلك فيما مضى، وستراه - إن شاء الله - فيما بقي، وزعم يونس أنه يقول: أُعْطِيَتْكُمْ»، وفي نسخة أبي العباس: (أُعْطِيَتْكُمْ، كما تقول في المظهر، والأوَّل أكثر وأعرف)»^(١).

١- خالفت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة السيرافي في: (أُعْطِيَتْكُمْ)؛ فقد جاء فيها كُلُّها (أُعْطِيَتْكُمْ)، وخالفت جميعها (نسخة السيرافي، والمخطوطتان، والمطبوعات) نسخة المبرد التي ورد فيها: (أُعْطِيَتْكُمْ)، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ شَبَّهوا بِهِ قَوْلَهُمْ: أُعْطِيَتْكُمْ فِي قَوْل مَنْ قَالَ: أُعْطِيَتْكُمْ ذَاكَ؛ فَيَجْزِمُ، رَدَّهُ بِالْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا رَدَّهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ حِينَ قَالَ: أُعْطِيَتْكُمْ الْيَوْمَ؛ فَشَبَّهوا هَذَا بِ(لَهُ) وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يُشَبَّهوا الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى، وَسَتَرَاهُ فِيمَا بَقِيَ. وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَقُولُ: أُعْطِيَتْكُمْ وَأُعْطِيَتْكُمْ، كَمَا تَقُولُ فِي المظهر، والأوَّل أَكْثَرُ وَأَعْرِفُ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤). وورد أيضًا - باختلافٍ يسيرٍ - في (بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٧/٩.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٨٩/٢ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٩٨ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٤١/١ و ٣٤٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٨٩/١.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٧٧/٢.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٨/٤.

٢- ورد في نسخة السيرافي قوله: (أُعْطِيكُمْ)؛ وخالفها المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ فقد جاء فيها: (أُعْطَيْتُكُمْ).

٣- في نسخة السيرافي، ورد الفعل (رَدُّوهُ) في المرتين، والفعل (قَالُوا) مع واو الجماعة في قوله: (رَدُّوهُ) إلى أصله بالإضمار كما رَدُّوهُ بالألف واللام حين قالوا: أعطيتكم اليوم...، ووافق ذلك ما ورد في النسختين (B)، و(H) اللتين أُشيرَ إليهما في حاشية (با)^(١)، ووافق ذلك أيضًا ما ورد في نسختي التحقيق (الأصل)، و(ب) في حاشية (ها)^(٢)، بينما ورد هذان الفعلان في المخطوطتين، والمطبوعات إلا (بك) من غير هذه الواو: (رَدَّةً)، و(رَدَّةً)، و(قَالَ). ووافق ذلك - في الفعل (رَدَّةً) - ما ورد في نسختي التحقيق (ب)، و(هـ) المشار إليهما في حاشية (بك)^(٣).

وأما (بك) فقد خالفت بأمرٍ ثالث؛ وهو أن الفعل (رَدُّوهُ)؛ ورد بواو الجماعة في المرتين، لكنَّ الفعل (قَالَ) ورد من غير هذه الواو، فصار النَّصُّ فيها على النحو الآتي: (رَدُّوهُ) بالإضمار إلى أصله، كما رَدُّوهُ بالألف واللام حين قَالَ: أعطيتكم اليوم...، وأشيرَ في الحاشية إلى أنَّ الفعل الماضي في: (رَدُّوهُ) قد جاء في النسخة (م) مضارعًا مسبوقًا بالفاء، قد اتصلت به واو الجماعة: (فَيَرُدُّوهُ)^(٤).

٤- في نسخة السيرافي ورد الجارُّ والمجرور (بالإضمار) بعد قوله: (إلى أصله) فصارت الجملة: (رَدُّوهُ إلى أصله بالإضمار)، وعُكِّسَ الأمرُ في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، فصارت الجملة: (رَدَّةً / رَدُّوهُ بالإضمار إلى أصله).

٥- ورد في المخطوطتين، و(با) اسمُ الإشارة من غير لام البُعد: (ذاك) في قوله: (في قول من قال: أعطيتكم ذاك)؛ بينما ورد باللام (ذلك) في نسخة السيرافي والمطبوعات الأخرى: (في قول من قال: أعطيتكم ذلك).

(١) الكتاب (باريس) ٣٤١/١؛ الحاشية (١٧).

(٢) الكتاب (هارون) ٣٧٧/٢؛ الحاشية (٣).

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٨/٤؛ الحاشيتان (١٢)، و(١٤).

(٤) السابق؛ الحاشية (١٢)، وقد علّقَ المحقق على ذلك بقوله: "وهو خطأ".

٦- في نسخة السيرافي، و(ها)، و(بك) ورد جازان مع مجرورين في قوله: (فشبهوا هذا بِـ"لك"، و"له")، وَسَقَطَ الجارُّ والمجرور (لك)، وواو العطف التي بعدها من المخطوطتين، و(با)، و(بو)، فصارت الجملة: (فشبهوا هذا بِـ"له")، وأشير في حاشية (بك) إلى سَقَطِ (لك و) في نسخة إحدى نسخ التحقيق، وهي النسخة (ب)^(١).

٧- في نسخة السيرافي ورد قوله: (لأنَّ من كلامهم أن يُشَبَّهوا الشيءَ بالشيء وإن كان ليس مثله)، وفي المخطوطتين، والمطبوعات كلها بُدِّلَ ما تحته خط، وهو قوله: (وإن كان ليس مثله) بقوله: (وإن لم يكن مثله).

٨- في نسخة السيرافي، و(بك) وردت الجملة المعارضة (إِنْ شَاءَ اللهُ) في قوله: (وستراه - إن شاء الله - فيما بقي)، وسقطت هذه الجملة من المخطوطتين، والمطبوعات الأخرى (با، وبو، وها)، فصار النصُّ فيها: (وستراه فيما بقي).

٩- أُشير في حاشية (بك) إلى سَقَطِ الجملة هذه الجملة المعارضة في النسختين (ب)، و(هـ) من نسخ التحقيق، وإلى وجودها مع زيادة كلمة (تعالى) بعد جملة (إن شاء الله) في النسخة (م)^(٢).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو ما في مخطوطي (جو)، و(نو)، والمطبوعات الأربع؛ لأنه ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، فقد جاء فيها: «وقد شَبَّهوا به قَوْلَهُمْ: أَعْطَيْتُكُمْوَهُ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: أَعْطَيْتُكُمْ ذَلِكَ؛ فيجزم، رُدُّوه بِالْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ بِالْإِضْمَارِ كَمَا رُدُّوه بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ حِينَ قَالَ: أَعْطَيْتُكُمْ الْيَوْمَ»^(٣)، ويقويه أنه كذلك أيضًا في نسخة الأسكوريال^(٤).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٤٨؛ الحاشية (١٥).

(٢) السابق؛ الحاشية (١٦).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥٢ ب.

(٤) الكتاب (الأسكوريال) ١٠٧ ب.

المبحث الثالث والعشرون: هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَمِمَّا زَادُوا بِهِ (الهَاءَ) بَيَانًا قَوْلُهُمْ: أَضْرِبْهُ)، وفي نسخة أخرى: أَضْرِبْهُ، فمن قال: أَضْرِبْهُ^(١)؛ ألقى حركة الهاء على الباء»^(٢).

١- وافقت مخطوطة (جو)، ومطبوعة (ها) نسخة الفارسي في مجيء الفعل للأمر، مع نقل حركة الضمير إلى الساكن قبله (أَضْرِبْهُ) على النحو الآتي:
(جو): «وَمِمَّا زَادُوا بِهِ (الهَاءَ) بَيَانًا قَوْلُهُمْ: أَضْرِبْهُ»^(٣).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (ها)^(٤).

٢- خالفت مخطوطة (نو)، ومطبوعتا (با)، و(بو) نسخة الفارسي، ومخطوطة (جو)، ومطبوعة (ها)؛ ففيها - أي: (نو)، و(با)، و(بو) - ورد الفعل مضارعاً مضموم الباء، مع بقاء الضمير ساكناً (أَضْرِبْهُ) على النحو الآتي:
(نو): «وَمِمَّا زَادُوا بِهِ (الهَاءَ) بَيَانًا قَوْلُهُمْ: أَضْرِبْهُ»^(٥).
والنص في (نو) ورد بتمامه في (با)^(٦)، و(بو)^(٧).

٣- خالفت مطبوعة (بك) نسخة السيرافي والمخطوطتين والمطبوعات الأخرى؛ ووافقت النسخة الأخرى التي أشار إليها الفارسي؛ حيث جاء فيهما الفعل للأمر مبنياً على السكون مع بقاء الضمير ساكناً، دون نقل حركته للذي قبله، على النحو الآتي:

(١) الذي ورد في التعليقة هنا هو: (أَضْرِبْهُ) بجمزة القطع، وهو تطبيع لا يتوافق مع حديثه قبله؛ إلا إن كان التطبيع في قوله: (أَضْرِبْهُ) الأولى؛ لتكون: (أَضْرِبْهُ).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٤/٢

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٥/٢ ب.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٢٢/٢

(٥) الكتاب (نور عثمانية) ٢١٠ أ.

(٦) الكتاب (باريس) ٣٦١/١

(٧) الكتاب (بولاق) ٤٠٧/١

(بك): «وَمِمَّا زَادُوا بِهِ الْهَاءَ بَيَانًا قَوْلُهُمْ: اضْرِبْهُ»^(١)، وأشار في الحاشية إلى أنه: (اضْرِبْهُ) في النسختين (ب)، و(هـ) من نسخ التحقيق، وعلّق المحقق على هذا بقوله: "والصواب ما أثبتناه؛ لأنه أمَرٌ، والهاء التي زيدت في نظيره ساكنة"^(٢).
وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة الفارسي، و(جو)، و(ها)، وهو: (اضْرِبْهُ)، ويقوّيه وروده هكذا في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده^(٣)، وفي نسخة السيرافي أيضًا^(٤)، وكذلك هو فيما نقله القرطبي من نصّ سيبويه^(٥).
سيبويه^(٥). وبذلك يخرج ما ورد بهمزة القطع (المضارع) لأن حديث سيبويه عن الأمر بدليل محيى قوله: (في الأمر) بعد قوله: (اضربه) في إحدى النسخ، حيث أشار في حاشية (بك) إلى أنه في النسخة (م) زيدَ قوله: (في الأمر)^(٦)، ويعد أيضًا: (اضْرِبْهُ)؛ لأن حركة الضمير هي الضمة؛ فلو أريد الوقوف على هذا الضمير لكونه آخر الكلام؛ وَقَفَ بالسّاكن؛ لأنه لا يوقف على متحرك؛ ولو وَقَفَ بالسّاكن؛ لالتقى ساكنان، السكون على الضمير، وسكون البناء على الفعل؛ والأولى والحالة تلك الوقفُ بنقل حركة الضمير إلى الساكن قبله، فيكون: (اضْرِبْهُ).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١١/٤.

(٢) السابق؛ الحاشية (٤٢).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥٧ أ.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٦٥/٩.

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٨٠.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١١/٤؛ الحاشية (٤٢).

المبحث الرابع والعشرون: هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «قال: (فليس للأسماء في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيبٌ، فمن ثم لم يضمروا الجازم، وقد أضمره الشاعر^(١))، شبهه بإضمارهم (رُبَّ)، و(واو القسم) في كلام بعضهم)، وفي نسخة أبي بكر مبرمان، وأبي محمد بن درستويه: (وَأَمَّا يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ رَفَعَ وَإِنْ كَانَ دَعَاءً، كَمَا قَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ؛ فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الدَّعَاءَ)»^(٢).

١- زادت نسختا مبرمان، وابن درستويه عن نسخة السيرافي ما فوق الخط في النص السابق.

٢- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في سقَط ما ورد في نسختي مبرمان، وابن درستويه، على النحو الآتي:

(جو): «فَلَيْسَ لِلْأَسْمِ فِي الْجَزْمِ نَصِيبٌ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ فِي الْجَرِّ نَصِيبٌ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُضْمِرُوا الْجَازِمَ، كَمَا لَمْ يُضْمِرُوا الْجَازَرَ، وَقَدْ أَضْمَرَهُ الشَّاعِرُ، شَبَّهَهُ بِإِضْمَارِهِمْ (رُبَّ)، وَ(وَإِوَ الْقَسَمِ) فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ»^(٣).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، وكذلك ورد بتمامه أيضًا في

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

ذكر البغدادي (خزانة الأدب ١٤/٩) أنَّ هذا البيت يُنسب لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - ولأبي طالب، ولالأعشى، وهو بلا نسبة في الكتاب (هارون) ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٥٧، وأمالى ابن الشجري ١٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٨٢/٩.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٨/٢ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٢١١ ب.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٦٣/١.

(بو)^(١)، و(ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

٣- وَرَدَ فِي نَسْخَةِ السِّيْرَانِي قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ لِلْأَسْمَاءِ)، بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، وَجَاءَ الْمَفْرُودُ مَكَانَ الْجَمْعِ فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ: (فَلَيْسَ لِلْأَسْمِ).

٤- وَرَدَ فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلُّهَا قَوْلُهُ: (كَمَا لَمْ يُضْمِرُوا الْجَارَّ)، وَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي.

٥- زَادَ فِي نَسْخَتِي مِبرمان، وابنِ درستويه - كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ: (وَأَمَّا يَرْحُمُكَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ رَفَعَ وَإِنْ كَانَ دُعَاءً، كَمَا قَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ؛ فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الدُّعَاءَ).

٦- أُشِيرَ فِي حَاشِيَتِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ (الْوَارِدَةَ فِي نَسْخَتِي مِبرمان وابنِ درستويه) قَدْ وَرَدَتْ فِي نَسْخَةٍ (أُخْرَى)، وَذَلِكَ عَلَى النُّحُو الْآتِي: (جَو): «فِي (أُخْرَى): وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَرْحُمُكَ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ ارْتَفَعَ وَإِنْ كَانَ دُعَاءً، كَمَا قَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ الْأَمْرَ»^(٤).
وَالنَّصُّ فِي حَاشِيَةِ (جَو) وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي حَاشِيَةِ (نَو)^(٥).

وَيُلْحَظُ فَرَقَانِ هُنَا عَمَّا وَرَدَ فِي نَسْخَتِي مِبرمان، وابنِ درستويه، أُولَهُمَا: زِيَادَةُ الْمُتَضَايِفِينَ: (قَوْلُهُمْ)، بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا)، وَالْآخَرُ: مَجِيءُ كَلِمَةِ (الْأَمْر) مَكَانَ كَلِمَةِ (الدُّعَاء) فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ.

٨- أُشِيرَ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ (بَا) إِلَى زِيَادَةِ هَذَا النَّصِّ فِي النُّسخَةِ (H) - بِزِيَادَةِ: (قَوْلُهُمْ) - عَلَى النُّحُو الْآتِي: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَرْحُمُكَ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ رَفَعَ، وَإِنْ كَانَ دُعَاءً، كَمَا قَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ؛ فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الدُّعَاءَ)، وَفِي النُّسخَةِ

(١) الكتاب (بولاق) ٤٠٩/١

(٢) الكتاب (هارون) ٩/٣

(٣) الكتاب (البكاء) (ق) ١١٩/٤

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٨/٢ أ؛ الحاشية (يس).

(٥) الكتاب (نور عثمانية) ٢١١ ب؛ الحاشية (يم).

(A) - موافقةً حاشيتي (جو)، و(نو) - جاءت كلمة (الأمر) مكان كلمة (الدعاء)^(١).
 ٩- الزيادة التي وردت في النسخة (H) في حاشية (با) أُشيرَ إلى ورودها نصًّا بتمامها في النسخة (م) في حاشية (بك)^(٢).
 وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع، يؤيد هذا وروده في نسخة الأسكوريال من دون الزيادة التي في نسختي مبرمان، وابن درستويه، وقد جاء فيها: «فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيبٌ، فمن ثَمَّ لم يضمروا الجازم - كما لم يضمروا الجار - وقد أضمره الشاعرُ، شَبَّهَهُ بإضمارهم (رُبَّ)، و(واو القسم) في كلام بعضهم»^(٣).

(١) الكتاب (باريس) ٢٦٣/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٤).

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١٩/٤؛ الحاشية (٦). وقد قال المحقق بعد أن أورد ذلك في

الحاشية: "وهو تعليقٌ ليس هذا موضعه".

(٣) الكتاب (الأسكوريال) ١١٣ أ.

المبحث الخامس والعشرون: هذا بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجازى بها

حروف الجر لم تغيّرهما عن الجزاء:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ؛ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى عَلَيْهِ، وَبِهِ). وفي كتاب القاضي: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ؛ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (عَلَيْهِ) وَ(بِهِ) وَلَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ. قال أبو علي: يَجُوزُ الْجُزْمُ فِي (أَنْزِلْ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (عَلَى) لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ، وَالْفِعْلُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ جَوَابٌ قَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْحَقْفِ مِنْهُ؛ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيِّ، وَهُوَ يَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا.

والَّذِي فِي نُسْخَةِ الْقَاضِي: عَلَى أَنْ يُحْذَفَ مِنَ الصَّلَةِ، وَحُذِفَ حَرْفُ الْحَقْفِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الصَّمِيرِ يَصِحُّ مِنَ الصَّلَةِ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ اتِّصَالُ الْفِعْلِ بِالْهَاءِ، ثُمَّ تُحْذَفُ الْهَاءُ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ؛ قُلْتَ: أَنْزِلْ عَلَى مَنْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ؛ فَحُذِفَتْ (عَلَيْهِ) فَوْصِلَ الْفِعْلِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ؛ فَحُذِفَتْ الْهَاءُ مِنَ الصَّلَةِ»^(١).

عند المقارنة بين ما ورد في نسختي الفارسي، والقاضي، وبين المخطوطتين، والمطبوعات يتبين الآتي:

١- في نسخة الفارسي أُدْغِمَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَبْدُوءُ بِتَاءِ الْمَضَارِعَةِ: (تَمُرُّ)، وَقُلْتُ الْمَضَارِعُ الَّذِي يَلِيهِ، الْمَبْدُوءُ بِهَمْزَتِهَا: (أَمُرُّ)، فَصَارَتِ الْجُمْلَةُ: (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ)، وَأَمَّا فِي نُسْخَةِ الْقَاضِي؛ فَأُدْغِمَ الْفِعْلَانِ: (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ).

٢- في المخطوطتين، و(با)، و(ها) قُلْتُ الْإِدْغَامُ فِي الْفَعْلَيْنِ: (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ)، فَخَالَفْتُ بِذَلِكَ نُسْخَةَ الْقَاضِي فِي إِدْغَامِهِمَا، وَنُسْخَةَ الْفَارْسِيِّ فِي إِدْغَامِ الْأَوَّلِ؛ وَوَافَقْتُهَا فِي قُلْتُ إِدْغَامِ الثَّانِي، وَذَلِكَ عَلَى النُّحُو الْآتِي:

(جو): «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ؛ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (عَلَيْهِ)، وَ(بِهِ)»^(٢).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩٠/٢ و١٩١.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٣٤/٢ ب

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(١)، و(با)^(٢)، و(ها)^(٣).

٣- وافقت (بو)، و(بك) نسخة القاضي في إدغام الفعلين، على النحو الآتي:
(بو): «وقد يجوز أن تقول: بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى من تنزل أنزل؛ إذا أردت معنى (عليه) و(به)»^(٤).

والنص في (بو) ورد بتمامه في (بك)^(٥).

ووافق ذلك ما ورد في النسختين (C)، و(H) المشار إليهما في حاشية (با)^(٦).
وما ورد في النسختين (أ)، و(ط) المشار إليهما في حاشية (ها)^(٧).

٤- في نسخة الفارسي رُفِعَتِ الأفعال في الجملتين كليهما: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى مَنْ تنزل أنزل)، وكذلك في نسخة القاضي: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى مَنْ تنزل أنزل).
٥- وافقت (بو)، و(بك) نسختي الفارسي والقاضي في رفع الأفعال في الجملتين أيضاً: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى مَنْ تنزل أنزل).

٦- خالفت المخطوطتان، و(با)، و(ها) نسختي الفارسي، والقاضي، و(بو)، و(بك) في ذلك؛ فقد وردت فيها الأفعال مجزومة في الجملتين كليهما: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى مَنْ تنزل أنزل)، ووافق ذلك ما ورد في (هـ) التي أشير إليها في حاشية (بك)^(٨).
وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويوه هو قوله: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ، وعلى مَنْ تنزل أنزل)، برفع (تَمُرُّ) و(أُمُّرُ) وإدغامهما، ورفع (تنزل) و(أنزل)؛ لأن ذلك ورد في

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٢/٢٢٩ أ

(٢) الكتاب (باريس) ١/٣٩٤

(٣) الكتاب (هارون) ٣/٨١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٤٤٣

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٢٠٠

(٦) الكتاب (باريس) ١/٣٩٤؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١).

(٧) الكتاب (هارون) ٣/٨١؛ الحاشية (١).

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٢٠٠؛ الحاشية (١١).

نُسختي الفارسي والقاضي، كما مرَّ، وورد أيضًا في نسخة السيرافي، وجاء فيها: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ؛ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (عَلَيْهِ) وَ(بِهِ)، وَلَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ»^(١).

أَمَّا الرَّفْعُ، فَلِأَنَّ حَدِيثَ سَيُوبَةَ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ عَنْ مَجِيءِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَرْفُوعَةٍ فِي كُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ، إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ: (بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمْرُ) وَ(عَلَى مَنْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ أَنْزِلُ)، لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِ الْجَزَاءِ، ثُمَّ أَرَادَ سَيُوبَةُ أَنْ يَبَيِّنَ بَقَاءَ الْفِعْلِ مَرْفُوعًا - وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ضَعِيفًا - مَعَ ذَهَابِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا أُريدَ مَعْنَاهُمَا، يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ)، أَيِ الرَّفْعِ - عَلَى قِلَّةٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَقَدْ يَجُوزُ - مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مُرَادٌ. وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ سَيُوبَةَ جَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَزْمَ أَمْثَلًا، حَيْثُ قَالَ: «فَإِذَا قُلْتَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ أَوْ بِمَنْ تُؤَخِّدُ أَوْخَذُ؛ فَهَذَا أَمْثَلُ»^(٢).

وَأَمَّا الْإِدْغَامُ؛ فَلِلْقَاعِدَةِ الَّتِي قَالَهَا سَيُوبَةُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، الْمَبْنِيَّةُ عَلَى لَغَتِي تَمِيمٍ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ: «أَمَّا مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَلَا مُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا تَحَرَّكَ اللَّامُ وَهُوَ فِعْلٌ أَلْزَمَهُ الْإِدْغَامُ، وَأَسْكَنُوا الْعَيْنَ. فَهَذَا مُتَلَبِّبٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَأَهْلِ الْحِجَازِ»^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٦/١٠.

(٢) الكتاب (هارون) ٨٢/٣.

(٣) السابق ٤١٧/٤.

المبحث السادس والعشرون: هذا باب من أبواب (أن) تكون فيه مبنية على ما قبلها:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قَالَ: (وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِئْ بِالْمُبْتَدَأِ)، وَفِي نُسْخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ: (وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِئْ بِخَيْرِ الْمُبْتَدَأِ)»^(١).

١- هذا النص على اختلافه بين نسخة أبي العباس المبرد، ونسخة الفارسي؛ لم يرد في متون المخطوطتين، والمطبوعات كلها، لكنه جاء في حواشي بعضها.
٢- وافقت الزيادة في (ط) - المشار إليها في حاشيتي المخطوطتين - نسخة المبرد، على النحو الآتي:

(جو): «زيادة في (ط)^(٢): يَعْني بقوله: إِنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى أَنْ تَجْعَلَ الْجَهْدَ ظَرْفًا، أَيْ: كَمَا اضْطُرَرْتُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى ابْتِدَاءِ (إِنَّ) هَاهُنَا، كَمَا لَا تَقُولُ: الْيَوْمَ إِنَّكَ خَارِجٌ، فَإِذَا قُلْتَ: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عَالِمٌ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْجَهْدُ إِلَّا ظَرْفًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا كَانَ مِنْ صِلَةِ (إِنَّ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِئْ بِخَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، فَإِذَا قُلْتَ: أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي؛ حَسُنَ ابْتِدَاءُ (إِنَّ) وَنَصَبْتَ (جَهْدَ) بِالْفِعْلِ لَا بِالظَّرْفِ، لِأَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى الظَّرْفِ، وَتَقُولُ»^(٣).

والنص في حاشية (جو) ورد بتمامه في حاشية (نو)^(٤)، وأشير في حاشية (با) إلى أنه زيد في النسخة (A)^(٥)، كما أشر في حاشية (بك) إلى زيادته أيضاً في النسختين (الأصل)، و(م)^(٦) من نسخ التحقيق.

٢- وافقت نسخة الفارسي نسخة السيرافي في هذا النص: «ومع ذلك أنك لم تجئ

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٥١/٢.

(٢) (ط): نسخة ابن طلحة. يُنظر: الكتاب؛ (مقدمة أ. هارون) ص ٤٨.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٤/٢ أ؛ الحاشية (يس).

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٢٤٣ أ؛ الحاشية (يس).

(٥) الكتاب (باريس) ٤١٨/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٣).

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢٧٤/٤؛ الحاشية (٣٨).

بالمبتدأ»^(١)، وأشار في حاشية (با) إلى أن ما في النسخة (C) هو قوله: (لم تجئ بالمبتدأ)^(٢)، وهو موافق لنسختي السيراقي، والفارسي.

٣- لم يرد هذا النص في متني (بو) و(ها)، ولا في حاشيتهما.

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة المبرد، فقد ورد في نسخة ابن طلحة - كما مر - وفي حواشي المخطوطتين (جو)، و(نو)، ومطبوعتي (با)، و(بك)، ويقويه أنه في نسخة الأسكوريال أيضاً، وجاء فيها: «يَعْنِي أَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى أَنْ تَجْعَلَ الْجَهْدَ ظَرْفًا، أَي: كَمَا اضْطُرَرْتُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى ابْتِدَاءِ (إِنَّ) هَاهُنَا، كَمَا تَقُول: الْيَوْمَ إِنَّكَ خَارِجٌ، فَإِذَا قُلْتَ: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عَالِمٌ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ الْجَهْدُ إِلَّا ظَرْفًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا كَانَ مِنْ صِلَةِ (إِنَّ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِئْ بِمَبْتَدَأٍ، فَإِذَا قُلْتَ: أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي؛ حَسَنَ ابْتِدَاءٍ (إِنَّ) وَنَصَبْتَ (جَهْدَ) بِالْفِعْلِ لَا بِالظَرْفِ»^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٣/١١.

(٢) الكتاب (باريس) ٤١٨/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٣).

(٣) الكتاب (الأسكوريال) ١٢٨ ب و ١٢٩ أ.

المبحث السابع والعشرون: هذا باب آخر من أبواب (أو):

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «(وإذا قلت: أجلس أم تذهب؟ فـ(أَمْ) و(أَوْ) فيه سواء؛ لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمّر، فتجعل لـ(أَوْ) حالاً سوى حال (أَمْ)، وكذلك أتضرب^(١) أو تقتل خالداً؟ لأنك لا تثبت أحد الفعلين إلا بثبت واحد، وإن أردت معنى (أيُّهما) في هذه المسألة قلت: أتضرب زيداً أم تقتل خالداً؟، وبعد هذا مُتَّصِلاً في نسخة أبي بكر مبرمان: لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد»^(٢).

١- ما أشار السيرافي إلى أنه ورد مُتَّصِلاً في نسخة مبرمان؛ وافق ما في (نو)، والمطبوعات كلها، مع ملاحظة أن مطبوعتي (ها)، و(بك) قد ورد فيهما النص كاملاً (ما ورد في نسختي السيرافي، ومبرمان)، على النحو الآتي:

(ها): «(وإذا قال: أجلس أم تذهب، فـ(أَمْ) و(أَوْ) فيه سواء، لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمّر فتجعل لـ(أَوْ) حالاً سوى حال (أَمْ). وكذلك أتضرب زيداً أو تقتل خالداً؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد. وإن أردت معنى (أيُّهما) في هذه المسألة، قلت: أتضرب زيداً أم تقتل خالداً؛ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد»^(٣).

والنص في (ها) ورد بتمامه في (بك)^(٤).

٢- أُشير في حاشية (ها) إلى سَقَطٍ في (ط)، هو قوله: (وإن أردت معنى (أيُّهما) في هذه المسألة، قلت: أتضرب زيداً أم تقتل خالداً؛ لأنك لم تثبت أحد

(١) في (جو) جاء النص مبتوراً؛ بسبب فقد اللوحة (١٧٠ب) و(١٧١أ)، فالذي ورد منه قوله: "وإذا قال: أجلس أم تذهب، فـ(أَمْ) و(أَوْ) فيه سواء، لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمّر، فتجعل لـ(أَوْ) حالاً سوى". ١٧٠/٢ أ.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١١/١٣٧.

(٣) الكتاب (هارون) ٣/١٨٣.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٣٣٠.

الفعلين لاسمٍ واحدٍ^(١)، كما أُشيرَ في حاشية (بك) إلى سقطه أيضًا في النسخة (ب)^(٢).

٣- سَقَطَ من مخطوطة (نو)، ومطبوعتي (با)، و(بو) بعضُ النَّصِّ مما جاء في نسخة السيرافي، وهو قوله: (لأنك لا تُثبتُ أحدَ الفعلين إلا بثبوتِ واحدٍ. وإن أردتَ معنى (أيُّهما) في هذه المسألة، قلتَ: أتضربُ زيدًا أم تقتلُ خالدًا؟)، فجاء النَّصُّ فيها على النحو الآتي:

(نو): «وَإِذَا قَالَ: أَجْلِسْ أَمْ تَذْهَبُ، فَ(أَمْ) وَ(أَوْ) فِيهِ سَوَاءٌ، لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَفْصِلَ عِلَامَةَ الْمُضْمَرِ فَتَجْعَلَ لِ(أَوْ) حَالًا سِوَى حَالِ (أَمْ). وَكَذَلِكَ: أَتَضْرِبُ زَيْدًا أَوْ تَقْتُلُ خَالِدًا؟ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ لِاسْمٍ وَاحِدٍ»^(٣).
وَالنَّصُّ فِي (نو) وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي (با)^(٤)، وَ(بو)^(٥).

٤- ما سَقَطَ من متن (نو)؛ أُشيرَ في حاشيتها إلى وروده في متن نسخة (عنده)، على النحو الآتي:

(نو): «متن (عنده): وإن أردتَ معنى (أيُّهما) قلتَ: أتضربُ زيدًا أم تقتلُ خالدًا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ»^(٦)، كما أُشيرَ في حاشية (با) إلى أنَّ ما سقط من المتن؛ قد ورد في النسخة (A)، على النحو الآتي:

(با): «(A): وإن أردتَ معنى (أيُّهما) في هذه المسألة قلتَ: أتضربُ زيدًا أم تقتلُ خالدًا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ لِاسْمٍ وَاحِدٍ»^(٧).

(١) الكتاب (هارون) ١٨٣/٣؛ الحاشية (٧).

(٢) الكتاب (البكاء) ٣٣٠/٤؛ الحاشية (٤٩).

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٢٥٤ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٤٣٨/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤٨٩/١.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ٢٥٤/٢؛ الحاشية (يس).

(٧) الكتاب (باريس) ٤٣٨/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٤).

ويُلحَظُ سَقَطُ قَوْلِهِ: (أحد الفعلين لاسم واحد) من حاشية (نو).

٥- في نسخة السيرا في اتَّصَلَ الضميرُ (التاء) بالفعل الماضي - بعد (إذا) - في بداية النص: (وَإِذَا قُلْتَ)، ووافقها ما في النسخة (م) التي أُشيرَ إليها في حاشية (بك)^(١)، وخلا من الاتصال به في (نو)، والمطبوعات كلها.

٦- ورد المفعولُ به (زيدًا) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها في قوله: (وكذلك أتضرب زيدًا أو تقتل خالدًا)، وسقط من نسخة السيرا في، فجاء النصُّ فيها: (وكذلك أتضرب أو تقتل خالدًا)، بغير (زيدًا).

وبعد؛ فِيرَجَّحُ أن يكون ما ورد في نصِّ كتاب سيبويه هو ما جاء في نسخة مبرمان، و(نو)، والمطبوعات، فإنه قد ورد - باختلافٍ يسير - في نسخة الأسكوريال، وجاء فيها: «وَإِذَا قُلْتَ: أَجْلِسْ أَمْ تَذْهَبْ، فَ(أَمْ) وَ(أَوْ) فِيهِ سَوَاءٌ، لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَفْصِلَ عِلَامَةَ الْمُضْمَرِ، فَتَجْعَلَ لِر(أَوْ) حَالًا سِوَى حَالِ (أَمْ). وَكَذَلِكَ: أَتَضْرِبُ زَيْدًا أَوْ تَقْتُلُ خَالِدًا؟ لِأَنَّكَ لَا تُثَبِّتُ أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ لِاسْمٍ وَاحِدٍ».

والاختلاف هو مجيء الفعل وفاعله: (قلت) في الأسكوريال، بينما هو في (نو) والمطبوعات: (قال)، وكذلك مجيء: (لا تثبت)، بينما هو (لم تثبت) في (نو)، والمطبوعات.

(١) الكتاب (البكاء) ٣٣٠/٤؛ الحاشية (٤٥).

المبحث الثامن والعشرون: هذا باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف:

قال السيرافي بعد أن نقل نص سيبويه كاملاً في هذا الباب: «في نسخة أبي بكر مبرمان متصلاً بهذا الباب: قال ابن أحرر:

أَلَا قَالِبْنَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا قَدْ عَيَّشَنِي غِيَايَا^(١)

يريد: البثا شهرين ونصف ثالث، وقال الله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢)، قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه، وأهل الشعر يجعلونه يجعلونه بمنزلة الواو، وكذلك في قول الله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، قال: وليس القول عندي هكذا، وذلك أنه يصير: البثا شهرين أو نصف شهر؛ على (أو)، و(أو) بمعنى (واو) العطف أيضاً غير موجود، والقول عند أبي العباس: البثا شهرين، أو البثا شهرين ونصف ثالث، وكذلك: (مائة ألف، أو مائة ألف ويزيدون). قال: (ولا أخرجها عن معناها ولكن أتركها على معناها، وأقدر أن الذي بعدها مثل الذي قبلها، وأحذفه اختصاراً؛ لأن الذي قبلها دل عليه)، هذا قول أبي العباس، فافهمه فإنه حسن. قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان»^(٣).

١- زادت نسخة مبرمان ما فوق الخط، وخلت نسخة السيرافي منه، ونفى أبو العباس المبرد أن يكون البيت الشعري من كتاب سيبويه.

٢- لم ترد هذه الزيادة في هذا الباب في (جو)، و(نو)، لكنها وردت فيهما حاشية داخلية في متن آخر الباب الذي سبقه، وهو: (هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف

(١) البيت لعمر بن أحمز الباهلي في ديوانه ص ١٧١، وفيه (ما) مكان (قد)، وفي أمالي ابن الشجري ٧٥/٣، والأزهية ص ١١٥، وبلا نسبة في الخصائص ٤٦٠/٢، وخزانة الأدب ٧١/١١.

(٢) سورة الصافات، الآية ١٤٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٧٢/١١.

الاستفهام)، والدلالة على أنها حاشية، قوله: (أخرى)، أي: في نسخة أخرى، على النحو الآتي:

(جو): «(أخرى): وقال ابن أحر:

أَلَا قَالِشَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَيَّبْتَنِي غِيَابًا
يريد: البثا شهرين ونصف ثالث، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ
يَزِيدُونَ﴾^(١).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٢).

٣- أُشِيرَ حَاشِيَةً فِي (جو)، و(نو) إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ (أخرى) - الدالة على إحدى النسخ - ليست في (ط)^(٣)، وهذا يوحي بأن هذا النص في متن (ط) ليس من الزيادة.
٤- لم ترد هذه الزيادة في هذا الباب في (با)^(٤)، لكن أُشِيرَ في حاشية الباب الذي سبقه إلى مجيئها في النسخة (H)^(٥).

٥- لم ترد هذه الزيادة في (بو)، و(ها)، و(بك) في هذا الباب، ولا في الباب الذي سبقه^(٦).

وبعد؛ فَيُرجَّحُ ألا يكون هذا النص في هذا الباب؛ لأن حديث سيبويه فيه عن (أم)، لا عن (أو)، وإنما هو في الباب السابق لهذا الباب، لتناسبه مع قول ابن أحر وشرحه، ويبدو - والله أعلم - أن هذا الباب في نسخة مبرمان داخل في الباب الذي سبقه من غير عنوان مستقل.

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١٧٢/٢ ب؛ الحاشية في المتن.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٢٥٥ أ؛ الحاشية في المتن.

(٣) السابقان؛ حاشية كُتِبَتْ تحت كلمة (أخرى).

(٤) يُنظر: الكتاب (باريس) ٤٤٠/١ و٤٤١.

(٥) السابق ٤٤٠/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٣).

(٦) يُنظر: الكتاب (بولاق) ٤٩١/١ و٤٩٢، و(هارون) ١٨٩/٣ و١٩٠، و(البكاء) (ق ١)

المبحث التاسع والعشرون: هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة:

أولاً:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَاحْتَمَلَتِ الإِضَافَةُ (ذَا) كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبَا زَيْدٍ)، وليس مفردٌ آخرُهُ كَذَا، فَاحْتَمَلَتْهُ كَمَا احْتَمَلَتْ (الهاء): عَزْفُوهُ). قال أبو سعيد: يعني أَنَّ الإِضَافَةَ قد تُغَيَّرُ لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه في الأفراد كلفظه في الإضافة. ألا ترى أَنَّ قولنا: أبو زيدٍ، وأبا زيدٍ، وأبي زيدٍ؛ لو أفردنا (الأب) لم تدخلهُ الألف والواو والياء»^(١). ثم قال: «وَحُكِيَ عن الجرمي أَنه قال: كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبُو زَيْدٍ)، مكان: أبا زيد. وكذا في نسخة أبي بكر مبرمان، إنما هو: كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبُو زَيْدٍ)، وليس بينهما فرقٌ في التحصيل؛ لأن المعنى: كَمَا احْتَمَلَتْ الإِضَافَةُ أبا زيدٍ، وإذا قال: كَمَا احْتَمَلَتْ أبو زيدٍ؛ فالمعنى: كَمَا احْتَمَلَتْ هذه الكلمةُ التَّغْيِيرَ في الأفراد والإِضَافَةَ»^(٢).

١- خالفت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة مبرمان، وخالفت أيضاً ما حُكي عن الجرمي في رفع (أبو) في قوله: (كَمَا احْتَمَلَتْ أَبُو زَيْدٍ)، فيكون المعنى فيهما - كما أوضح السيرافي -: (كَمَا احْتَمَلَتْهُ كلمةُ (أبو) في: أبو زيد).

٢- وافقت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة السيرافي في نصب (أبا) في الجملة السابقة، على النحو الآتي:

(جو): «وَاحْتَمَلَتِ الإِضَافَةُ (ذَا) كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبَا زَيْدٍ)»^(٣).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، وكذلك ورد بتمامه أيضاً في

(١) شرح كتاب سيبويه ١١٧/١٢.

(٢) السابق ١١٨/١٢.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٣٥/٣ ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٢٨٠ أ.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٩/٢.

(بو)^(١)، و(ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

وبعد؛ فیرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيويه هو: (وَاحْتَمَلَتِ الْإِضَافَةُ (ذَا) كَمَا احْتَمَلَتْ أَبَا زَيْدٍ)، فقد ورد ذلك بنصب (أبا) في نسخة ابن خروف التي بخط يده^(٤)، وورد أيضًا في نسخة الفارسي التي يشرح منها كتاب سيويه في التعليقة^(٥).

ثانيًا:

قال السيرافي نقلًا عن سيويه في إجابة الخليل له: «(قال: ألا تراهم قالوا: ذو يَزَنٍ، منصرفٌ، فلم يغيروه)، يعني: لم يغيروا (ذو) عن لفظه بسبب الإضافة»^(٦). ثم قال: «والذي في نسختي: ذو يَزَنٍ، مُنْصَرَفٌ، في نفس الكتاب (منصرفٌ)^(٧)، يعني: يَزَنٍ، ولم أره في النسخ كلها، وحكي عن الجرمي أنه قال: (ذو يَزَنٍ) غير منصرف، بمنزلة (يَسَع) اسم رجلٍ»^(٨).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في صرف (يَزَنٍ)، على النحو الآتي:

(جو): «قُلْتُ: فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِ(ذِي مَالٍ) هَلْ تُعَيِّرُهُ؟ قَالَ: لَا؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: ذُو يَزَنٍ، مُنْصَرَفٌ، فَلَمْ يُعَيِّرُوهُ ك(أَبِي فُلَانٍ)»^(٩).

(١) الكتاب (بولاق) ٤٣/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٢٨٣/٣.

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٥٤/٤.

(٤) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ٦٠ ب، و ٦١ أ.

(٥) يُنظر: التعليقة على كتاب سيويه ٩٤/٣.

(٦) شرح كتاب سيويه ١١٧/١٢.

(٧) ينبّه السيرافي بقوله: (في نفس الكتاب: منصرفٌ)، إلى أن كلمة (منصرف) ليست تعليقًا منه؛ منه؛ وإنما وردت بلفظها في (الكتاب) بعد قول سيويه: (قالوا: ذو يزن).

(٨) شرح كتاب سيويه ١١٨/١٢.

(٩) الكتاب (جوروم باشا) ٣٥/٣ ب.

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(١) و(با)^(٢) و(بو)^(٣) و(ها)^(٤) و(بك)^(٥).
و(ها)^(٤) و(بك)^(٥).

وقد أُشيرَ في حاشية (با) إلى شيءٍ مهمٍّ، وهو أنه في النُّسخة «(A)»: ذو
يَزَنٍ^(٦)، بسكون الوسط، فإذا سكن الوسط فهو منصرف.

وبعد؛ فالسيراقي يقول إنه لم يرَ (منصرف) في النُّسخ كلها، لكن يُرجَّح أن تكون
من الكتاب؛ لأنه في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده، حيث جاء فيها: «قُلْتُ: فَإِذَا
سَمَّيْتُ رَجُلًا بِ(ذِي مَالٍ) هَلْ تُعَيِّرُهُ؟ قَالَ: لَا؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: ذُو يَزَنٍ، مُنْصَرَفٌ، فَلَمْ
يُعَيِّرُوهُ ك(أَبِي فُلَانٍ)»^(٧).

وهو في المخطوطتين، والمطبوعات الأربع كلها كما مرَّ، وبناءً عليه يرجَّح أن تكون
الزاي في (يَزَن) ساكنة.

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٢٨٠ أ.

(٢) الكتاب (باريس) ٣٩/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٣/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٢٨٢/٣.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٥٤/٤.

(٦) الكتاب (باريس) ٣٩/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٤).

(٧) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٦٠ ب.

المبحث الثلاثون: هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وَكَذَلِكَ: اتَّقَى الله امرؤ، وَعَمِلَ خيراً؛ لَفْظُهُ لَفْظُ الْخَيْرِ، وَمَعْنَاهُ: لِيَفْعَلَ وَلِيَعْمَلَ. وفي نسخة أخرى: لِيَتَّقِ الله امرؤ»^(١).

١- خالفت (النسخة الأخرى) التي أطلع عليها السيرافي نسخته، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها في لفظ الفعل (لِيَفْعَلَ)؛ فقد جاء مكانه: (لِيَتَّقِ) في تلك النسخة الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَمِثْلُ ذَلِكَ: يَعْلَمُ الله لأَفْعَلَ، وَعَلِمَ الله لأَفْعَلَ؛ وَإِعْرَابُهُ كِإِعْرَابِ (يَذْهَبُ زَيْدٌ) وَالْمَعْنَى: وَالله لأَفْعَلَ، وَذَا بِمَنْزِلَةِ: يَرْحُمُكَ الله، وَفِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَبِمَنْزِلَةِ: اتَّقَى الله امرؤ، وَعَمِلَ خيراً؛ إِعْرَابُهُ إِعْرَابُ (فَعَلَ)، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى: لِيَفْعَلَ، وَلِيَعْمَلَ»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣).

٢- وافقت مطبوعات (بو)، و(ها)، و(بك) مخطوطي (جو)، و(نو) في النص السابق، لكن بزيادة المثال: (وذهب زيد) عنهما، على النحو الآتي:

(بو): «ومثل ذلك: يعلم الله لأَفْعَلَ، وعلم الله لأَفْعَلَ؛ فإِعْرَابُهُ كِإِعْرَابِ (يَذْهَبُ زَيْدٌ) و(ذهب زيد) والمعنى: والله لأَفْعَلَ، وَذَا بِمَنْزِلَةِ: يَرْحُمُكَ الله، وَفِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَبِمَنْزِلَةِ: اتَّقَى الله امرؤ، وعمل خيراً، إِعْرَابُهُ إِعْرَابُ فَعَلَ، وَمَعْنَاهُ: لِيَفْعَلَ، وَلِيَعْمَلَ»^(٤).
والنص في (بو) ورد بتمامه في (ها)^(٥)، و(بك)^(٦).

٣- وافقت مطبوعة (با) المطبوعات الأخرى في زيادة المثال: (وذهب زيد)،

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩/١٤.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٣٠ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٤٩ أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١٤٧٠/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٥٠٤/٣.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٠٥/٥.

وخالفتهما، وخالفت المخطوطتين أيضاً في الفعلين المضارعين (لَيَفْعَلْ، وَلَيَعْمَلْ)؛ فقد جاء الفعلان المضارعان في المخطوطتين، والمطبوعات الأخرى مجزومين، مسبوقاً كلٌّ منهما بلام الأمر المكسورة (لَيَفْعَلْ، وَلَيَعْمَلْ)، بينما وردا في (با) مرفوعين، مسبوقاً كلٌّ منهما بلام مفتوحة (لَيَفْعَلْ، وَلَيَعْمَلْ)، وذلك على النحو الآتي:

(با): «ومثل ذلك: يعلم الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن؛ وإعرابه كإعراب (يذهب زيد) و(ذهب زيد) والمعنى: والله لأفعلن، وذا بمنزلة: يرحمك الله، وفيه معنى الدعاء، وبمنزلة: اتقى الله امرؤ، وعمل خيراً، إعرابه إعراب فِعْلٍ، ومعناه: لَيَفْعَلْ، وَلَيَعْمَلْ»^(١).

٤- في المخطوطتين، والمطبوعات إلا (با) وردت كلمة (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين واللام في قوله: (إعرابه إعراب فَعَلَ)، ووردت في (با) بكسر الفاء وسكون العين وجرّ اللام: (إعرابه إعراب فِعْلٍ).

٥- في المخطوطتين، و(با) سُبِقَتْ بالواو جملةً: (وإعرابه كإعراب: يذهب زيد)، بينما سُبِقَتْ بالفاء في المطبوعات الأخرى: (فإعرابه كإعراب يذهب زيد).

٦- أُشِيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى زيادة كلمة (معنى) بين قوله: (والمعنى)، وقوله: (والله): «(في نسخة): والمعنى معنى والله»^(٢).

٧- أُشِيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى أن الواو في قوله: (وذا)، قد وردت فاء في (ط): (فذا)^(٣).

٨- أُشِيرَ في حاشيتي المخطوطتين إلى أن كلمة (إعراب) في قوله: (إعرابه إعراب) قد سُبِقَتْ بالكاف في (ط)، أي: (إعرابه كإعراب)^(٤)، ووافقهما ما ورد في النسختين

(١) الكتاب (باريس) ١٥٠/٢.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٣٠/٣ ب، و(نور عثمانية) ٣٤٩ أ؛ الحاشيتان في المتنين تحت كلمة قوله: (والمعنى والله).

(٣) السابقان.

(٤) السابقان.

(B)، و (L) المشار إليهما في حاشية (با)^(١).

٩- زادت (جو) على الجميع كلمة (معنى) في قوله: (ومعناه معنى لِيَفْعَلْ وَلِيَعْمَلْ). وبعد؛ فَيُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي وهو قوله: (ليفعل وليعمل) وذلك للسببين الآتين:

الأوّل: وروده في نسخة ابن خروف التي بخط يده، وجاء فيها: «اتَّقَى الله أَمْرُؤُ، وَعَمِلَ خَيْرًا؛ إِعرَابُهُ إِعرَابُ فَعَلٍ، ومعناه: لِيَفْعَلْ وَلِيَعْمَلْ»^(٢).

الثاني: دلالة ما بعده عليه من قول سيبويه: (لَفْظُهُ لَفْظُ الْخَيْرِ، وَمَعْنَاهُ: لِيَفْعَلْ وَلِيَعْمَلْ).

(١) الكتاب (باريس) ١٥٠/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٤).

(٢) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٨٧ أ.

المبحث الواحد والثلاثون: هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين العدة كم هي مع
تمامها الذي هو من ذلك:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (صار قولهم: حادي عشر بمنزلة
خامس خمسة ونحوه). أي: في أن حادي عشر اسم فاعل مضاف إلى العدة التي يتمها
كما أن خامس اسم فاعل مضاف إلى العدة التي يتمها. (وإنما حادي عشر بمنزلة
خامس)، أي: في أن كل واحد منهما اسم فاعل، وفي النسخة الطاهرية: (فُنزل حادي
عشر بمنزلة خامس)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات الأربع كلها نسخة الفارسي على النحو
الآتي:

(جو): «صَارَ قَوْلُهُمْ: حَادِي عَشْرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ خَمْسَةٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا حَادِي عَشْرَ
بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)،
و(بك)^(٧).

٢- أُشير في حاشيتي (جو)، و(نو) إلى أنه في: «(نسخة): (فُنزل حادي بمنزلة
خامس، وأحد عشر بمنزلة خمسة)»^(٨)، واختلفت هنا عن الطاهرية بسقط كلمة (عشر)

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٦١/٤.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٤/٣ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٦٦ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ١٧٨/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٧٤/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٥٦١/٣.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٦٠/٥.

(٨) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٤/٣ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ٣٦٦ ب؛ الحاشية (يم).

(عشر) في قوله: (فُنَزِّلَ حَادِي عَشَرَ) التي وردت في الطاهرية التي أشار إليها الفارسي.
 ٣- أُشِيرَ في حاشية (بك) إلى أن (ونحوه) بعد قوله: (بمنزلة خامس خمسة) ساقطة من النسخة (م) من نسخ التحقيق^(١).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيويوه هو ما في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع؛ لأن ذلك ما ورد في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده، وفيها: «صَارَ قَوْلُهُمْ: حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ خَمْسَةٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّمَا حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ»^(٢).

ويشار هنا إلى أن الواو قبل (إِنَّمَا)، وردت فاء في نسخة ابن خروف (فَإِنَّمَا).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥/٢٦٠؛ الحاشية (٣).

(٢) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٩٣ ب.

المبحث الثاني والثلاثون: هذا باب ما لُفِظَ به مما هو مثنى كما لُفِظ بالجمع:

قال السيرافي: «وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَهْمَيْنِ قَدْ فُتِنَ مَرَّتَيْنِ

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ»^(١)

فَجَاءَ بِالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ جَمِيعًا، وَهَذَا الشَّعْرُ مَنْسُوبٌ إِلَى هُمَيَانَ فِي النُّسخةِ الَّتِي قَرَأَهَا عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لِحِطَامِ الْمُجَاشِعِيِّ»^(٢).

١- وافقت المخطوطتان نسخة السيرافي - التي قرأها على ابن السراج - في نسبة الرجز السابق إلى هُمَيَانَ، في هذا الباب، على النحو الآتي:

(جو): «قَالَ هُمَيَانُ:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ»^(٣).

وَالنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤).

٢- وافقت المطبوعات كلها، في هذا الباب أيضًا، نسخة السيرافي - التي قرأها على ابن السراج - والمخطوطتين في النسبة إلى هُمَيَانَ، لكن المطبوعات زادت اسم أبي الشاعر، على النحو الآتي:

(با): «قَالَ هُمَيَانُ بْنُ قُحَافَةَ:

(١) البيت لهُمَيَانَ بن قحافة في الكتاب (هارون) ٦٢٢/٣، وأمالى ابن الشجري ١٦/١، و٤٩٦/٢. ولحطام المجاشعي في الكتاب أيضًا (هارون) ٤٨/٢، وشرح المفصل ١٥٦/٤، ولسان العرب ٤١٦٧/٦ (مرت)، وخزانة الأدب ٣١٣/٢، و٥٤٨/٧. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١١٨/٣، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٤٠/٢، والمسائل الشيرازيات ٣٠٩/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٦١/١٤.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٨٠/٣ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٣٨٦ أ.

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ»^(١).

والنَّصُّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٣- ذكر السيرافي المشهور في هذا الرجز أنَّه لخطام المجاشعي، وقد نُسبت المخطوطتان، والمطبوعات كلها أحد شطريه إلى خطام أيضاً، من غير ذكر اسم قبيلته، في باب آخر من الكتاب، هو (باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات) على النحو الآتي:

(جو): «وَقَالَ الرَّاجِزُ وَهُوَ خِطَامٌ:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ»^(٥).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٦)، و(با)^(٧)، و(بو)^(٨)، و(ها)^(٩)، و(بك)^(١٠).

٤- لم يعز السيرافي هذا الرجز إلى أي من الشاعرين، فقد قال: (وقد قال الشاعر)، ولم يسم قائله، ثم عطف على قوله هذا بذكر اختلاف النسخ.

وبعد؛ فيرجح أن يكون هذا الرجز لخطام المجاشعي؛ للأسباب الآتية:

الأول: أن هذين البيتين ضمن قصيدة لا خلاف أنَّها لخطام، وقد أورد البغدادی

(١) الكتاب (باريس) ٢٠٩/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٠٢/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٦٢٢/٣.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٠٨/٥.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٥/١ ب.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ١١٩ أ، وب.

(٧) الكتاب (باريس) ٢٠٦/١.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢٤٠/١.

(٩) الكتاب (هارون) ٤٨/٢.

(١٠) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١١٥/٢.

مجموعة من أبياتها، وفيها هذان البيتان^(١).

الثاني: أن ابن أبي سعيد السيرافي أورد عددًا من أبيات هذه القصيدة - توافّق ما في الخزانة معها - ناسبًا القول إلى سيبويه أنها لخطام المجاشعي^(٢).

الثالث: أن البغداديّ صحّح نسبة هذين البيتين إلى خطام، نافيًا بالقول الصريح أن يكونا لهميان، معزّزًا ذلك بذكر الرواية الصحيحة للبيتين، وهي متطابقة مع ما ذكره أبو سعيد السيرافي، قال البغداديّ: «والصحيح أن هذين البيتين من رجز خطام المجاشعيّ، وهو شاعر إسلاميّ، لا لهميان بن قحافة»^(٣).

(١) خزانة الأدب ٣١٣/٢ و ٣١٤.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٢٠/١ و ٢٢١.

(٣) خزانة الأدب ٥٤٨/٧.

المبحث الثالث والثلاثون: هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن

المعنى واحد:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه في عنوان الباب: «هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعنى واحد، وفي بعض النسخ: على غير الفعل»^(١).

١- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات الأربع كلها نسخة السيرافي، موافقة ما اطلع عليه في بعض النسخ في أن حرف الجر قبل كلمة (غير) في عنوان الباب هو (على)، وليس (من) كما في نسخته، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

وبعد؛ فإن حروف الجر تتناوب كثيراً في العربية، ولكن يرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما في النسخ التي اطلع عليها السيرافي، وهو ما ورد في المخطوطتين، والمطبوعات؛ لأنه ورد هكذا في نسخة ابن خروف التي بخط يده^(٨).

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥/١٦٧، ويُنظر: السيرافي النحوي ص ٢١٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٣٨/٤ أ، و ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤١٧ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢/٢٦٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/٢٤٤.

(٦) الكتاب (هارون) ٨١/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٨٩/٥.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٢٣ أ.

المبحث الرابع والثلاثون: هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو غير زيادة:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «(قال أبو كعب بن مالك). قال أبو سعيد: في نسختي: قال مالك بن أبي كعب:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ»^(١)»^(٢).

١- خالفت المخطوطتان ما أورده السيرافي في نسخته وغيرها في عزو البيت على النحو الآتي:

(جو): «قال مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ»^(٣).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦).

٢- زادت في (ها) على ما ورد في المخطوطتين، و(با)، و(بو) كلمة (الأنصاري) على النحو الآتي:

(ها): «قال مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك الأنصاري:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ»^(٧).

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص ١٨٤، ولسان العرب ٣٥٢٩/٥ (قتل).

ولأبيه مالك بن أبي كعب في الكتاب (هارون) ٩٥/٤ و٩٦، وشرح المفصل ٥٥/٦. وبلا

نسبة في المقتضب ٧٥/١، والخصائص ٣٦٧/١ و٣٠٤/٢.

(٢) السيرافي النحوي ص ٢٥١ و٢٥٢.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٤٤/٤ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٤٢٢ أ، وفيها حُرِّفَت الكاف في: (كعب) إلى اللام: (لعب).

(٥) الكتاب (باريس) ٢٦٧/٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢٥٠/٢.

(٧) الكتاب (هارون) ٩٥/٤ و٩٦.

والنَّصُّ في (ها) ورد بتمامه في (بك)^(١).

٣- أُشِيرَ في حاشية (ها) إلى أن كلمة (الأنصاري) وردت في النسخة (ب) فقط من نسخ التحقيق^(٢).

وبعد؛ فَيُرْجَحُ أَنْ يكون ما في نصِّ كتاب سيوييه هو ما ورد في المخطوطتين، و(با)، و(بو)، وهو قوله: (قال مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك)؛ لأنه ورد هكذا في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده^(٣).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٤٠٣/٥.

(٢) الكتاب (هارون) ٩٦/٤؛ الحاشية (٢).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٢٥ أ.

الفصل الثاني: النصوص الصرفية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)،
وفيه واحدٌ وعشرون مبحثاً.

المبحث الأول: هذا باب الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهْيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقال الأنصاري:

يَا مَالِ الْحَقِّ عِنْدَهُ فَقِفُوا تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا^(١)

- وفي نسخة أبي بكر مبرمان مُصْلَحٌ (مُعْتَرِفًا) - كأنه قال: إنكم تُؤْتُونَ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا^(٢).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات إلا (ها)، و(بك) نسخة السيرافي في كسر الراء في (معترفاً)، على النحو الآتي:
(جو): «وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

يَا مَالِ الْحَقِّ عِنْدَهُ فَقِفُوا تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا

كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا^(٣).

والتَّصُّ في (جو) جاء بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦).

٢- وافقت مطبوعتا (ها)، و(بك) نسخة مبرمان في فتح الراء في (معترفاً)، فقد

(١) البيت أُخِذَ من بيتين (عجز الأول، وصدر الثاني)، وهما:

إِنَّ بُجَيْرًا عَبْدٌ لِعَيْرِكُمْ يَا مَالِ الْحَقِّ عِنْدَهُ فَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا نَكِيفُ

وقد نُسِبَ لعمرو بن الإطنابة الأنصاري في الكتاب (هارون) ٩٦/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٣. ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢/٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٥٣١. ونُسِبَ لِكَلَّا الشاعرين في تنقيح الألباب، ص ١٨١. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٠. والشاهد فيه عند سيبويه والنحويين رَفْعُ (تُؤْتُونَ) على القطع والاستئناف.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١١٨/١٠.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٣٩/٢ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٢٣٣ أ.

(٥) الكتاب (باريس) ٤٠٠/١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٤٥٠/١.

ورد في (ها) ما نصّه: «وقال الأنصاري:

يَا مَالِ الْحَقِّ عِنْدَهُ فَقِفُوا

تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفًا^(١).

وهذا النص ورد بتمامه في (بك)^(٢).

٣- رواه أبو جعفر النحاس روايةً مختلفةً، فقد جاء عنده: (فاعترفوا)، مكان: (مُعْتَرِفًا)^(٣).

٣- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد الجار والمجرور (فيه) في قوله: (كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا)، ولم يردا في نسخة السيراقي، فجاء النص كالآتي: (كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ تُؤْتُونَ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا).

وبعد؛ فالاختلاف في رواية هذا البيت لا يؤدي إلى تعارض - فالشاهد في الروایتين واحد - وإنما إلى اختلاف في تفسير المعنى المراد، ذكره الأعلام الشنتمري بقوله: «ويروى (مُعْتَرِفًا) بكسر الراء وفتحها، فمن كَسَرَ؛ صَيَّرَ الْحَقَّ مُعْتَرِفًا لَهُمْ، وَمِنْ فَتَحَهُ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى اعْتِرَافًا»^(٤)، والتناوب بين الصيغ من سمات العربية، والبيت يحتمل المعنيين، ومع هذا؛ يُرَجَّحُ أن يكون ما ورد في نص كتاب سيبويه هو (مُعْتَرِفًا) بالراء المكسورة؛ وذلك لسببين:

الأول: وروده في نسخة الأخفش - وهو مَنْ نَقَلَ (الكتاب) عن سيبويه - كما ذكر الأعلام الشنتمري، فقال: «وهذا البيت في نسخة أبي الحسن الأخفش، وتمامه:

تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا»^(٥).

.....

(١) الكتاب (هارون) ٩٦/٣.

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٢١٩/٤.

(٣) يُنظر: شرح أبيات سيبويه ص ١٤٠.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٧٠/٢.

(٥) السابق ١٨٩/٢.

والكسر في نسخة الأخفش وافقها ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، ومطبوعتي (با)، و(بو).

الثاني: وروده بالكسر أيضاً عند الأعلام الشنتمري في تحصيل عين الذهب^(١).

(١) تحصيل عين الذهب، ص ٤٢٣.

المبحث الثاني: هذا باب أسماء السُّور:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُ (لَوْ) كما يهْمِزُ: النَّوْءُ)، وفي نسخة أبي بكر: (كما يهْمِزُ النَّوْورُ)^(١)»، قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب^(٢).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر (ابن السراج) في مجيء كلمة (النَّوْور) في النص، مخالفةً نسخة الفارسي - التي ورد فيها (النَّوْء) - على النحو الآتي:

(جو): «وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُ، كَمَا يَهْمِزُ النَّوْورُ؛ فَيَقُولُ: لَوْ»^(٣).

وهذا النص ورد بتمامه في مخطوطة (نو)^(٤)، ومطبوعات (با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧).

٢- زادت مطبوعة (بك) على المخطوطتين، والمطبوعات كلها كلمة (اللَّو) في النص بعد الفعل (يهمز) الأول؛ فجاء النص فيها كالاتي: «وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُ

(١) ضبط المحقق - رحمه الله - النون المشددة بالضم في: (النَّوْور)، ولعله تطبيع، والصواب الفتح، فقد ذكر سيبويه صراحةً أنها (فَعُول)، قال: "وكذلك فَعُولٌ...، قالوا: القَوُول...، والنَّوْور، وقد همزوا". الكتاب (هارون) ٣٦٢/٤.

والنَّوْور: الكُخْلُ الذي يُحْشَى به الجلد المقرَّح بالإبرة حتى تبقى علامته. والنَّوْورُ أيضاً: دخانُ الشحم يُعالج به الوشم، ويُحْشَى به حتى يَخْضَرَّ، والنَّوْورُ: حصاةٌ مثل الإثمَد تُدَقُّ، فتُسْقَى اللثة. يُنظر: النواذر في اللغة ص ١٩٨، ولسان العرب ٤٥٧٤/٦ (نور).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٣/٣.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٢٨/٣ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٢٧٤ ب.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٠/٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٣/٢.

(٧) الكتاب (هارون) ٢٦٢/٣.

اللَّوْ، كَمَا يَهْمَزُ النَّوْورُ؛ فَيَقُولُ: لَوْءٌ»^(١).

٣- وردت في حاشية المخطوطتين الإشارة إلى ما ما ثبت في نسخة الفارسي؛ حيث ورد فيهما: عنده^(٢): كَمَا تَهْمَزُ (النَّوْءُ)^(٣)، وفيها تعليل أبي علي لصواب رأيه: «قال: (فا): هُوَ أَصَوْبٌ مِنَ النَّوْورِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ وَآوًا مَضْمُومَةً لَمْ تُهْمَزْ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ اللَّامِ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ»^(٤)، وهذا إشارة إلى قوله: «والذي في نسخته الصواب؛ لِأَنَّ الهمزَ عارضٌ في (النَّوْورِ)، كما هو عارضٌ في (لَوْ)، وذلك أنها بدلٌ من الواو، ولا نضمام ما قبلها»^(٥).

٤- وافقت مطبوعة (بك) نسخة الفارسي في مجيء كلمة (لَوْ) في النص عند قوله: (وكان بعض العرب يهمز (لَوْ)، كما يهمز النَّوْورِ)، واختلفتا في دخول (أَل) على (لو) في مطبوعة (بك) وسقوطها من نسخة الفارسي، جاء في (بك): «وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُ (اللَّوْ)، كَمَا يَهْمِزُ النَّوْورُ؛ فَيَقُولُ: لَوْءٌ»^(٦).

٥- في النسخة (A)^(٧) التي أُشيرَ إليها في حاشية (با) سقطت الواو من كلمة (النَّوْورِ)؛ فوردت: (النَّوْرُ)^(٨).

٦- وردت كلمة (النَّوْورِ) - بالنون المشددة المضمومة - في نسخة ابن السراج، في

(١) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٢٩٤.

(٢) عنده: رمز للزيادة التي بينها الفارسي عندما قرأ كتابه على ابن السراج، وابن السراج ينظر في كتابه. يُنظر: الكتاب (باريس): مقدمة أ. هرتويغ درنبرغ باللغة الفرنسية، ص VI، والكتاب ٤٧/١ (مقدمة أ. هارون).

(٣) الكتاب (جوروم باشا) الحاشية (أع) ٢٨/٣ أ، و (نور عثمانية) الحاشية (يم) ٢٧٤ ب.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) الحاشية (أع) ٢٨/٣ أ، و (نور عثمانية) الحاشية (يم) ٢٧٤ ب.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٣/٣.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤/٢٩٤.

(٧) مخطوطة باريس التي اعتمد عليها درنبرغ برقم ١١٥٥ من الملحق العربي. يُنظر: الكتاب (باريس)، مقدمة درنبرغ ١/III، والكتاب ٤٦/١ (مقدمة أ. هارون).

(٨) الكتاب (باريس) ٣٠/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

حين جاءت النون مشددة مفتوحة (النُّور) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، وقد نصَّ سيبويه في موضع آخر أنها (فَعُولٌ)^(١).

وبعد؛ فيرجح أن يكون قوله: (كَمَا يَهْمُزُ النَّوْرُ)، هو ما في نصِّ كتاب سيبويه؛ لورودها في نسخة ابن خروف، وجاء فيها: «وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمُزُ^(٢) كَمَا يَهْمُزُ النَّوْرُ؛ فَيَقُولُ: لَوَّ»^(٣)، وكذلك للعلّة التي احتجَّ بها الفارسيُّ نفسه، على الرغم من أنها تخالف ما في نسخته؛ وهي أن اللام إذا كانت واوًا مضمومة لم تُهمز؛ لأن الحركة غير لازمة، لكون اللام موضع حركة إعراب، وحركة الإعراب لا تكون إلا على الحرف الأصلي الأخير من الكلمة، وهو ما ينطبق على (لَوَّ) إذا سُمِّي بها، حيث صارت لامها واوًا: (لَوَّ: لَوَّوْ)؛ (فَعَلٌ)؛ فتكون عليها حركة الإعراب؛ فلا تُبدل همزة، أما (النَّوْرُ) فواوها المنقلبة همزة ليست طرفًا، قال الرضي: «كُلُّ واوٍ مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة؛ سواء كانت في أول الكلمة كـ(وجوه) ... أو في حشوها، كـ(أَذْوَرِ)، و(أَنْوَرِ)، و(النَّوْرُ)؛ فَقَلْبُهَا هَمْزَةً جَائِزَةً جَوَازًا مَطَّرَدًا لَا يَنْكَسِرُ»^(٤).

ثم إن سيبويه صرَّح في موضع آخر من الكتاب بأنَّ همزة (النَّوْرُ) لازمة، فقال: «... كذلك النَّوْرُ والسُّوْر^(٥) وأشباه ذلك؛ لأنها همزات لازمة»^(٦).

(١) يُنظر: الكتاب (هارون) ٣٦٢/٤.

(٢) جاء في الحاشية: "(ط): يَهْمُزُهُ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ". الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥٩ أ؛ الحاشية (أع).

(٣) السابق ٥٨ ب، و ٥٩ أ.

(٤) شرح الشافية ٧٨/٣.

(٥) السُّوْرُ: الوَثْبُ وَالتَّوْرَانُ، قال ابن منظور: "سَارَ يَسُوْرُ سَوْرًا وَسُوْرًا: وَثَبَ وَثَارَ". لسان العرب ٢١٤٧/٣ (سور).

(٦) الكتاب (هارون) ٤٦٣/٣.

المبحث الثالث: هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (واعلم أنك إذا جعلت حرفاً من حروف المعجم، نحو: الياء والتاء وأخواتها اسماً للحرف، أو للكلمة، أو لغير ذلك، جرى مجرى (لا) إذا سُمِّيَتْ به، تقول: هذا باءٌ، وتاءٌ، كما تقول: لاءٌ، فاعلم). قال أبو علي: يقول: (تزيد في حروف المعجم، كما أُدخِلْتُ في: قُدَيْدِيْمَة، وفي: وُرَيْثَة)، وفي نسخة أبي بكر: (وُرَيْثَة)، وفي نسخة القاضي: (وُرَيْثَة)، وفي المقتضب: لأن القياس: وُرَيْثَة)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلها نسخة الفارسي في قوله: (كما أُدخِلْتُ في: قُدَيْدِيْمَة، وفي: وُرَيْثَة)، على النحو الآتي :

(جو): «اعلم أنك إذا سُمِّيَتْ كَلِمَةً بِ(خَلْفٍ) أَوْ (فَوْقٍ) أَوْ (تَحْتٍ) لَمْ تَصْرِفْهَا؛ لِأَنَّهَا مُدَكَّرَاتٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: تُحِيْتُ ذَاكَ، وَخُلِيفَ ذَاكَ، وَدَوَيْنَ ذَاكَ، وَلَوْ كُنَّ مُؤَنَّثَاتٍ لَدَخَلَتْ فِيهِ الْهَاءُ، كَمَا دَخَلَتْ فِي: قُدَيْدِيْمَة، وَوُرَيْثَة»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- خالفت نسخة الفارسي، والمخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر (ابن السراج) التي وردت فيها (وُرَيْثَة)، ونسخة القاضي التي وردت فيها (وُرَيْثَة).

٣- على الرغم من اتفاق نسخة الفارسي والمخطوطتين والمطبوعات في (وُرَيْثَة)؛ إلا أن النص فيه اختلاف بينها؛ فقد سقطت جملة (تزيد في حروف المعجم) من

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٨١/٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢٩/٣ ب و ٣٠ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٢٧٦ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٢/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٥/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٦٧/٣. ولم تُضبط الياء والهمزة بالحركات.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٤٣٥/٤.

المخطوطتين والمطبوعات، وكذلك ورد الفعل في نسخة الفارسي مبنياً للمجهول: (كَمَا أُدْخِلَتْ)، بينما ورد في المخطوطتين والمطبوعات مبنياً للمعلوم، لم تدخل عليه همزة التعديّة: (كَمَا دَخَلَتْ).

٤- ما نقله الفارسي عن المبرّد في (المقتضب) غير موجود فيه؛ وما أورده المبرّد في (المقتضب)؛ هو ما ورد في نسخة الفارسي وَمَنْ وافقه، قال المبرّد: «فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة؛ فَمَا جَاءَ منها مؤنثاً بغير علامة: (قُدَّام) و(وراء)، وتصغيرهما (قُدَيْدِيمة)، و(وُرَيْيئة)^(١)، وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن لحاق تاء التأنيث: «ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث؛ فقلت في (قُدَّام): قُدَيْدِيمة، وفي (وراء): وُرَيْيئة، وتقديرها: وُرَيْيئة»^(٢).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ (كتاب سيبويه) هو (وُرَيْيئة)؛ لأنها وردت هكذا في نسخة ابن خروف بضبط جميع حروفها؛ جاء فيها: «اعلم أنّك إذا سميت كلمة بـ(خلف) أو (فوق) أو (تحت) لم تصرفها؛ لأنها مُدَكَّرَاتٌ، ألا ترى أنك تقول: تُحِيَّتَ ذاك، وخُلِيفَ ذاك، ودُوِيْنَ ذاك، ولو كُنَّ مُؤنثاتٍ؛ لدخلت فيهنّ الهاء، كما دخلت في: قُدَيْدِيمة، وُورَيْيئة»^(٣)، ويقوي ذلك أن الهمزة في (وراء) لازمة، فلا بد أن تثبت في التصغير^(٤).

وعدّ ابن جني لام (وراء) همزة - وإن كانت مبدلة من حرف علة - مما يجعلها تُقْرَأ في التصغير، فقال: «ومن البدل الجاري مجرى الزائد - عندي لا عند أبي عليّ - همزة (وراء)، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة، لقولهم: تواريت عنك؛ إلا أنّ اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في (ضَهْيَاءة)^(٥)، فكما أنّك لو حقّرت (ضَهْيَاءة) لقلت:

(١) المقتضب ٢/٢٧٢.

(٢) السابق ٤/٤١.

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٥٩ أ و ٥٩ ب.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة ص ٢٦٩.

(٥) الضَهْيَاءة: التي لا تحيض، وقيل: التي لا تُدَي لها. لسان العرب ٤/٢٦١٧ (ضها).

لقلت: (ضُهِيتُ)؛ فأقررت الهمزة، فكَذلك قالوا في تحقير (وراء): (وَرِيئَةُ)^(١)، ويمكن أن يُقاس هذا على ما همزته ليست مبدلة؛ فيما ورد عند سيبويه في تصغير أَلَاءَةٍ، وَأَشَاءَةٍ، حيث قال: «وَأَمَّا أَلَاءَةٌ، وَأَشَاءَةٌ؛ فَأَلِيئَةٌ، وَأُشِيئَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الهمزة ليست مُبدلة»^(٢).

(١) الخصائص ٣/٢٧٨، ويُنظر: شرح الشافية ١/٢٤٤.

(٢) الكتاب (هارون) ٣/٤٥٩.

المبحث الرابع: هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين:

قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وإن شئت حذفْتَ الزيادة فقلت: بَنَوِيٌّ، وَسَتَهِيٌّ). قال أبو علي: فُتِحَتِ الباءُ في (بَنَوِيٍّ) في النسب؛ لأنَّ أصله (بَنًا) يدلُّكَ على ذلك جمعهم إياه على (أَبْنَاءٍ). قال: (وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا أَضَافَ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ)، قال: بَنَوِيٌّ). وفي نسخةٍ أخرى: (أَبْنَاوِيٌّ)، وفيها: والصوابُ: (ابْنِيٌّ). قال أبو علي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أنَّ لك أن تحذفَ الزوائد؛ فالصواب أن يكون (بَنَوِيٌّ) في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في (ابن) و(أَبْنَاوِيٌّ) لا حجة فيه»^(١).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخةً أبي علي الفارسي في مجيء (بَنَوِيٍّ) في النسب إلى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ)، على النحو الآتي:

(جو): «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا أَضَافَ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ) قَالَ: بَنَوِيٌّ»^(٢).

والنصُّ نفسه ورد في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- اطَّلَعَ الفارسيُّ على نسخةٍ أخرى، جاء فيها (أَبْنَاوِيٌّ)، وفيها تصويبٌ بأنه (ابْنِيٌّ)، وقد احتجَّ على (أَبْنَاوِيٍّ) بأنه لا حذف فيه، وبالتالي فلا شاهد فيه على كلام سيبويه الذي ورد فيه هذا القول المنقول عن العرب دليلاً على حذف الزوائد.

٣- نُقِلَ عن الفارسي أنه اطَّلَعَ على نسخةٍ أخرى؛ فيها أن النسب إلى (أَبْنَاءِ

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١٨٥/٣ و ١٨٦.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٦٩/٣ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٠٣ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٧٨/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨١/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٦١/٣.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٤٨/١.

فارسي) هو (بنوي)، بكسر الباء، فقد جاء في حاشية المخطوطتين ما نصّه: (فا): وَقَالَ سَيَبَوِيهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمْعِ: وَتَقُولُ فِي (أَبْنَاءِ فَارِسٍ): بَنَوِيٌّ. وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى: بَنَوِيٌّ^(١).

وبعد؛ فيرجح أن يكون (بنوي) هو ما في نصّ (كتاب سيبويه)؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: وروده في نسخة ابن خروف؛ فقد جاء فيها: «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا أَضَافَ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ) قَالَ: بَنَوِيٌّ»^(٢).
الثاني: الحجّة التي ساقها أبو علي الفارسي؛ وهي حجّة قوية؛ إذ لو كانت (أَبْنَاوِيٌّ) هي التي في النصّ؛ لابتعد المثال الذي ساقه سيبويه عمّا هو بصدد الحديث عنه؛ فهو يتحدث عن حذف الألف عند النسب، و(أَبْنَاوِيٌّ) لاحتجة فيه؛ لأنّ ليس فيه حذف.

الثالث: تواتر النقل عن القدماء والمتأخرين النسب بـ(بنوي)، ومن ذلك ما ورد في نسخة السيرافي: «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا أَضَافَ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ) قَالَ: بَنَوِيٌّ»^(٣)، ومنه ما نقله ابن سيدة، حيث قال: «كذلك حكاه سيبويه عنهم، قال: وحدثني أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون في الإضافة إليهم: (بنوي)، يَرُدُّونَهُ إِلَى الْوَاحِدِ»^(٤)، ونقل ذلك أيضاً كلٌّ من الجوهري^(٥)، وابن منظور^(٦)، وابن منظور^(٦) وأبو حيان، حيث جاء في الارتشاف: «قَالَ سَيَبَوِيهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ

(١) الكتاب (جوروم باشا ٦٩/٣ أ)؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) ٣٠٣ ب؛ الحاشية (يم).

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه (نسخة ابن خروف) ٧٠ أ.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣٥/١٣.

(٤) المحكم ٥٠٢/١٠ (بنى).

(٥) الصحاح ٢٢٨٧/٦ (بنا).

(٦) لسان العرب ٣٦٤/١ (بنى).

أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِمْ: (بَنَوِيٌّ)، يَرُدُّونَهُ إِلَى الْوَاحِدِ»^(١).

الرابع: يُضَافُ إِلَى مَا سَبَقَ، مَا خُصَّ بِهِ (أَبْنَاءُ فَارِسَ) عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ الْقِيَاسَ فِيهِ هُوَ (بَنَوِيٌّ)، قَالَ سَيَبَوِيهِ: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي أَبْنَاءِ فَارِسَ: بَنَوِيٌّ»^(٢)، وَأَمَّا (أَبْنَاوِيٌّ) فَقَدْ ذَكَرَ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ نَسَبُ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسَ) خَاصُّ بَلْغَةِ بَنِي سَعْدٍ، قَالَ: "وَمِنْ ثَمَّ قَالَتْ بَنُو سَعْدٍ فِي الْأَبْنَاءِ: أَبْنَاوِيٌّ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ اسْمَ الْحَيِّ، وَالْحَيُّ كَالْبَلَدِ، وَهُوَ وَاحِدٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ"^(٣)، وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَالْأَبْنَاءُ: قَوْمٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسَ... وَالنَّسَبُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ: (أَبْنَاوِيٌّ) فِي لُغَةِ بَنِي سَعْدٍ؛ كَذَلِكَ حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ عَنْهُمْ»^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ٦٢٩/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٣٧٨/٣، ويُنظر: شرح الشافية ٧٩/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٣٨٠/٣، ويُنظر: المحكم ٥٠١/١٠ و ٥٠٢ (بني)،

(٤) لسان العرب ٣٦٤/١ (بني).

المبحث الخامس: هذا باب لا تجوز فيه الشنية والجمع بالواو والنون، والياء والنون:

قال السيرافي: «قال سيبويه: (وإنما أوقعَت العربُ (الاثنتين) في الكلام - يعني في اسم اليوم - على حدِّ قولك: اليومُ يَوْمَانِ، والذين جاؤوا بها فقالوا: أُنْثَاءُ؛ إنما جاؤوا بها على حدِّ الإثن، (كَأَنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) كما قالوا: ابْنٌ وَأَبْنَاءٌ). قال سيبويه: وقد بلغني أن بعضَ العرب يقول: اليومُ الثُّنْيِي، قال أبو سعيد: نسختي التي قرأتُ منها على ابن السراج^(١): وهو فُعُولٌ، مثل قولنا: الثُّدْيِي، وما أشبه ذلك، وفي كتاب أبي بكر مبرمان: الثُّنْيِي على لفظ التصغير، وهو على ما في نسخته كأنه تصغير اليوم»^(٢).

١- في نسخة السيرافي - التي قرأ منها على ابن السراج - أوضح أن ما فيها هو (الثُّنْيِي) على وزن (فُعُول) جمعًا لِ(الاثنتين) اليوم، ويريد أن أصلها (الثُّنْيُوِي)، فقلبت الواو ياء لتناسب الياء التي بعدها، فصارت (الثُّنْيِي) فكسرت النون قبلها لمناسبة الكسر للياء، فصارت (الثُّنْيِي)، وأدغمت الياءان ببعضهما، فصارت (الثُّنْيِي).

٢- خالفت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة السيرافي، موافقةً نسخة مبرمان في فتح النون على لفظ التصغير (الثُّنْيِي) على النحو التالي:

(جو): «وإنما أوقعَت العربُ الاثْنَيْنِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: الْيَوْمُ يَوْمَانِ، وَالْيَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ، وَالَّذِينَ جَاءُوا بِهَا فَقَالُوا: أُنْثَاءُ؛ إِنَّمَا جَاءُوا بِهَا عَلَى حَدِّ الْإِثْنِ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: الْيَوْمُ الْإِثْنُ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: الْيَوْمُ الثُّنْيِي، فَهَكَذَا الْإِثْنَانِ كَمَا وَصَفْنَا»^(٣).

والنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه في: (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، وكذلك ورد النصُّ بتمامه أيضًا في

(١) قول السيرافي: (نسختي التي قرأتُ منها على ابن السراج) يدلُّ على أنَّ غير نسخة كانت عنده.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٨٠/١٣.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٨٢/٣ ب و ٨٣ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٣١٣ ب.

(٥) الكتاب (باريس) ٩٣/٢.

(بو)^(١)، و(ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

٣- سقطت جملة: (وَالْيَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ) من نسخة السيرافي، ووردت في المخطوطتين، والمطبوعات كلها.

٤- ورد في نسخة السيرافي: (وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ...) بإسناد الفعل لياء المتكلم، بينما ورد في المخطوطتين، والمطبوعات: (وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ...) بإسناد الفعل ل(نا) المتكلمين.

٥- من النسخة التي قرأ منها السيرافي على ابن السراج؛ أورد نصًا قد سقط من نسخته الأخرى التي يشرح فيها كتاب سيبويه، ومن المخطوطتين، والمطبوعات كلها، وهو قوله: (قال أبو سعيد: نسختي التي قرأت منها على ابن السراج: وهو (فُعُول)، مثل قولنا: الثَّدِيُّ، وما أشبه ذلك).

وبعد؛ فَيُرَجَّحُ أن يكون (الثُّنْيِي)، بفتح النون، هو ما في نص (كتاب سيبويه)؛ فقد ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، حيث جاء فيها: "وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: الْيَوْمُ الثُّنْيِي" ^(٤)، وورد أيضًا في تعليقة الفارسي، قال نقلًا عن سيبويه: «قال: وبعض العرب يقول: اليوم الثُّنْيِي» ^(٥)، وعلّق أبو علي على ذلك بأن (اثنين) حذفت منه منه علامة التثنية وهما الياء والنون، ثم «صَغَّرَ فَقِيلَ: ثُنْيِي» ^(٦)، وهذا مطابق لما ورد في نسخة مبرمان، ومخطوطتي (جو)، و(نو)، والمطبوعات كلها، وأما ما ذكره السيرافي من أنه (في نسخة مبرمان على (الثُّنْيِي)، وكأنّه تصغير اليوم)؛ فَيُرَجَّحُ أن السيرافي يريد أنه كذلك لو أريد به التصغير على مذهب من صغّره، كالكوفيين، والملازني والجرمي؛

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٥/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٣٩٣/٣.

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٨٦/١.

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٧٣ أ.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٣/٣.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٣/٣.

والمبرد^(١)؛ لأنه عبر بـ(كأنه)، وإلا فجمعه على (الثني) لا يتعارض أصلاً عند سيبويه؛ لأنه لا يجوز التصغير في أسماء الأيام، ولا في أسماء الشهور، قال: «إنما يُحَقَّرُ الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو رجل وامرأة، وأشباههما»^(٢)، وأكَّد الرضي الاسترابادي مذهب سيبويه هذا بقوله: «فلا تُصَغَّرُ عنده أيام الأسابيع، كالسبت، والأحد، والاثنين، إلى الجمعة»^(٣)، وأكَّده السيوطي أيضاً بقوله: «ولا تُصَغَّرُ الأسماء العاملة عمل الفعل... ولا أسماء الأسبوع؛ كالسبت والأحد وباقيها على مذهب سيبويه، وابن كيسان، ومذهب الكوفيين، والمازني، والجرمي جواز تصغير أيام الأسبوع»^(٤)، وأما المبرِّد الذي يميز تصغير أيام الأسبوع؛ فلم يُصَغَّر (الاثنين) على (الثني)، بل على ما جاء على أصله قبل الحذف، وهو (اثنان)، فصغره دون حذف، فجاء التصغير عنده على (نُنيان)^(٥).

المبحث السادس: هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء:

(١) يُنظر: المقتضب ٢/٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٩، وجمع الهوامع ٦/١٥١ و١٥٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٣/٤٨٠.

(٣) شرح الشافية ١/٢٩٣.

(٤) جمع الهوامع ٦/١٥١ و١٥٢.

(٥) يُنظر: المقتضب ٢/٢٧٧.

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه في سؤاله للخليل: «وسألتُهُ عن (أبٍ)، فَقَالَ: إنَّ الْحَقَّ فِيهِ النَّوْنُ وَالزِّيَادَةُ الَّتِي قَبْلَهَا؛ قُلْتُ: (أَبُونُ)، وَكَذَلِكَ (أَخُ)، تَقُولُ: (أَخُونُ)، وَلَا يُغَيِّرُ الْبِنَاءُ إِلَّا أَنْ تُحْدِثَ الْعَرَبُ شَيْئًا، كَمَا تَقُولُ: (دَمُونُ)، وَلَا يُغَيِّرُ بِنَاءُ (الْأَبِ) عَنْ حَالِ الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بُيٌّ، إِلَّا أَنْ تُحْدِثَ الْعَرَبُ شَيْئًا، كَمَا بَنَوُهُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ الْحَرْفَيْنِ»^(١)، ثُمَّ قَالَ السِّرَافِيُّ: «وَفِي نَسْخَةِ مِزْمَانٍ: كَمَا بَنَوُهُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ الْحَرْفَيْنِ، يَعْنِي فِي التَّشْنِيعِ»^(٢)»^(٣).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في سَقَط (يعني في التشنية)، التي وردت في نسخة مبرمان، على النحو الآتي:

(جو): «وَسَأَلْتُهُ عَنْ (أَبٍ) فَقَالَ: إِنَّ الْحَقَّ فِيهِ النَّوْنُ وَالزِّيَادَةُ الَّتِي قَبْلَهَا؛ قُلْتُ: (أَبُونُ)، وَكَذَلِكَ (أَخُ)، تَقُولُ: (أَخُونُ)، لَا تُغَيِّرُ الْبِنَاءُ إِلَّا أَنْ تُحْدِثَ الْعَرَبُ شَيْئًا، كَمَا تَقُولُ: (دَمُونُ)، وَلَا تُغَيِّرُ بِنَاءَ (الْأَبِ) عَنْ حَالِ الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بُيٌّ، إِلَّا أَنْ تُحْدِثَ الْعَرَبُ شَيْئًا، كَمَا بَنَوُهُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ الْحَرْفَيْنِ»^(٤).

وهذا النصُّ بتمامه جاء في مخطوطة (نو)^(٥)، ومطبوعات (با)^(٦)، و(بو)^(٧)، و(ها)^(٨)، و(بك)^(٩).

٢- خالفت نسخة السيرافي المخطوطتين، والمطبوعات إلا (بك) في الفعل

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٥/١٣ و٩٦.

(٢) على الرغم من أن جملة: (يعني في التشنية) يوحي ظاهرها بأنها تفسيرية، لا تدخل في قول سيبويه، إلا أن إشارة السيرافي إلى ما ورد في نسخة مبرمان يؤذن أنها عنده من نصِّ سيبويه، ولولا ذلك لما كانت فائدة لإشارته إلى ما في نسخة مبرمان.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٩٨/١٣.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ٨٨/٣ أ.

(٥) الكتاب (نور عثمانية) ٣١٧ أ.

(٦) الكتاب (باريس) ٩٩/٢.

(٧) الكتاب (بولاق) ١٠١/٢.

(٨) الكتاب (هارون) ٤٠٥/٣.

(٩) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٩٥/١.

(أُحِقَّتْ)؛ ففي نسخة السيرافي ورد مبنياً للمجهول (أُحِقَّتْ)، والتاء للتأنيث؛ فأصبحت كلمة (النُّون) نائباً عن الفاعل: (إِنْ أُحِقَّتْ فِيهِ النُّونُ)، بينما ورد في المخطوطتين، والمطبوعات إلا (بك) مبنياً للمعلوم (أُحِقَّتْ)، والتاء (الضمير) هو الفاعل، فصارت كلمة (النُّون) مفعولاً به: (إِنْ أُحِقَّتْ فِيهِ النُّونُ)، وَتُرِكَ الفعلُ وما بعده من غير تشكيل في (بك).

٣- وافقت المخطوطتان نسخة السيرافي في مجيء حرف الجر (في) مع الضمير في قوله: (أُحِقَّتْ فِيهِ)، وخالفت ذلك المطبوعات كلها؛ فقد ورد فيها حرف الجر (الباء) مكان (في): (أُحِقَّتْ بِهِ).

٤- انفردت نسخة السيرافي في مجيء الفعل (وَلَا يُغَيَّرُ) مبنياً للمجهول مسبوقةً بالواو؛ وخالفت ذلك المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ فقد ورد الفعل فيها مبنياً للمعلوم (لَا تُغَيَّرُ) غير مسبوق بالواو، وَتُرِكَ في (بك) من غير تشكيل - باستثناء الشدة على الياء - (لا تغير).

وبعد؛ فَيُرَجَّح أن يكون النصُّ في (كتاب سيبويه) هو ما في نسخة السيرافي، وأن يُعَدَّ قوله: (يعني في الشنية) - التي جاءت في نسخة مبرمان - من الزيادة؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أنها غير موجودة في نسخة ابن خروف التي بخط يده^(١).

الثاني: خلّو المخطوطتين (جو)، و(نو)، والمطبوعات كلها منها.

الثالث: خلّو ما نقله ابن السراج عن سيبويه من هذه الجملة، وهو قوله: «وقالوا في

(أب): (أَبُون) وفي (أخ): (أَخُون)، لا يُغَيَّرُ إِلَّا أَنْ تَحْذِفَ الْعَرَبُ شَيْئًا»^(٢).

المبحث السابع: هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألف

أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خنفساء:

(١) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ٧٥ أ.

(٢) الأصول في النحو ٤٢٢/٢.

قال الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (ويقول في أَفْحَوَانَةٍ، وَعُنْظَوَانَةٍ: أَفْيَحِيَانَةٍ، وَعُنْيَظِيَانَةٍ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً). وفي نسخته^(١): (فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، وَأَفْحَوَاءً، وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، وَأَفْحَوَاءً، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً)، وهو الأجود»^(٢)، ثم علّق أبو علي - مستحسنًا ما في نسخة المبرد - بقوله: «فأما ما في نسخة أبي العباس: (إِذَا حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً)، فتشبيهٌ صحيح؛ لأن الهمزة تثبت لتحركها، كما تثبت الهاء لذلك»^(٣).

١- وافقت (جو)، (نو) - باختلافٍ يسير - ما ورد في نسخة الفارسي، حيث جاء الفعل فيهما (قُلْتَ) مكان (حَقَّرْتَ) الذي ورد في نسخة الفارسي، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَتَقُولُ فِي أَفْحَوَانَةٍ: أَفْيَحِيَانَةٍ، وَعُنْظَوَانَةٍ: عُنْيَظِيَانَةٍ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وَأَفْحَوَانًا وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وَأَفْحَوَانًا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: عُنْظَوَةً، وَأَفْحَوَةً»^(٤).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٥)

٢- أُشير في حاشيتي (جو)، و(نو) إلى أنه جاء في أخرى: لَأَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ قُلْتَ: أَفْحَاحٍ، وَعَنَاظٍ، وَقَدْ يُقَالُ: عَنَاظِيٌّ، وَأَفْحَاحِيٌّ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، وَأَفْحَوَاءً، وَإِذَا حَقَّرْتَ»^(٦)، وما في النسخة (الأخرى) هو الذي أشار إليه الفارسي بأنه في نسخة المبرد.

والنص في (جو)، و(نو) ورد في (با)، لكن بتغيير الفعل الماضي من: (قُلْتَ) إلى: (حَقَّرْتَ)، موافقةً لنسخة الفارسي في ذلك، فيكون النص فيها على النحو الآتي:

(١) الضمير يعود على المبرد، وسيأتي.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٧/٣.

(٣) السابق ٢٦٨/٣.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ٩٧/٣ أ.

(٥) الكتاب (نور عثمانية) ٣٢٣ أ.

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ٩٧/٣ أ؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) ٣٢٣ أ؛ الحاشية (يس).

(با): «وَتَقُولُ فِي أَفْحَوَانَةٍ: أَفِيحِيَانَةٍ، وَعُنْظَوَانَةٍ: عُنِيْطِيَانَةٍ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وَأَفْحَوَانًا وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وَأَفْحَوَانًا، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ: عُنْظَوَةً، وَأَفْحَوَةً»^(١).

والنَّصُّ فِي (با) وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي (بو)^(٢)، وَ(ها)^(٣)، وَ(بك)^(٤).

٣- وَجَدَ اخْتِلَافٌ فِي تَرْتِيبِ أَوَّلِ النَّصِّ بَيْنَ نَسْخَةِ السِّيَرَا فِي وَبَيْنَ الْمَخْطُوطَتَيْنِ وَالْمَطْبُوعَاتِ، لَكِنَّهُ اخْتِلَافٌ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ.

وَبَعْدُ؛ فَيُرَجَّحُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ هُوَ مَا وَرَدَ فِي نَسْخَةِ الْفَارْسِيِّ، وَالْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفٍ، حَيْثُ جَاءَ فِيهَا: «وَتَقُولُ فِي أَفْحَوَانَةٍ: أَفِيحِيَانَةٍ، وَعُنْظَوَانَةٍ: عُنِيْطِيَانَةٍ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ (عُنْظَوَانًا)، وَ(أَفْحَوَانًا) فَإِذَا حَقَّرْتَ (عُنْظَوَانًا)، وَ(أَفْحَوَانًا)، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ: عُنْظَوَةً، وَأَفْحَوَةً»^(٥)، وَهَنَّاكَ مَرَّجَحُ سِيَاقِي فِي كَلَامِ سَيَبَوِيهِ يَقْوِي أَنَّهُ أَرَادَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ وَلَمْ يَرِدِ الْأَلْفُ الْمَمْدُودَةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَأَنَّكَ تَجْرِي هَاتَيْنِ الزِّيَادَتَيْنِ مَجْرَى تَحْقِيرِ مَا فِيهِ الْهَاءُ»^(٦).

وَيُلْحَظُ أَنَّ (عُنْظَوَانًا)، وَ(أَفْحَوَانًا) اللَّتَيْنِ فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفٍ وَرَدَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ، فَهُمَا مَفْعُولَا بِيَمَا، بَيْنَمَا فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفٍ عَلَى تَقْدِيرِ: (فَإِذَا حَقَّرْتَ، فَقُلْتَ: ...).

(١) الكتاب (باريس) ١٠٩/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١١٠/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٤٢٤/٣.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ١٢١/٥.

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٧٧ ب.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٢٤/٣.

المبحث الثامن: هذا باب المقصور والممدود:

قال أبو علي الفارسي نقلًا عن سيويه: «قال: (وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَا، نظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا)، قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش: (وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَا وبَدَاءٌ، وفيها قال الأخفش: نَعَرُفُ الممدودَ ولا نعرف المقصورَ، ولكن يُقال: بَدَا بَدَوْا وبَدَاءٌ)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي علي الفارسي في (بَدَا - يَبْدُو - بَدَاءٌ)، على النحو الآتي:

(جو): «(وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَا، ونظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا)»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في: (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- زادت النسخة الطاهرية (بَدَاءٌ)، مصدرًا ثانيًا معطوفًا بالواو، على ما في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات، وورد في نصّها: (وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَا وبَدَاءٌ). وقد أُشير في حاشية (با) إلى أنه جاء في النسخة A: (بَدَاءٌ) - (B)، (L): وقالوا: يدبت له أيدي يدًا^(٨)، وما في هذه الإشارة موافق لما جاء في النسخة الطاهرية التي نسبت ذلك للأخفش.

٣- نقلت النسخة الطاهرية عن الأخفش أن المقصور (بَدَا) غير معروف، وأن

(١) التعليقة على كتاب سيويه ٤٢/٤ و٤٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٤٦/٣ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٥٩ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ١٦٦/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٦٢/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٥٣٩/٣.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٤٤/١.

(٨) الكتاب (باريس) ١٦٦/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٢١).

المعروف هو الممدود (بَدَاءً)، ويمكن عنده مجيء (بَدْوًا) مكان (بَدًا).

٤- ورد في حاشيتي مخطوطتي (جو)، و(نو) تغييراً تأم في المثال، منسوباً إلى النسخة (الأم)، وثلاث (نسخ) غير مُعرَّفة، على النحو التالي: ط^(١): في (الأم): يَدَيْتُ أَيَدِي لَهُ يَدًا، وفي الطُّرَّة قَالَ أَبُو الْحُسَيْن^(٢): سمعتُ المبردَ يقول: يَدَيْتُ عِنْدَ الرَّجُلِ أَيَدِي يَدًا؛ ليسَ من هذا البابِ في شيءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَقَعَ فِي النَّسْخِ عَلَى الْعَلَطِ، إِلَى قَوْلِهِ: حَلَبًا، (وفي نسخة): بَدَا وَبَدَاءً، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: يُعْرَفُ الْمَمْدُودُ وَلَا يُعْرَفُ الْمَقْصُورُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: بَدَا لَهُ بَدْوًا وَبَدَاءً. (أخرى): بَدَا وَبَدَاءً؛ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، (نسخة): يَدَيْتُ أَيَدِي لَهُ يَدًا، ونُظِيرُهُ: حَلَبٌ»^(٣).

٥- سَقَطَ الجَارُ والمَجْرُور (لَهُ) بعد المضارع (يَبْدُو) من نسخة السيرافي، وورداً في المخطوطتين والمطبوعات كلها.

٦- سَقَطَ الجَارُ والمَجْرُور (لَهُ) بعد الماضي (بَدَا) من مطبوعة (بك): «وَقَالُوا: بَدَا يَبْدُو لَهُ بَدًا»^(٤)، وورداً في نسخة السيرافي والمخطوطتين ومطبوعات (با) و(بو) و(ها). وبعد؛ فَيُرْجَحُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ فِي النسخة الطاهرية هو ما ورد في نص (كتاب سيبويه)؛ أي (بَدَا بَدَاءً) مكان (بَدَا بَدًا)؛ وذلك لسببين:

الأول: اختلاف النسخ في المثال بين (يَدًا) و(بَدًا)؛ فقد ورد النص في نسخة

(١) (ط): رمز لما أثبت من نسخة عبد الله بن طلحة اليابري (ت ٥١٨هـ). ينظر: مقدمة (خطبة) كتاب سيبويه؛ بحث مجاز للنشر في ٢٨/٦/١٤٣٨هـ، مرقون على الحاسب الآلي؛ الحاشية (١) ص ١٢، وينظر: البحر المحيط ٣٧١/٤.

(٢) أبو الحسين هو عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي الخزاز، من تلاميذ المبرد، حدث عنه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول عن المبرد: وكان أبو العباس ربما اختصني بكثيرٍ من علمه، فلا يشركني فيه أحدٌ، (ت ٣٢٥ هـ). ينظر: إنباه الرواة ١٣٠/٢ و ١٣١، والصاحبي في فقه اللغة العربية ص ٩٠.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٤٦/٣ ب؛ الحاشية (بم)، و(نور عثمانية) ٣٥٩ ب؛ الحاشية (بم). (بم).

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٤٤/١.

الفارسي: (وقالوا: بَدَا لَهُ يَبْدُو بَدَا، نظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا)؛ وورد في نسخة ابن خروف: «وقالوا: يَدَيْتُ لَهُ أَيْدِي لَهُ يَدَا، نظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا»^(١)، وهي موافقة لما جاء في حاشيتي المخطوطتين.

والآخر: مجيء (بَدَاء) - بالمد - مصدرًا للفعل (بَدَا) في كتب المتقدمين، وأما (بَدَا)، بالقصر؛ فلم يعدّوه مصدرًا، ومن ذلك ما قاله أبو الطيب الوشاء: «و(البداء) المصدر من قولك: بدا لي فيك بداءً، ممدود»^(٢).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٩١ أ.

(٢) الممدود والمقصود ص ٤٦.

المبحث التاسع: هذا باب تكسير الواحد للجمع:

قال الفارسي نقلاً عن سيبويه^(١): «قال: (وَوَثْنٌ، وَوُثْنٌ، بَلَعْنَا أَنهَا قِرَاءَةً). قال أبو علي: وجدتُ في النسخة الطاهرية، قال: (بعض القراء يقرأ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾^(٢): (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْتَا)^(٣)»^(٤).

١- وافقت المخطوطتان النسخة الطاهرية في الزيادة التي وردت، باختلافٍ يسيرٍ في نص العبارة، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ كُسِّرَتْ عَلَى (فُعْلٍ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ - كَمَا أَنَّ (فَعْلَةً)^(٥) فِي بَابِ (فَعْلٍ) قَلِيلٌ - وَذَلِكَ نَحْوُ: أَسَدٍ، وَأُسْدٍ، وَوَثْنٍ وَوُثْنٍ؛ بَلَعْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ، يَعْنِي قَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا﴾، قَرَأَ بَعْضُهُمْ (أَنْتَا)^(٦).

والنص في (جو) ورد في (نو)، لكن بحذف تاء التانيث المتصلة بالفعل في قوله: (وقد كُسِّرَتْ)، فصار النص فيها على النحو الآتي:

(نو): «وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (فُعْلٍ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ - كَمَا أَنَّ (فَعْلَةً)^(٧) فِي بَابِ (فَعْلٍ) قَلِيلٌ - وَذَلِكَ نَحْوُ: أَسَدٍ، وَأُسْدٍ، وَوَثْنٍ وَوُثْنٍ؛ بَلَعْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ، يَعْنِي قَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ

(١) قال سيبويه قبل النص الذي أورده الفارسي: "وقد كُسِّرَ عَلَى (فُعْلٍ)، وذلك قليل"، كما أن

(فَعْلَةً) في باب (فُعْلٍ) قليل، وذلك نحو أَسَدٍ وَأُسْدٍ، وَوَثْنٍ...". الكتاب (هارون) ٥٧١/٣.

(٢) سورة النساء، من الآية ١١٧.

(٣) قراءة عطاء بن أبي رباح، وقرأت بها فرقة، منها ابن عباس رضي الله عنه. يُنظر: معاني القرآن

للفراء ٢٨٨/١، والبحر المحيط ٣٦٨/٣، ويُنظر: معجم القراءات (الخطيب) ١٥٨/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٢/٤.

(٥) في الحاشية (بم): "كان في المتن: كَمَا أَنَّ (فَعْلَةً)، فضرب عليها (فا)، وأصلح: فَعْلَةً".

الكتاب (جوروم باشا) ١٥٨/٣ أ

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ١٥٨/٣ أ.

(٧) في الحاشية (بم): "كان في المتن: كَمَا أَنَّ (فَعْلَةً)، فضرب عليها (فا)، وأصلح: فَعْلَةً".

الكتاب (نور عثمانية) ٣٦٩ ب؛ الحاشية (بم).

مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا»، قَرَأَ بَعْضُهُمْ (أُنْتَا)^(١).

٢- وافقت المطبوعات الأربع كلها نسخة الفارسي في سقط تلك الزيادة التي وردت في النسخة الطاهرية، والمخطوطتين، وذلك على النحو الآتي:

(با): «وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (فُعِلْ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، كَمَا أَنَّ (فَعَلَةً) فِي بَابِ (فَعِلْ) قَلِيلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَسَدٍ، وَأُسْدٍ، وَوُثْنٍ وَوُثْنٍ؛ بَلَّغْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ»^(٢).

والنص في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، و(بك)^(٥).

٣- أُشير في حاشية (با) إلى مجيء ما يوافق النسخة الطاهرية، والمخطوطتين في النسخة A): يَعْنِي قَوْلُهُ: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا»، قَرَأَ بَعْضُهُمْ: (وُثْنًا) (أُنْتَا)^(٦).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة الفارسي، والمطبوعات الأربع، حيث ورد في نسخة ابن خروف التي بخط يده، وجاء فيها: «وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (فُعِلْ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، كَمَا أَنَّ (فَعَلَةً) فِي بَابِ (فَعِلْ) قَلِيلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَسَدٍ، وَأُسْدٍ، وَوُثْنٍ وَوُثْنٍ؛ بَلَّغْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ»^(٧).

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٣٦٩ ب.

(٢) الكتاب (باريس) ١٨٣/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١٧٧/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٥٧١/٣.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٦٩/٥.

(٦) الكتاب (باريس) ١٨٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٢).

(٧) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٩٤ ب.

المبحث العاشر: هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحدًا على بنائه، ومن لفظه، إلا أنه تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجميع:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «قال: (وقد قالوا: حَلَقٌ، وفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلَقَةٌ، وفَلَكَةٌ؛ فحَقَّقُوا في الواحدِ حيثُ ألحقوه الزيادة، وغيَّرَ المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة، وهو قليلٌ. وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: حَلَقَةٌ). وكان في حاشية كتاب أبي بكر بن السراج: ومن نسخة أخرى: (ومن العرب من يقول: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ، وقد حكى أبو زيد: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ)»^(١).

١- خالفت المخطوطتان نسخة السيرافي في حركة العين في كلمة (حَلَقَةٌ)، وهو حرف اللام، في قول سيبويه: (وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: حَلَقَةٌ)؛ فقد وردت مفتوحةً (حَلَقَةٌ) في نسخة السيرافي، بينما وردت ساكنةً (حَلَقَةٌ) في المخطوطتين، على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ قَالُوا: حَلَقٌ، وفَلَكٌ، ثُمَّ قَالُوا: حَلَقَةٌ، وفَلَكَةٌ؛ فَحَقَّقُوا في الواحدِ حيثُ ألحقوه الزيادة، وغيَّروا المعنى كما فعلوا ذلك في الإضافة، وهذا قليلٌ. وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: حَلَقَةٌ»^(٢).

وهذا النصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، ووافقه النصُّ الذي اطلع عليه السيرافي في حاشية نسخة ابن السراج منقولاً من (نسخة أخرى)، وهو: «عند (ب)^(٤)

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦٢/١٤ و١٦٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٦٥/٣ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٧٣ أ و ب.

(٤) (ب): رمزٌ لما كان عن ابن السراج. يُنظر: الكتاب (مقدمة أ. درنبرغ) VIII / ١، و(مقدمة

و(مقدمة أ. هارون) ١ / ٤٧.

و(أخرى): مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: حَلَقَةٌ وَحَلَقٌ وَفَلَكَةٌ وَفَلَكٌ»^(١).

٢- وافقت المطبوعات كلها نسخة السيرافي في مجيء اللام مفتوحة في (حَلَقَةٌ)، على النحو الآتي:

(با): «وقد قالوا: حَلَقٌ، وَفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلَقَةٌ، وَفَلَكَةٌ؛ فَحَقَّقُوا الْوَاحِدَ حَيْثُ أَحَقُّهُ الزِّيَادَةُ، وَغَيَّرُوا الْمَعْنَى كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ، وَهَذَا قَلِيلٌ. وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَلَقَةٌ»^(٢).

وهذا النَّصُّ فِي (با)؛ وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي (بو)^(٣)، وَ(ها)^(٤)، وَ(بك)^(٥).

٣- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في (حَلَقٌ) - بفتح الحاء واللام - التي للجمع، وخالفت جميعها ما ورد في (نسخة أخرى) المشار إليها في حاشية نسخة ابن السراج، وما حكاه أبو زيد في مجيء الجمع على (حَلَقٍ)، بكسر الحاء.

٤- ورد في نسخة السيرافي الإشارة إلى العرب بالضمير: (أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَلَقَةٌ...)، ووافقتها المخطوطتان والمطبوعات كلها؛ بينما صُرح بِ(العرب) اسماً ظاهراً - مع تغيير في العبارة - في (نسخة أخرى) التي ذُكرت في حاشية نسخة ابن السراج، وجاء التصريح أيضاً في حاشيتي (جو) و(نو): (وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: حَلَقَةٌ وَحَلَقٌ، وَفَلَكَةٌ وَفَلَكٌ)، وعلى الرغم من موافقة ما نقله السيرافي لما ورد في حاشيتي (جو) و(نو) عن ابن السراج في تسكين اللام في المفرد (حَلَقَةٌ)؛ إلا أنه خالف ما ورد في الحاشيتين في الجمع؛ فقد نقله السيرافي (حَلَقٌ)، بكسر الحاء، بينما ورد في حاشيتي (جو)، و(نو) بفتحها: (حَلَقٌ).

٥- اختلفت النسخ، والمطبوعات في كلمتين في النَّصِّ؛ فقد ورد في نسخة السيرافي

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١٦٥/٣ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ٣٧٣ ب؛ الحاشية (يم).

(٢) الكتاب (باريس) ١٨٩/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١٨٣/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٥٨٣/٣ و٥٨٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٢٧٨/١.

الفعل: (وغيّر) مبنياً للمجهول؛ غير مسندٍ إلى واو الجماعة، في قول سيبويه: (وغيّر المعنى، كما فعلوا ذلك بالإضافة)، وورد في المخطوطتين والمطبوعات كلها مبنياً للمعلوم (وغيّروا)؛ مسنداً إلى واو الجماعة: (وغيّروا المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة).

٦- اختلفت النسخ أيضاً في لفظ المبتدأ السابق للخبر (قليل)؛ ففي نسخة السيرافي ورد المبتدأ ضميراً: (وهو قليل)، بينما ورد في المخطوطتين والمطبوعات كلها اسم إشارة: (وهذا قليل).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص (كتاب سيبويه) هو (حَلَقَة)، بفتح اللام، كما ورد في نسخة السيرافي والمطبوعات؛ ويقوّي ذلك أنها وردت بفتح اللام في نسخة ابن خروف^(١)، ثم إن قول سيبويه: (وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: حَلَقَة) يتوافق مع قوله قبل ذلك: (وَقَدْ قَالُوا: حَلَقٌ، وَفَلَكٌ، ثُمَّ قَالُوا: حَلَقَة)؛ فلو كان زعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: (حَلَقَة)، بسكون اللام، لأصبح إيراد هذا الزعم (القول) بلا فائدة؛ فقد قال الفارسي: «لَمَّا رُذِّ الْجَمْعُ إِلَى الْوَاحِدِ، وَالْحَقُّ التَّأْنِيثُ، فَقِيلَ: حَلَقَة، وَغَيَّرَ المعنى؛ غَيَّرَ الْبِنَاءُ»^(٢)، أي أن هذا يتطلب نقل البناء من (فَعَلٍ): (حَلَقٍ) في الجمع إلى (فَعَلَة): (حَلَقَة) في الأفراد؛ فبالتالي لا بُدَّ أن زعم يونس عن أبي عمرو مخالف لذلك؛ فيكون زعمه هو: (حَلَقَة).

(١) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ٩٦ أ.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٦/٤.

المبحث الحادي عشر: هذا بابٌ أيضًا للخصال التي تكون في الأشياء:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «وقالوا: أَمَر علينا، وهو أَمِيرٌ، كـ(نَبَهَ) وهو نبيه، وفي بعض النسخ: أَمَر علينا، كـ(نَبَهَ)، مفتوحان، والفتح أجود وأفصح»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في ضم عين الفعلين (أَمَر)، و(نَبَهَ)، على النحو الآتي:

جو: «وقالوا: أَمَر عَلَيْنَا، وَهُوَ أَمِيرٌ، كـ(نَبَهَ)، وَهُوَ نَبِيٌّ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- ذهب السيرافي إلى أنَّ فتح العين في (أَمَر)، و(نَبَهَ) - كما في بعض النسخ التي اطلَّع عليها - أجود وأفصح من ضمَّهما.

وبعد؛ فيرجَّح أن يكون ما ورد في نصِّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع، وهو ضم العين في الفعلين السابقين؛ وذلك

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥/١٠٢، والسيرافي النحوي ص ١١٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢١/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٠٤ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٣٨/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٢٥/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٤/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٥٢/٥.

لأنه ورد هكذا في نسخة ابن خروف التي بخط يده: «وَقَالُوا: أَمْرٌ عَلَيْنَا أَمِيرٌ، كَ (نَبْه)، وَهُوَ نَبِيٌّ»^(١).

ويؤيد هذا - إضافة إلى ما ورد في نسخة ابن خروف - ما أورده ابن منظور: «وَنَبْه الرجل، بالضم، شَرَفَ واشتَهَرَ»^(٢).

المبحث الثاني عشر: هذا باب افتراق (فَعَلْتُ) و(أَفَعَلْتُ):

قال السيرافي: «قال سيبويه: (ويجيء أَفَعَلْتُهُ على أَنْ تَعَرَّضَهُ لِأَمْرٍ، وذلك: أَقْتَلْتُهُ، أَي: عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ، ويجيء مثل: قَبَرْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ، فَقَبَرْتُهُ: دَفَنْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ: جعلتُ له قَبْرًا. ويُقال: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جعلتُ له مَاءً وَسُقْيًا. قال الخليل: سَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ)، هذا الصحيح؛ لأنَّ في بعض النسخ: (سَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ)، والصواب هو الأول؛ لأنَّ كَسَوْتُهُ معناه: جعلتُ له كِسْوَةً وإنَّ لم يَلْبَسْهَا، وَأَلْبَسْتُهُ: إذا جعلته لابسًا؛ فَأَلْبَسْتُهُ، مثل: سَقَيْتُهُ، وَكَسَوْتُهُ، مثل: أَسْقَيْتُهُ، على ما ذَكَرَ من الفرق بين سَقَيْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ، وبعض أهل اللغة ذَكَرَ أنه لا فرق بينهما»^(٣).

١- خالفت نسخة السيرافي بعض النسخ التي اطلع عليها فيما نقله سيبويه عن الخليل في الفعل (أسقيته) في قوله: (قال الخليل: سَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ، مثل: أَلْبَسْتُهُ)، حيث ورد الفعل (أَسْقَيْتُهُ) مكانه.

٢- وافقت (جو) - باختلاف في بعض النص تغييرًا وسقطًا - نسخة السيرافي في أنَّ الفعل (أَسْقَيْتُهُ) وليس (أَسْقَيْتُهُ)، على النحو الآتي:

(جو): «ويجيء أَفَعَلْتُهُ على أَنْ تَعَرَّضَهُ لِأَمْرٍ، وذلك قولك: أَقْتَلْتُهُ، أَي: عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ، ويجيء مثل: قَبَرْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ، فَقَبَرْتُهُ: دَفَنْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ: جعلتُ له قَبْرًا. وتقول: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جعلتُ له مَاءً وَسُقْيًا، ألا ترى أنك تقول: أَسْقَيْتُهُ خَمْرًا. وقال

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١١٨ أ.

(٢) لسان العرب ٤٣٣٢/٦ (نبه).

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٣٨/١٥، والسيرافي النحوي ص ١٦٧.

الخليل: سَقَيْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ، أي جعلتُ له سُقْيًا وماءً، فسَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ^(١).

٢ - سقط من نسخة السيرافي المتضايغان: (قولك) بين (ذلك)، و(أَقْلَتُهُ).

٣ - ورد في نسخة السيرافي فعل القول مبنيًا للمجهول: (وَيُقَالُ)، بينما في (جو) بُني للمعلوم: (تقول).

٤ - ورد في (جو) قوله: (ألا ترى أنك تقول: أَسْقَيْتُهُ نَهْرًا)، وسقط هذا القول من نسخة السيرافي.

٥ - في (جو) قُدِّمَت كلمة (سُقْيًا) على (ماء) في قول الخليل: (جعلتُ له سُقْيًا وماءً)، لكن أُشير في حاشيتها إلى أن ما في (ط) هو: ماء وسقيا^(٢).

٦ - في نسخة السيرافي سقطت الواو قبل قوله: (قال الخليل)، ووردت في (جو): (وقال الخليل).

٧ - سقط من نسخة السيرافي في نصِّ الخليل الذي نقله سيبويه قوله: (وَأَسْقَيْتُهُ، أي جعلتُ له سُقْيًا وماءً، فسَقَيْتُهُ)، بينما ورد هذا القول في (جو).
٨- أُشير في حاشية (جو) إلى أنه ورد في (نسخة أخرى) ما يوافق ما جاء في متنها، وما في نسخة السيرافي: «وفي نسخة أخرى: وقال الخليل: سَقَيْتُهُ، وَأَلْبَسْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مثل: كَسَوْتُهُ. (فا): هذه النسخة أشبه؛ لأنَّ أَلْبَسْتُهُ أخصُّ من كَسَوْتُهُ، كما أن سَقَيْتُهُ أخصُّ من أَسْقَيْتُهُ، ألا ترى أنه قد يكسوه، فلا يلبسه، بل يملكه الكسوة، ولا يلبسه ثوبًا إلا أن يلبسه»^(٣).

٩- وافقت (نو) ما رود في (جو)، متنا^(٤)، وحاشية^(٥).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٣٠/٤ أ وب، و(نور عثمانية) ٤١١ أ.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٣٠/٤ أ؛ الحاشية (في المتن، تحت قوله: سقيا).

(٣) السابق ٣٠/٤ ب؛ الحاشية (م).

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٤١١ أ.

(٥) السابق ٤١١؛ الحاشية (في المتن، تحت قوله: شفيته وأشفيه)؛ والحاشية (يس).

١٠ - وافقت (با)^(١) ما رود في (جو) و(نو) باختلاف يسير، وهو الآتي:

أ - في بداية النص ورد الفعل المضارع في (با) مبدوءا بتاء المضارعة: (تجيء)، بينما بُدئ في (جو)، و(نو) بيائها: (ويجيء).

ب - في قول الخليل الذي نقله سيويه ورد في (با) ما ورد في (ط)، المشار إليها في حاشيتي (جو) و(نو)؛ حيث قُدمت (ماء) على (سقى): (ماء وسقى)، بينما عكس الأمر في (جو) و(نو)، وأشار في حاشية (با) إلى أنه في النسخة (A): جعلت له سُقْيًا وماء^(٢).

ج - في (با) فُتحت السين في كلمة (سُقْيًا)، بينما ضُمَّت هذه السين في (جو) و(نو)، وأشار في حاشية (با) إلى أنها في النسخة: (L): ماء وسُقْيًا^(٣)، بضم السين.

١١ - وافقت (بو)^(٤)، و(بك)^(٥) ما رود في (با)، باختلاف يسير، هو ضم السين في (سُقْيًا)، إذ هي مفتوحة في (با).

١٢ - وافقت (ها) المطبوعات الثلاث الأخرى في مجيء الفعل مبدوءا بتاء المضارعة: (تجيء)، وتقديم (ماء) على (سُقْيًا)، ووافقتها أيضًا - ما عدا (با) - في ضم سين (سُقْيًا)، وخالفتها في سقط قوله: (نهرًا، وقال الخليل: سَقَيْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ)، فجاء النص فيها على النحو الآتي:

(ها): «وتجيء أفعلتُهُ على أن تعرّضه لأمرٍ، وذلك قولك: أقتلتُهُ، أي: عرّضتُهُ للقتل، ويجيء مثل: قَبَرْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ، فَقَبَرْتُهُ: دَفَنْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ: جعلتُ له قبرًا. وتقول: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جعلتُ ماءً وسُقْيًا، ألا ترى أنك تقول: أسَقَيْتُهُ، أي: جعلتُ له ماءً وسُقْيًا، فسَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وأسَقَيْتُهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ^(٦).

(١) ينظر: الكتاب (باريس) ٢/٢٤٩.

(٢) السابق؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٥).

(٣) السابق؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٦).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٢٣٥.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥/٣٧١ و ٣٧٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٤/٥٩.

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما ورد في كتاب سيويه هو (أَسْقَيْتُهُ)، وليس (أُسْقِيَهُ)، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أنَّ (أَسْقَيْتُهُ) هو ما ورد في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده^(١).

الثاني: أنَّ الفعل في جملة (أَسْقَيْتُهُ) ماضٍ، وهو يتناسب مع الماضي قبله في (سَقَيْتُهُ).

الثالث: أنَّه مثل لِ(أَسْقَيْتُهُ) بِ(أَلْبَسْتُهُ)، ولو كان ما ورد هو (أُسْقِيَهُ) لمثل له بِ(أَلْبَسْتُهُ).

الرابع: أنَّ حديث اللغويين هو الفرق بين (سَقَى) و(أَسْقَى)، وليس بين (سَقَى) و(أُسْقَى)، لأنه لا فرق في هذا الأخير إلا زمن الفعل، والهمزة فيه للمضارعة، وليست للفرق في المعنى بين ماضيين على (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ)، وهما مما اختلفوا فيهما، هل يأتيان لمعنى واحد أو يفترقان، قال أبو زيد الأنصاري في عدم الفرق: «قالوا في أَسْقَاهُ الله: إنه في معنى: سَقَاهُ الله»^(٢)، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، فالعلان عنده مما جاء على (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) والمعنى واحد^(٣)، وقال الأصمعي في الفرق: «هما يفترقان... فمعنى سَقَيْتُهُ: أعطيته ماءً لِسَقِيهِ، ومعنى: أَسْقَيْتُهُ: جعلتُ له ماءً يشربه، أو عَرَضْتُهُ لذلك، أو دعوتُ له، كل هذا يحتمله اللفظ»^(٤).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٢٠ ب.

(٢) النوادر ص ٥٤٠.

(٣) يُنظر: فعلت وأفعلت ص ٨٨.

(٤) شرح الشافية ٤/٤١.

المبحث الثالث عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة:

أولاً:

قال الفارسي : «قال سيويه: (ولكنه يكونُ صفةً على (تَفْعِيلَةٍ)، وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: تَرَعِيَّةٌ، إلى آخر ما ذكر في ذلك). قال أبو بكر: وفي رواية: تُقلب أيضاً (تَرَعِيَّةٌ)، وكذلك في نسخة القاضي، وحكى الجرمي في كتاب الأبنية: ويكون على تَفْعِيلَةٍ»^(١).

١- زادت الرواية التي نقلها الفارسي عن أبي بكر بن السراج - وهي في نسخة القاضي أيضاً - على ما في نسخة قوله: (تُقلب أيضاً: تَرَعِيَّةٌ)، أي: تقلب الياء في (تَرَعِيَّةٌ) باءً، فتكون: تَرَعِيَّةٌ، وقد أشير في حاشية (نو) إلى أن ابن السراج ذكر مجيء (تَرَعِيَّةٌ) في كتاب الجرمي في الأبنية^(٢).

٢- وافقت (نو) نسخة الفارسي في النص السابق، على النحو الآتي:
(نو): «ويكونُ على (تَفْعِيلٍ) في الأسماء نحو: التَّمْتِينِ والتَّنْبِيهِ، ولا نعلمه جاء وصفاً، ولكنه يكونُ صفةً على (تَفْعِيلَةٍ)، وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: تَرَعِيَّةٌ، وقد كَسَرَ بعضهم التاء، كما ضُمُّوا الياء في يُسْرُوعٍ، وهو وصِفٌ، ولا يجيءُ بغيرِ الهاء»^(٣).
٣- وافقت المطبوعات الأربع (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧) نسخة الفارسي، و(نو) في النص السابق بتمامه.

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو ما ورد في نسخة الفارسي

(١) التعليقة على كتاب سيويه ٢٥٨/٤.

(٢) الكتاب (نور عثمانية ٤٧٥ أ؛ الحاشية (سف)، ويُنظر: الأصول في النحو ٢٠٥/٣.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٥ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٢٧/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٧١/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٦/٣.

و(نو) والمطبوعات الأربع، فقد ورد بتمامه في نسخة (راغب باشا)^(١).
 أما في نسخة الأسكوريال فقد ورد النصّ بشيءٍ من التغيير، غير موافق لنسخة
 الفارسي وما وافقها، وغير موافق أيضاً لما أورده ابن السراج، فقد جاءت (تَرْعِيَّةٌ)،
 والوزن (تَفْعِلَّةٌ)، بدل (تَفْعِيلَةٍ)، وغيّرت كلمة (التمتين) إلى (التمييز)، وذلك على
 النحو الآتي: «ويكون على (تَفْعِيلٍ) في الأسماء نحو: التَّمْيِيزِ والتَّنْيِيتِ، ولا نعلمه جاء
 وصفاً، ولكنه يكون صفة على (تَفْعِلَةٍ)، وهو قليل في الكلام، قالوا: تَرْعِيَّةٌ، وقد كسر
 بعضهم التاء، كما ضمّوا الياء في يُسْرُوعٍ، وهو وصفٌ، ولا يجيء بغير الهاء»^(٢)، وقد
 ذكر هذا الوزن ابن عصفور، فقال: «وعلى (تَفْعِلَةٍ)، وتلزمه الهاء، وهو قليل في الكلام،
 قالوا: (تَرْعِيَّةٌ)، وقد كسر بعضهم التاء، فقال: تَرْعِيَّةٌ»^(٣)، ويُشار هنا إلى أن ابن السراج
 السراج قد ذكر أن هذا الكسر قد ورد في نسختي المبرد، وثعلب، قال: «وقد كسر
 بعضهم التاء إتباعاً، وفي كتابي محمد، وأحمد: تَرْعِيَّةٌ»^(٤).

(١) الكتاب (راغب باشا) ٢٩٥ ب.

(٢) الكتاب (الأسكوريال) ٢٣٦ ب.

(٣) الممتع في التصريف ١/١١٠.

(٤) الأصول في النحو ٣/٢٠٥.

ثانيًا:

قال الفارسي: «قال سيويوه: (يُقال: تَنْقَعُ ذاك، مثل: تَنْقَعُ^(١) ذاك). قال أبو عمر: زعم سيويوه أنهم يقولون: تَنْقَعُ، ولم أره معروفًا، وإن صحت، فهي: (فَعْلَةٌ). قال أبو بكر: وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذُكر في باب التاء، وجُعِلَ على مثال: (تَفْعِلَةٌ)، والذي أخذته من أبي العباس: تَنْقَعُ: فَعْلَةٌ»^(٢).

١- وافقت (نو) نسخة الفارسي في مجيء (تَنْقَعُ) على (فَعْلَةٌ)، وليس (تَفْعِلَةٌ) - كما في بعض النسخ - على النحو الآتي:

(نو): «ويكون على (فَعْلٍ)، وهو قليل، قالوا: تَنْقَعُ، وهو اسمٌ - ويكون على فَعْلَةٍ، وهو قليل، قالوا: دُرَجَةٌ، وهو اسمٌ، وجاءَ عَلَى فَعْلَةٍ، وهو قليل، قالوا: تَلَنَةٌ، وهو اسمٌ - يُقال: جاءَ تَنْقَعُ ذاك، مثل: تَنْقَعُ ذاك»^(٣).

٢- أُشيرَ في حاشية (نو) إلى ما بعد قول سيويوه، وجاء فيه بعض التغيير على النحو الآتي: «قال أبو عثمان: زعم سيويوه أنهم يقولون: تَنْقَعُ، ولم أره معروفًا، فإن صحت، فهي: (فَعْلَةٌ). قال (ب)^(٤): وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذُكر في باب التاء، وجُعِلَ على مثال: (تَفْعِلَةٌ)، والذي أُخِذَ عن (س)^(٥): تَنْقَعُ: فَعْلَةٌ»^(٦).

يُلحظ بعض التغييرات بين النصّ في نسخة الفارسي، و(نو) على النحو الآتي:

أ - القائل عند الفارسي هو أبو عمر أي الجرمي، وفي حاشية (نو) القائل هو أبو عثمان أي المازني.

ب - سُبِقَتْ (إِنْ) بالواو عند الفارسي: (وإن)، وسُبِقَتْ بالفاء: (فإن)، في حاشية

(١) ضُبِطَتْ (تَنْقَعُ)، والصواب - كما ورد في نور عثمانية - تَنْقَعُ.

(٢) التعليقة على كتاب سيويوه ٢٥٩/٤.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٨ أ.

(٤) (ب) رمزٌ لأبي بكر بن السراج، وقد صرّح بذلك الفارسي في أول هذه المسألة نفسها.

(٥) (س) رمزٌ لأبي العباس المبرد، وقد صرّح بذلك الفارسي في أول هذه المسألة نفسها.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ٤٨٧ أ؛ الحاشية (يس).

(نو).

ج - عبّر الفارسي بالفعل الذي اتصلت به تاء المتكلم في قوله: (والذي أَخَذْتُهُ)،
وأما في حاشية (نو) فعُبر بالفعل المبني للمجهول، ولم يتصل به شيء: (والذي أُخِذَ).
٣- سقطت جملة (يُقَالُ: جَاءَ تَفَقُّهُ ذَاكَ، مِثْلَ: تَفَقُّهُ ذَاكَ) من النصّ في المطبوعات
الأربع كلّها، على النحو الآتي:

(با): «ويكون على (فَعِلٍّ)، وهو قليل، قالوا: تَفَقُّهُ، وهو اسم، ويكون على فُعْلَةٍ،
وهو قليل، قالوا: دُرَجَّة، وهو اسم، وجاء على فُعْلَةٍ، وهو قليل، قالوا: تُلْتَنَة، وهو
اسم»^(١).

والنصّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٤- أُشِيرَ في حاشية (با) إلى أن ماورد في نسخة الفارسي، و(نو)، وسقط من
المطبوعات الأربع، وهو قوله: (يُقَالُ: جَاءَ تَفَقُّهُ ذَاكَ، مِثْلَ: تَفَقُّهُ ذَاكَ)، قد ورد في
النسخة (A)^(٥)، لكن بتغييرين هما:

أ - في نسخة الفارسي، و(نو) وردت الكلمة في المرة الأولى (تَفَقُّهُ)، وفي المرة الثانية
(تَفَقُّهُ)، بينما في النسخة (A) المشار إليها في حاشية (با) وردت الكلمة في المرتين
(تَفَقُّهُ).

ب - اختلف ضبط آخر (تَفَقُّهُ/ تَفَقُّهُ) التي وردت في المرة الثانية في الجملة، ففي
نسخة الفارسي رُفِعَتْ: (مِثْلَ تَفَقُّهُ ذَاكَ)، وفي (نو) نُصِبَتْ: (مِثْلَ تَفَقُّهُ ذَاكَ)، وفي
النسخة (A) في حاشية (با) جُرِّتْ: (مِثْلَ تَفَقُّهُ ذَاكَ).

وبعد؛ فالاختلاف وقع بين النسخ في وزن (تَفَقُّهُ)، هل هو (فَعْلَةٌ)، فيكون فاء

(١) الكتاب (باريس) ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٣٠/٢.

(٣) الكتاب (وهارون) ٢٧٨/٤.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٨١/٣.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٦٠/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٥).

الكلمة، وهو حرف (التاء)، أصلاً، كما في نسخة الفارسي و(نو) والمطبوعات؟ أو (تَفْعِلَةٌ) فيكون حرف التاء زائداً، كما في بعض النسخ؟
والذي يُرجَّح هو أن يكون (فَعِلَّةً)، وليس (تَفْعِلَةٌ) هو ما ورد في نص كتاب سيبويه؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أنه ورد (فَعِلَّةً) في نسختي (الأسكوريال)^(١)، و(راغب باشا)^(٢).
الثاني: أن السيرافي نقله عن سيبويه (فَعِلَّةً) أيضاً، قال: «وَأَمَّا (فَعِلٌّ)، فحكاها سيبويه بالهاء^(٣)، وهي تَفْعَلَةٌ ذاك، يُقال: جئتُك على تَفْعَلَةٍ ذاك، وعلى تَفْعَلَةٍ ذاك»^(٤).
الثالث: أن سيبويه قد أورد ما جاء على (تَفْعِلَّةً) في موضع آخر - لا اختلاف بين النسخ فيه - ولم يذكر منه إلا ثلاثة أسماء، ليس منها تَفْعَلَةٌ، وهي: تَدْوِرَةٌ، وتَنْهِيَةٌ، وتَوْدِيَةٌ، ثم قال: «ولا نعلمه جاء وصفًا»^(٥).

(١) الكتاب (الأسكوريال) ٢٣٧ ب.

(٢) الكتاب (راغب باشا) راغب باشا ٢٩٧.

(٣) أي: بالتاء المربوطة، يعني (تَفْعَلَةٌ).

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ر.د. الرويلي) ص ٣١ و ٣٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٧١/٤.

المبحث الرابع عشر: هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَأَمَّا "فَاعَلْتُ" فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبَدًا: مُفَاعَلَةٌ، جَعَلُوا الْمِيمَ عَوَضًا عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ، وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ، وَذَلِكَ: جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً، وَشَارَيْتُهُ مُشَارَاةً، وَجَاءَ كَالْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ). قال أبو سعيد: كلام سيبويه في هذا مختلٌ، وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه، وذلك غلطٌ، لأن الألف التي بعد أول حرفٍ هي موجودةٌ في (مُفَاعَلَةٍ)، ألا ترى أنك تقول: (قَاتَلْتُ)؛ وبعد القاف ألفٌ زائدةٌ، وتقول: (مُقَاتَلَةٌ) في المصدر، وبعد القاف ألفٌ زائدةٌ؛ فالألف موجودةٌ في المصدر والفعل؛ فكيف تكون الميم عوضاً من الألف، والألف لم تذهب؟

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (جَاءَ كَالْمَفْعُولِ)؛ يعني (مُجَالَسَةً)، لفظه كلفظ (مُجَالَسٍ) وهو المفعول من (جَالَسْتُهُ). والجيد في هذا ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان؛ وهو أن هذه المصادر جاءت مخالفةً للأصل كـ(فَعَلْتُ)، وذلك أَنَّ (فَعَلْتُ) يجيء مصدره مخالفاً لما يوجبها قياس الفعل، وتُزاد في أوله الميم، كما يُقال: ضَرَبَهُ مَضْرَبًا، وَشَرَبْتُهُ مَشْرَبًا، وقد تُزاد فيه مع الميم الهاء، كما يقال: المَرْحَمَةُ، وَلَزِمُوا الْهَاءَ فِي ذَلِكَ، لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَعْوِضِ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ الْمَصْدَرِ»^(١).

١- يظهر - والله أعلم - من كلام السيرافي السابق أن نسخته فيها سقطت من بعض نص سيبويه؛ وهذا ما جعله يعبر بقوله: (كلام سيبويه هذا مختل)؛ لذلك استجد ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان، وهي النسخة التي وافقها - في المعنى دون اللفظ - ما ورد في المخطوطتين والمطبوعات كلها؛ على النحو الآتي:

(جو): «وَأَمَّا (فَاعَلْتُ) فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبَدًا: مُفَاعَلَةٌ، جَعَلُوا الْمِيمَ عَوَضًا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ، وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦٥/١٥ و١٦٦.

حَرْفٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً، وَشَارَبْتُهُ مُشَارَبَةً، وَجَاءَ كَالْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ. وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا قِتَالًا وَبَعَادًا؛ فَجَاءَتْ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ كَرَفَعْتُ وَجَاءَتْ كَمَا يَجِيءُ (الْمَفْعَلُ) مَصْدَرًا وَ(الْمَفْعَلَةُ)؛ إِلَّا أَنَّهُمْ أَحَقُّوا الْمِيمَ لَمَّا حَذَفُوا الْأَلِفَ الَّتِي فِي (قِتَالٍ)، وَأَلْزَمُوا الْهَاءَ لَمَّا افْتَقَدُوا مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي (قِتَالٍ) وَهُوَ الْأَصْلُ^(١).

وَالنَّصُّ فِي (جَوْ) وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي (نَوْ)^(٢).

٢- زادت مطبوعه (ها) عن نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأخرى الواو العاطفة قبل الفعل (جعلوا) عند قوله: «وَجَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضًا مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي بَعَدَ أَوَّلَ حَرْفٍ مِنْهُ»^(٣).

٣- ورد في نسخة السيرافي حرف الجر (عَنْ) قبل كلمة (الألف) في قوله: (جَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضًا عَنْ الْأَلِفِ)، وخالفتها المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ فقد ورد فيها حرف الجر (مِنْ) مكان (عَنْ): (جَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضًا مِنَ الْأَلِفِ)

٤- خالفت مطبوعات (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧) في الفعل (لَمَّا افْتَقَدُوا) الذي ورد في آخر النص في المخطوطتين على النحو الآتي: (وَأَلْزَمُوا الْهَاءَ لَمَّا افْتَقَدُوا مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي "قِتَالٍ" وَهُوَ الْأَصْلُ)؛ فقد ورد الفعل في المطبوعات كلها (لَمَّا فَرُّوا) مكان (لَمَّا افْتَقَدُوا)، فجاء النص فيها كآتي: (وَأَلْزَمُوا الْهَاءَ لَمَّا فَرُّوا مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي (قِتَالٍ) وَهُوَ الْأَصْلُ)، وقد كُتِبَ: (ط: لما فَرُّوا) تحت الفعل (افْتَقَدُوا) في

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٣٨/٤ أ.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٤١٧ أ.

(٣) الكتاب (هارون) ٨٠/٤.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٥٩/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٤٣/٢ و ٢٤٤.

(٦) الكتاب (هارون) ٨٠/٤.

(٧) الكتاب (بك) ٣٨٨/٤.

المخطوطتين، وهو ما يوافق ما ورد المطبوعات.

٥- أُشير في حاشية (با) إلى أن الفعل في النسخة (A) هو: (افقدوا)^(١) ووُضع بعده مباشرة بين قوسين: (استفروا)^(٢).

وبعد؛ فُيرجَح أن يكون قد سَقَطَ من نسخة السيرا في بعض نَصِّ كتاب سيبويه ، وما جاء في نسخة مبرمان هو النَّصُّ الكامل، فقد وافقها ما جاء في المخطوطتين والمطبوعات كُلِّها، ويُضاف إلى ذلك أن السيرا في نفسه استجاد ما في نسخة مبرمان حين قال: (والجَيِّدُ في هذا ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان).

(١) هكذا ورد؛ وهو تطبيع، والمراد: (افتقدوا).

(٢) الكتاب (باريس) ٢/٢٥٩؛ الحاشية المتعلقة بالأسطر (٢٠-٢٢). و(استفروا: تطبيع، فلم يرد لها ذكرٌ في المعاجم).

المبحث الخامس عشر: هذا باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفاً في حرف:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وقد أبدلوا التاء من الياء إذا كانت لاماً)، وفي بعض النسخ: من الواو إذا كانت لاماً، وذلك قولهم: أسنّوا؛ إذا أصابهم القحطُ والسنة، وكان ينبغي أن يكون: أسنى القوم يُسنون؛ لأنه (أفعل) من سنة، وأصلها على هذه اللغة سنوة، ألا ترى أنه يُقال: سنة، وسنوات؟ ولكنهم قلبوا منها تاءً فرقاً بين معنيين، وذلك أنه يُقال: يُقال: أسنى القوم يُسنون، إذا أتى الحول عليهم، وهو السنة، فإذا أصابتهم السنة، وهي السنة الشديدة، قالوا: أسنّوا؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة المجدبة؛ لالتبس بحلول السنة عليهم.

وأما اختلاف النسخ في الياء والواو فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو؛ لأنها (سنوة)، فإذا قال: التاء منقبةً من الواو على هذا التأويل فهو وجه، وهذه الكلمة وإن كان أصلها الواو، فإنها تنقلب ياءً في الفعل؛ لأنها وقعت رابعة، والواو إذا وقعت رابعةً انقلبت ياءً، فجاز أن يُقال: إنَّ التاء منقبةً من الياء على هذا»^(١).

١- خالفت المخطوطتان والمطبوعات كلها ما جاء في بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي، موافقةً نسخة السيرافي في أن إبدال (التاء) من (الياء) - إذا كانت لاماً - وليس من (الواو) كما ورد في بعض النسخ، على النحو الآتي:

(جو): «وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء... وقد أبدلت من الدال والسين في (ست)، وهذا قليل، ومن (الياء) إذا كانت لاماً في: (أسنّوا)، وذلك قليل»^(٢).

وهذا النص ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، وكذلك ورد بتمامه في

(١) السيرافي النحوي ص ٥٧٤ و ٥٧٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٩٨/٤ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٦٦ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٣٤١/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٤/٢.

(ها) ^(١)، و(بك) ^(٢).

وقد علَّل السيرافي اختلاف النسخ هنا؛ بأن كلا الوجهين جائزٌ محتملٌ؛ فمن قال بإبدال التاء من الواو؛ فَلِأَنَّ الأصلَ في الكلمة الواو؛ لأنها (سَنَوَةٌ)، ومن قال بإبدالها من الياء؛ فَلِأَنَّ الواوَ - وإن كانت هي الأصل - تنقلبُ (ياءً) في الفعل إذا كانت رابعةً. ثم بيَّن أن سبب الإبدال إلى التاء هو التفريق بين معنيين، فإذا قالت العرب: (أَسَنُوا)، بغير تاء؛ فهم يقصدون أن الحَوَلَ (أي السنة) أتى عليهم، وإذا قالوا: (أَسَنَتُوا)، بالتاء؛ فهم يريدون: أصابَتْهم السنةُ الشديدةُ قحطاً ^(٣).

٢- على الرغم من الموافقة بين نسخة السيرافي، وبين المخطوطتين والمطبوعات؛ إلا أنها اختلفت فيما بينها في نصِّ العبارة؛ فقد ورد الفعلُ في نسخة السيرافي مبنياً للمعلوم، مسنداً إلى ضمير الجماعة (الواو): (وَقَدْ أُبْدِلُوا (التَّاءَ) مِنْ (الياءِ)...) بينما ورد في المخطوطتين والمطبوعات كلها مبنياً للمجهول: (وَقَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ الدَّالِ وَالسَّيْنِ فِي (سِتِّ)، وَهَذَا قَلِيلٌ، وَمِنْ الياءِ...).

٣- ورد النصُّ في نسخة السيرافي أيضاً: (...إِذَا كَانَتْ لَأَمَّا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَسَنَتُوا)، بينما سقطت جملة: (وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ)، وزيد حرف الجر (فِي) قبل (أَسَنَتُوا) في المخطوطتين والمطبوعات؛ فصار النصُّ: (...إِذَا كَانَتْ لَأَمَّا فِي: أَسَنَتُوا).

وبعد؛ فَيُرجَّح أن يكونَ النصُّ في (كتاب سيبويه) هو: (وَمِنْ الياءِ إِذَا كَانَتْ لَأَمَّا)؛ وذلك لأنه ورد هكذا في نسخة ابن خروف ^(٤)، وفي (شرح كتاب سيبويه) لصالح بن محمد الهسكوري أيضاً، حيث قال: «وَرَعَمَ الإِمَامُ أَنَّ التَّاءَ فِي (أَسَنَتُوا) بَدَلٌ مِنْ الياءِ» ^(٥). ويضاف إلى ذلك أن ابن السراج ذهب إلى أن إبدال التاء من الواو في

(١) الكتاب (هارون) ٢٣٩/٤.

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٥٣/٣.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٩٨/٤ ب؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) ٤٦٦ أ؛ الحاشية (يس).

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٤٢ أ.

(٥) شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) ٢٩٨/٢.

(أَسْتَتُوا) شاذُّ لا يُقاس عليه^(١)، وسيبويه يتحدث عن إبدالها بلا شذوذ؛ فهذا كله يرجح أن يكون ما جاء في نص كتاب سيبويه هو: (بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ)، وليس: (بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ).

(١) يُنظر: الأصول في النحو ٢٧٠/٣.

المبحث السادس عشر: هذا باب ما بنّت العرب من الأسماء والصفات والأفعال:

قال السيرافي شارحًا ما ذكره سيوييه مما يكون على (فُعَلٍ) في الأسماء والصفات: «الخُرْصُ، وهو حَلَقَةُ القُرْطِ، أو غيره، وفي بعض النسخ: الخُرْصُ، وهو الأشنان، والأكثر في ذلك: الخُرْصُ»^(١).

١- في نسخة السيرافي ورد بناء (الخُرْصِ) بالخاء المعجمة، فالراء، ثم الصاد المهملة، وهو - كما ذَكَرَ - حَلَقَةُ القُرْطِ، أو غيره، ووافقتها المخطوطتان، على النحو الآتي:

(جو): «وَيَكُونُ فُعَلًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَةِ؛ فَالْأَسْمَاءُ، نَحْوُ: البُرْدِ والقُرْطِ والخُرْصِ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣). ووافق ذلك النسختان (أ)، و(ب)، المشار إليهما في حاشية (ها)^(٤).

٢- خالفت ذلك المطبوعات كلها، موافقةً ما ورد في بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي في أن البناء هو: (الخُرْصُ) بالخاء المهملة، فالراء، ثم الضاد المعجمة، على النحو الآتي:

(با): «وَيَكُونُ فُعَلًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَةِ؛ فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ: البُرْدِ والقُرْطِ والخُرْصِ»^(٥).

والنَّصُّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٦)، و(ها)^(٧)، و(بك)^(٨)، ووافق المطبوعات ما كُتِبَ حاشيةً تحت (الخُرْصِ) في المخطوطتين، حيث كُتِبَ (الخُرْصُ)، ولقد شَرَحَ البناءان كلاهما في حاشية كلٍّ من المخطوطتين بالنص الآتي: "الخُرْصُ: الحَلَقَةُ في

(١) السيرافي النحوي ص ٦٠١.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٩٩/٤ ب، و ١٠٠ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٦٧ أ.

(٤) الكتاب (هارون) ٢٤٣/٤؛ الحاشية (١).

(٥) الكتاب (باريس) ٣٤٣/٢. ولم يُشَرَّ في الحاشية إلى البناء الآخر، وهو (الخُرْصُ).

(٦) الكتاب (بولاق) ٣١٥/٢.

(٧) الكتاب (هارون) ٢٤٢/٤.

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٥٥/٥.

الأُذُن، والحُرْضُ: الأُشْنَانُ^(١).

وبعد؛ فلقد ورد كلٌّ منهما مستقلاً عن الآخر في الكتب التي أوردت أبنية سيبويه، فقد أوردهما ابنُ الدهان مستقلّين: «الحُرْضُ: الأُشْنَانُ»^(٢)، و: «الحُرْضُ: حَلَقَةٌ صغيرةٌ تُجْعَلُ فِي الأُذُن»^(٣)، ومثله الجواليقي^(٤)، وأمّا الزبيدي فأورد (الحُرْضُ)^(٥)، ولم يورد (الحُرْضَ)، والعكس عند أبي حاتم السجستاني؛ فقد أورد (الحُرْضَ)^(٦)، بضمّ الحاء، وكسرهما، ولم يورد (الحُرْضَ)، ولم يرد أيُّ منهما عند السخاوي.

وورد عند ابن سيدة: (الحُرْضُ)، بمعنى الأُشْنَان نفسه، بضم الحاء المهملة والراء، قال: «وحكاه سيبويه (الحُرْضُ)، بالإسكان، وفي بعض النسخ: الحُرْضُ: حَلَقَةٌ القُرْطُ»^(٧)، كما ورد عنده (الحُرْضُ) بمعانٍ عدّة، منها: القُرْطُ بِحَبَّةٍ واحدةٍ، ومنها: الحلقة من الذهب أو الفضة، ومنها: القضيْب الرطب أو اليابس من الشجرة، ومنها: الجريدة، ومنها أنه العود الذي يُشار به العسل^(٨).

وبعد؛ فإن هذا البناء لم يُفسّر معناه في كتاب سيبويه، ليتبيّن المراد، وكلا اللفظين صالحٌ لأن يكون ما في الكتاب، ولكن يُرجّح أن يكون ما ورد في نص سيبويه هو: (الحُرْضُ)، بالحاء المهملة، فالراء، ثم الضاد المعجمة؛ لوردوه في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده؛ فقد جاء فيها: «ويكون فُعْلاً في الأسماء والصفة؛ فالأسماء نحو: البُرْدُ والقُرْطُ والحُرْضُ»^(٩).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٠/٤ أ؛ الحاشية (أع)، و(نور عثمانية) ٤٦٧ أ؛ الحاشية (يس).

(٢) شرح أبنية سيبويه ص ٧١.

(٣) السابق ص ٧٩.

(٤) ينظر: مختصر شرح العطار ص ٩٧ و١٢٢. وقد ضُمّت الراء في (الحُرْضُ)

(٥) ينظر: أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، ص ١٤.

(٦) ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٧ و١٨.

(٧) المحكم ١٢٥/٣ (حرض)، ولسان العرب ٨٣٧/٢ (حرض).

(٨) المحكم ٥٥/٥ (حرض)، ولسان العرب ١١٣٣/٢ و١١٣٤ (حرض).

(٩) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٤٢ ب.

المبحث السابع عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل: أولاً:

قال السيرافي: «والعُنْظُونُ»^(١): شَجَرٌ، والعُنْفُون: ابتداءُ الشباب وأوله. وذكر سيويه بعد (العُنْظُون) و(العُنْفُون) أحرُفًا اختلفت فيها النسخ، وجمعها ابنُ السراج على اختلافها، وخرَّجها في ورقة. قال أبو بكر ابن السراج: وَجَدْتُ فِي النُّسخِ بَعْدَ ذِكْرِ العُنْفُون:

فَأَمَّا نَسْخَةُ المَبْرَدِ: (فِيكون فُعْلَان: الحُوْمَان^(٢)، والصفة: عُمْدَان^(٣)، وجُلْبَان^(٤)، ويكون: فِعْلَان، نحو: فِرْكَان^(٥) و عِرْقَان^(٦)، ولا نعلمه جاء وصفًا). وفي كتاب ثعلب بخطه بعد (العُنْفُون): (ويكون على (فُعْلَان) في الاسم والصفة؛ فالاسم: (خُرْمَان)^(٧): (خُرْمَان)^(٧): نَبْتُ أَرَاهُ، و(الجُلْبَان): بَقْلَةٌ، والصفة نحو: (العُمْدَان): طويل، و(الجُلْبَان): و(الجُلْبَان): صاحب جَلْبَةٍ، ويكون على (فِعْلَان): (فِرْكَان): بُعْضٌ، و(إِحْدَان): لا نعرفه اسم رجلٍ، وقد وصفوا به، فقالوا: (عِفْتَان)^(٨): وهو الجاني الأخرق، وهو قليل. وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي^(٩)، المقروءة على أبي العباس يتبع بناء

(١) العُنْظُون: نباتٌ إذا أكثر منه البعيرُ وَجَعَ بَطْنُهُ. لسان العرب ٤ / ٣١٣١ و ٣١٣٢ (عنظ).
(٢) الحُوْمَان: نَبْتُ. والحُوْمَان: آكَاثٌ صغار. يُنظر: الأصول ٣ / ٢٠١ و ٢٠٢، ومختصر شرح العطار ص ١٠٥.

(٣) عُمْدَان: الشاب الممتلئ شبابًا، وهو الضخم الطويل. لسان العرب ٤ / ٣٠٩٩ (عمد).
(٤) جُلْبَان: رجلٌ جُلْبَان: ذو جَلْبَةٍ. لسان العرب ١ / ٦٤٨ (جلب).
(٥) فِرْكَان: اسمُ أرضٍ، والفِرْكَان: البِغْضَةُ (عن السيرافي). لسان العرب ٥ / ٣٤٠٤ (فرك).
(٦) عِرْقَان: دويبةٌ صغيرةٌ تكون في الرمل. لسان العرب ٤ / ٢٩٠١ (عرف).
(٧) خُرْمَان: نَبْتُ، وضَبُطَ (الخُرْمَان) لِلنَّبْتِ نَفْسِهِ في لسان العرب ٢ / ١١٤٦ (خرم).
(٨) عِفْتَان: رَجُلٌ غليظ، وقيل: رَجُلٌ جافٍ، جَلْدٌ، قويٌّ. المنتخب لكراع النمل ١ / ١٨٩، ولسان العرب ٤ / ٣٠٠٧ (عفت).

(٩) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي، تولى القضاء في بغداد خمسين سنة، كان فاضلاً إماماً في العربية، قال عنه ابن مجاهد: (القاضي إسماعيل أعلم بالتصريف مني)، له مصنفات

عُنُقَوَان: ويكون فُعْلَان في الاسم والصفة؛ فالاسم: النَّوْمَان^(١)، والجُلْبَان، والصفة: العُمْدَان، ويكون على فِعْلَان، نحو: فِرْكَان، وعِرْقَان، ولا نعلمه جاء وصفًا، وكذا وجدته في الأبنية للجرمي، قال: ويكون على فُعْلَان، قالوا: جُلْبَان، ونُومَان، وهما نبتان، والصفة يقولون: رجلٌ عُمْدَان، للطويل، إلا أنه يفسده قول سيويه بعد سطور: (وقد قالوا: فُعْلَان: وهو قليل جدًا، قالوا: قُمَحَان: وهو اسمٌ. فهذا يدل على أن الذي مضى إنما هو فُعْلَان، أو فِعْلَان، بتشديد اللام. إلى هنا كلام ابن السراج)^(٢).

أورد السيرافي في النص السابق اختلاف نسخ الكتاب في (فُعْلَان) و(فِعْلَان)، على النحو الآتي:

- ١- ورد في نسخة المبرّد (فُعْلَان) اسمًا: (الحُوْمَان)، وصفة: (عُمْدَان) و(الجُلْبَان). و(فِعْلَان) اسمًا، نحو: (فِرْكَان)، و(عِرْقَان)، ولم يأتِ صفة.
- وقد وافقت المطبوعات كلها نسخة المبرّد، ففي نص (با): «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَان) فِي الْإِسْمِ وَالصِّفَةِ؛ فَالْإِسْمُ نَحْوُ: (الحُوْمَان)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ: (عُمْدَان)، و(الجُلْبَان) وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَان) فِي الْإِسْمِ نَحْوُ: فِرْكَانَ وَعِرْقَانَ، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»^(٣).
- وورد هذا النصُّ أيضًا في (بو)^(٤)، و(ها)^(٥)، و(بك)^(٦).
- ٢- ورد في كتاب ثعلب اختلاف عن نسخة المبرّد وما وافقها في التمثيل لـ(فُعْلَان)

عدّة، منها كتابٌ في القراءات، وآخر في معاني القرآن؛ شهد له المبرّد فيهما بالعلم والفضل، توفي سنة ٢٨٢ هـ. يُنظر: معجم الأدباء ٦٤٧/٢ و٦٤٨، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

(١) النَّوْمَان: لم يُعثر عليه، وورد: "نَوْمَان: نَبْتُ (عن السيرافي)". لسان العرب ٤٥٨٦/٦ (نوم).

(٢) السيرافي النحوي ص ٦٣٨ و٦٣٩. ويُنظر: الأصول في النحو ٢٠٢/٣ و٢٠٣.

(٣) الكتاب (باريس) ٣٥٢/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٦٢/٤.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٠/٣.

إذا كان اسماً، ففي نسخة ثعلب: (خُرْمَان) مكان (الخُوْمَان) الذي ورد في نسخة المبرد وما وافقها. هذا فيما نقله السيرافي.

٣- ورد في كتاب ثعلب اختلاف آخر، وهو مجيء (الجُلْبَان) اسماً بمعنى (بَقْلَة)، وصفة بمعنى (صَاحِبِ جَلْبَةٍ)، بينما ورد اسماً، ولم يأتِ صفةً في نسخة المبرد وما وافقها. هذا فيما نقله السيرافي، لكن ما نقله ابن السراج عن نسخة ثعلب مخالف لوزن البناء عما ورد في نسخة المبرد - التي ذكرها السيرافي - وما وافقها؛ فالوزن (فُعْلَان) وليس (فُعْلَان)، قال ابن السراج: «ووجدت في كتاب ثعلب على ما أحكيه: فُعْلَان في الاسم والصفة؛ فالاسم الخُوْمَان، وكنت أراه نبتاً، والجُلْبَان بَقْلَة، والصفة نحو: العُمْدَان، والجُلْبَان: صَاحِبِ جَلْبَةٍ»^(١).

٤- في كتاب ثعلب ورد المثال على (فِعْلَان): (إِحْدَان)، وهو مختلف عمّا في نسخة المبرد وما وافقها، وهما: (فِرْكَان) و(عِرْقَان).

٥- ورد في كتاب ثعلب: بناء (فِعْلَان) صفة، ومثاله: (عِفْتَان)، مخالفةً نسخة المبرد وما وافقها في إنكار مجيئه صفة.

٦- خالفت المخطوطتان في وزن (فُعْلَان)؛ بضم الفاء والعين؛ فلم يرد فيهما، والذي ورد فيهما هو (فُعْلَان)، بضم الفاء وفتح العين؛ ووافقنا في (فِعْلَان)، جاء في (جو): «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَان) فِي الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ؛ فَالْأِسْمُ نَحْوُ: الْخُوْمَان، وَالصِّفَةُ: عُمْدَان، وَالْجُلْبَان، وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَان) فِي الْأِسْمِ نَحْوُ: فِرْكَان وَعِرْقَان، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»^(٢).

والتَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣).

٧- أنكر الأخفش (فُعْلَان) و(فُعْلَان)، فقد ورد في حاشية (جو): «في (خ)^(٤)»:

(١) الأصول في النحو ٢٠٢/٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٧/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٢ أ.

(٤) (خ): رمز لما أثبت من نسخة الأخفش. يُنظر: جهود الزجاج (الجارالله) ٤٣/١.

وَلَا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ (فُعْلَان)، وَلَا (فُعْلَان)، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ^(١). وهذا مخالف لما ورد في المطبوعات كلها؛ حيث ورد فيها - كما مر - (فُعْلَان) في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: (الهُؤْمَان)، والصفة نحو: (عُمْدَان)، و(الجُلْبَان).

٨- خالفت النسخة المنسوخة من نسخة القاضي جميع في الوزين السابقين؛ فقد وردا فيها - بتشديد العين لا اللام - (فُعْلَان) اسمًا نحو: (النُّؤْمَان) و(الجُلْبَان)، والصفة نحو: (العُمْدَان)، و(فُعْلَان) اسمًا نحو: (فِرْكَان) و(عِرْقَان). وقد أنكر ابن السراج هذا كما نقل عنه السيرافي، فقال: «فهذا يدلُّ على أنَّ الذي مضى إنما هو (فُعْلَان)، أو (فُعْلَان) بتشديد اللام»^(٢)، ونقل ابن السراج في الأصول (فُعْلَان) وليس (فُعْلَان) حين قال: «فُعْلَان: وجدتُ في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي، المقرَّوة على أبي العباس: ويكون فُعْلَان في الاسم والصفة، نحو: النُّؤْمَان^(٣)، والجُلْبَان، والصفة نحو العُمْدَان^(٤). فِعْلَان: فِرْكَان: اسم»^(٥).

وبعد؛ ففي ما سبق ظهر اختلاف نُسخ الكتاب في الأبنية السابقة وزناً، وضبطاً، مما أثر على من نقلها بعد ذلك، وأدَّى هذا الاختلاف إلى مجيء بعض الأبنية اسمًا عند أهل اللغة، وهو نفسه صفة عند بعض آخر منهم، أو العكس، والذي يُرَجَّح ما يلي:

الأول: أن يكون ما ورد في هذا النص هو فُعْلَان وفِعْلَان، كما ورد في نسخة المبرد، وكتاب ثعلب، والمطبوعات كلها، وليس فُعْلَان ولا فِعْلَان، كما ورد في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي، وذلك لأن سيبويه ذكر فُعْلَان في موضع آخر غير هذا، وذكر أنه قليل جدًا،

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١٠٧/٤ أ؛ الحاشية (يس).

(٢) السيرافي النحوي ص ٦٣٩.

(٣) ورد بالناء في مطبوعة الأصول: (النُّؤْمَان)، وهو تطبيع.

(٤) ورد عند ابن منظور: العُمْدَان (فُعْلَان)، قال: "العِمْدُ: جَفْنُ السَّيْفِ، وَجَمْعُهُ: أَعْمَادٌ، وَعُمُودٌ،

وهو العُمْدَان". لسان العرب ٣٢٩٢/٥ (غمد).

(٥) الأصول في النحو ٢٠٢/٣.

فقال: «ويكون على فُعْلَان، وهو قليلٌ جدًّا، قالوا: فَمَحَّان، وهو اسمٌ، ولم يَجِئْ صَفَةً»^(١).
 الثاني: في اختلاف النسخ في بناء حُوْمَان، وما جمعه ابن السراج فيه؛ يمكن أن يُجمل
 بالآتي:

أ - سَقَطَ هذا المثل من النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على المبرد،
 ومن أبنية الجرمي^(٢).

ب - ورد في كتاب أبي حاتم (حُرْمَان) - بالخاء والراء المهملتين - فُعْلَان^(٣)، وأمَّا
 في كتاب ثعلب الذي بخطه فهو: حُرْمَان بالخاء المعجمة، ويُرجَّح ما رجَّحه الدكتور
 العريفي، وهو أن يكون بالخاء المعجمة^(٤)؛ لأنه ورد - وإن اختلف وزنه - في
 المعاجم^(٥)، في حين لم يرد فيها بالخاء.

ج - اختلف في ضبط هذا البناء؛ ففي نسخة المبرد والمطبوعات - كما مرَّ -
 (حُوْمَان: فُعْلَان)، وزوي (حُوْمَان: فُعْلَان) عن الجرمي^(٦)، وفي كتاب ابن السراج^(٧)،
 السراج^(٧)، والجواليقي^(٨)، ويُرجَّح أن يكون ما ورد في نسخة المبرد، والمطبوعات هو
 (حُوْمَان: فُعْلَان)، لأنَّ (فُعْلَان) لم يأت عند سيبويه إلا (فَمَحَّان)، وكذلك فإنَّ
 (فُعْلَان) لم يَجِئْ عند سيبويه إلا اسمًا، ولم يأتِ صفة.

الثالث: في (عُمْدَان) حصل الاختلاف في وزنه وبنائه على النحو الآتي:
 في نسخة المبرد، وكتاب ثعلب (عُمْدَان: بالعين المهملة: فُعْلَان)، وهو كذلك عند

(١) الكتاب (هارون) ٢٦٣/٤.

(٢) يُنظر: تفسير أبنية سيبويه وغريبه ص ٣٠٤.

(٣) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١٤.

(٤) تفسير أبنية سيبويه وغريبه ص ٣٠٥.

(٥) الحُرْمَان: نَبَتْ. المحكم ١٨٥/٥ (حرم)، ولسان العرب ١١٤٦/٢ (حرم).

(٦) تفسير أبنية سيبويه وغريبه ص ٢٨٠.

(٧) الأصول في النحو ٢٠١/٣.

(٨) مختصر شرح العطار ص ١٠٥.

أبي حاتم^(١)، وأورده ابن الدهان بالوزن نفسه، لكن بالغين المعجمة (عُمَدَان)^(٢)، واختلف وزنه وضبطه في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على المبرد، وعن الجرمي، فورد فيهما (عُمَدَان: فُعَلَان)، ونقل عن الجرمي أيضًا بالغين المعجمة (عُمَدَان)^(٣)، ويُرجح ما ورد في نسخة المبرد وما وافقها؛ لأن عُمَدَان، وعُمَدَان على: فُعَلَان، وسيبويه قد نص أنه قليل جدًا، لم يأت منه إلا فَمَحَان اسمًا.

ثانيًا:

قال السيرافي: «و(حَوَقَل)^(٤)، وهو الذي قد أدبر عن النساء...، وفي نسخة القاضي مكان حَوَقَل: (حَوَمَل)^(٥)، ولا نعرف (حَوَمَلًا) في الصفات، وإنما جعله سيبويه سيبويه في الصفات»^(٦).

- ١- خالفت المخطوطة (نو)، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في (حَوَقَل).
- ٢- وافقت (نو)، والمطبوعات كلها نسخة القاضي في أنها (حَوَمَل)، على النحو الآتي:

(نو): «وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَلْحَقُ ثَانِيَةً؛ فَيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى (فَوَعَلٍ) فِيهِمَا، فَالاسْمُ نَحْوُ: (كَوَكَبٍ)، وَ(عَوَسَجٍ)^(٧)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ: (حَوَمَلٍ)، وَ(هَوَزِبٍ)^(٨)»^(٩).

-
- (١) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١٣.
 - (٢) شرح أبنية سيبويه ص ١٣٣.
 - (٣) يُنظر: سفر السعادة ٣٩٩/١.
 - (٤) حَوَقَل: رجلٌ مُسِنَّ ضَعِيفٌ، قد أدبر عن النساء لِعِيَّة. لسان العرب ٩٤٦/٢ (حقل).
 - (٥) حَوَمَل: مَوْضِعٌ. وقيل: اسمٌ لامرأة. لسان العرب ١٠٠٥/٢ (حمل).
 - (٦) السيرافي النحوي ص ٦٥٢ و ٦٥٣.
 - (٧) الْعَوَسَج: شَجَرٌ كَثِيرُ الشوك، له ثَمَرٌ أَحْمَرٌ. لسان العرب ٢٩٣٧/٤ (عسج).
 - (٨) الْهَوَزِب: الْمُسِنَّ مِنَ الْإِبِل. يُنظر: لسان العرب ٤٤٦٠/٦ (هزب).
 - (٩) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٦ أ. وهذا النص ساقطٌ - بسبب التصوير - من مخطوطة (جوروم باشا).

والنَّصُّ في (نو) ورد بتمامه في مطبوعات: (با)^(١)، و(بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما ورد في نصِّ كتاب سيبويه هو (حَوْقَل)، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: ورود (حَوْقَل) صفةً فيما ذكره الجرمي^(٥)، وأبي حاتم السجستاني بمعنى المذَّبر عن النساء^(٦)، وابن الدهان بمعنى الرَّجُل الكبير^(٧)، والسخاوي بالمعنى الذي نقله نقله أبو حاتم^(٨)، وهو ما يوافق ما ذكره السيرافي، ولم يَرِدْ عندهم (حَوْمَل).

الثاني: ما نُقِلَ عن الأخفش في (حَوْقَل) أنه صفةٌ للمُذَّبر عن النساء، وهي تنطبق على الرجل الكبير الذي ذكره ابن الدهان؛ فقد ورد في حاشية (نو) ما نصه: «في (خ): (حَوْقَل)، يعني: أدبر عن النساء»^(٩).

الثالث: مجيء (حَوْمَل) اسمًا لمكان؛ لا صفة؛ وسيبويه يتحدث عن مجيء (فَوْعَل) صفةً، قال الزبيدي: «و(حَوْمَل): اسمٌ موضع، وذكره سيبويه صفةً، ولا أعلمه في الصفات، إلا أن يكون مشتقًا من الحَمَل»^(١٠).

(١) الكتاب (باريس) ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٢٧٤/٤.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٨/٣.

(٥) يُنظر: مختصر شرح العطار ص ١٠٩.

(٦) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١.

(٧) شرح أبنية سيبويه ص ٧٦.

(٨) سفر السعادة ٢٤٠/١.

(٩) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٦ أ؛ الحاشية (يم).

(١٠) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٦٤.

ثالثاً:

قال السيرافي: «وَعْتَوْدٌ^(١): دَوِيَّةٌ، وفي كثير من النسخ: (عِلْوْدٌ)^(٢)، والصحيح (عْتَوْدٌ)، ولا أعرف معنى (عِلْوْد) في الأسماء، وقد يُقال في الصفات: (عِلْوْدٌ)، غليظ العنق»^(٣).

- ١- ورد في نسخة السيرافي بناء (فَعُولٍ) اسماً، ومثَّل له سيبويه بـ(عْتَوْدٍ).
- ٢- خالفت المخطوطة (نو)، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في ذلك، موافقة ما في كثير من النسخ، فقد ورد فيها (عِلْوْدٌ) اسماً مكان (عْتَوْدٍ)، وذلك على النحو الآتي:
(نو): «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولٍ)؛ فَالاسْمُ نَحْوُ: حِرْوَعٍ^(٤)، وَعِلْوْدٍ، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»^(٥).
- والتَّصُّصُ في (نو) ورد بتمامه في مطبوعات (با)^(٦)، و(بو)^(٧)، و(ها)^(٨)، و(بك)^(٩).

٣- صحَّح السيرافي (عْتَوْدًا)، وذكر أنه لا يعرف (عِلْوْدًا) في الأسماء، وإنما يُقال في الصفات: (عِلْوْدٌ)، بتشديد اللام، بمعنى غليظ العنق.

-
- (١) عْتَوْدٌ: دَوِيَّةٌ. وعْتَوْد: اسم وادٍ. لسان العرب ٢٧٩٥/٤ (عتد).
- (٢) عِلْوْدٌ: لم يرد بالتخفيف، وإنما هو: العِلْوْدُ، بالتشديد: الكبير الهرم الرزين. لسان العرب ٣٠٦٧/٤ (علد).
- (٣) السيرافي النحوي ص ٦٥٣.
- (٤) الحِرْوَعُ: شجرة رحوّة، وهو كل نباتٍ ضعيفٍ يثثي؛ أي نَبَتٍ كَانَ. لسان العرب ١١٣٧/٢ (خرع).
- (٥) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٦ أ و ب. وهذا النَّصُّ ساقطٌ - بسبب التصوير - من مخطوطة (جوروم باشا).
- (٦) الكتاب (باريس) ٣٥٨/٢.
- (٧) الكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢.
- (٨) الكتاب (هارون) ٢٧٤/٤.
- (٩) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٨/٣.

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة السيرافي، وهو (عَتَوْدٌ)؛ فقد نَقَلَ الجوالقي عن ابن دريد: (عَتَوْدٌ): وادٍ أَوْ مَوْضِعٌ^(١)، وذكره ابن الدهان بأنه وادٍ^(٢)، وكذلك السخاوي أيضًا^(٣)، وقال ابن عصفور: «وعلى (فَعُولٍ): ولم يَجِئْ إلا اسمًا، نحو: (خِرْوَعٍ)، وَ (عَتَوْدٍ)^(٤)، ولذلك فقد «قال الجرّمي: ما أدري ما (عَلَوْدٌ)! وجعل في موضعه (عَتَوْدٌ)، وهي دويّة»^(٥).

وأما ما ورد صِفَةً نحو: (عَلَوْدٌ)، و (عَتَوْدٌ)؛ فهو (فَعُولٌ)، بتشديد الدال، وليس (فَعُولًا)، قال الأزهري: «سَيِّدٌ عَلَوْدٌ: رزِينٌ ثَخِينٌ»^(٦)، ونقل عدّة معانٍ لـ (عَلَوْدٍ)، كلّها صفاتٌ، وهي: الكبير، والغليظ الرقبة، والشديد ذو القسوة، والهَرِمُ^(٧). وقد نبّه ابنُ منظورٍ إلى هذا حين قال: «وسَيِّدٌ عَلَوْدٌ: رزِينٌ ثَخِينٌ، ووقع في بعض نُسخ الكتاب: العَلَوْدُ، بالتخفيف؛ فزعم السيرافي أنها لُغَةٌ»^(٨)، وقال: «ولم يَجِئْ على وزن (خِرْوَعٍ) إلا (عَتَوْدٌ) وهو اسمٌ وادٍ»^(٩).

رابعًا:

قال السيرافي: «وقد اختلفت النسخُ في (الحُنْدُودَةُ)^(١٠)؛ فأما كتاب القاضي: فالْحُنْدُودَةُ، وهي شعبة من الجبل؛ لأنَّ الحِنْذِيْدَةَ: الشَّمْرَاحُ المُشْرِفُ من الجبل، والجمع

(١) مختصر شرح العطار ص ٢٢٥.

(٢) شرح أبيّنة سيبويه ص ١٣٠.

(٣) سفر السعادة ١/٣٦٣.

(٤) الممتع في التصريف ١/٨٤.

(٥) مختصر شرح العطار ص ٢٢٥.

(٦) تهذيب اللغة ٢/٢١٦.

(٧) السابق.

(٨) لسان العرب ٤/٣٠٦٧ (علد).

(٩) السابق ٢/١١٣٧ (خرع).

(١٠) الحُنْدُودَةُ: حَنَازِي الجبال، واحدها حُنْدُودَةٌ، وهي الشُّعْبَةُ من الجبل. لسان العرب ٢/١٢٧٤

(خند).

خَنَازِيدُ، وهي أيضاً من الخيل. وأما في كتاب أبي العباس؛ فـ(الْحَنْزُوءَةُ)، وهي الكِبَرُ، مثل الحَنْزُوانَةِ، وقد رأيت في بعض النسخ (حَنْدُوءَة) و(جَنْدُوءَة)، وكلُّ يُفَسَّر على أنه القطعة من الجبل، وقد ذكره سيبويه بكسر الأول (حَنْدُوءَة)، وقيل بالخاء والجيم والخاء، وهو بناءٌ مُنَكَّرٌ؛ لأنه ليس في أبنية كلام العرب شيءٌ فيه كسرة وبعدها ضمة وبينهما ساكن، وقد قال بعض النحويين: أصل البناء بضم الأول، وإنما كُسِرَ استتقلاً للضمتين مع الواو، وعلى أنها لغةٌ في المضموم. وفي بعض النسخ (حَنْدِوَة) بكسر الحرف الذي قبل الواو، وهذا لا يجوز؛ لأن سيبويه ذكر بعد هذا؛ أنه ليس في الكلام واوٌ طَرَفٌ قبلها كسرةً، وإن كان بعد الواو ما يقع الإعراب عليه^(١)، يعني حرف التأنيث^(٢).

١- وافقت المخطوطة (نو) والمطبوعات كلها بعض النسخ التي رآها السيرافي في أن ما ورد على (فُعْلُوَة) اسماً هو (الْحَنْدُوءَة)، على النحو الآتي:

(نو): «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلُوَة) في الاسم، نحو: الْحَنْدُوءَة، والعُنْصُوءَة^(٣)»^(٤).

وهذا النص في (نو) ورد بتمامه في مطبوعات (با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧)، و(بك)^(٨).

و(بك)^(٨).

وقد ذكر السيرافي أنَّ النسخَ اختلفت في فاء، ولام (الْحَنْدُوءَة) على النحو الآتي:

في نسخة القاضي وردت بالخاء والذال المعجمتين: (الْحَنْدُوءَة)، وفي نسخة المبرد

(١) قال سيبويه: "وإذا كانت الكسرة قبل الواو، ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً، أو غير غير لازم، فهي مبدلة مكانها الياء". الكتاب (هارون) ٣٨٨/٤.

(٢) السيرافي النحوي ص ٦٥٥ و ٦٥٦.

(٣) العُنْصُوءَة: الخصلة من الشعر، والقطعة من الإبل أو الغنم. لسان العرب ٣١٣٠/٤ (عنص).

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٦ ب. وهذا النص ساقط - بسبب التصوير - من مخطوطة (جوروم (جوروم باشا)).

(٥) الكتاب (باريس) ٣٥٨/٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٢٩/٢.

(٧) الكتاب (هارون) ٢٧٥/٤.

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٩/٣.

وردت بالخاء المعجمة، والزاي: (الْحَنْزُوزَةُ)^(١)، ووردت في نُسخٍ أخرى بالخاء المهملة، والذال: (الْحَنْدُوزَةُ)، وبالجميم، الذال: (الْجَنْدُوزَةُ).

٢- ذكر السيرافي أنه ورد عند سيبويه بناء (جَنْدُوزَةُ)، بكسر الحاء المهملة، وقد أنكره السيرافي؛ محتجاً بأنه ليس في أبنية العرب شيء فيه كسرة وبعدها ضمة وبينهما ساكنٌ، لكنَّ هذا البناء ورد بـ(الخاء) المعجمة في المخطوطة (نو): «ويكون على (فَعْلُوزَةٍ)، نحو: (جَنْدُوزَةٍ)، وهو اسمٌ، وهو قليل»^(٢)، بينما ورد بـ(الحاء) المهملة في ما ذكره السيرافي وفي ما ورد في المطبوعات كلها، على النحو الآتي:

ورد في (با): «ويكونُ على (فَعْلُوزَةٍ)، نحو: (جَنْدُوزَةٍ)، وهو اسمٌ، وهو قليل»^(٣).

وهذا النصُّ في (با) قد ورد بتمامه في (بو)^(٤)، و(ها)^(٥)، و(بك)^(٦).

٣- لم يُجَوِّز السيرافي ما ورد في بعض النسخ، وهو (جَنْدُوزَةُ) بكسر (الحاء)، وكسر الحرف الذي قبل الواو، وهو (الذال)؛ معللاً لذلك بأن سيبويه ذكر بعد هذا أنه ليس في كلام العرب واؤ طرف قبلها كسرة؛ وإن كان بعدها ما يقع عليه الإعراب، وهو تاء التأنيث^(٧)، وهذا البناء لم يرد في (نو)، والمطبوعات.

وبعد؛ فقد ورد عن سيبويه (فَعْلُوزَةٍ) و(فَعْلُوزَةٍ) في المخطوطتين، والمطبوعات، ولم يرد عنه (فَعْلُوزَةٍ)، وهذا يرجح ما امتنع السيرافي عن تجويزه، يشار هنا إلى ابن عصفور ذكر هذين الوزين، ولم يذكر الثالث، فقال: «وعلى فَعْلُوزَةٍ: ولم يَجِئْ أيضاً إلا اسماً، نحو: غَنْصُوزَةٌ وِجَنْدُوزَةٌ، وعلى فَعْلُوزَةٍ: ولم يَجِئْ أيضاً إلا اسماً، وهو قليل لا تفارقه الهاء، نحو:

(١) الْحَنْزُوزَةُ: الكِبَرُ. لسان العرب ١٢٧٥/٢ (حنز).

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٤٧٦ ب.

(٣) الكتاب (باريس) ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٩/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٧٥/٤.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٧٩/٣.

(٧) يُنظر: الكتاب (هارون) ٣٨٨/٤.

جَنْدُوة^(١).

وقد خطأ ابنُ السراج (جَنْدُوة): (فَعْلُوة) - لالتقاء الضمّ والكسر - على الرغم من النون الساكنة بينهما؛ لأنه لا يُعتدُّ بها - فليس في كلام العرب مضمومٌ بعد مكسور^(٢)، وهذا ما ذهب إليه السيرافي كما مرَّ، وهذا الرأي - في التقاء الضم والكسر - وجيهٌ إن قُصِدَ به التَّدْرُءُ؛ وإلا فإِنَّهُ قد ورد في المخطوطتين والمطبوعات كلَّها، ونُسِبَ إلى سيويهِ في: جَنْدُوة^(٣)، و في (إِصْبَع)، قال ابن خالويه: «و(إِصْبَع) حكاه سيويهِ»^(٤)، مع أن سيويهِ سيويهِ قال: «وليس في الكلام إِفْعَلٌ»^(٥)، ويُضاف إلى هذا (حَبْك) في القراءة الشاذة^(٦): ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ - بكسر الحاء، ثم ضم الباء - في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾^(٧)، ويمكن أن يُزاد على ذلك؛ أنه ورد في بعض الأبنية، مثل: (رَبْرَبْر)^(٨)، و(ضَبْبَل)^(٩)، و(حَرْفَع)^(١٠)، وقد ذكر ابن جني أنها أبنيةٌ حُكِيَتْ^(١١)، وعَدَّها وعَدَّها مما فات سيويهِ من الأبنية^(١٢).

وقد اختلفت النسخ في فاء الكلمة من هذا البناء؛ هل هو (جندوة)، بالحاء

(١) الممتع في التصريف ٩١/١.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ٢١٠/٣.

(٣) شرح أبنية سيويهِ لابن الدهان ص ٧٥.

(٤) ليس في كلام العرب ص ٨٧.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٤٥/٤.

(٦) وهي قراءة أبي مالك الغفاري، والحسن ابن أبي الحسن، وأبي السمال. ينظر: المحتسب لابن

جني ٢٨٦/٢، والبحر المحيط ١٣٣/٨، ومعجم القراءات (الخطيب) ١٢٥/٩.

(٧) سورة الذاريات، الآية ٧.

(٨) الرَّبْرَبْرُ: ما يعلو الثوب الجديد من عوالق. لسان العرب ١٧٩٩/٣ (زأبر).

(٩) الضَّبْبَلُ: الداهية. لسان العرب ٢٥٤٠/٤ (ضأبل).

(١٠) الحَرْفَعُ: القُطْرُ. لسان العرب ١١٤١/٢ (حرفع).

(١١) يُنظر: الخصائص ٢١٢/٣.

(١٢) يُنظر: السابق ١٨٧/٣.

المهملة، أو (خندوة)، بالخاء المعجمة، أو (جندوة)، بالجيم؟ ففي (نو) ورد (خندوة)، بالخاء المهملة، لـ(فعلوة)، و(خندوة)، بالخاء المعجمة لـ(فعلوة)، وفي المطبوعات كلها ورد بالخاء المهملة لكلا البناءين (خندوة)، و(جندوة)، و(فعلوة) في نسخة المبرد، وهو بالخاء المعجمة، والزاي (الخندوة)، ويبدو أنها في نسخة المبرد بالخاء المعجمة والذال، ولعل الزاي تحريف فيها، أو في قراءتها، وهو الأقرب؛ لتقارب الذال، والزاي في الرسم. وفي كتابي ابن السراج والجرمي ورد بالجيم، والذال، قال الجواليقي: «وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: فِي كِتَابِي: جُنْدُوَّةٌ، بِالْجِيمِ، وَفِي كِتَابِ الْجَرْمِيِّ: الْجُنْدُوَّةُ بِالْجِيمِ: الشُّعْبَةُ مِنَ الْجَبَلِ، وَمَوْقِعٌ تَحْتَهُ جِيمٌ»^(١)؛ مع أنه في كتاب (الأصول في النحو) ورد بالخاء المهملة، والذال، قال ابن السراج: «فَعِلْوَةٌ: جُنْدُوَّةٌ، اسْمٌ، كَذَا فِي كِتَابِي؛ كِتَابُ سَيَبَوِيهِ، وَبُخْطٌ ثَعْلَبُ: جُنْدُوَّةٌ»^(٢)، ونقله أبو حاتم السجستاني بالجيم، والذال، فقال: «وَالْجُنْدُوَّةُ، وَالْجُنْدُوَّةُ، لَعْتَانِ: شُعْبَةٌ مِنَ الْجَبَلِ»^(٣)، واختلف في النقل عن نسخة ثعلب؛ فابن السراج نقل عنها عنها أنه بالخاء المهملة، والذال^(٤)، ونقل عنها الجواليقي أنه بالخاء المعجمة، والذال^(٥). والذال^(٥).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص (كتاب سيبويه) هو (الجندوة) بالجيم؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أن ابن السراج - كما نقل عنه الجواليقي - صرح بأنه (الجيم) في كتابه، وكتاب الجرمي، فقال: «فِي كِتَابِي: جُنْدُوَّةٌ، بِالْجِيمِ، وَفِي كِتَابِ الْجَرْمِيِّ: الْجُنْدُوَّةُ بِالْجِيمِ:

(١) مختصر شرح العطار ص ١١٠.

(٢) الأصول في النحو ٢١٠/٣. ويبدو - والله أعلم - أن في هذا النص تطبيعاً من المحقق أو الناشر.

(٣) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، ص ١٨٣.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو ٢١٠/٣.

(٥) يُنظر: مختصر شرح العطار ص ١١٠، ويُنظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص ٨٩.

الشُّعْبَةُ مِنَ الْجَبَلِ، وَمُوقَّعٌ تَحْتَهُ جِيمٌ»^(١)، وفي التصريح بلفظ (الجيم) حُجَّةٌ ودليلٌ.
 الثاني: أنه قد ورد بـ(الجيم) أيضاً عند السجستاني عند تفسيره لغريب أبنية كتاب
 سيبويه؛ ولم يورده بغير الجيم؛ فقال: «الْجُنْدُوءُ، وَالْجُنْدُوءَةُ: لغتان: شعبة من الجبل»^(٢).
 الثالث: أنه قد ورد بـ(الجيم) أيضاً في النسختين (أ)، و(ب) اللتين اعتمدهما
 أ.هارون في التحقيق^(٣).

(١) مختصر شرح العطار ص ١١٠.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٨٣.

(٣) يُنظر: الكتاب (هارون) ٤/٢٧٥؛ الحاشية (١).

المبحث الثامن عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل:

قال الفارسي نقلاً عن سيبويه^(١) في بناء (مَنْجُونٍ)^(٢): «قال سيبويه: (ولكن فَعْلُولٌ)، وهو اسم). قال أبو بكر: هذا غلطٌ في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني: فَنَعْلُولٌ؛ لأن هذه النون ليست زائدة، وإنما هي أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عَرَطْلِيلٍ) إلا أن المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقليل في تكسيره: (مَجَانِيْقٌ)، فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في (مَنْجِنِيْقٍ) - أعني الأولى - قيل في تكسيره: (مَجَانِيْقٌ)، فحذف في التكسير منه الزيادة. ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف قال: (مَنْجُونٌ) بمنزلة (عَرَطْلِيلٍ)، فهذا يدلّك على أن وزنه في هذا الموضع بِ(فَنَعْلُولٌ) غلطٌ وقع في الكتاب. قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ»^(٣).

١- ورد في المخطوطتين بناء (مَنْجُونٍ) اسمًا على (فَعْلُولٍ)، على النحو الآتي:
(جو): «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُولٍ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: (مَنْجُونٌ)، وَهُوَ اسْمٌ، وَ(حَدَفُوقٌ)، وَهُوَ صِفَةٌ، وَلَا نَعْلَمُ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ (فَعْلَيُّوْلًا)، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ لَكَ»^(٤).

(١) نقل الفارسي نصّ سيبويه ناقصًا، وقبله قال سيبويه: "ويكون على مثال (فَعْلُولٍ)، وهو قليل، قالوا: (مَنْجُونٌ)، وهو اسمٌ، و(حَدَفُوقٌ)، وهو صِفَةٌ، ولا نعلم في بنات الأربعة (فَعْلَيُّوْلًا)، ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره، ولكن (فَنَعْلُولٌ)..." الكتاب (هارون) ٢٩٢/٤.

(٢) المنجنون: هو الدولار (المحالة) التي يُسْتَقَى (يُسْنَى) عليها. لسان العرب ٦/٤٢٧٣ و ٤٢٧٤ (منجنون).

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٧٠ و ٢٧١.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ٤/١٢٠ أ.

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(١).

٢- ما نقله الفارسي عن أبي بكر بن السراج مما لم يرد في الكتاب، وإنما هو غلط وقع فيه، وهو وزن (فَنَعْلُول) لـ(مَنْجُون)، وافقتاه المخطوطتان، فلم يرد فيهما، لكنه ورد في حاشيتهما، على النحو الآتي:

(جو): «والذي ليس في النسخ قوله: (ولكن فَنَعْلُول، وهو اسم قالوا: مَنْجُون) هذا هو الغلط، وليس في شيء من النسخ، وهو مناقضة. في نسخة أخرى: (ولكن فَنَعْلُول، وهو اسم قالوا: مَنْجُون) كذا في نسخة (ط)، وعلى طرته: وقع عند أبي نصر: (منحون)، بالحاء في الأول، وزنه فَعْلُول، وفي الذي بعده مَنْجُون، بالجيم على وزن فعلول. وعند غيره في الأول مَنْجُون، بالجيم، وزنه فَنَعْلُول، فالنون أصلية، وقد ذكر في باب التصغير أن نون مَنْجُون أصلية، وأن تصغيره مُنْجِين، ووزنه فُعَيْلِيل، وقد جعل النون أصلية كما ترى، فهذا يدل أن الأول مَنْجُون، بالجيم، والثاني بالحاء. ووقع عنده في الثاني مَنْجُون، بالجيم، وهو وَهْمٌ»^(٢).

والنص في حاشية (جو) ورد بتمامه في حاشية (نو)^(٣).

٣- وافقت المطبوعات الأربع ما عدّه ابن السراج غلطاً وقع في الكتاب - مما جاء في غير نسخة ثعلب وغيرها من النسخ - في بناء (فَنَعْلُول)، على النحو الآتي:

(با): «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُول)، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: (مَنْجُون)، وَهُوَ اسْمٌ، وَ(حَنْدُقُوقٌ)، وَهُوَ صِفَةٌ، وَلَا نَعْلَمُ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ (فَعْلَيْوُلَا)، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ لَكَ، وَلَكِنْ فَنَعْلُولُ وَهُوَ اسْمٌ، قَالُوا: مَنْجُونٌ، وَهُوَ اسْمٌ»^(٤).

والنص في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٥)، و(ها)^(١)، و(بك)^(٢).

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٤٨٣ أ.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٢٠/٤ أ؛ الحاشية (يس).

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٨٣ أ؛ الحاشية (يم).

(٤) الكتاب (باريس) ٣٦٨/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢.

٤- أُشيرَ في حاشية (با) إلى أن وزن (فَعْلُول) قد ورد مكانه في النسخة (A): (فَعْلُول)، وفي النسختين (B)، و(L): (فَعْلُول)، وأشيرَ أيضًا إلى أن قوله: (وَلَكِنْ فَعْلُولٌ وَهُوَ اسْمٌ، قَالُوا: مَنْجُونٌ، وَهُوَ اسْمٌ) قد خَلَّتْ منه النسخة (A)^(٣).

وبعد؛ فَيَرَجَّحُ أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو (مَنْجُونٌ)، فقد نُقِلَ عنه أن فَعْلُولًا وزنٌ لـ(منجوق)، بالقاف، وليس لـ(مَنْجُونٍ)، بالنون، ونَصُّه المنقول هو: «ولكن فَعْلُولٌ، وهو اسمٌ، قالوا: مَنْجُونٌ، وهو اسمٌ»^(٤)، ثم ما نُقِلَ عن الزبيدي من أن (مَنْجُونًا)، قد رُوي: (مَنْجُونًا)^(٥)، ويقويه أن الفراء حكى (مَنْجُونًا)^(٦)، وكذلك إشارة ابن الحاجب إلى أن (مَنْجُونًا) تصحيفٌ لـ(مَنْجُونٍ)؛ لأنه بمعناه، وموافقٌ له في أكثر الحروف^(٧)، وكذلك فإنه أُشيرَ في حاشية نسخة ابن خروف أيضًا إلى أنه ورد في (ط): القول بـ(مَنْجُونٍ)، بالقاف، ولم يقع في نسخة أبي علي، ولا في نسخة السيرافي^(٨)، وهذا كله يدفع التناقض عن سيبويه في مجيء وزن لبناء واحد.

(١) الكتاب (هارون) ٢٩٢/٤.

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥٩٣/٥.

(٣) الكتاب (باريس) ٣٦٨/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٩).

(٤) شرح كتاب سيبويه للهسكوري (ر.د. التويجري) ٣٨٦/٢.

(٥) السابق. لكن الزبيدي لم يذكر هذا، وما ذكره هو منجون، وأورده على الوزنين. يُنظر:

الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية (إغناطيوس) ص ٢٩.

(٦) سفر السعادة ٤٦٦/١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٧/١.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١١١ أ؛ الحاشية (يس).

المبحث التاسع عشر: هذا باب ما كانت الياء فيه أولًا وكانت فاءً:

قال الفارسي نقلًا عن سيبويه: «وقوله: (وقد قالوا: يَأْتِيسُ، فجعلوها)، أي: الياء، (بمنزلتها)، أي: بمنزلة الواو إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاءً في (افتعل)، فكذا صار (يَأْتِيسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاءٌ قُلبت ألفًا، كما قُلبت الواو ألفًا من يَأْجَلُ). وفي كتاب أبي العباس: (وقالوا: يَأْأُسُ، ويَأْأِيسُ) ^(١) بدل (يَأْتِيسُ)، و(يَأْتِيسُ) التي في نسخ غيره، وهو أجود؛ لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) إليه» ^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات الأربع كلها نسخة الفارسي في مجيء (يَأْتِيسُ / يَأْأِيسُ)، وليس (يَأْأُسُ، ويَأْأِيسُ) كما في نسخة المبرد، وذلك على النحو الآتي: (جو): «وَقَدْ قَالُوا: يَأْأِيسُ، وَيَأْأِيسُ، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا، إِذْ صَارَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّاءِ» ^(٣).

والنص في (جو) ورد - بتغيير يسير - في (نو)، حيث سقط الضمير من قوله: (بمنزلتها) الواردة بعد (فجعلوها)، وقبل (إذ)، فجاء النص على النحو الآتي: (نو): «وَقَدْ قَالُوا: يَأْأِيسُ، وَيَأْأِيسُ، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةٍ إِذْ صَارَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّاءِ» ^(٤).

٢- وافق النص في (با) ^(٥)، و(بو) ^(٦)، و(ها) ^(٧)، و(بك) ^(٨) النص في (جو) بتمامه.

(١) أورد ابن منظور عن: "الكسائي: سمعت غير قبيلة يقولون: أَيْسُ، يَأِيسُ، بغير همز". لسان العرب ١٩/١ (أيس).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩/٥ و ٢٠.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٤ / ١٤١ ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٥٠٠ أ.

(٥) الكتاب (باريس) ٣٩٦/٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٥٩/٢.

(٧) الكتاب (هارون) ٣٣٩/٤.

بتمامه.

٣- أُشير في حاشيتي المخطوطتين إلى ما يوافق نسخة المبرد، على النحو الآتي:

(جو): «وكذلك صار ياءس بمنزلة ياجل»^(٢).

(نو): «وكذلك صار ياءس بمنزلة ياجل عند (ب)^(٣)».

ويلاحظ أن ما ورد في حاشية (نو)، قد زيد فيه التصريح بمكان هذا النص أنه في

نسخة (ب).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو ما ورد في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات الأربع، فقد ورد النص نفسه في نسخة ابن خروف التي بخط يده، على النحو الآتي: «وَقَدْ قَالُوا: يَاتَيْسُ، وَيَاتَيْسُ، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا، إِذْ صَارَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّاءِ»^(٤).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٦٣٧/٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٤١/٤ ب؛ الحاشية (يس).

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٠٠ أ؛ الحاشية (يس).

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٤٥ ب.

المبحث العشرون: هذا باب (فَعِلَ) من (فَوَعَلْتُ) من (قُلْتُ)، و(فَعِيلْتُ) من (بَعْتُ):

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ قُوِلَ وَبُيِعَ؛ فِي (فَعِيلْتُ)، وَ(فَوَعَلْتُ)، فَمَدَدْتَ كَمَا مَدَدْتَ فِي (فَاعَلْتُ)^(١). ثم شرح السيرافي قول سيبويه هذا بقوله: «ثم عَرَضَ بعد ذلك ما يجري مجرى (فَاعَلَ) ثلاثة أبنية، هي: (فَعِيلَ) و(فَوَعَلَ) و(فَعُولَ)، واستمر السيرافي في شرحه إلى أن قال: «وأما (فَعِيلْتُ)^(٢) فليس في الكلام، وربما وقع في بعض النسخ غلطاً^(٣) في موضع (فَعِيلْتُ)، فلا تلتفتنَّ إليه»^(٤).

١- ذكر السيرافي أن في بعض النسخ غلطاً في موضع (فَعِيلْتُ)؛ حيث أُبْدِلَ بِ(فَعِيلْتُ) مكانه في قول سيبويه: (إذا كان الحرف فَعُولْتُ، وَفَعِيلْتُ)، وهو يرى أن مجيء (فَعِيلْتُ) غيرُ صواب؛ لأن سيبويه تحدث عن ثلاثة وهي: (فَعِيلَ) و(فَوَعَلَ) و(فَعُولَ)، ولم يتحدث عن (فَعِيلَ). وعند الرجوع إلى نص سيبويه في المخطوطتين والمطبوعات نجد الآتي:

(جو): «فَلَمَّا كَانَتْ الزِّيَادَةُ كَذَلِكَ جَرَتْ هَاهُنَا مَجْرَاهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهَا وَآوُ زَائِدَةً، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ (فَعُولْتُ) و(فَعِيلْتُ) يَجْرِي كَمَا جَرَتْ الْوَآوُ وَالْيَاءُ فِي (فَوَعَلْتُ)، و(فَعِيلْتُ) مَجْرَاهُمَا وَلَيْسَ بَعْدَهُمَا يَاءٌ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَيْنِ مَفْتَرَقَيْنِ»^(٥).
والنَّصُّ فِي (جو) ورد باختلاف يسير - تقديمًا وتأخيرًا - فِي (نو)^(٦)، و(با)^(١)،

(١) شرح كتاب سيبويه ١٨ / ٥٢.

(٢) ما جاء في النَّصِّ هو: (فَعِيلْتُ)، وهو تحريف؛ لأنَّ ما يريده السيرافي هو: (فَعِيلْتُ).

(٣) هكذا ورد برفع (غلط)، والصواب نصبها كما أثبتته المسكوري. يُنظر: شرح كتاب سيبويه

٦٣٨ / ٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٨ / ٥٤.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ٤ / ١٥٩ أ.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ٥١٣ ب.

و(بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٢- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في (فَعِلْتُ) الذي ورد في قوله: (إذا كان الحرف فَعُولْتُ، وفَعِلْتُ)، وهذا يخالف النسخ التي أشار إليها السيرافي بمحيء (فَعِلْتُ) فيها، وقد أشار الهسكوري^(٥) في شرحه للكتاب إلى أن (فَعِلْتُ) هو الصحيح الذي ورد في النص، وربما يكون لسيبويه قصد في إيراده، فقال: «ووقع في الكتاب: (فَكَذَلِكَ إذا كان الحرف (فَعُولْتُ) و(فَعِلْتُ). السيرافي: وقع في بعض النسخ غلطاً: (فَعِلْتُ)، وليس يُلْتَفَت إليه، وإنما هي (فَعِلْتُ). يمكن أن يكون الإمام - رحمه الله - يريد: فكَذَلِكَ: (فَعُولْتُ) و(فَعِلْتُ) لو نُطِقَ بها؛ أي: هكذا يكون حكمنا، ولا يجوز أن يقع إلا على ما نُطِقَ به، وهو الأنظم مع قوله: (فَعُولْتُ) من (فَعِلْتُ) الذي جعل السيرافي في هذا تصحيحاً منه، بل لا ينتظم الكلام مع ما بعده أصلاً»^(٦).

٣- لم يورد السيرافي هذا النص في شرحه، وإنما أشار إليه فقط، في حين حصل اختلاف في النص بين المخطوطتين والمطبوعات في بعض الكلمات؛ فالفعل (يجري) في المخطوطتين، والمطبوعات إلا (بك) ورد بياء المضارعة عند قوله: (فَكَذَلِكَ إذا كَانَ الحَرْفُ (فَعُولْتُ)، و(فَعِلْتُ) يَجْرِي كما جَرَتْ الواو والياء...).

(١) الكتاب (باريس) ٤١٧/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٧٦/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٣٧٣/٤.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٦٦٩ / ٣ و ٦٧٠.

(٥) أبو محمد صالح بن محمد، الهسكوري (ظناً)، فقيه مالكي ورع من أهل فاس، تتلمذ على ابن بشكوال، وأبي القاسم البقال، وشعيب الأندلسي. ألف (شرح كتاب سيبويه)، واعتنى به، و(شرح الرسالة)، و(شرح المدونة)، توفي سنة ٦٥٦ هـ. يُنظر: الديباج المذهب ٤٠٤/١، ونبيل الابتهاج ص ٦٤٠، وشجرة النور الزكية ص ١٨٥ و١٨٦، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري (ر.د. التويجري) (قسم الدراسة)؛ ٩/١ و ١٠.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٦٣٨/٢.

٤- خالفت مطبوعة (بك) المخطوطتين، والمطبوعات الأخرى في شيئين، الأول: مجيء الفعل (تجري) فيها بناء المضارعة، والآخر: قُدِّم فيها الفعل (تجري) قبل قوله: (إذا كان الحرف...)؛ فأصبح النص فيها كما يأتي: «فَكَذَلِكَ تَجْرِي إِذَا كَانَ الْحَرْفُ (فَعُولُ) وَ(فَيْعَلُ) كَمَا جَرَتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ...»^(١).

وبعد؛ فعند قراءة نص سيبويه كاملاً في هذا الباب؛ يُرَجَّح أن يكون ما ذهب إليه السيرافي من أن (فَعِيلُ) ليس في نص (كتاب سيبويه)؛ لأنّ حديث سيبويه كان عن ثلاثة أبنية ممّا يجري مجرى (فَاعِلٍ) ممّا لم يُسمّ فاعله، هي: (فَيْعَلُ)، و(فَوَعَلُ)، و(فَعُولُ)؛ متى يجب فيهنّ ترك الإدغام والمدّ كما وجب في باب (فَاعِلٍ)؟ ولم يرد في حديثه (فَعِيلُ)، وتأكيداً لذلك؛ فالسيرافي يوضح أنّ هذا البناء ليس من كلام سيبويه؛ وإنما ورد في بعض النسخ غلطاً.

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٦٧٠/٣.

المبحث الواحد والعشرون: هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو:
قال أبو علي الفارسي نقلاً عن سيويه: «كذلك أُجريت (فَعَلِيلٌ) بمنزلة (فَعَلِيٌّ)،
فُقلت اللام واواً كما قُلبَتْها في (فَعَلِيٌّ)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٌ): رَمَوِيٌّ، كما قلت
في النسب إلى رحي: رَحَوِيٌّ»، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس^(١).

١- هذا النص الذي ورد في نسخة الفارسي، ولم يرد في نسخة المبرد؛ قد وافقه -
باختلاف في اللفظ دون المعنى - ما ورد في المخطوطتين، والمطبوعات، وذلك على
النحو الآتي:

(جو): «نَقُولُ فِي مِثْلِ حَمَصِيصَةٍ مِنْ رَمِيَتْ: رَمَوِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا رَمِيَّةٌ، وَلَكِنَّهُمْ
كَرَّهُوا هُنَا مَا كَرَّهُوا فِي رَحِيٍّ حَيْثُ نَسَبُوا إِلَى رَحَى، فَقَالُوا: رَحَوِيٌّ»^(٢).
والنص في (جو) ورد نفسه في (نو)، لكن بزيادة (ها) التنبيه قبل (هنا):
(هاهنا)^(٣).

٢- وافق النص في (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧) النص في (نو) بتمامه.
٣- في نسخة الفارسي وردت (حَمَصِيصٌ) بغير تاء التانيث في آخره، بينما وردت
بها (حَمَصِيصَةٌ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها.
٤- أُشير في حاشية (با) إلى أن (حَمَصِيصَةً)، قد وردت في النسخة (A):
حَمَصِيصَةٌ، بسكون الميم^(٨).

(١) التعليقة على كتاب سيويه ١٣٠/٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٧٧/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٢٦ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٤٣٦/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٩٢/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٠٦/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٠٢/٥.

(٨) الكتاب (باريس) ٤٣٦/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة الفارسي، والمخطوطتين، والمطبوعات، لأنه ورد في نسخة ابن خروف، حيث جاء فيها: «نَقُولُ فِي مِثْلِ حَمَصِيصَةٍ رَمِيَتْ: رَمَوِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا رَمِيَّةٌ، وَلَكِنَّهُمْ كَرِهُوا هُنَا مَا كَرِهُوا فِي رَحِيٍّ حَيْثُ نَسَبُوا إِلَى رَحَى، فَقَالُوا: رَحَوِيٌّ»^(١).

ويُلحَظ التطابق التام بين ما من ورد في (جو)، ونسخة ابن خروف، وذلك بمجيء (هنا) من غير (ها) التنبيه.

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٤٣ ب.

الفصل الثالث: النصوص اللغوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه ثمانية عشر مبحثاً.

المبحث الأول: هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «(وقطع المعرفة مبتدأة). وذكر الفصل إلى قول الفرزدق:

كُومُهَا وَشُبُوبُهَا^(١)

قال أبو سعيد: هذا البيت لم يُذكر قائله في كتاب سيبويه، وفي أكثر النسخ: شُبُوبُهَا (بنونين وشين)، وفي كتاب مبرمّان: شَيُوبُهَا، بياءين وشين، وتحتة السيوف السراغ منها).

والذي رأيته في شعره، في قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك؛ أولها:

رَأَيْتُ بَنِي مَرْوَانَ يَرْفَعُ مُلْكُهُمْ مُلُوكُ شَبَابٍ كَالْأَسُودِ وَشَيْبُهَا

وفيها يخاطب هشامًا بعد ما ذكره بآبائه:

وَرِثْتُ^(٢) أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَضَرَبَ عَرَاقِبِ الْمَبَانِي شُبُوبُهَا

(١) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٩. وله في الكتاب (هارون) ١٦/٢، وشرح السيرافي ٩٢/٦، وشرح أبيات سيبويه (ابن السيرافي) ٤٢١/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٤٨، والنكت ٤٢/٢. ورواية البيت في الديوان على النحو الآتي:

وَرِثْتُ إِلَى أَخْلَاقِهِ عَاجِلَ الْقَرَى وَضَرَبَ عَرَاقِبِ الْمَتَالِي شُبُوبُهَا

وقد نبّه أ. هارون - رحمه الله - إلى رواية الديوان في الشطر الثاني المختلفة عن رواية سيبويه، لكنه لم يشير إلى شيئين: الأول: مجيء حرف الجر (إلى) في الديوان مكان (أبي) في كتاب سيبويه. والثاني: فتح تاء الفاعل في (ورثت) في الديوان، وقد ضُمَّتْ في كتاب سيبويه. يُنظر: الكتاب (هارون) ١٩/٢؛ الحاشية (٣).

(٢) فُتحت تاء الفاعل في الديوان، وهو الصواب؛ لأن الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك بأنه ورث عن أبيه (مروان) هذه الصفات، ولو ضُمَّتْ لصار يمدح نفسه بحضرة الخليفة، والسيرافي قد قال: (يخاطب هشامًا)، لذلك فرواية الديوان بحرف الجر (إلى) بعد (ورثت) أصوب من رواية (أبي)، وإلا فسيكون هشام ورث أخلاق أبي الفرزدق.

والشُّبُوبُ^(١): السِّيفُ، يَشُبُّ فيها ضوءه إذا التَّهَبَّ^(٢).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة السيرافي في أنَّ الكلمة التي وردت في البيت هي: شوبها، (ببائن وشين) على النحو الآتي:
(جو): «وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَافَهُ عَاجِلَ الْقَرَى
وَعَبَّطَ الْمَهَارِي كُومَهَا وَشَبُوبُهَا

كأنه قيل له: أيَّ المهاري؛ فقال: كُومَهَا وَشَبُوبُهَا^(٣).

والنَّصُّ بتمامه ورد في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧)، و(بك)^(٨).

٢- وافقت نسخة (رق)^(٩) نسخة السيرافي والمخطوطتين والمطبوعات، فقد ورد في حاشية (جو) ما نصُّه: «قال أبو الحسن: يُروى: شوبها وشنونها^(١٠)، يعني: بالباء والنون. شوبها في (رق)»^(١١).

٣- صحَّح الأعلَمُ الشنتمري (شنونها) بنونين، وشين، فقال: «ويُروى: شنونها، وهو أصحُّ»^(١٢)، وقد أُشير في حاشية (با) إلى أن هذه الرواية قد وردت في النسخ (A)،

(١) الشُّبُوبُ، بفتح الشين: ما تُوقَد به النار. لسان العرب ٢١٨١/٤ (شيب).

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٦.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ١٤٤/١ ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ١١١ أ.

(٥) الكتاب (باريس) ١٩٢/١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢٢٥/١.

(٧) الكتاب (هارون) ١٦/٢.

(٨) الكتاب (البكاء) (ق ١) ٧٩/٢.

(٩) رمز لما أثبتته إسماعيل الوراق من إحدى نسختي الزجاج. يُنظر: جهود الزجاج ٤٢/١.

(١٠) الشُّنُونُ: المهزول من الدواب، ويُقال: لما ليس بمهزول ولا سمين، ويُقال أيضاً: للسمين من

الإبل خاصة. المحكم ٦١٨/٧ و٦١٩ (شنن)، ولسان العرب ٢٣٤٥/٤ (شنن).

(١١) الكتاب (جوروم باشا) ١٤٤/١ ب؛ الحاشية (م).

(١٢) الكتاب (بولاق) ٢٢٦/١؛ الحاشية (أس).

و(C)، و(H)^(١). كما أشار إلى روايتها بنونين، وشين أيضاً ابن خروف، فقال: «وَيُرَوَّى: وَشَنُوهَا، وَالشَّنُونُ: الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ فِي السَّمَنِ»^(٢).

وقد خطأ الأستاذ هارون - رحمه الله - الشنتمري، فقال: «قُلْتُ: أَخْطَأُ الشنتمري؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ بَائِيَةٍ مَعْرُوفَةٍ لِلْفَرَزْدَقِ»^(٣).

٤- خالفت نسخة مبرمان الجميع، فقد وردت فيها (شيوها) بياءين وشين.

٥- هذا البيت الذي وردت فيه الكلمة على اختلاف رواياتها (شبوها - شنوها - شيوها) نُسب للفَرَزْدَقِ في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، ولم يُنسب له، أو لغيره في نسخة السيرافي، وأكد ذلك السيرافي نفسه بقوله: (هذا البيت لم يُذكر قائله في كتاب سيبويه)، ويظهر - والله أعلم - أن في قوله هذا دليلاً على أن نسبته للفَرَزْدَقِ تُعدُّ من الزيادات.

٦- أكد ابن السيرافي أن الكلمة الواردة في البيت في كتاب سيبويه هي (شبوها)، بياءين، وشين، معللاً ذلك بأن البيت من قصيدة بائية للفَرَزْدَقِ، لكن الذين رَوَوْهُ؛ نقلوه بنونين، وشين: (شنوها)، قال: «وقد وُضِعَ الْبَيْتُ فِي (الكتاب) وَضْعًا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَعَلَّ الَّذِينَ نَقَلُوهُ غَيَّرُوا إِنْشَادَهُ، فَمِنْ تَغْيِيرِهِ إِنْشَادُهُمْ: كَوْمُهَا وَشَنُوهَا، وَالْقَصِيدَةُ بَائِيَةٌ، وَلَيْسَتْ نُونِيَّةً، وَهِيَ لِلْفَرَزْدَقِ»^(٤)، وهنا تصريح من ابن السيرافي لما حصل للكتاب من التغيير، فقد نسب الرواة البيت إلى الفَرَزْدَقِ - وإن كان له فعلاً في ديوانه - وهو غير منسوب عند سيبويه، وكذا غير الرواة بعض كلماته، ومنها: (شبوها).

٧- وردت رواية الأخفش في حاشية (نو) موافقة لما ورد في حاشية (جو)، فقد جاءت الكلمة: (شَنُوهَا) بالنونين: «قال أبو الحسن: يُرَوَّى: شَبُوهَا، وَشَنُوهَا، يَعْنِي

(١) الكتاب (باريس) ١/١٩٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٢) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٢ أ؛ الحاشية (يس).

(٣) الكتاب (هارون) ٢/١٦؛ الحاشية (٣).

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٠.

بالباء والنون»^(١)، وقد تكون رواية النون والياء تحريفًا؛ فلم يرد في المعاجم (شنوي).
 ٨- أورد الأسود الغندجاني روايةً مختلفةً عن كلٍّ ما سبق؛ فقد أورد الكلمة بباءين وسين (سَبُوبُهَا)^(٢)، وهو ما يوافق المعنى عنده؛ لأن المعنى: أنه يُعَرِّقُ الإبلَ، وعدَّ ما رُوِيَ بالشين تصحيحًا، قال: «والصواب: (سَبُوبُهَا) بالسين غير المعجمة»^(٣).
 وبعد؛ فيرجَّح أن تكون الكلمة التي وردت في نصِّ كتاب سيبويه هي (سَبُوبُهَا) بباءين وشين، وذلك للأسباب الآتية:
 الأول: أنها وردت (سَبُوبُهَا)، بباءين وشين في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده من كتاب سيبويه^(٤).
 الثاني: أنها وردت بالباءين والشين أيضًا في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس^(٥).
 الثالث: تصريح السيرافي - وهو أحد أصحاب نُسخ الكتاب، المهتمُّ بكتاب سيبويه والشارحُ له - بأنه رأى القصيدة بائية.
 الرابع: تصريح ابن السيرافي أيضًا بأنها بائية.
 الخامس: أنَّ الكلمة وردت في قصيدة بائية في ديوان الفرزدق.

(١) الكتاب (نور عثمانية) ١١١ أ؛ الحاشية (يس)، وورد في المخطوطة تصحيح حيث جاءت الكلمة (شنوبُهَا).

(٢) قال ابن منظور: "السيف يُسمى سَبَّابَ العراقِيب لأنه يقطعها". لسان العرب ١٩٠٩/٣ (سبب).

(٣) فرحة الأديب ص ٩٧.

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٤٢ أ.

(٥) شرح أبيات سيبويه ص ٩٥.

- المبحث الثاني: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة:
- قال السيرافي - بعد العنوان مباشرة - نقلاً عن سيبويه: «ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث... وللضبيع أم عامر... وأم حنثل، وفي بعض النسخ: أم عَنَثِل، وفي بعضها: أم عَنَثِل»^(١).
- ١- ورد في نسخة السيرافي من كنى الضبيع (أم حَنَثِل) بالحاء المهملة، لكنه اطلع على بعض النسخ التي روثها بروايتين مختلفتين عما في نسخته، وهما: (أم عَنَثِل) بالعين المهملة، و(أم عَنَثِل) بالعين المعجمة.
- ٢- خالفت المخطوطتان نسخة السيرافي، والنسخ التي اطلع عليها؛ فقد ورد فيهما (أم عَيْثِل) بالعين المهملة، بعدها ياء، على النحو الآتي:
- (جو): «هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الْأِسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْأَسَدِ: أَبُو الْحَارِثِ... وَلِلضَّبَّيْعِ أُمُّ عَامِرٍ... وَأُمُّ عَيْثِل»^(٢).
- والنص بتمامه ورد في (نو)^(٣).
- ٣- خالفت المطبوعات كلها نسخة السيرافي، والمخطوطتين؛ ووافقت ما ورد في بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي في أنها (أم عَنَثِل) بالعين المهملة، فالنون، ثم الثاء، على النحو الآتي:
- (با): «هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الْأِسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْأَسَدِ:

(١) شرح كتاب سيبويه ٥/٧.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٧١/١ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ١٣٠ أ.

أَبُو الْحَارِثِ ... وَلِلضَّبْعِ أُمُّ عَامِرٍ... وَأُمُّ عَنَّثِلٍ»^(١).

وهذا النصُ بتمامه ورد في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤)، وهو موافق لما جاء في (ط)^(٥).

٤- خالفت بعضُ النسخِ التي اطلع عليها السيرافي السابق كله؛ فالكلمة فيها (أُمُّ عَنَّثِلٍ)، بالعين المعجمة، فالنون، ثم الثاء.

٥- وافقت نسخة (مع)^(٦)، وما جاء في حاشيتي المخطوطتين نسخة السيرافي في أنها (حَنَّثِلٌ) بالحاء المهملة، فالنون ثم الثاء^(٧).

٦- زادت النسختان (B)، و(H) في حاشية (با)^(٨): (أُمُّ عَنَّثِلٍ) بالعين المهملة، فالنون، ثم الثاء التي يتبعها المدُّ بالياء، واللام في الآخر. وكذلك (أُمُّ عَنَّثِلٍ) بالعين المهملة، فالثاء، ثم اللام، من غير النون.

٧- أُشير في حاشية (بك) إلى أنها في النسخة (م) وردت (أُمُّ عَقْبِلٍ)^(٩) بالعين المهملة، فالقاف، ثم الباء، فاللام.

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو (أُمُّ عَنَّثِلٍ) بالعين المهملة، فالنون، ثم الثاء، واللام، وذلك لسببين:

(١) الكتاب (باريس) ٢٢٤/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٦٣/١.

(٣) الكتاب (هارون) ٩٣/٢.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١٧١/٢.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ١٧١/١ أ؛ الحاشية في المتن (أسفل كلمة عيثل)، و(نور عثمانية) ١٣٠ أ الحاشية (يس).

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ١٧١/١ أ؛ الحاشية في المتن (أسفل كلمة عيثل).

(٧) السابق، و(نور عثمانية) ١٣٠ أ؛ الحاشية (يس).

(٨) الكتاب (باريس) ٢٢٤/١؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٩).

(٩) الكتاب (البكاء) (ق ١) ١٧١/٢؛ الحاشية (٦). وما في هذه النسخة تحريف، فلم ترد هذه الكنية للضبيع.

الأول: أنّ ابن السراج - وهو القريب من عهد سيويه، وأحد أصحاب نسخ الكتاب - أورده بهذا اللفظ، فقد قال: « وللضبع: أمّ عامر، وأمّ حضاجر، وجعار، وجيال، وأمّ عَنَثَل^(١) ».

الآخر: ما نُقِلَ عن سيويه أنه حكاه، فقد جاء في المحكم: «أمّ عَنَثَل: الضَّبُع، (حكاه سيويه)»^(٢).

(١) الأصول في النحو ١/١٥٥.

(٢) المحكم ٢/٤٦٤، ويُنظر: لسان العرب ٤/٣١٢٢ (عنثَل).

المبحث الثالث: هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث:

قال السيرافي: «قال سيبويه: (وسألتُهُ - يعني الخليل - عن قولهم: مَوْتُ مَائِتٍ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هَمٌّ نَاصِبٌ، وَعَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ في كل هذا). وقد اختلفت النسخ في (الإجادة)، ففي بعضها: الإجازة، بالزاي، وفي بعضها: الإجادة؛ فأما الذي يقول: الإجازة؛ فمعناها: النفوذ، كأنه قال: في المبالغة والنفوذ فيما أُريدَ به، والذي يقول: الإجادة، يريد: الجودة»^(١).

١- وافقت المخطوطتان والمطبوعات كلها نسخة السيرافي، وبعض النسخ الأخرى التي اطلع عليها السيرافي في أن الكلمة هي (الإجادة) بالبدال المهملة، على النحو الآتي: (جو): «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَوْتُ مَائِتٍ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا يُرِيدُونَ الْمُبَالَغَةَ وَالْإِجَادَةَ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: هَمٌّ نَاصِبٌ، وَعَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ فِي كُلِّ هَذَا»^(٢). وهذا النص بتمامه ورد في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- خالفت بعض النسخ الأخرى التي اطلع عليها السيرافي نسختها، والمخطوطتين، والمطبوعات؛ فقد وردت الكلمة فيها: الإجازة، بالزاي. ووافقها ما جاء في النسخة (الأصل) التي أُشير إليها في حاشية (بك)^(٨)، وكذلك إحدى نسخ شرح السيرافي التي اعتمدت في تحقيقه، وهي التي أُشير إليها بالرمز (س) في الحاشية^(٩).

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٩/١٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٧٩/٣ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣١٠ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٨٩/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٩٢/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٨٥/٣.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٣/٥، وقد جاء فيه: (رح)، أي: (رحمه الله) بعد: (وسألتُهُ).

(٨) السابق، الحاشية (٥). قال المحقق: "وهو سهو".

(٩) شرح كتاب سيبويه ٦٩/١٣؛ الحاشية (٢).

وبعد؛ فيُرجَّح أن تكون الكلمة في نصّ كتاب سيبويه هي (الإجادة)، بالدّال، فقد وردت هكذا في نسخة ابن خروف التي جاء فيها: «وسألته - رحمه الله - عن قولهم: مَوْتُ مَائِتٍ، وشغلٌ شاغلٌ، وشعرٌ شاعرٌ، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ في كل هذا»^(١)، ويضاف إلى ذلك أن معنى (الجودة) الذي تؤديه (الإجادة)، أقرب إلى السياق من معنى (النفوذ) الذي تؤديه (الإجازة).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٧٢ ب. وقد وافقها مطبوعة (البكاء) في مجيء الجملة الدعائية: (رحمه الله) بين: (وسألته) و: (عن قولهم).

المبحث الرابع: هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف: قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وَشَبَّهُوا: (عَوَّار)، و(عَوَّارِير) بِ(نُقَّاز) و(نَقَّاقِير)، والنُقَّازُ: العَصْفُورَةُ، وفي بعض النسخ من كتاب سيبويه: (نُقَّار) و(نَقَّاقِير) وهو غَلَطٌ. ذكر أبو حاتم أن النُقَّازَ سُمِّيَ بذلك لأنه يَنْقُزُ، وذكره أبو بكر بن دريد في باب الزاي والقاف والنون»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في مجيء الكلمتين بالزاي المعجمة (نُقَّاز) و(نَقَّاقِير)، على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ قَالُوا: عَوَّارٌ وَعَوَّارِيرٌ، شَبَّهُوهَا بِنُقَّازٍ وَنَقَّاقِيرٍ»^(٢).

والنَّصُّ في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، وورد أيضاً - باختلاف يسير - في (با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧)؛ فقد جاء الفعل (شَبَّهَوْهُ) مكان (شَبَّهُوهَا).

٢- ما ورد في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات مخالفاً لبعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي وغلَّطها؛ حيث وردت الكلمتان بالراء المهملة: (نُقَّار) و(نَقَّاقِير).

٣- في نسخة السيرافي تقدَّم الفعل، وفاعله: (شَبَّهُوا) على المفعول به (عَوَّار)، وما غُطِفَ عليه، وهو (عَوَّارِير)، فجاء النصُّ فيها: (وَشَبَّهُوا عَوَّارَ، وَعَوَّارِيرَ بِنُقَّازَ، وَنَقَّاقِيرَ)، بينما تقدمت (عَوَّارَ)، و(عَوَّارِيرَ) على الفعل في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، واتصل بالفعل ضميرٌ نصبٍ يعود عليهما، فجاء النصُّ فيها: (وقد قالوا: عَوَّارٌ وَعَوَّارِيرٌ، شَبَّهُوهَا بِنُقَّازٍ وَنَقَّاقِيرَ).

(١) شرح كتاب سيبويه ٣٤/١٥.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٥/٤ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٩٢ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢١٩/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢١٠/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٦٤١/٣.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٢٢/٥.

- ٤- بُدِئَ النَّصُّ في المخطوطتين، والمطبوعات كلّها بقول سيويه: (وقد قالوا)، بينما لم يرد هذا في نسخة السيرافي.
- ٥- اختلف عَوْدُ ضمير النصب المتصل بالفعل (شَبَّهُوا)؛ فقد ورد في المخطوطتين: (شَبَّهَوْهَا)، بينما ورد في المطبوعات كلّها: (شَبَّهَوْهُ).
- وبعد؛ فَيُرَجَّحُ أَنْ يكون ما في نصّ كتاب سيويه هو (نَقَّاز) و(نَقَّاقِيز) بالزاي المعجمة، وذلك للأسباب الآتية:
- الأول: ورودها بالزاي في نسخة ابن خروف: «وَقَدْ قَالُوا: عَوَّازٌ وَعَوَّاوِير، شَبَّهَوْهَا بِنُقَّازٍ وَنَقَّاقِيزٍ»^(١).
- الثاني: ورودها بالزاي أيضا في التعليقة للفارسي: «قال^(٢): وَقَدْ قَالُوا: عَوَّازٌ وَعَوَّاوِير، شَبَّهَوْهَا بِنُقَّازٍ وَنَقَّاقِيزٍ»^(٣).
- الثالث: تصريح السيرافي بغلط ما ورد بالراء (نُقَّار)، و(نَقَّاقِيز).
- الرابع: ما أكَّده ابنُ دريد عن أبي حاتم - كما ذكر السيرافي - أن (النُقَّاز) في باب الزاي والقاف والنون، وقد ذكره ابن دريد حيث قال: «وَالنَّقَّزُ: نَقَّرُ الظَّيِّ، وهو جمْعُهُ قَوَائِمُهُ فِي وَثْبِهِ، نَقَّرَ يَنْقَرُ نَقْرًا. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَأَحْسَبُهُمْ سَمَوْا الْعُصْفُورَ نُقَّازًا لِذَلِكَ»^(٤).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٠٣ ب.

(٢) أي: سيويه.

(٣) التعليقة على كتاب سيويه ١١٣/٤.

(٤) جمهرة اللغة ٨٢٣/٢ (زقن).

المبحث الخامس: هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: وَيَدُلُّكَ: سَاخِطٌ، وَسَخِطْتُهُ عَلَى أَنَّهُ مُدْخَلٌ فِي بَابِ الْأَعْمَالِ الَّتِي تُرَى، وَتُصْنَعُ - قال أبو سعيد: في غير هذه النسخة: (تُرَى، وَتُسْمَعُ) - وَهِيَ مُوقَعَةٌ بِغَيْرِهَا»^(١).

١- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي، موافقة ما ورد في غير نسخته، على النحو الآتي:

(جو): «وَقَدْ جَاءَ عَلَى (فَعَلٍ) نَحْوُ: فَعَلَهُ فِعْلاً، وَنَظِيرُهُ: قَالَهُ قِيلاً، وَقَالُوا: سَخِطَهُ سَخِطًا؛ شَبَّهَهُ بِالْغَضَبِ حِينَ اتَّفَقَ الْبَنَاءُ وَكَانَ الْمَعْنَى نَحْوًا مِنْهُ، يَدُلُّكَ: سَاخِطٌ وَسَخِطْتُهُ عَلَى أَنَّهُ مُدْخَلٌ فِي بَابِ الْأَعْمَالِ الَّتِي تُرَى، وَتُسْمَعُ، وَهِيَ مُوقَعَةٌ بِغَيْرِهَا»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في الجملة الأخيرة من النص؛ فقد جاءت في نسخة السيرافي: (وَهِيَ مُوقَعَةٌ بِغَيْرِهَا)، بينما وردت في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَهُوَ مُوقَعَةٌ بِغَيْرِهِ)، وقد صوّب الفارسي: (وَهِيَ مُوقَعَةٌ بِغَيْرِهِ)، وهو ما ورد في نسخة السيرافي نفسه^(٨).

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٤/١٥.

(٢) الكتاب (جورم باشا) ١٠/٤ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٣٩٦ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٢٥/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢١٥/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٧/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٣٤/٥.

(٨) الكتاب (جوروم باشا) ١٠/٤ ب؛ الحاشية (يم)، و(نور عثمانية) ٣٩٦ ب؛ الحاشية (يم).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو: (تُرى وتُسمع)، لأنَّ سيبويه يعبرُ هنا عن حَمَلِ (سَخَطًا) مصدر الفعل المتعدي (سَخِطَ) على نظيره (غَضَبًا) مصدر الفعل اللازم (غَضِبَ)؛ لاتفاق الوزنين والمعنى واحد، فالظاهرُ أنَّ الفعلَ في النصِّ هو (تُسمع)، لأنه قال قبله: (تُرى)، والرؤيةُ والسَّماعُ للسخطِ يأتیان من غير فاعلهما، وهو المراد؛ يدلُّ على هذا ما شرحه السيرافي بقوله: «وَمَعْنَى الْغَضَبِ وَالسَّخَطِ وَاحِدٌ؛ فَجَعَلُوا الْغَضَبَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ تَغْيِيرٍ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ، وَالسَّخَطَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ عُولَجٍ إِيقَاعُهُ لِعَيْرِ فَاعِلِهِ»^(١)، ولو كان الفعلُ الذي جاء في نصِّ سيبويه هو: (تُصنع)؛ لَعُولَجَ إِيقَاعُهُ لفاعله، وليس هو المراد.

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥/٦٤.

المبحث السادس: هذا باب فعّالان ومصدره وفعله:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «(وَقَالُوا: حَزْنَانٌ وَحَزْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ عَمٌّ فِي جَوْفِهِ، وَهُوَ كَالثُّكُلِ؛ لِأَنَّ الثُّكُلَ مِنَ الْحُزْنِ)، قال أبو سعيد: ورأيت في نسخة أبي بكر مبرمان التي^(١) بخطّه في الحاشية: في نسخة أبي العباس: حَزْنَانٌ وَحَزْنِيٌّ، وفي العمود^(٢) بهذا الهجاء ما عليه نَقَطُ الخاء والزّاي، كأنه حَزْنَانٌ وَحَزْنِيٌّ»^(٣).

١- خالفت المخطوطتان نسخة السيرافي، والمطبوعات كلّها؛ فقد ورد فيهما (حَزْنَانٌ) و(حَزْنِيٌّ) - بالحاء المعجمة، فالزاي، ثم الياء - على النحو الآتي:
(جو): «(وَقَالُوا: حَزْنَانٌ وَحَزْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ عَمٌّ فِي جَوْفِهِ، وَهُوَ كَالثُّكُلِ؛ لِأَنَّ الثُّكُلَ مِنَ الْحُزْنِ)»^(٤). وهذا النصُّ بتمامه ورد في (نو)^(٥). وهو يوافق ما ورد في عمود (أصل) نسخة مبرمان.

٢- وافقت النسخة (A) التي أُشيرَ إليها في حاشية (با) المخطوطتين، وعمود (أصل) نسخة مبرمان في أنهما (حَزْنَانٌ) و(حَزْنِيٌّ)^(٦).
٢- وافقت المطبوعات كلّها نسخة السيرافي في أن الكلمتين هما (حَزْنَانٌ) و(حَزْنِيٌّ) - بالحاء المهملة، فالزاي، ثم النون - على النحو الآتي:
(با): «(وَقَالُوا: حَزْنَانٌ وَحَزْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ عَمٌّ فِي جَوْفِهِ، وَهُوَ كَالثُّكُلِ؛ لِأَنَّ الثُّكُلَ مِنَ الْحُزْنِ)»^(٧).

(١) سقطت كلمة (التي) من السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٩٨.

(٢) لعله يعني بـ(العمود): ما في متن نسخة مبرمان.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨٩/١٥.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ١٧/٤ ب.

(٥) الكتاب (نور عثمانية) ٤٠١ ب.

(٦) الكتاب (باريس) ٢٣٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٠).

(٧) السابق (المتن) ٢٣٣/٢.

وهذا النص بتمامه ورد في (بو)^(١)، و(ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

٣- خالفت نسخة أبي العباس المبرد الجميع؛ فقد ورد فيها (جَرَّان)، و(جَرِّي) - بالجيم، فالراء، ثم الباء - وهذا ما نقله السيرافي عمّا في حاشية نسخة مبرمان التي بخطّه. وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيويه هو (حزان، وحزني)، بالحاء المهملة، ثم الزاي، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أنّ (حزان، وحزني) هو ما ورد في نسخة ابن خروف - التي بخطّ يده - من كتاب سيويه^(٤).

الثاني: أن سيويه فسّره بقوله: (لأنه غمّ في جوفه كالثكل) والعم هو الحزن، وأما (جران وجرى)، و(خزيان وخزيا) فلا يأتیان لهذا المعنى.

الثالث: أن سيويه يعدّد في هذا الباب ما يكون على (فعلان)، ومصدّره، وفعلّه، وقد تكلم سيويه عن الأبنية بالترتيب الآتي: (خزيان وخزيا)، ثم (حزان وحزني)، ثم (جران وجرى)، فلو كان أحدهما (غير حزان وحزني) هو ما في النصّ؛ لعدّ تكراراً.

الرابع: أنّ سيويه قال: «لأنه غمّ في جوفه، وهو كالثكل؛ لأنّ الثكل من الحزن»^(٥).

(١) الكتاب (بولاقي) ٢٢١/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٢٤/٤.

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٤٥/٥.

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١١٧ أ.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٤/٤.

المبحث السابع: هذا باب ما يُبنى على (أَفْعَل):

قال السيرافي: «قال سيبويه: أمّا الألوانُ فإنها تُبنى على أَفْعَل، ويكونُ الفِعْلُ على فَعَلٍ يَفْعَل، والمصدرُ على فُعْلَةٍ أَكْثَر، وربما جاء الفعل على فَعْلٍ يَفْعَل، وذلك قولك: أَدِمَ يَأْذُمُ أَدَمَةً^(١)، ومن العرب من يقول: أَدَمَ يَأْذُمُ أَدَمَةً...، وقالوا: صَدَأ، كما قالوا: الْعَبَسَ، والْأَغْبَسَ: البعيرُ الذي يضربُ إلى البياض، وقالوا: الْعُبْسَةُ^(٢)، كما قالوا: الْحُمْرَةُ، وفي نسخةٍ أُخْرَى: الْعَيْسَةُ، وأصلها: الْعَيْسَةُ؛ فَكُسِرَتِ العينُ؛ لِتَسْلَمَ الياءُ»^(٣).

وافقت المطبوعاتُ كُلُّها نسخةَ السيرافي في أن الكلمة هي (الْعُبْسَةُ) بالغين المعجمة، فالباء، على النحو الآتي:

(با): «أمّا الألوانُ فإنها تُبنى على أَفْعَل، ويكونُ الفعلُ على فَعَلٍ يَفْعَل، والمصدرُ على فُعْلَةٍ أَكْثَر، وربما جاء الفعلُ على فَعْلٍ يَفْعَل، وذلك قولك: أَدِمَ يَأْذُمُ أَدَمَةً، ومن العربِ مَنْ يقول: أَدَمَ يَأْذُمُ أَدَمَةً... وقالوا: صَدِئٌ يَصْدَأُ صُدْأَةً، وقالوا أيضاً: صَدَأٌ، كَمَا قالوا: الْعَبَسَ، والْأَغْبَسَ: البعيرُ الذي يضربُ إلى البياض، وقالوا: الْعُبْسَةُ، كما قالوا: الْحُمْرَةُ»^(٤).

وهذا النصُّ بتمامه ورد في (بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

٢- وافقت المخطوطتان نسخةَ السيرافي، والمطبوعاتُ كُلُّها في (الْعُبْسَةُ)، بالغين المعجمة المضمومة، ثم الباء الساكنة، لكنَّهما خالفتا في محيٍ (الْعَيْسَ)، و(الْأَغْبَسَ) فيهما مكان (الْعَبَسَ) و(الْأَغْبَسَ)، على النحو الآتي:

(١) الأَدَمَةُ: البياض في الإبل والظباء. لسان العرب ٤٦/١ (أدم).

(٢) الْعُبْسَةُ: لونٌ بين السَّوَادِ والصُّفْرِ. لسان العرب ٣٢٠٧/٥ (غبس).

(٣) شرح كتاب سيبويه ٩١/١٥.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٣٣/٢ و ٢٣٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٢٢/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٥/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٤٧/٥.

(جو): «أَمَّا الْأَلْوَانُ فَإِنَّهَا تُبْنَى عَلَى أَفْعَلٍ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى فَعَلَ يَفْعَلُ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى فُعْلَةٍ أَكْثَرُهُ، وَرَبَّمَا جَاءَ الْفِعْلُ عَلَى فَعَلَ يَفْعَلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَدِمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: أَدَمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً... وَقَالُوا: صَدَى يَصْدَأُ صُدْأَةً، وَقَالُوا أَيْضًا: صَدَأً، كَمَا قَالُوا: الْعَيْسُ، وَالْأَعْيَسُ: الْبَعِيرُ الَّذِي يَضْرِبُ إِلَى الْبَيَاضِ، وَقَالُوا: الْغُبْسَةُ، كَمَا قَالُوا: الْحُمْرَةُ»^(١).

وَالنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٢).

٣- خالفت النسخة الأخرى التي اطلع عليها السيرافي الجميع؛ فقد جاءت فيها (الْعَيْسَةُ) - بالعين المكسورة، فالياء الساكنة - مكان (الْغُبْسَةِ).

٤- وافقت المطبوعات كلها نسخة السيرافي في محيى كلمة (أَكْثَرُ) مجردة من اتصال الضمير: (والمصدر على فُعْلَةٍ أَكْثَرُ) وخالفت ذلك المخطوطتان؛ حيث اتصل بهما هاء الضمير: (والمصدر على فُعْلَةٍ أَكْثَرُهُ)، ووافقتهما النسخة (L) - وهي نسخة الأسكوريال - التي أشير إليها في حاشية (با)^(٣).

وبعد؛ فَيُرَجَّحُ أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو (الْغُبْسَةُ) التي وردت في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: ورودها في نسخة ابن خروف - التي بخط يده - من كتاب سيويه^(٤).
الثاني: محيى قوله: (كما قالوا: الْعَبْسُ، وَالْأَعْبَسُ: الْبَعِيرُ...) قبل قوله: (الْغُبْسَةُ) وبينها تناسق في الحروف.

الثالث: أن (الْغُبْسَةَ)، و(الْحُمْرَةَ) في قوله: (وقالوا: الْغُبْسَةُ كما قالوا: الْحُمْرَةُ)، بوزن واحدٍ، وهذا مختلفٌ - لفظاً - عن قوله في نسخة أخرى: (الْعَيْسَةُ).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ١٧/٤ ب، و ١٨ أ.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٤٠١ ب، و ٤٠٢ أ.

(٣) الكتاب (باريس) ٢٣٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٢٢).

(٤) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١١٧ أ.

المبحث الثامن: هذا بابٌ أيضاً للخصال التي تكون في الأشياء:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقالوا: الحُمُقُ، كما قالوا: الحُصْنُ، وقالوا: أحمقُ، وفي بعض النسخ: كما قالوا: الجُبْنُ»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات الأربع كلها ما اطلع عليه السيرافي في بعض النسخ، وهو مجيء كلمة (الجُبْن) مكان ما ورد في نسخته، وهي (الحُصْن)، وذلك على النحو الآتي:

جو: «وَقَالُوا: الحُمُقُ، كَمَا قَالُوا: الجُبْنُ، وَقَالُوا: أحمقُ»^(٢).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما ورد في نص كتاب سيبويه هو ما اطلع عليه السيرافي في بعض النسخ، الموافق لما جاء في المخطوطتين والمطبوعات كلها؛ لأنه ورد في نسخة المبرد، كما نقله ابن خروف في حاشية نسخته من الكتاب، فقد جاء فيها: «وقالوا: الحُمُقُ، كما قالوا: الجُبْنُ، وقالوا: أحمقُ، كما قالوا: أَشْنَعُ، وقالوا: خَرَقَ خُرْقًا، وَأَخْرَقَ». (مح)^(٨).

يُشار إلى أن ابن سيده أورد (الحُصْن، والجُبْن) مجتمعين في نص طويل نقله عن

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥/١٠٤، والسيرافي النحوي ص ١١٨.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢٢/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٠٥ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٢٣٨/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٢٦/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٣٦/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٣٥٣/٥.

(٨) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١١٨ أ؛ الحاشية (يس). وهذا النص - مع سطر بعده - ساقطٌ ساقطٌ من متن نسخة ابن خروف.

سيبويه، وفيه: «وقالوا: الحُمُقُ، كما قالوا: الحُصْنُ، والجُبْنُ»^(١).

(١) المخصص ١٤/١٥١.

المبحث التاسع: هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت بها فيما

مضى:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته؛ لأنها إذا كانت مما يُنصب في غير هذه الحروف لزمها النصب في هذه الحروف؛ فلم يفارقها إذا كانت قد تدخلها مع غير هذه الحروف، وكذلك إن كان شيءٌ منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومعاليق، ومنافخ، ومقاريض...)، وفي بعض النسخ مكان المقاريض: المفاريض^(١)؛ جمع مفراض، وهو حديدة يُقطع بها»^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في مجيء (مقاريض)، بالقاف بعد الميم، على النحو الآتي:

(جو): «واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته؛ لأنها إذا كانت مما يُنصب في غير هذه الحروف لزمها النصب؛ فلم يفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف، وكذلك إن كان شيءٌ منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومنافخ، ومعاليق، ومقاريض»^(٣).

والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤)، و(با)^(٥)، و(بو)^(٦)، و(ها)^(٧)،

(١) كلمة (المقاريض) ساقطة من (ط. مصر)، والسياق يقتضيها، وهي موجودة في (السيرافي

النحوي) ص ٣٣٠. و"المفرض: الحديدة التي يُحزُّ بها". لسان العرب ٣٣٨٨/٥ (فرض).

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٧/١٦، والسيرافي النحوي ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٥٧/٤ أ.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٤٣٣ ب.

(٥) الكتاب (باريس) ٢٨٦/٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢٦٤/٢ و ٢٦٥.

(٧) الكتاب (هارون) ١٣٠/٤.

و(بك)^(١).

٢- خالفت بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي الجميع؛ فقد جاءت فيها (المقاريض)، بالفاء بعد الميم، مكان (المقاريض).

٣- على الرغم من اتفاق نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات في (المقاريض)؛ إلا أنه وجد اختلاف بينها في نص سيبويه تقديمًا، وتأخيرًا، وسقطًا على النحو الآتي:

أ - في نسخة السيرافي تأخر الفعل مع جازمه (فلم يفارقها) بعد قوله: (في هذه الحروف) على النحو الآتي: (لزمها نصب في هذه الحروف؛ فلم يفارقها إذا كانت قد تدخلها مع غير هذه الحروف). بينما قدم الفعل مع جازمه في المخطوطتين، والمطبوعات: (لزمها نصب؛ فلم يفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف).

ب - في نسخة السيرافي جاءت (إذا) بعد (فلم يفارقها)، بينما جاءت (إذ) مكانها في المخطوطتين والمطبوعات.

ج - وافق ما عند (ب) نسخة السيرافي في تأخر الفعل مع جازمه عن قوله: (في هذه الحروف، فلم يفارقها)، وخالفها ووافق المخطوطتين، والمطبوعات في مجيء (إذ) مكان (إذا): «كذا عند (ب): في هذه الحروف فلم يفارقها إذ»^(٢).

د - في نسخة السيرافي اتصلت تاء التأنيث بالفعل الناسخ (كانت) عند قوله: (فلم يفارقها إذا كانت قد تدخلها) بينما خلا الفعل الناسخ من هذه التاء في المخطوطتين، والمطبوعات.

هـ - في نسخة السيرافي وردت (قد) قبل الفعل المبدوء بتاء المضارعة (تدخلها): (إذا كانت قد تدخلها)، بينما سقطت (قد) من المخطوطتين، والمطبوعات، وبُديء المضارع فيها بالياء (إذ كان يدخلها).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٤٥٠/٥ و ٤٥١.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٥٧/٤؛ الحاشية (يس)، و(نور عثمانية) ٤٣٣؛ الحاشية (يس).

و- في نسخة السيرافي قُدِّمَتْ كلمة (مَعَالِيق) على (مَنَافِيخ): (وَمَعَالِيق وَمَنَافِيخ)، بينما تأخرت (مَعَالِيق) في المخطوطتين، والمطبوعات: (مَنَافِيخ وَمَعَالِيق).

٤- في النسخة (L) التي أُشير إليها في حاشية (با)، وهي نسخة الأسكوريال، وردت كلمة (مَقَاتِيح) مكان (مَنَافِيخ)^(١).

وبعد؛ فهذا النص لم يورده غير السيرافي من شَرَّاح الكتاب، فبابه مما سقط من نسخة ابن خروف، ولم يورد النص في بابه: الفارسي في تعليقه^(٢)، والهسكوري في شرحه^(٣)، ولم يرد الباب أصلاً عند القرطبي في (شرح عيون كتاب سيوي)، وابن خروف في (تنقيح الألباب).

وُجِّحَ أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو (مقاريض)، بالقاف، وليس (مفاريض)، بالفاء، وإن كان معناهما قريبين؛ فقد وردت بالقاف في نسخة الأسكوريال^(٤)، وبالقاف أيضاً في النص الذي نقله ابن السراج عن سيويه، وهو قوله: «وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومعاليق، ومنافيح، ومقاريض، ومواعيظ، ومبالغ»^(٥).

(١) الكتاب (باريس) ٢٨٦/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٣).

(٢) يُنظر: التعليقة على كتاب سيويه ١٨٣/٤ - ١٩٣.

(٣) شرح كتاب سيويه ٧٣/١ - ٧٦.

(٤) الكتاب (نسخة الأسكوريال) ٢١٨ أ.

(٥) الأصول في النحو ١٦٤/٣.

المبحث العاشر: باب ما يُمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة:

قال السيرافي: «وسيويه يقول: (أروم الكسرة في الواو، تقول: هذا ابن أمّ مذعور، وابن بُور - وفي بعض النسخ: ابن مذعور - كأنك تروم الكسرة؛ لأن الراء كأنها حرفان مكسوران، ولا تميل الواو؛ لأنها لا تشبه الياء، ولو أملت أملت ما قبلها، ولكنك تروم الكسر، كما تقول: رُدَّ)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي في (ابن مذعور)، من غير إقحام (أمّ) بين (ابن)، و(مذعور)، على النحو الآتي:
(جو): «وَسِيَوِيَه يَقُولُ: أَرُومُ الْكَسْرَةَ فِي الْوَاوِ، وَتَقُولُ: هَذَا ابْنُ مَذْعُورٍ، كَأَنَّكَ تَرُومُ الْكَسْرَةَ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ كَأَنَّهَا حَرْفَانِ مَكْسُورَانِ، فَلَا تُمِيلُ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُشَبِّهُ الْيَاءَ، وَلَوْ أَمَلْتَهَا أَمَلْتَ مَا قَبْلَهَا، وَلَكِنَّكَ تَرُومُ الْكَسْرَ، كَمَا تَقُولُ: رُدَّ»^(٢).
والنص في (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٣).

٢- وافقت المطبوعات كلها نسخة السيرافي، والمخطوطتين في (ابن مذعور)، وذلك على النحو الآتي:

(با): «وتقول: هذا ابن مذعور، كأنك تروم الكسرة^(٤)؛ لأن الراء كأنها حرفان مكسوران، فلا تميل الواو؛ لأنها لا تشبه الياء، ولو أملت أملت ما قبلها، ولكنك تروم الكسر، كما تقول: رُدَّ»^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٦/١٦.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٦٢/٤ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٤٣٧ ب.

(٤) في النسخة (L): (الكسر). يُنظر: الكتاب (باريس) ٢٩٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٥).

(٥) الكتاب (باريس) ٢٩٣/٢.

والنص في (با) ورد بتمامه في (بو)^(١)، و(ها)^(٢)، و(بك)^(٣).

٣- زيد في متن المخطوطتين النص الآتي: «وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: أَقُولُ فِي مَذْعُورٍ وَابْنِ بُورٍ: أُمِئِلْ مَا قَبَلَ الْوَاوِ، وَأَمَّا الْوَاوُ فَلَا يُمِئِلُهَا»^(٤)، وَسَيَبُوه يَقُولُ: أَرْوَمُ الْكَسْرَةَ فِي الْوَاوِ»^(٥). وهذا النص ورد في نسخة ابن خروف^(٦)، وهو ما يرجح أن يكون للأخفش. للأخفش.

٤- خالفت نسخة السيرافي الجميع، فقد زيدت فيها كلمة (أم) قبل (مذعور)؛ فجاء النص فيها: (هذا ابن أم مذعور)، بينما سقطت كلمة (أم) من المخطوطتين، والمطبوعات كلها.

٥- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها زيدت (الواو) قبل (تقول) في قوله: (وتقول: هذا ابن مذعور). وسقطت هذه الواو من نسخة السيرافي.

٦- يُلْحَظُ أَنَّ قَوْلَهُ: (وابن بور)، لم يرد في غير نسخة السيرافي، فقد خلت منها بعض النسخ التي اطلع عليها السيرافي، والمخطوطتان، والمطبوعات كلها.

٧- يُلْحَظُ أَيْضًا أَنَّهُ ورد في شرح السيرافي (مخطوطة هارفارد) قوله: (ابن ثور) بالثاء، مكان (ابن بور) التي جاءت في المطبوع، على اختلاف بين النسخ في ضم (الثناء) أو فتحها، فقد جاء فيها: «وسيبويه يقول: هذا ابن أم مذعور، وابن ثور، وفي بعض النسخ:

(١) الكتاب (بولاق) ٢/٢٧٠.

(٢) الكتاب (هارون) ٤/١٤٣.

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٥/٤٦٠.

(٤) في (ط): أُمِئِلُهَا. ينظر: الكتاب (جوروم باشا) ٤/٦٢ ب؛ الحاشية (تحت الفعل: يميلها)، و(نور عثمانية) ٤٣٧ ب؛ الحاشية (تحت الفعل: يميلها)، وهو كذلك في (نسخة ابن خروف) ١٣١ ب.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ٤/٦٢ ب، و(نور عثمانية) ٤٣٧ ب.

(٥) الكتاب (جوروم باشا) ٤/٦٢ ب، و(نور عثمانية) ٤٣٧ ب. ولم يرد هذا النص في المطبوعات الأربع.

(٦) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٣١ ب.

ابن ثور^(١).

٨- ما ورد بفتح (الثاء) وافق ما أورده المسكوري^(٢) في شرحه، فقد قال: «الإمام يقول في (ابن مذعور)، و(ابن ثور): بإشمام الواو الكسرة»^(٣)، وقد أُشيرَ في حاشية شرح السيرافي (المطبوع) إلى أن كلمة: (ثور) كُتِبَت أعلى كلمة (مذعور) في النسخة (ب) من نسخ التحقيق، وأمّا في النسخة (ت) فلم تكتب كلمة (مذعور)، وُكُتِبَ مكانها كلمة (ثور)^(٤)، ووافق ما في النسخة (ت) ما ورد في كتاب (السيرافي النحوي)، فقد جاء فيها: «وفي بعض النسخ: ابن ثور»^(٥). وقد صرّح ابن جني أنها بالباء (ابن بور)، حين قال: «ومثلها الضمة المثممة كسرًا، كضمة قاف (المنثور)، وضمة عين (مذعور) وباء (ابن ثور)»^(٦). وقال أيضًا: «ونحو من ذلك قولهم: مررت بمذعور وابن ثور»^(٧).

لكن ابن سيده أورد روايةً أخرى عن سيويه هي: (ابن ثور)، بالنون، قال: «وابن ثور: حكاة ابن جني في الإمالة، والذي ثبت في كتاب سيويه: ابن ثور، بالنون»^(٨)، وهو - بالنون - ما ورد عند أبي حيان في الارتشاف، قال: «فإن كان بعد الضمة واو؛ كمذعور وابن ثور، فأقوال...»^(٩)، ويُرجّح أن يكون ما أورده ابن سيده وأبو حيان هو الذي ورد في نصّ كتاب سيويه، فهو نفسه ما ورد في نسخة ابن خروف^(١٠).

(١) شرح كتاب سيويه للسيرافي (مخطوطة هارفارد) ٧٠ ب.

(٢) المسكوري ظناً.

(٣) شرح كتاب سيويه للمسكوري ٧٩/١.

(٤) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٦٦/١٦؛ الحاشية (٢).

(٥) السيرافي النحوي ص ٣٥٢.

(٦) الخصائص ١٢١/٣.

(٧) السابق ١٤٤/٢.

(٨) المحكم ٣٣٢/١٠ (بور)، ويُنظر: ٣٢٢/١٠ (نور).

(٩) ارتشاف الضرب ٥٤٠/٢.

(١٠) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٣١ ب.

وَيُرجَّح أيضاً أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي، وهو قوله: (ابن مذعور)، من غير إقحام كلمة (أمّ) بين (ابن) و(مذعور)؛ لأنّ هذا ما ورد في نسخة ابن خروف: «وتقول: هذا ابن مذعور»^(١)، كما كما أنه كذلك في شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد (المسكوري ظناً)^(٢).

(١) السابق.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٧٩/١.

المبحث الحادي عشر: هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيُحرَّك لكراهيتهم التقاء الساكنين:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقالوا: رأيتُ العِكمَ^(١)، وفي بعض النسخ: رأيتُ العِكمَ، فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البكر) وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الحجر، وإنما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجَرَّ مثله بعده، صار في النصب كأنه بعد الساكن»^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلُّها نسخة السيرافي في كسر الكاف في كلمة (العِكمَ)، مخالفةً بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي في أنَّ الكاف ساكنة: (العِكمَ)، على النحو الآتي:

(جو): «وقالوا: رأيتُ العِكمَ؛ فَلَمْ يَفْتَحُوا الكافَ، كَمَا لَمْ يَفْتَحُوا كَافَ (البكر)، وَجَعَلُوا الضَّمَّةَ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا بِمَنْزِلَتِهَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا، وَهُوَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ الْحَجَرَ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا جَعَلُوا قَبْلَ السَّاكِنِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِثْلَهُ بَعْدَهُ، صَارَ فِي النَّصْبِ كَأَنَّهُ بَعْدَ السَّاكِنِ»^(٣).
والنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه في (نو)^(٤).

٢- هذا النصُّ في المخطوطتين ورد في المطبوعات كلُّها، باختلاف ضبط الكاف في (البكر)؛ فقد ضُبِطَتْ بالسكون في المخطوطتين (البكر)، بينما ضُبِطَتْ في المطبوعات بحركتين هما الضمة والكسرة (البكر) على النحو الآتي:

(با): «وقالوا: رأيتُ العِكمَ؛ فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البكر) وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الحجر وإنما

(١) العِكمَ: العدلُ ما دام فيه المتاع. لسان العرب ٣٠٦١/٤ (عكم).

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢٧/١٦.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٧٥/٤ ب.

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٤٤٨ أ.

فعلوا ذلك في هذا؛ لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجَرّ مثله بعده، صار في النصب كأنه بعد الساكن»^(١).

والنَّصُّ في (با) ورد في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٣- أُشِيرَ في حاشية (با) إلى أَنَّ (العِكْمَ) وردت (الحِكْمَ) - بالحاء مكان العين - في النسخة (H)^(٥).

٤- في نسخة السيرافي وردت (إِذَا) في قول سيوييه: (وجعلوا الضمة إِذَا كانت قبلها)، وحلَّت مكانها (إِذْ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وجعلوا الضمة إِذْ كانت قبلها).

٥- في نسخة السيرافي، والمطبوعات كلها سُيِّقَتْ كلمَةُ (قبل) بِـ(ما) في قول سيوييه: (لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجَرّ مثله بعده)، وسقطت (ما) هذه في المخطوطتين: (لأنهم لما جعلوا قبل الساكن في الرفع والجَرّ مثله بعده).

٦- خالفت مطبوعَةُ (با) أيضًا نسخة السيرافي، والمطبوعات الأخرى في إحدى كلمات المثال الأخير؛ فقد وردت في (با): رأيت الجُرَّ، بتقديم الحاء المضمومة على الجيم المفتوحة، بينما ورد في الجميع: رأيت الجُرَّ، بتقديم الجيم على الحاء وضمّ الاثنين. وأمّا في المخطوطتين فقد رُسِمَ أحدُ الحرفين تحت الآخر، ووُضِعَتْ نقطة الإعجام تحتها؛ فلم يتبيّن هل هي (الجُرَّ)، أو (الجُرَّ)؟

وبعد؛ فالوقف بالنقل كثيرٌ عند النحويين، وهو إعطاء عين الثلاثي الساكن الوسط حركة اللام عند الوقف في حالتي الرفع والجَرّ، مثل: جاء بَكْرٌ، وسلمت على بَكْرٍ. ولكن المسألة هنا مختلفة، فهي الوقف بإتباع الثلاثي الساكن الوسط حركة ما قبله لا ما

(١) الكتاب (باريس) ٣١٠/٢

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٨٤/٢

(٣) الكتاب (هارون) ١٧٤/٤

(٤) الكتاب (البكاء) ق ٢ ٤٨٩/٥

(٥) الكتاب (باريس) ٣١٠/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١).

بعده، والذي يُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو: (وقالوا: رأيتُ العِكمَ)،
بكسر فاء الكلمة وعينها، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: وروده هكذا في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده^(١).

الثاني: وروده أيضًا عن سيبويه في التعليقة للفارسي^(٢)، وهو أحد أصحاب نسخ
الكتاب.

الثالث: وروده كذلك في شرح المسكوري^(٣).

الرابع: أن تفصيل سيبويه بعد ذلك يدلُّ على أنها (العِكمَ)، وليست (العِكمَ)،
فهو يقول: «وقالوا: رأيتُ العِكمَ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البَكْرِ،
وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيتُ الجُحُرَ، وإنما
فعلوا ذلك في هذا لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده، صار في
النصب كأنه بعد الساكن»^(٤).

الخامس: أن سيبويه هنا لا يريد نقل حركة الإعراب كما في الوقف بالنقل، وإنما
يريد الوقف على الحرف الأخير بالسكون من غير نقل، بل بإتباع عين الكلمة للحركة
المناسبة لها في الحرف الذي قبلها وهي الكسرة، كما نقلتُ ضمةُ الجيم إلى الحاء في:
رأيتُ الجُحُرَ.

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٣٥ ب.

(٢) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢١٧/٤.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١٢٧/١.

(٤) الكتاب (هارون) ١٧٤/٤.

المبحث الثاني عشر: هذا باب عدد الحروف ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مهموسها ومجهورها:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه في الحروف اللينة (الألف، والواو، والياء): «قال: وهذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخارجهن، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف»، ونسخة أبي بكر مبرمآن: (ثم الياء، والواو)»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر مبرمآن في مجيء ما نصّه: (ثم الياء والواو)، وهو ما سقط من نسخة السيرافي، على النحو الآتي:
(جو): «وهذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخارجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف، ثم الياء، ثم الواو»^(٢).

وهذا النص بتمامه ورد في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧).
٢- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة مبرمآن في حرف العطف الوارد بين كلمتي (الياء)، و(الواو)؛ ففي نسخة مبرمآن عطف بـ(الواو): (ثم الواو والياء)، وفي غيرها عطف بـ(ثم) بين الكلمتين: (ثم الواو ثم الياء).
٢- خالفت نسخة السيرافي الجميع؛ فقد سقط منها ما نصّه: (ثم الواو، ثم الياء).
٣- ورد قول سيبويه في نسخة السيرافي: (لاتساع مخارجهن)، وخالفت ذلك المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ فقد ورد النص فيها: (لاتساع مخارجها).
٤- في المخطوطتين ضبطت الميم بالفتح في كلمة (مخرجها)، وضبطت بالضم في

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٧٥/١٨.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٩١/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٣٧ أ.

(٤) الكتاب (باريس) ٤٥٥/٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤٠٦/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٣٦/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٣٢/٥.

المطبوعات كلها (مُخْرِجَهَا).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيويه قوله: (وأخفاهنَّ وأوسعهنَّ مخرجًا الألفُ، ثُمَّ الياءُ، ثُمَّ الْوَاوُ)؛ وذلك لسببين:

الأول: ورودها في نسخة ابن خروف أيضا التي بخط يده^(١).

الآخر: ورود هذه الجملة بنصّها عند ابن السراج، فقال: «وأخفاهنَّ وأوسعهنَّ مخرجًا الألفُ، ثُمَّ الياءُ، ثُمَّ الْوَاوُ»^(٢)، وعند الرضي أيضًا في قوله: «فَأَوْسَعُهُنَّ مخرجًا الألفُ، ثُمَّ الياءُ، ثُمَّ الْوَاوُ»^(٣).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٥٧ ب.

(٢) الأصول في النحو ٤٠٤/٣.

(٣) شرح الشافية ٢٦١/٣.

المبحث الثالث عشر: هذا باب الادغام في الحرفين اللذين تضع لسانك بهما موضعاً واحداً لا يزول عنه:

قال السيرافي: «قال سيبويه: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا بِالْهَمْ قَالُوا: الْحَمَرُ، فَلَمْ يَحْذِفُوا الْأَلِفَ حِينَ حَرَكُوا اللَّامَ؟ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ قَدْ ضَارَعَتِ الْأَلِفَ الْمُقْطُوعَةَ، نَحْوُ أَلِف: أَحْمَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ فَتَحْتَ، وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ ثَبَّتَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قَوِيَتْ، كَمَا قُلْتَ: الْجَوَارُ، حِينَ قُلْتَ: جَاوَرْتُ، وَتَقُولُ: أَفَّاَللَّهِ؛ فَلَا تَقْوَى فِي مَوْضِعِ سِوَى أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ - وَفِي نَسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانٌ: فَتَقْوَى فِي مَوَاضِعَ - وَمِنْهَا: إِيْ هَا اللَّهُ ذَا، وَحَسُنَ الْادْغَامُ كَحُسْنِهِ فِي قَوْلِهِمْ: جَعَلَ لَّكَ، وَلَكِنَّهُ ضَارَعَ حِينَ كَانَ الْحَرْفَانِ غَيْرَ مُنْفَصِلَيْنِ، نَحْوُ: احْمَرَّتْ»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر مبرمان في قول سيبويه: فتقوى في مواضع سوى الاستفهام، مخالفة نسخة السيرافي التي حصل فيها الآتي:

أ - ورد الفعل المضارع مسبوقةً بالنهي في قوله: (فلا تقوى).

ب - ورد المجرور مفرداً لا جمعاً في قوله: (في موضع).

ج - جاءت كلمة (ألف) قبل كلمة (الاستفهام) في قوله: (فلا تقوى في موضع سوى ألف الاستفهام)، وذلك على النحو الآتي:

جو: «فَإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْهَمْ قَالُوا: الْحَمَرُ، فَيَمْنُ حَقَّفَ هَمْزَهُ أَحْمَرُ، فَلَمْ يَحْذِفُوا الْأَلِفَ لَمَّا حَرَكُوا اللَّامَ؟ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ قَدْ ضَارَعَتِ الْأَلِفَ الْمُقْطُوعَةَ، نَحْوُ أَلِف: أَحْمَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ فَتَحْتَ، وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ ثَبَّتَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قَوِيَتْ، كَمَا قُلْتَ: الْجَوَارُ، حِينَ قُلْتَ: جَاوَرْتُ، وَتَقُولُ: يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي، وَأَفَّاَللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ؛ فَتَقْوَى أَيْضًا فِي مَوَاضِعِ سِوَى الاسْتِفْهَامِ، وَمِنْهَا: إِيْ هَا^(٢) اللَّهُ ذَا، وَحَسُنَ الْادْغَامُ فِي: افْتَتَلُوا، كَحُسْنِهِ فِي قَوْلِهِمْ: جَعَلَ لَّكَ، إِلَّا أَنَّهُ ضَارَعَ - حَيْثُ كَانَ الْحَرْفَانِ غَيْرَ مُنْفَصِلَيْنِ -

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ١١٤ و ١١٥.

(٢) رُسِمَتِ الكلمتان (إِيْ هَا) في متن المخطوطة متصلتين: (إِيْهَا).

أَحْمَرْتُ»^(١).

والتَّصُّ في (جو) ورد - باختلافٍ يسير - في (نو)^(٢)، و(با)^(٣)، و(بو)^(٤)، و(ها)^(٥)، و(بك)^(٦)، على النحو الآتي:

أ - في (جو) موافقةً نسخة السيرافي، ورد قوله: (فإنَّ هذه الألف قد ضارعتِ الألفَ المقطوعة، نحو أَلَفٍ: أحمَر)، وسقطت كلمة: (ألف) من (نو)، و(با)، و(بو)، و(ها)، و(بك).

ب - في (جو)، موافقةً نسخة السيرافي، ورد قوله: (وَحَسُنَ الإدغامُ كَحُسْنِهِ في قولهم: جَعَلَ لَكَ)، وسقط هذان المتضايقان: (قولهم)، من (نو)، والمطبوعات كلها.

٢- في نسخة السيرافي ورد الفعل الماضي مبنياً للمعلوم في قوله: (فإنَّ قال قائلٌ: ما بالهم)، بينما بُني للمجهول، وُسِّبَتْ (ما) بِ(الفاء) في المخطوطتين، والمطبوعات، فصارت الجملة: (فإنَّ قِيلَ: فما بالهم).

٣- في نسخة السيرافي وردت كلمة (حين) في قوله: (فلم يحذفوا الألفَ حينَ حَرَّكُوا اللامَ)، بينما حلت (لَمَّا) مكانها في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (فلم يحذفوا الألفَ لَمَّا حَرَّكُوا اللامَ).

٤- في نسخة السيرافي وردت همزة (إِنَّ) مكسورة، مسبوقهً بالفاء في قوله: (فإنَّ هذه الألفَ قد ضارعتِ الألفَ المقطوعة)، بينما فُتِحَتِ الهمزة في المخطوطتين، والمطبوعات؛ لسبقها باللام، فجاء النصُّ فيها: (فإنَّ هذه الألفَ قد ضارعتِ الألفَ المقطوعة).

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٤ / ١٩٤ ب، و ١٩٥ أ.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٠ أ.

(٣) الكتاب (باريس) ٤٥٩/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤١٠/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٤٤٤/٤ و ٤٤٥.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٣٩/٥.

٥- سَقَطَ من نسخة السيرا في قوله: (فيمَن خَفَّفَ همزة أحمر) في النَّصِّ الآتي: (فإن قال قائل: ما بالهم قالوا: الحَمَر، فِيمَن خَفَّفَ همزة أحمر، فلم يحدفوا الألف حين حركوا اللام)، وورد هذا القول، ولم يسقط في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، باختلاف يسير بينها، حيث ورد الفعل في (جو) و(بك): (فيمَن خَفَّفَ)، وفي (نو)، و(با)، و(بو)، و(ها): (فيمَن حَذَفَ).

٦- أُشِيرَ في حاشية (نو) إلى أن الفعل: (حَذَفَ) قد ورد في (ط): (خَفَّفَ)^(١). كما أُشيرَ في حاشية (با) إلى أنه ورد كذلك في النسخة (A)^(٢)، وهذا موافق لما ورد في (جو)، و(بك).

٧- أُشِيرَ في حاشية (بك) إلى مجيء الفعل: (حَذَفَ)، مكان: (خَفَّفَ) في نسختي التحقيق (ب)، و(هـ)^(٣).

٨- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد قوله: (وتقول: يا اللَّهُ اغْفِرْ لي، وَأَفَاللَّهِ لتَفْعَلَنَّ)، وقد سقط جزء من هذا النص من نسخة السيرا في، والذي جاء فيها قوله: (وَتَقُولُ: أَفَاللَّهِ).

٩- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد الفعل والفاعل: (اقتتلوا) في قوله: (وَحَسُنَ الإِدْعَامُ فِي: اُقْتَتَلُوا)، وسقطا من نسخة السيرا في.

١٠- في نسخة السيرا في ورد (ولكنه) في قوله: (ولكنه ضارِعٌ حينَ كان الحرفانِ غيرَ منفصلين)، وحلَّ مكانه (إِلَّا أَنَّهُ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها، فصار النَّصُّ فيها: (إِلَّا أَنَّهُ ضارِعٌ حينَ كان الحرفانِ غيرَ منفصلين).

١١- أُشِيرَ في حاشية (با) إلى أن قوله: (فلَمَّا كانتَ كذلكَ قَوِيَتْ)، قد ورد في النسخة (A): (فما كان)^(٤).

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٠ أ؛ الحاشية في المتن تحت كلمة (حَذَفَ).

(٢) الكتاب (باريس) ٤٥٩/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٣) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٣٩/٥؛ الحاشية (٤٣).

(٤) الكتاب (باريس) ٤٥٩/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٩).

١٢- أُشيرَ في حاشية (بك) إلى أن كلمة (ذا) في قوله: (إي ها الله ذا) قد سقطت من إحدى نسخ التحقيق، وهي النسخة الأصل^(١).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو قوله: (فَتَقَوَّى أَيْضًا فِي مَوَاضِعِ سِوَى الاسْتِفْهَامِ) وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أن هذه الجملة وردت هكذا بنصّها في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده^(٢).
الثاني: أنها وردت عند سيبويه في غير الاستفهام، وهو قوله: (ومنها: إي ها الله ذا)، وقد ذكر ذلك السيرافي نفسه في شرحه لما أورده سيبويه، فقال: «وَأَمَّا (إي ها الله) فَإِنَّ أَلْفَ (ها) تَثَبَّتْ، وَلَا تُحْذَفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ»^(٣)، كما ذكرها سيبويه في غير هذا الباب، فقال: «قولك: إي ها الله ذا، تثبت ألف (ها) لأن الذي بعدها مُدْعَمٌ»^(٤)، فلو كان ما في كتاب سيبويه بالنفي: (فلا تقوى في موضعٍ سوى أَلِفِ الاستفهام)؛ لعدّ ذلك من التناقض.

الثالث: مما يؤكد ورودها عند سيبويه في غير الاستفهام أيضًا قول السيرافي - بعد أن ذكر ما جاء عند سيبويه في الاستفهام، وغير الاستفهام -: «ومما يقوّي ذلك أيضًا مما لم يستشهد به سيبويه قولهم في النداء: يا الله، بقطع الألف»^(٥)، ففي هذا دليل على أن سيبويه استشهد بما قبله وجاء به، فكيف يتوافق هذا لو كان نصّ سيبويه: (فلا تقوى في موضعٍ سوى أَلِفِ الاستفهام)، بالنفي، وحصره بالاستفهام فقط.

الرابع: ورودها في نسختي الأسكوريال^(٦)، وراغب باشا^(٧).

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٣٩/٥؛ الحاشية (٤٤).

(٢) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٥٠ أ.

(٣) كتاب الأدغام من شرح كتاب سيبويه ص ١١٨.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٩٩/٣.

(٥) كتاب الأدغام من شرح كتاب سيبويه ص ١١٨.

(٦) الكتاب (نسخة الأسكوريال) ٢٦٣ ب.

(٧) الكتاب (نسخة راغب باشا) ٣٣٣ ب.

المبحث الرابع عشر: هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والحروف المتقاربة مخارجها:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه؛ متصلاً بالعنوان: «فَإِذَا ادَّغَمَتْ؛ فَإِنَّ حَالَهَا حَالُ الحرفين اللَّذَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ فِي حُسْنِ الإدغام، وفيما يزدادُ البيانُ فيه حُسْنًا، وفيما لا يجوزُ فيه الإخفاءُ - وفي نُسخة مَبْرَمَانَ: إِلَّا الإخفاءُ - وَحَدَهُ، وفيما يجوزُ فيه الإخفاءُ والإسكانُ.

والإظهارُ في الحروف التي هي حَيِّزٌ وَاحِدٌ - وفي نسخة: هي مُخْرَجٌ وَاحِدٌ - وليستُ بأمثالٍ سواءٍ أحسنُ؛ لأنها قد اختلفتُ، وهي في المختلفةِ المخارجِ أحسنُ؛ لأنها أشدُّ تباعدًا، والإظهارُ كُلَّمَا تَبَاعَدَتِ المخارجُ ازدادَ حُسْنًا»^(١).

اختلفت النسخُ في مواضع كثيرة في النصِّ السابق، على النحو الآتي:

١- ورد في نسخة السيرافي ما نصُّهُ: (وفيما يزدادُ فيه البيانُ حُسْنًا، وفيما لا يجوزُ فيه الإخفاءُ). وزادت عليها نسخة مبرمان (إِلَّا) قبل كلمة (الإخفاءُ)، فصار النصُّ: (وفيما يزدادُ البيانُ فيه حُسْنًا، وفيما لا يجوزُ فيه إِلَّا الإخفاءُ).

٢- خالفت (جو) نسخة السيرافي، ونسخة مبرمان، فقد سقط منها جملة: (وحده، وفيما يجوزُ فيه الإخفاءُ) وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَالْحُرُوفُ الْمُتَقَارِبَةُ مَخَارِجُهَا فَإِذَا ادَّغَمَتْ؛ فَإِنَّ حَالَهَا حَالُ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ فِي حُسْنِ الإدغام، وَفِيَمَا يَزْدَادُ الْبَيَانُ فِيهِ حُسْنًا، وَفِيَمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الإخفاءُ وَالْإِسْكَانُ. فَالْإِظْهَارُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَتْ بِأَمْثَالٍ سَوَاءٍ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ اختلفتُ، وَهُوَ فِي الْمُخْتَلَفَةِ الْمَخَارِجِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَبَاعُدًا، فَكَذَلِكَ الْإِظْهَارُ؛ كُلَّمَا تَبَاعَدَتِ الْمَخَارِجُ ازدادَ حُسْنًا»^(٢).

٣- وافقت مطبوعتا (با)، و(بو) مخطوطة (جو) فيما سقط منها، وهو قوله: (وحده، وفيما يجوزُ فيه الإخفاءُ)، وخالفناها في سقط (إِلَّا) منهما أيضا في قوله:

(١) كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص ١٢٣.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ١٩٥/٤ أ.

(وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء والإسكان)، على النحو الآتي:

(با): «والحروف المتقاربة مخارجها، فإذا أدغمت؛ فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسناً، وفيما لا يجوز فيه الإخفاء والإسكان. فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد، وليست بأمثال سواء أحسن؛ لأنها قد اختلفت، وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعدًا، وكذلك الإظهار؛ كلما تباعدت المخارج ازداد حُسْنًا»^(١).

والنَّصُّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٢).

٤- وافقت (ط) ما رود في (با) في قوله: (وفيما لا يجوز فيه الإخفاء والإسكان)^(٣).

٥- وافقت (نو)، و(ها)، و(بك) نسخة مبرمان، على النحو الآتي:

(نو): «والحروف المتقاربة مخارجها، فإذا أدغمت؛ فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسناً، وفي ما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفي ما يجوز فيه الإخفاء والإسكان. فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد، وليست بأمثال سواء أحسن؛ لأنها قد اختلفت، وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعدًا، وكذلك الإظهار؛ كلما تباعدت المخارج ازداد حُسْنًا»^(٤).

والنَّصُّ في (نو) ورد بتمامه في (ها)^(٥)، و(بك)^(٦)، والنسخة (L) في حاشية (با)^(٧).

(١) الكتاب (باريس) ٤٦٠/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤١١/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٤٤٥/٤؛ الحاشية (٤).

(٤) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٠ أ، ب.

(٥) الكتاب (هارون) ٤٤٥/٤ و٤٤٦.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٤٠/٥.

(٧) الكتاب (باريس) ٤٦٠/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٥).

٦- فُسِّرَ في حاشية (نو) ما يوافق نسخة مبرمان، فقد جاء فيها: «أي: لا يجوز فيه إلا الإخفاء دون الإسكان للاَدِّغام»^(١).

٧- في نسخة السيرافي وردت كلمة (حَيِّز) في قوله: (والإظهار في الحروف التي هي حَيِّزٌ واحدٌ)؛ وخالفها نسخة مبرمان، فقد جاءت فيها كلمة (مُخْرَج) مكان (حَيِّز): (والإظهار في الحروف التي هي مُخْرَجٌ واحدٌ).

٨- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة مبرمان في مجيء (مُخْرَج) مكان (حَيِّز)، لكن في المخطوطتين، والمطبوعات كلها سَقَطَ الضمير (هي) بعد الموصول (التي)، وورد مكانه حرف الجرِّ (مِنْ) ، فصار النصُّ فيها: (والإظهار في الحروف التي مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ).

٩- في نسخة السيرافي جاءت (الواو) في قوله: (والإظهار في الحروف...)، ووردت (الفاء) مكانها في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (فالإظهار في الحروف...).

١٠- في نسخة السيرافي، و(ها)، و(بك) ورد الفعل الماضي (أَدْغَمْتُ) مبنياً للمجهول، والتاء معه للتأنيث في قوله: (فإذا أَدْغَمْتُ؛ فإنَّ حالها...)، وفي المخطوطتين، و(با)، و(بو) ورد فيها هذا الفعل مبنياً للمعلوم، والتاء معه ضميراً (فإذا أَدْغَمْتُ؛ فإنَّ حالها...).

١١- اتصلتِ الفاءُ بِـ(إذا) في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، و(با)، و(بو) في قوله: (فإذا أَدْغَمْتُ)، وسقطت هذه الفاء من (ها)، و(بك).

١٢- في نسخة السيرافي جاء الضمير المنفصل (هي) في قوله: (وهي في المختلفة المخارج أحسن)، وجاء (هو) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وهو في المختلفة المخارج أحسن).

١٣- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها وردت كلمة (كذلك) بين الواو، وبين كلمة (الإظهار)، على النحو الآتي: (وكذلك الإظهار، كلما تباعدت المخارج ازداد حُسْنًا). وسقطت هذه الكلمة في نسخة السيرافي، فصار النصُّ: (والإظهار كلما

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٠ هـ؛ الحاشية (يس).

تباعدت المخارج ازداد حُسْنًا).

١٤- في (نو)، والمطبوعات كلها؛ اتصلت الواو قبل (كذلك) في قوله: (وكذلك الإظهار...)، بينما اتصلت قبلها الفاء في (جو): (فكذلك). وبعد؛ فيرجح أن يكون نصُّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، و(نو)، و(ها)، و(بك)، لأنه ورد بتمامه في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده - باستثناء الواو في قوله: (وكذلك الإظهار)؛ فقد جاءت فاءً في نسخة ابن خروف: (فكذلك الإظهار) - على النحو الآتي: «والحروف المتقاربة مخارجها، فإذا أدغمت؛ فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواءٌ في حُسْنِ الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حُسْنًا، وفي ما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفي ما يجوز فيه الإخفاء والإسكان. فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد، وليست بأمثال سواء أحسن؛ لأنها قد اختلفت، وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشدُّ تباعدًا، فكذلك الإظهار؛ كلما تباعدت المخارج ازداد حسنًا»^(١)، ويُضاف إلى ذلك وروده على النحو السابق في الكتاب (نسخة راغب باشا)^(٢).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٥٠ أ.

(٢) الكتاب (راغب باشا) ٣٣٣ ب، و ٣٣٤ أ.

المبحث الخامس عشر: باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الشيا: أولاً:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وقصته الظاء والثاء والذال كذلك) إلى قوله: (والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي؛ لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهم؛ لانحدار طرف اللسان - في نسخة أبي بكر: لانحراف طرف اللسان - ولم يكن له رد»^(١).

١- وافقت (جو) نسخة أبي بكر بن السراج في مجيء: (لانحراف) مكان: (لانحدار) التي وردت في نسخة السيرافي، وذلك على النحو الآتي:
(جو): «وقصته الظاء والثاء والذال كذلك أيضاً، وهي مع الدال كالطاء مع الدال؛ لأنها مجهورة مثلها، وليس يفرق بينهما إلا الإطباق، وهي من الثاء بمنزلة الطاء من الثاء، وذلك: أحفظ ذلك، فتدغم وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وتقول: أحفظ ثابتاً، وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذها به مع الثاء كإذها به من الطاء في الثاء إذا أذغمتها في الطاء، وذلك: خذ ظلماً، وأبعث ظلماً. والثاء والذال منزلة كل واحدة منهما من صاحبته منزلة الدال والثاء، وذلك: خذ ثابتاً، وأبعث ذلك، والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي؛ لأن رخاوتهم أشد؛ لانحراف طرف اللسان إلى أطراف الثنايا، ولم يكن له رد»^(٢).

٢- وافقت (نو)، والمطبوعات كلها نسخة ابن السراج أيضاً، و(جو) في مجيء (لانحراف) مكان (لانحدار)، لكن حصل اختلاف في النص بين (جو)، وبين (نو)، والمطبوعات على النحو الآتي:

(نو): «وقصة الظاء والثاء والذال كذلك أيضاً، وهي مع الدال كالطاء مع الدال؛ لأنها مجهورة مثلها، وليس يفرق بينهما إلا الإطباق، وهي من الثاء بمنزلة الطاء من الثاء، وذلك: أحفظ ذلك، فتدغم، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وتقول: أحفظاً، وإن

(١) كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٢٦.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٣/٤ ب.

شئت أذهبت الإطباق، وإذهاؤه مع الثاء كإذهايه من الطاء مع التاء، وإن أدغمت الذال والثاء فيهما؛ أنزلتهما منزلة الذال والتاء إذا أدغمتهما في الطاء، وذلك: خُطَلَمًا، وَابْعُظَلَمًا. والذال والثاء منزلة كل واحدة منهما من صاحبتهما منزلة الذال والثاء، وذلك قولك: خُثَّابَتًا، وَابْعَدَلِك، والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي؛ لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهن؛ لانحراف طرف اللسان إلى طَرَفِ الثنايا، ولم يكن له رُدٌّ^(١).

والنص في (نو) ورد بتمامه في (با)^(٢)، و(بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، وباختلاف يسير في (بك) على النحو الآتي:

(بك): «وقصة الظاء والثاء والذال كذلك أيضا، وهي مع الذال كالطاء مع الدال؛ لأنها مجهورة مثلها، وليس يفرق بينهما إلا الإطباق، وهي من الثاء بمنزلة الطاء من التاء، وذلك: اخْفَذَلِك، فتدغم وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبت، وتقول: اخْفَثَّابَتًا، وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهايه مع الثاء كإذهايه من الطاء مع التاء، وإن أدغمت الذال والثاء فيهما؛ أنزلتهما منزلة الذال والتاء إذا أدغمتهما في الطاء، وذلك: خُطَلَمًا، وَابْعُظَلَمًا. والذال والثاء كل واحدة منهما من صاحبتهما منزلة الذال والثاء، وذلك قولك: خُثَّابَتًا، وَابْعَدَلِك، والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي؛ لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهن؛ لانحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا، ولم يكن له رُدٌّ^(٥).

٣ - سقط من (جو) جزء من النص الذي ورد في (نو)، والمطبوعات كلها، وهو قوله: (وإن أدغمت الذال، والثاء فيهما؛ أنزلتهما منزلة الذال، والثاء).

٤ - سقطت من (بك) كلمة (منزلة) التي بعد كلمة (الثاء) من قوله: (والذال والثاء

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٦ أ، ب.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٦٩/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤١٩/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٦٢/٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٤/٥.

مَنْزِلُهُ كُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا مَنْزِلُهُ الدال والثاء).

٥- سقط من (جو) قوله: (قولك) بين قوله: (وذلك)، وقوله: (خُذْ ثَابِتًا)، بينما وردت في (نو)، والمطبوعات كلها: (وذلك قولك: خُثَّابًا، وَابْعَدْلِكَ، والبيان فيهنَّ أمثل منه في الصاد، والسين، والزاي).

٦- سقط من (جو) قوله: (من رخاوتهنَّ)، ووافقتها النسختان (B)، و(L)، المشار إليهما في حاشية (با)^(١)، بينما ورد هذا القول في (نو)، والمطبوعات كلها، فصار فيها النص على النحو الآتي: (لأنَّ رخاوتهنَّ أشدَّ من رخاوتهنَّ).

٧- خالفت (جو) الجميع في كلمة (أطراف) بعد حرف الجر (إلى)، حيث وردت بصيغة الجمع في (جو): (لأنحراف طرف اللسان إلى أطراف الثنايا)، بينما وردت بصيغة المفرد (طرف) في (نو)، والمطبوعات كلها: (لأنحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا).

٩- اختلف رسمُ كتابة الأمثلة في (جو) عن (نو)، والمطبوعات كلها؛ فقد وردت الأمثلة في (جو) مكتوبةً على الشكل الآتي: (احفظْ ذَلِكَ، احفظْ ثَابِتًا، خُذْ ظَلَمًا، وابعثْ ظَلَمًا، خُذْ ثَابِتًا، ابعثْ ذَلِكَ)، ووافقتها ما ورد في النسختين (B)، و(L) في حاشية (با)^(٢)، وما ورد في النسختين (أ)، و(B) في حاشية (ها)^(٣)، بينما ضُمَّت كلمتا المثال إلى بعضهما في (نو)، والمطبوعات كلها؛ فجاء رسم الأمثلة على النحو الآتي: (احْفَظْ ذَلِكَ، احْفَظْ ثَابِتًا، خُطِّطًا، ابْعَظْ ظَلَمًا، خُثَّابًا، ابْعَدْلِكَ).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو (لأنحدر طرف اللسان)، كما ورد في نسخة السيرافي، وليس (لأنحرف طرف اللسان)، كما هو في نسخة ابن السراج، والمخطوطتين والمطبوعات؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: عند تَتَبُّعِ وصف سيبويه للحروف تبَيَّن أنه قصر وصف (الانحراف) على الرّاء، واللام فقط، فقد قال عند وصفه للحروف في باب الإدغام: «ومنها: المنحرف،

(١) ينظر: الكتاب (باريس) ٤٦٩/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٤).

(٢) يُنظر: السابق، الحواشي المتعلقة بالأسطر (٩)، و(١٠)، و(١١)، و(١٣).

(٣) يُنظر: الكتاب (هارون) ٤٦٢/٤؛ الحواشي (٣ - ٦).

وهو حَرْفٌ شديدٌ جرى فيه الصوتُ لانحرافِ اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام^(١). وقال عن الراء: «ومنها: المكرر، وهو حرفٌ شديدٌ يجري فيه الصوت لتكريره، وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه، وهو الراء»^(٢).

الثاني: أنَّ الراءَ نفسه لم يأخذ صفة الانحراف عند سيويه إلا بوجوده مع اللام، وانحرافه إليه، ولا يكفي هذا سبباً في وصفه بالانحراف، بل لهذا، ولقُرْبِ مخرجه من مخرج اللام، قال سيويه: «اللام مع الراء، نحو: اشْغَلْ رَحْبَةً، الإدغام والبيان حسنان؛ لقرب المخرجين، ولأنَّ فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربتهما في طرف اللسان»^(٣).

الثالث: إذا كان سيويه تعامل بحذرٍ شديد في إطلاق صفة الانحراف على الراء، مع ما يؤهله من قُرْبِ مخرجه من اللام، فيظهر - والله أعلم - أنه لا يطلق هذا الوصف على غيرهما من الحروف.

الرابع: قَصُرُ الانحرافِ على اللام، والراء عند مَنْ أتى بعد سيويه، قال أبو عمرو الداني: «والمنحرف حرفٌ واحدٌ هو اللام»^(٤)، وذكر أن الكوفيين أطلقوا على الراء: المنحرف المكرر؛ فهو منحرفٌ؛ لأنه ينحرف من مخرج النون إلى مخرج اللام، ومكررٌ؛ لأن الناطق به كأنه ناطقٌ براءين^(٥)، وقال مكي القيسي: «حَرْفَا الانحراف: وهما (اللام) و(الراء)، وإنما سُمِّيَا بذلك؛ لأنهما انخرفا عن مخرجهما، حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهم إلى صفة غيرهما»^(٦). وقصر ابنُ جني الانحرافَ على اللام دون الراء، فقال: «ومن الحروف حرفٌ منحرفٌ؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا

(١) الكتاب (هارون) ٤/٤٣٥.

(٢) السابق.

(٣) السابق ٤/٥٥٢.

(٤) التحديد في الإتيان والتجويد ص ١٠٨.

(٥) السابق.

(٦) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لَفْظِ التلاوة ص ١٣١ و ١٣٢.

مُسْتَدَقُّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين، ومما فويقهما، وهو اللام»^(١)، ولم يعطِ هذه الصفة للراء، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب، فقال: «والمُنْحَرَفُ اللام؛ لأنَّ اللسانَ عند النطق به ينحرف إلى داخل الحنك قليلاً، ولذا سُمِّيَ منحرَفًا»^(٢)، والرضي، فقال: «وإنما سُمِّيَ اللامُ منحرَفًا؛ لأنَّ اللسانَ ينحرفُ عند النطق به»^(٣)، وأبو حيان، فقال عند حديثه عن صفات الحروف: «والمُنْحَرَفُ: اللام»^(٤).

ثانياً:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وكذلك الظاءُ والثاءُ والذالُّ؛ لأنَّهنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسانِ وأطرافِ الثَّنايا، فَهُنَّ أَخَوَاتٌ، وَمِنْ حَيِّزٍ واحدٍ، والذي بينهما من الثَّنيَّينِ يسيرٌ، وذلك قولُك: ابعت سَلَمَةً، فَتَدَغِمُ، واحْفَظْ زَرْدَةً، وخُذْ صَابِرًا. وَسَمِعْنَاهُم يَقُولُونَ: مُذْ زَمَانٍ؛ فَيَدَغِمُونَ الذَّالَ فِي الرَّايِ، ومُذْ سَاعَةٍ، فَيَتَّقِلُونَ - وفي نسخة أبي بكرٍ مَبْرَمَانٍ: فَيَدَغِمُونَهَا فِي السَّيْنِ - والبيانُ فيهنَّ أمثلٌ؛ لأنَّهنَّ أَبْعَدُ مِنَ الصَّادِ وأُخْتَيَّهَا مِنَ الطَّاءِ وأُخْتَيَّهَا، وَهِيَ رِخْوَةٌ»^(٥).

١- خالفت نسخة السيرافي نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها؛ حيث سقطت من نسخة السيرافي جملة: (فَيَدَغِمُونَهَا فِي السَّيْنِ)، وجاء مكانها قوله: (فَيَتَّقِلُونَ).

٢- في نسخة السيرافي اتصلت الفاء بالضمير في قوله: (فَهُنَّ أَخَوَاتٌ)، بينما اتصلت به الواو في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَهُنَّ أَخَوَاتٌ).

٣- ورد الضمير (هُنَّ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها في قوله: (وَهُنَّ مِنْ حَيِّزٍ

(١) سر صناعة الإعراب ١/٦٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٨.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٦٣.

(٤) المبدع في التصريف ص ٢٦١.

(٥) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

واحد)، وسَقَطَ هذا الضميرُ في نسخة السيرافي: (وَمِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ).
 ٤- وافقت المخطوطتان، والمطبوعاتُ كُلُّها نسخةً أبي بكر ميرمان في مجيء جملة:
 (فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ)، وفي سَقَطِ قوله: (فَيَنْقَلِبُونَ) على النحو الآتي:
 (جو): «وكذلك الظَّاءُ والثَّاءُ والدَّالُّ؛ لَأَنَّهِنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الشَّيَا،
 وَهُنَّ أَخَوَاتٌ وَهُنَّ مِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ وَالَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ التَّيْتَيْنِ يَسِيرٌ، وَذَلِكَ: ابْعَثْ
 سَلَمَةً، وَاحْفَظْ سَلَمَةً، وَخُذْ صَابِرًا وَاحْفَظْ زَرْدَهُ، سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مُدَّ زَمَانٌ؛
 فَيَدْغُمُونَ الدَّالَّ فِي الرَّايِ، وَمُدَّ سَاعَةً، فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَمْثَلُ؛ لِأَنَّهَا
 أَبْعَدُ مِنَ الصَّادِ وَأُخْتِيهَا، فَهُوَ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الطَّاءِ وَأُخْتِيهَا»^(١).

والنَّصُّ في (جو) ورد - مع اختلافٍ يسيرٍ - في (نو)، على النحو الآتي:
 (نو): «وكذلك الظَّاءُ والثَّاءُ والدَّالُّ؛ لَأَنَّهِنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الشَّيَا، وَهُنَّ
 أَخَوَاتٌ وَهُنَّ مِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ وَالَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ التَّيْتَيْنِ يَسِيرٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ابْعَثْ سَلَمَةً،
 وَاحْفَظْ سَلَمَةً، وَخُصَّابِرًا وَاحْفَظْ زَرْدَةً. وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مُرْمَانٌ؛ فَيَدْغُمُونَ الدَّالَّ فِي الرَّايِ،
 وَمُسَاعَةً، فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَمْثَلُ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنَ الصَّادِ وَأُخْتِيهَا، وَهِيَ
 رِخْوَةٌ، فَهُوَ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الطَّاءِ وَأُخْتِيهَا»^(٢).

والنَّصُّ في (نو) ورد بتمامه في (با)^(٣)، و(بو)^(٤)، و(ها)^(٥)، و(بك)^(٦).
 ٥- سقطت الواو من (جو) في قوله (وسمعناهم يقولون...)، ووردت في نسخة
 السيرافي، و(نو)، والمطبوعاتُ كُلُّها.
 ٦- خالفت المخطوطتان، والمطبوعاتُ كُلُّها نسخة السيرافي في الضمير في قوله:

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٤/٤ أ.

(٢) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٦ ب.

(٣) الكتاب (باريس) ٤٧٠/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤١٩/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٤٦٤/٤.

(٦) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٥/٥.

(والبيان فيها أمثل)؛ فقد ورد في نسخة السيرافي على النحو الآتي: (والبيان فيهنَّ أمثل).

٧- سقطت جملة: (وَهِيَ رِخْوَةٌ) من (جو)، ووردت في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها.

٨- خالفت (جو) الجميع في كلمة (زردة) في المثال: (واَحْفَظْ زَرْدَةً)، فقد ورد فيها هاء الضمير مبنياً على الضمّ مكان التاء المربوطة: (واَحْفَظْ زَرْدَةً).

٩- اختلفت حركة الإعراب بين النسخ في (زمان) من: (مُزْمَان)، و(ساعة) من: (مُسَاعَة)؛ فجاءتا محرورتين في نسخة السيرافي (مُذ زَمَانٍ) و(مُذ سَاعَةٍ)، ومرفوعتين في (جو): (مُذ زَمَانٌ)، و(مُذ سَاعَةٌ)، وكذلك في (نو): (مُزْمَانٌ)، و(مُسَاعَةٌ)، وبالرفع والجرّ معاً في (با)، و(بو)، و(ها): (مُزْمَانٌ/مُزْمَانٍ) و(مُسَاعَةٌ/مُسَاعَةٍ)، وأمّا في (بك) فقد وردت (مُزْمَانٌ) مرفوعةً، و(مُسَاعَةٌ/مُسَاعَةٍ) بالحالتين (الرفع والجر).

١٠- خالفت نسخة السيرافي الجميع في التقديم والتأخير بين المثالين في قوله: (واَحْفَظْ زَرْدَةً، وَخُذْ صَابِرًا)، فقد وردا في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَخُذْ صَابِرًا، وَاحْفَظْ زَرْدَةً).

١١- اختلف رسم الأمثلة خطأً في نسخة السيرافي، و(جو) عن (نو)، والمطبوعات كلها؛ فقد وردت الأمثلة في نسخة السيرافي، و(جو) بإثبات الحرف الأخير من الكلمة الأولى، وفُضِّلَ الكلمتين عن بعضهما، على النحو الآتي:

(ابْعَثْ سَلْمَةً، احْفَظْ سَلْمَةً، خُذْ صَابِرًا، احْفَظْ زَرْدَةً، مُذ زَمَان، مُذ سَاعَةٍ)، ووافقهما ما ورد في النسختين (B)، و(L) المشار إليهما في حاشية (با)^(١)، وما ورد في النسختين (أ)، و(ب) المشار إليهما في حاشية (ها)^(٢)، بينما ورد رسم تلك الأمثلة في

(١) الكتاب (باريس) ٤٧٠/٢؛ الحاشيتان المتعلقتان بالسطرين (٣ و ٤). وقد أُشير في الحاشية المتعلقة بالسطر (٣) إلى أنّ (ابْعَثْ سَلْمَةً) قد ورد في النسخة (B)، لكنّها في النسخة (L): (انْعَت سَلْمَةً).

(٢) الكتاب (هارون) ٤٦٤/٤؛ الحواشي (١-٣).

(نو)، والمطبوعات كلها بحذف الحرف الأخير من الكلمة الأولى، واتصال الكلمتين ببعضهما، وكأنهما كلمة واحدة، على النحو الآتي:

(ابْعَسَلَمَة، اخْفَسَلَمَة، خُصَّابَرًا، اخْفَزَزَدَة، مُزَمَان، مُسَاعَة).

وبعد؛ فيُرجَّح أن يكون ما في نصِّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها، وهو قوله: (فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ)، وليس: (فَيَتَّقُلُون)، كما هو في نسخة السيرافي، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: وردوده في نسخة ابن خروف التي بخطِّ يده^(١).

الثاني: وردوده - نصًّا - عند ابن السراج في الأصول، وهو أحد أصحاب نُسخ الكتاب، فقد قال: «وذلك قولك: ابْعَسَلَمَة، وَاخْفَسَلَمَة، وَخُصَّابَرًا وَاخْفَزَزَدَة. وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مُزَمَانٌ؛ فَيَدْغُمُونَ الذَّالَّ فِي الرَّايِ، وَمُسَاعَة، فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ»^(٢).
الثالث: أنه معطوفٌ على قوله قبل ذلك: (مُذْ زَمَانٍ؛ فَيَدْغُمُونَ الذَّالَّ فِي الرَّايِ)، فالظاهر أنَّ العطف بقوله: (وَمُذْ سَاعَة، فَيَدْغُمُونَهَا فِي السَّيْنِ) أولى وأقرب من العطف بقوله: (فَيَتَّقُلُون).

ثالثًا:

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «قال: (وَتُدْغَمُ الطَّاءُ، وَالتَّاءُ، وَالدَّالُّ فِي الضَّادِ؛ لِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَتَطَّاطَتْ عَنِ اللَّامِ حَتَّى اتَّصَلَتْ بِمَا اللَّامُ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ - وَفِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانٌ: حَتَّى خَالَطَتْ أَصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ - وَلَمْ تَقْعَ مِنَ الثَّيِّبَةِ مَوْجِعَ الطَّاءِ لِانْحِرَافِهَا)»^(٣).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة مبرمان في مجيء جملة: (حَتَّى خَالَطَتْ أَصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ) مكان جملة: (حَتَّى اتَّصَلَتْ بِمَا اللَّامُ فَوْقَهُ) الواردة في نسخة السيرافي، وذلك على النحو الآتي:

(١) كتاب سيبويه (نسخة ابن خروف) ١٦١ ب.

(٢) الأصول في النحو ٤٢٦/٣.

(٣) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٣٢ و ٢٣٣.

(جو): «وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالتَّاءُ فِي الضَّادِ؛ لِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَتَطَاطَأَتْ هِيَ عَنِ اللَّامِ حَتَّى خَالَطَتْ أُصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ وَلَمْ تَقَعْ مِنْ الثَّيِّبَةِ مَوْضِعَ الطَّاءِ لِانْحِرَافِهَا»^(١).

والنَّصُّ فِي (جو) ورد بتمامه فِي (بك)^(٢)، ووافقهما ما ورد فِي (با)^(٣)، (بو)^(٤)، لكن بِسَقْطِ الضمير (هي) بعد الفعل (تطاطأت)، كما وافقت (ها) مخطوطة (جو) و(بك) فِي مجيء الضمير (هي)، وخالفت الجميع فِي مجيء كلمة (موقع) مكان (موضع)^(٥).

٢- خالفت مخطوطة (جو) الجميع فِي تقديم (الذَّالِ) على (التَّاءِ) فِي قوله: (وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالتَّاءُ فِي الضَّادِ)، بينما قُدِّمَتْ التَّاءُ على الذَّالِ فِي نسخة السيرافي، و(نو)، و(با)، و(بو)، و(ها)، و(بك): (وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ، وَالتَّاءُ، وَالذَّالُ فِي الضَّادِ).

٣- خالفت مخطوطة (نو) نسخة السيرافي، ومخطوطة (جو)، والمطبوعات كلها، فقد سَقَطَتْ منها جملة: (ولم تقع من الثنية) التي وردت بعد كلمة (الأسنان)، على النحو الآتي:

(نو): «وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ، وَالتَّاءُ، وَالذَّالُ فِي الضَّادِ؛ لِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَتَطَاطَأَتْ هِيَ عَنِ اللَّامِ حَتَّى خَالَطَتْ أُصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ مَوْضِعَ الطَّاءِ لِانْحِرَافِهَا»^(٦).

٤- وافقت مطبوعة (ها) نسخة السيرافي فِي مجيء كلمة (موقع) مكان (موضع) فِي

(١) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٤/٤ ب.

(٢) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٥/٥.

(٣) الكتاب (باريس) ٤٧٠/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤٢٠/٢.

(٥) الكتاب (هارون) ٤٦٥/٤.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٧ أ.

قوله: (ولم تَفْعَ من الثَّنيَّةِ مَوْجِعَ الطَّاءِ لَانْحِرَافِهَا)، على النحو الآتي:

(ها): «وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ فِي الضَّادِ؛ لِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَتَطَاطَأَتْ هِيَ عَنِ اللَّامِ حَتَّى خَالَطَتْ أُصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ وَلَمْ تَفْعَ مِنْ الثَّنيَّةِ مَوْجِعَ الطَّاءِ لَانْحِرَافِهَا»^(١)، بينما وردت (موضع)، مكان (موقع) في المخطوطتين، و(با)، و(بو)، و(بك).

٥- في (جو)، و(بك) ورد الضمير (هي) بعد الفعل (تطاطأت) في قوله: وَتَطَاطَأَتْ هِيَ عَنِ اللَّامِ، وَسَقَطَ هَذَا الضَّمِيرُ مِنْ نَسْخَةِ السِّيَرَانِي، و(نو)، و(با)، و(بو)، و(ها).

٦- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد الحرفُ (قَدْ) قبل الفعل (وَتُدْغَمُ) في قوله: (وَقَدْ تُدْغَمُ الطَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ فِي الضَّادِ)، بينما سَقَطَ هَذَا الْحَرْفُ مِنْ نَسْخَةِ السِّيَرَانِي: (وَتُدْغَمُ الطَّاءُ وَالتَّاءُ وَالذَّالُ فِي الضَّادِ).

وبعد؛ فَيُرْجَحُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ هُوَ قَوْلُهُ: (حَتَّى خَالَطَتْ أُصُولَ مَا اللَّامُ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَرَدَ هَكَذَا بِتَمَامِهِ فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفِ الَّتِي بَخَطَّ يَدَهُ^(٢)، وَفِي التَّعْلِيقَةِ لِلْفَارَسِيِّ^(٣)، وَهُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ نَسْخِ الْكِتَابِ، وَفِي شَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلْهَسْكَوَرِيِّ^(٤).

رابعاً:

قال السِّيَرَانِي نقلاً عن سَيَبَوِيهِ: «قَالَ: (وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا ادَّعَمْتَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهِ الِادَّغَامُ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْمِثْلَيْنِ، وَحَالُهُ فِيمَا يَحْسُنُ فِيهِ الِادَّغَامُ، وَيَقْبُحُ فِيهِ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ أَحْسَنَ، وَمَا يَكُونُ خَفِيفًا وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ - وَفِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ:

(١) الكتاب (هارون) ٤/٤٦٥.

(٢) كتاب سَيَبَوِيهِ (نسخة ابن خُرُوف) ١٦١ ب.

(٣) التعليقة على كتاب سَيَبَوِيهِ ٥/١٩٦.

(٤) شرح كتاب سَيَبَوِيهِ ٣/٩٢٥.

(بِزْنَتِهِ) - قَبْلَ أَنْ يُخْفَى كَحَالِ الْمِثْلَيْنِ»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر بن السراج في مجيء قوله: (بِزْنَتِهِ) مكان (بِمَنْزِلَتِهِ)، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَدْعَمْتَهُ، وَهُوَ سَاكِنٌ، يَجُوزُ لَكَ فِيهِ الْإِدْغَامُ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا، كَمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْمِثْلَيْنِ، وَحَالُهُ فِيمَا يَحْسُنُ، وَيَقْبَحُ فِيهِ الْإِدْغَامُ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ أَحْسَنَ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ خَفِيًّا، وَهُوَ بِزْنَتِهِ مُتَحَرِّكًا قَبْلَ أَنْ يُخْفَى كَحَالِ الْمِثْلَيْنِ»^(٢).

والنَّصُّ فِي (جو) ورد في (نو)^(٣)، و(با)^(٤)، و(بو)^(٥)، و(ها)^(٦)، و(بك)^(٧)، بتغيير بصيغة الفعل المبني للمجهول (كَمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْمِثْلَيْنِ) إِلَى الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ (كَمَا تَفْعَلُ).

٢- خالفت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسختي ابن السراج، والسيرافي في زيادة كلمة (مُتَحَرِّكًا) فيها، في قوله: (وهو بِزْنَتِهِ مُتَحَرِّكًا قَبْلَ أَنْ يُخْفَى كَحَالِ الْمِثْلَيْنِ).

٣- في نسخة السيرافي سَقَطَ الجارُّ والمجرورُ (لَكَ)، ووردا في المخطوطتين، والمطبوعات كلها في قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَدْعَمْتَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ الْإِدْغَامُ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا).

٤- في نسخة السيرافي تَأَخَّرَ العطفُ بالفعل (ويَقْبَحُ فِيهِ) بعد كلمة (الادِّغَام) في قوله: (وَحَالُهُ فِيمَا يَحْسُنُ فِيهِ الْإِدْغَامُ، وَيَقْبَحُ فِيهِ)، بينما ورد العطف به مباشرة بعد الفعل (يَحْسُنُ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَحَالُهُ فِيمَا يَحْسُنُ وَيَقْبَحُ فِيهِ).

(١) كتاب الادِّغَام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٣٩.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٥/٤ ب.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٧ ب.

(٤) الكتاب (باريس) ٤٧١/٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤٢١/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٤٦٦/٤.

(٧) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٧/٥.

الإدغام).

٥- في مخطوطة (جو) ورد الفعل (يُفَعِّل) مبنياً للمجهول في قوله: (كَمَا يُفَعِّلُ ذلك في المِثْلَيْنِ)، بينما ورد مبنياً للمعلوم (كَمَا تَفَعَّلُ ذلك في المثلين) في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها.

٦- في نسخة السيرافي اتصل حرف الجرّ (الباء) بكلمة (المثلين) في قوله: (كَمَا تَفَعَّلُ ذلك بالمِثْلَيْنِ) بينما اتصل بها حرف الجرّ (في) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (كَمَا يُفَعِّلُ (تَفَعَّلُ) ذلك في المِثْلَيْنِ).

وبعد؛ فَيَرَجَّح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة ابن السراج، والمخطوطتين، والمطبوعات، وهو قوله: (وَهُوَ بِزَيْتِهِ مُتَحَرِّكًا)، وذلك لأن هذا النصّ ورد هكذا بتمامه في نسخة ابن خروف - التي بخطّ يده - من كتاب سيبويه^(١)، وفي الأصول لابن السراج^(٢)، وهو أحد أصحاب نسخ الكتاب، وأمّا في شرح كتاب سيبويه للهِسْكُورِي، فقد ورد هذا القول في نصّ سيبويه منقولاً من المطبوع؛ لسقطه في النسخ المخطوطة، وجاء فيه: «ثم قال: وَحَالُهُ فِيمَا يَحْسُنُ، وَيَقْبَحُ فِيهِ الإِدْغَامُ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ أَحْسَنَ، وَمَا [يَكُونُ خَفِيًّا، وَهُوَ بِزَيْتِهِ مُتَحَرِّكًا قَبْلَ أَنْ] يُخْفَى كَحَالِ المِثْلَيْنِ»^(٣)، لكن يمكن أن يُستدلّ بورود كلمة (زنة) في الشرح بعد ذلك، ولعله تابّع فيها سيبويه، حيث قال شارحاً: «وإذا لم يتوال؛ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تخفي، ويكون على زَيْتِهِ متحرّكاً»^(٤).

خامساً:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقالوا في (مُفْتَعِّلٍ) مِنْ صَبَرْتُ: مُصْطَبِرٌ، أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حَيْثُ تَقَارَبَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَصَارَا فِي حَرْفٍ، وَلَمْ يَجْزُ

(١) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٢ أ.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ٤٢٧/٣.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٩٢٦/٣.

(٤) السابق ٩٢٧/٣.

إِدْخَالَ الصَّادِ فِيهَا؛ لَمَّا ذَكَّرْنَا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ - يَعْنِي: مِنَ الصَّغِيرِ - فَأَبْدَلُوا مِنْ مَكَانِهَا أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالصَّادِ، وَهِيَ الطَّاءُ؛ لَيْسْتَغْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ. وَأَرَادَ بَعْضُهُم الْإِدْغَامَ حَيْثُ اجْتَمَعَتِ الصَّادُ وَالطَّاءُ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ. نُسخة أبي بكرٍ مَبْرَمَان: (فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ، لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ)»^(١).

حَصَلَ اخْتِلَافٌ كَبِيرٌ بَيْنَ النُّسخِ فِي النَّصِّ السَّابِقِ عَلَى النُّحُو الْآتِي:

١- سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي قَوْلُهُ: (لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ)، وَهَذَا الْقَوْلُ قَدْ وَرَدَ فِي نَسْخَةِ مَبْرَمَان، وَالْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلِّهَا كَمَا سَيَأْتِي.

٢- وَافَقَتْ مَخْطُوطَةُ (جُو) نَسْخَةَ مَبْرَمَان فِي مَجْمِئِ النَّصِّ السَّابِقِ، الَّذِي سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ بَيْنَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ كَلَامٍ سِيَّوِيهِ، عَلَى النُّحُو الْآتِي: (جُو): «وَقَالُوا فِي (مُفْتَعِلٍ) مِنْ صَبَرْتُ: مُصْطَبِّرٌ، أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حِينَ تَقَارَبَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ، يَعْنِي قُرْبَ الْحُرُوفِ، وَصَارَ فِي حَرْفٍ، وَلَمْ يَجْزِ إِدْخَالَ الصَّادِ فِيهَا؛ لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ الْمُتْفَصِّلَيْنِ، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالصَّادِ، وَهِيَ الطَّاءُ؛ لَيْسْتَغْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ، حَيْثُ اجْتَمَعَتِ الصَّادُ وَالطَّاءُ، وَقَالُوا: مُصَبِّرٌ، لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ»^(٢).

٣- وَافَقَتْ مَخْطُوطَةُ (نُو)، وَالْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا أَيْضًا نَسْخَةَ مَبْرَمَان، وَمَخْطُوطَةُ (جُو) فِي مَجْمِئِ النَّصِّ الَّذِي سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ)، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ كَلَامٍ سِيَّوِيهِ، عَلَى النُّحُو الْآتِي:

(نُو): «وَقَالُوا فِي (مُفْتَعِلٍ) مِنْ صَبَرْتُ: مُصْطَبِّرٌ، أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حِينَ تَقَارَبَا، وَلَمْ

(١) كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٤١ و ٢٤٢.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٤/٤ ب، و ٢٠٥ أ.

يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ، يَعْنِي قُرْبَ، وَصَارَا فِي حَرْفٍ، وَلَمْ يَجْزُ إِدْخَالُ الصَّادِ فِيهَا؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنْفَصِلَيْنِ، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا أَشْبَهَ الْحُرُوفِ بِالصَّادِ، وَهِيَ الطَّاءُ؛ لَيْسَتْ عَمَلُوا أَلَسْنَتْهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ، وَأَرَادَ بَعْضُهُم الْإِدْغَامَ؛ حَيْثُ اجْتَمَعَتِ الصَّادُ وَالطَّاءُ، فَلَمَّا اِمْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، قَلَبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَيِّرٌ^(١).

وَالنَّصُّ نَفْسُهُ فِي (نُو) وَرَدَ فِي (بَا)، لَكِنْ بَزِيَادَةِ كَلِمَةِ (الْحَرْفِ) بَيْنَ (قُرْبَ)، وَ(وَصَارَا)، عَلَى النُّحُو الْآتِي:

(بَا): «وَقَالُوا فِي (مُفْتَعِلٍ) مِنْ صَبَرْتُ: مُصْطَبِرٌ، أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حِينَ تَقَارَبَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ، يَعْنِي قُرْبَ الْحَرْفِ، وَصَارَا فِي حَرْفٍ، وَلَمْ يَجْزُ إِدْخَالُ الصَّادِ فِيهَا؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنْفَصِلَيْنِ، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا أَشْبَهَ الْحُرُوفِ بِالصَّادِ، وَهِيَ الطَّاءُ؛ لَيْسَتْ عَمَلُوا أَلَسْنَتْهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ، وَأَرَادَ بَعْضُهُم الْإِدْغَامَ؛ حَيْثُ اجْتَمَعَتِ الصَّادُ وَالطَّاءُ، فَلَمَّا اِمْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، قَلَبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَيِّرٌ^(٢).

وَالنَّصُّ فِي (بَا) وَرَدَ بِتَمَامِهِ فِي (بُو)^(٣)، وَ(هَأ)^(٤)، وَ(بَك)^(٥).

٤- سَقَطَ مِنْ (جُو) قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ بَعْضُهُم الْإِدْغَامَ)، وَهُوَ قَدْ وَرَدَ فِي نَسْخَةِ السَّيْرَانِي، وَ(نُو) وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلِّهَا.

وَوَافَقَ مَخْطُوطَةَ (جُو) كُلُّ مَنْ: نَسْخَةُ (ط)^(٦)، وَالنَّسْخَةُ (A) فِي حَاشِيَةِ (بَا)^(٧)،

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٧ ب، و ٥٤٨ أ.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧١/٢ و ٤٧٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢١/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٦٧/٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٧/٥.

(٦) يُنْظَرُ: الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٨ أ؛ الحاشية تحت جملة (وأراد بعضهم الإدغام).

(٧) الكتاب (باريس) ٤٧١/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٢٢).

والنسخة (الأصل) في حاشية (بك)^(١).

٥- في (جو) ورد قوله: (يَعْنِي قُرْبَ الحُرُوفِ) بعد قوله: (وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ)، كما ورد في المطبوعات كلها أيضاً؛ لكن بتغيير الجمع: (الحروف) إلى المفرد: (الحرف)، على النحو الآتي: (يَعْنِي قُرْبَ الحَرْفِ)، وسقطت هذه الكلمة (الحروف/الحرف) من (نو).

٦- سَقَطَ من (نو)، والمطبوعات كلها قوله: (وَقَالُوا: مُصَبِّرٌ)، وهو ما ورد قبل قوله: (لَمَّا امْتَنَّ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ) في كلٍّ من: نسخة مبرمان، وفي (جو)، والنسختين (B)، و(L) في حاشية (با)^(٢)، وفي النسختين (أ)، و(ب) في حاشية (ها)^(٣)، وفي النسخة (الأصل) في حاشية (بك)^(٤).

٧- في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها ورد الفعل (صَارَ) مُسْنَدًا إليه ألف الاثنين في قوله: (وَصَارَا فِي حَرْفٍ)، وسقط هذا الضمير من (جو): (وَصَارَ فِي حَرْفٍ).

٨- في نسخة السيرافي ورد حرف الجر (فِي) في قوله: (لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ)، ووافقه ما في نسخة (ط)^(٥). بينما ورد مكانه حرفُ الجر (مِنْ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ الْمُنْفَصِلَيْنِ).

٩- في نسخة السيرافي وردت الجملة التفسيرية: (يَعْنِي: مِنَ الصَّغِيرِ) بعد قوله: (لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ)، ولم ترد هذه الجملة التفسيرية في المخطوطتين، والمطبوعات كلها.

١٠- في نسخة السيرافي ورد حرفُ الجرِّ (مِنْ) بين (فَأَبْدَلُوا)، و(مَكَانَهَا) في قوله:

(١) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٧/٥؛ الحاشية (٢٧)، وعلّلها المحقق بانتقال النظر.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧١/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٢٣).

(٣) الكتاب (هارون) ٤٦٧/٤؛ الحاشية (٢).

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٧/٥؛ الحاشية (٢٧) مكرر.

(٥) يُنظر: الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٧ ب؛ الحاشية في المتن تحت كلمة (مِنْ) في قوله: (من المنفصلين).

(فَأَبْدَلُوا مِنْ مَكَانَهَا)، وَسَقَطَ هَذَا الْحَرْفُ مِنَ الْمَخْطُوطَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلِّهَا: (فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا).

١١- سَقَطَ مِنْ (جَوْ) قَوْلُهُ: (مِنْ الْحُرُوفِ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ) الَّذِي وَرَدَ فِي نَسْخَةِ السِّيْرَانِي، وَ(نَو)، وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلِّهَا بَيْنَ قَوْلِهِ: (لَيْسَتَعْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ) وَقَوْلِهِ: (إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ)؛ فَكَانَتِ الْعِبَارَةُ فِي (جَوْ): (لَيْسَتَعْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ)، وَفِي الْبَاقِي: (لَيْسَتَعْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ).

١٢- فِي (نَو)، وَالْمَطْبُوعَاتِ كُلِّهَا اقْتَرَنْتِ (الْفَاءُ) بِ (لَمَّا) فِي قَوْلِهِ: (فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ)، وَسَقَطَتْ هَذِهِ (الْفَاءُ) مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي، وَ(جَوْ)، وَالنَّسْخَةُ الْأَصْلُ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي حَاشِيَةِ (بُكَ)^(١).

وبعد؛ فَيُرْجَّحُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ هُوَ مَا وَرَدَ فِي نَسْخَةِ مَبْرَمَانَ وَالْمَخْطُوطَيْنِ وَالْمَطْبُوعَاتِ، وَهُوَ مُجِيءُ قَوْلِهِ: (وَقَالُوا: مُصَبِّرٌ؛ لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَحَقَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مُصَبِّرٌ)، وَعَدُّ مَا فَوْقَ الْخَطِّ سَاقِطًا مِنْ نَسْخَةِ السِّيْرَانِي؛ وَذَلِكَ لِجِيئِهِ فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفٍ - الَّتِي بَخَطَّ يَدَهُ - مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَمُجِيءُ جُزْءٍ مِنْهُ فِي شَرْحِ الْمَسْكُورِيِّ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ نَقْلًا عَنْ سَيَبَوِيهِ: «ثُمَّ قَالَ: وَقَالُوا: مُصَبِّرٌ؛ لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ»^(٣).

سادسًا:

قَالَ السِّيْرَانِي نَقْلًا عَنْ سَيَبَوِيهِ: «قَالَ: وَإِذَا كَانَتِ الطَّاءُ مَعَ التَّاءِ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُدْغَمَ، لِأَنَّهُمَا فِي الْإِنْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يَدْغِمُوها لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقُ إِذْ كَانَ يَذْهَبُ فِي الْإِنْفِصَالِ، فَكِرِهُوا أَنْ يُلْزِمُوهُ ذَلِكَ فِي حَرْفٍ لَيْسَ مِنْ

(١) الْكِتَابُ (الْبِكَاءُ) (ق ٢) ٧٥٧/٥؛ الْحَاشِيَةُ (٢٨).

(٢) كِتَابُ سَيَبَوِيهِ (نَسْخَةُ ابْنِ خُرُوفٍ) ١٦٢ أ.

(٣) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٩٢٩/٣.

حروف الإطباق، وذلك قولهم: اطَّعنوا. وفي نسخة أبي بكر مبرمان: فهو أجدر أن تُقْلَبِ التَّاء طاءً، ولا تَدْغِمِ الطَّاءُ فِي التَّاءِ، فَتُخِلَّ بِالْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْإِنْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا»^(١).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها - باختلاف يسير - نسخة مبرمان في مجيء ما فوق الخط من النص السابق، وهو قوله: (أَنْ تُقْلَبِ التَّاءُ طَاءً، وَلَا تُدْغِمِ الطَّاءُ فِي التَّاءِ؛ فَتُخِلَّ بِالْحُرُوفِ)، مكان (تُدْغِمِ) الواردة في نسخة السيرافي، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَإِذَا كَانَتِ الطَّاءُ مَعَهَا، يَغْنِي مَعَ التَّاءِ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُقْلَبِ التَّاءُ طَاءً، وَلَا تُدْغِمِ الطَّاءُ فِي التَّاءِ؛ فَتُخِلَّ بِالْحُرُوفِ، لِأَنََّّهُمَا فِي الْإِنْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يُدْغِمُوها فِي التَّاءِ لِأَنََّّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقُ إِذْ كَانَتْ تَذْهَبُ فِي الْإِنْفِصَالِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُلْزِمُوهُ ذَلِكَ فِي حَرْفٍ^(٢) لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ، وَذَلِكَ: اطَّعنوا»^(٣).

٢- خالفت نسخة السيرافي نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها؛ فقد وردت فيها جملة: (وَإِذَا كَانَتِ الطَّاءُ مَعَ التَّاءِ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُدْغِمِ)، بينما وردت تلك الجملة في المخطوطتين، والمطبوعات كلها على النحو الآتي: (وَإِذَا كَانَتِ الطَّاءُ مَعَهَا، يَغْنِي مَعَ التَّاءِ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُقْلَبِ التَّاءُ طَاءً، وَلَا تُدْغِمِ الطَّاءُ فِي التَّاءِ؛ فَتُخِلَّ بِالْحُرُوفِ).

٣- سقطت من نسخة السيرافي جملة: (وَلَا تُدْغِمِ الطَّاءُ فِي التَّاءِ، فَتُخِلَّ بِالْحُرُوفِ).
٤- وافقت (نو) نسخة السيرافي في سَقَطِ (إِلَّا) قبل قوله: (أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقِ)، فصارت الجملة: (لَأَنََّّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقُ)، على النحو الآتي:

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيويه ص ٢٥٤.

(٢) تم ضبطه في المخطوطة بِضَمِّ حَرْفَيْ الحاءِ والراءِ: (حَرْفِ)، ويبدو أنه وهم من الناسخ بأنها: (حُرُوفِ).

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٢٠٧/٤ أ، وب.

(نو): «وإذا كانت الطاء معها، يعني مع التاء؛ فهو أجدر أن تُقلب التاء طاء، ولا تُدغم الطاء في التاء؛ فتخل بالحرف، لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا، ولم يُدغموها في التاء؛ لأنهم لم يريدوا أن يَبْقَى الإطباق، إذ كَانَ يذهبُ في الانفصال، فكَرِهوا أن يُلْزِموه ذلك في حَرْفٍ ليس من حروف الإطباق، وذلك قولك: اطَّعنوا»^(١).
وقد خالفت ذلك مخطوطة (جو) - كما مرَّ - وخالفته المطبوعات كُلُّها أيضًا، على النحو الآتي:

(با): «وإذا كانت الطاء معها، يعني مع التاء؛ فهو أجدر أن تُقلب التاء طاء، ولا تُدغم الطاء في التاء؛ فتخل بالحرف؛ لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه، ولم يُدغموها في التاء؛ لأنهم لم يريدوا أن إِلَّا يَبْقَى الإطباق، إذ كَانَ يذهبُ في الانفصال، فكَرِهوا أن يُلْزِموه ذلك في حَرْفٍ ليس من حروف الإطباق، وذلك قولك: اطَّعنوا»^(٢).
والنَّصُّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٣) و(ها)^(٤) و(بك)^(٥).

٥- ورد في (جو) قوله: (فَتُخِلَّ بِالْحُرُوفِ)، بالجمع، ووافقتها النسختان (B)، و(L) المشار

إليهما في حاشية (با)^(٦)، والنسختان (أ)، و(ب) المشار إليهما في حاشية (ها)^(٧). بينما ورد بالمفرد (فَتُخِلَّ بِالْحَرْفِ) في نسخة مبرمان، و(نو)، والمطبوعات كُلُّها.

٦- في المخطوطتين، والمطبوعات كُلُّها اتصل الضمير بـ(مع)، ووردت جملة تفسيرية

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٤٨ ب، و ٥٤٩ أ.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٣/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢٢/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٧٠/٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٥٩/٥.

(٦) الكتاب (باريس) ٤٧٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٩).

(٧) الكتاب (هارون) ٤٧٠/٤؛ الحاشية (٢).

للضمير في قوله: (وإذا كانت الطاء معها، يعني: مع التاء)، لكن في نسخة السيرافي ورد الاسم الظاهر بعد (مع)، فسقطت الجملة التفسيرية: (وإذا كانت الطاء مع التاء).

٧- في (جو)، والمطبوعات كلها أسند الضمير المتصل إلى الفعل في قوله: (لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه). ووافقت (نو) نسخة السيرافي في سقَطِ هذا الضمير: (لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه).

٨- خالفت مطبوعتا (ها)، و(بك) الجميع؛ فقد ورد فيهما الفعل المضارع للمتكلمين، مسبوقاً بـ(لا) النافية في قوله: (ولا تُدْغِمُ الطاء في التاء)، وأمّا في نسخة السيرافي والمخطوطتين، و(با)، و(بو)، فقد ورد هذا الفعل للمخاطب، مسبوقاً بـ(لا) الناهية: (ولا تُدْغِمُ الطاء في التاء).

٩- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد الجار والمجرور (في التاء) في قوله: (ولم يُدْغِمُوها في التاء لأنهم لم يريدوا)، وسَقَطَ (في التاء) من نسخة السيرافي: (ولم يدْغِمُوها لأنهم لم يريدوا).

١٠- وافقت (نو)، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في مجيء (إذ) في قوله: (إذ كان يذهب في الانفصال)، وخالفت (جو) ذلك؛ فقد ورد فيها (إذا): (إذا كان يذهب في الانفصال)، وأمّا في النسختين (B)، و(L) في حاشية (با)، فقد وردت الجملة بـ(إذا) كما في (جو)، لكن زيدت تاء التأنيث مع الفعل (كان)، وبُدِئَ الفعل المضارع بتاء المضارعة (تذهب) مكان يائها: (إذا كانت تذهب في الانفصال)^(١).

١١- في نسخة السيرافي ورد الضمير المتصل بـ(قَوْل) دالاً على الغائبين في قوله: (وذلك قولهم: اطَّعنوا)، وخالفت ذلك (نو)، والمطبوعات كلها؛ ففيها الضمير للمخاطب الواحد: (وذلك قولك: اطَّعنوا)، بينما سَقَطَ هذا الضمير مع ما اتصل به (قولهم/قولك) من (جو)، فصارت الجملة فيها: (وذلك: اطَّعنوا)،

١٢- في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها ورد قوله: (في حَرْفٍ لَيْسَ من حروف الإطباق)، بإفراد (حَرْف)، ومجيء (ليس) من غير تاء التأنيث،

(١) الكتاب (باريس) ٤٧٣/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٠).

وخالف ذلك النسخة (أ) في حاشية (ها)، فقد جاء فيها : (في حُرُوفٍ لَيْسَتْ من حروف الإطباق)^(١)، فورد فيها الجمع (حُرُوف)، واتصلت تاء التأنيث بالفعل (لَيْسَتْ).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة مبرمان، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها، وذلك بمحيي قوله: (فهو أجدر أن تُقْلَبَ التاء طاءً، ولا تُدْغِمَ الطاء في التاء، فتُخِلَّ بالحرف؛ لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا)، وعدم سقوط ما فوق الخط - واستبداله بـ(تُدْغِم) - كما في نسخة السيرافي؛ وذلك لوروده في نسخة ابن خروف - التي بخط يده - من كتاب سيبويه^(٢)، ولحيثه أيضاً في شرح الهسكوري، قال ناقلاً عن سيبويه: «ثم قال: ولا تُدْغِمَ الطاء في التاء، فتُخِلَّ بالحرف؛ لأنهما في الانفصال أثقل»^(٣).

سابعاً:

قال السيرافي: «وفي آخر هذا الباب من نسخة أبي بكر مبرمان: (قَالَ^(٤): وَأَمَّا الدَّكْرُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي (مُدَكِّرٍ) وَشَبَّهَ، فَقَلَّبُوهَا هَهُنَا، وَقَلَّبُوهَا شَادُّ شَبَّهَ بِالْعَلَطِ»^(٥).

١- النص السابق عن قلب الدال دالاً نقله السيرافي من نسخة مبرمان، ولم يرد في نسخه فشرحه بقوله: «الدَّكْرُ: جمع ذِكْرَةٍ، ولا طريق لقلبها دالاً إلا من وجه بعيد، وهو أنهم قلبوا الدال من (مُدَكِّرٍ)، وأصلها: مُدْتَكِّرٍ»^(٦).

٢- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة مبرمان في محيي النص السابق

(١) الكتاب (هارون) ٤/٤٧٠؛ الحاشية (٣).

(٢) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٢ ب.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/٩٣٧.

(٤) أي: سيبويه.

(٥) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٧٧.

(٦) السابق ص ٢٧٧ و ٢٧٨.

على النحو الآتي:

(جو): «وَأَمَّا (الدَّكْرُ) فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي (مُدَكِّرٍ) وَشَبَّهَ، فَقَلَّبُوهَا هُنَا، وَقَلَّبُوهَا شَادُّ شَبِيهٌ بِالْغَلَطِ»^(١).

والنَّصُّ فِي (جو) وَرَدَ - بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ - فِي (نو)^(٢)، وَ(با)^(٣)، وَ(بو)^(٤)، وَ(ها)^(٥)، وَ(بك)^(٦).

٣- فِي نَسْخَةِ مِبرْمَانَ وَرَدَتِ كَلِمَةُ (الدَّكْرُ) بِالْدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَوَافَقَتْهَا الْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا.

٤- خَالَفَتِ الْمَخْطُوطَتَانِ نَسْخَةَ مِبرْمَانَ وَالْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا؛ فَقَدْ جَاءَتِ الْكَلِمَةُ فِيهِمَا بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: (الدَّكْرُ). وَوَافَقَتْهُمَا مَا وَرَدَ فِي النِّسَخَتَيْنِ (B)، وَ (L) فِي حَاشِيَةِ (با)^(٧).

٥- وَرَدَتِ فِي (جو) كَلِمَةُ (لَمَّا) فِي قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الدَّكْرُ فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَقْلِبُونَهَا)، بَيْنَمَا سَقَطَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ نَسْخَةِ مِبرْمَانَ، وَ(نو)، وَالْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا.

٦- اتَّصَلَتِ (الْفَاءُ) بِالْفِعْلِ (قَلَّبُوهَا) فِي نَسْخَةِ مِبرْمَانَ، وَ(نو)، وَالْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا، فَجَاءَ النَّصُّ فِيهَا: (فَقَلَّبُوهَا هُنَا)، وَسَقَطَتْ هَذِهِ (الْفَاءُ) مِنْ (جو).

٧- فِي نَسْخَةِ مِبرْمَانَ اتَّصَلَتْ (هَاءُ) التَّنْبِيهِ بِ(هُنَا) فِي قَوْلِهِ: (فَقَلَّبُوهَا هُنَا)، وَسَقَطَتْ مِنَ الْمَخْطُوطَتَيْنِ، وَالْمَطْبُوعَاتُ كُلُّهَا: (فَقَلَّبُوهَا هُنَا).

وَبَعْدُ؛ فَيُرْجَّحُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ هُوَ مَا وَرَدَ فِي نَسْخَةِ مِبرْمَانَ وَمَا وَافَقَهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَأَمَّا (الدَّكْرُ) فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي (مُدَكِّرٍ) وَشَبَّهَ، فَقَلَّبُوهَا

(١) الْكِتَابُ (جُورُومُ بَاشَا) ٢١٠/٤ ب.

(٢) الْكِتَابُ (نُورُ عُثْمَانِيَّة) ٥٥١ أ.

(٣) الْكِتَابُ (بَارِيْس) ٤٧٦/٢.

(٤) الْكِتَابُ (بُولَاق) ٤٢٦/٢.

(٥) الْكِتَابُ (هَارُون) ٤٧٧/٤.

(٦) الْكِتَابُ (الْبِكَاءُ) (ق ٢) ٧٦٤/٥.

(٧) الْكِتَابُ (بَارِيْس) ٤٧٦/٢؛ الْحَاشِيَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسُّطْرِ (١٦).

هَهُنَا، وَقَلْبُهَا شَاذٌ شَبِيهُ بِالْعَلَطِ»، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: ورودها في نسخة ابن خروف - التي بخطّ يده - من كتاب سيوييه، فقد جاء فيها: «وَأَمَّا (الدَّكْرُ) فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَغْلِبُونَهَا فِي (مُدَكِّرٍ) وَشَبِيهِه، قَلْبُوهَا هُنَا، وَقَلْبُهَا شَاذٌ شَبِيهُ بِالْعَلَطِ»^(١).

الثاني: ورود ذلك في نسخة الفارسي - التي يشرح من خلالها كتابه (التعليقة) - على الرغم من أنه لم يأت بنصّ سيوييه كاملاً كما هو في نسخة ميرمان، وما وافقها، يدلُّ على هذا قوله: «قال سيوييه: وَأَمَّا الدَّكْرُ: جمع دِكْرَةٍ، مثل: كِسْرَةٍ وَكِسْرٍ؛ فَأُبدلتِ الذال دالاً»^(٢). أي: أن هذه الكلمة وهي (الدَّكْرُ)، أُبدلت ذالها دالاً، فمثّل بها الفارسي قبل حالة الإبدال، فهو يريد أن الذكر، تقلبها ذالها دالاً لتصبح (الذكر).

الثالث: ورودها أيضاً في شرح المسكوري، يدل على ذلك قوله نقلاً عن سيوييه: «وقوله: فَأَمَّا الدَّكْرُ»^(٣)، وقوله: «ولهذا قال سيوييه: وَقَلْبُهَا شَاذٌ شَبِيهُ بِالْعَلَطِ»^(٤).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ٦٣ أ.

(٢) التعليقة على كتاب سيوييه ٢٠٦/٥.

(٣) شرح كتاب سيوييه ٩٥٠/٣.

(٤) السابق ٩٥١/٣.

المبحث السادس عشر: هذا باب الحرف الذي يُضارع به حرفٌ من موضعه،
والحرف الذي يُضارع بذلك الحرف وليس من موضعه:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ^(١) فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَخْسُنِ الْبَدَلُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي يَسْدِرُ: يَزْدِرُ، وَفِي يَسْدُلُ ثَوْبُهُ: يَزْدُلُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُخْرِجِ الرَّايِ، وَلَيْسَتْ بِمُطَبَّقَةٍ؛ فَيَبْقَى فِيهَا الْإِطْبَاقُ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَةَ فِي الصَّادِ أَكْثَرُ مِنَ الْبَدَلِ وَأَعْرَبُ، وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهَا أَيْضًا). وَفِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ: (أَكْثَرُ مِنَ الْبَدَلِ وَأَعْرَفُ)»^(٢).

١- وافقت المخطوطتان، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر بن السراج في أنَّ الكلمة هي (أَعْرَفُ) في قوله: (أَكْثَرُ مِنَ الْبَدَلِ وَأَعْرَفُ)، وليست (أَعْرَبُ) كما في نسخة السيرافي، مع اختلافٍ يسيرٍ زيادةً وسقطاً في هذه الجملة، فقد سقطت كلمة (البدل)، وزيدت كلمة (السين)، فصارت هذه الجملة في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السَّيْنِ)، على النحو الآتي:

(جو): «وَإِنْ كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً؛ لَمْ يَجْزُ إِلَّا الْإِبْدَالُ إِذَا أَرَدْتَ التَّقْرِيبَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّسْدِيدِ: التَّزْدِيدُ، وَفِي يَسْدُلُ ثَوْبُهُ: يَزْدُلُ ثَوْبُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَوْضِعِ الرَّايِ، وَلَيْسَتْ بِمُطَبَّقَةٍ؛ فَيَبْقَى لَهَا الْإِطْبَاقُ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَةَ فِي الصَّادِ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السَّيْنِ، وَالْبَيَانُ فِيهِمَا أَكْثَرُ أَيْضًا»^(٣).

والتَّصُّ في (جو) ورد في (نو) - بتغييرٍ يسيرٍ - على النحو الآتي:

(نو): «فَإِنْ كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً؛ لَمْ يَجْزُ إِلَّا الْإِبْدَالُ إِذَا أَرَدْتَ التَّقْرِيبَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّسْدِيرِ: التَّزْدِيرُ، وَفِي يَسْدُلُ ثَوْبُهُ: يَزْدُلُ ثَوْبُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَوْضِعِ الرَّايِ، وَلَيْسَتْ بِمُطَبَّقَةٍ؛ فَيَبْقَى لَهَا الْإِطْبَاقُ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ

(١) في الكتاب (نسخة ابن خروف): السين، مكان (سين). يُنظر: ١٦٣ ب.

(٢) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٠.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٢١١/٤ ب.

- المضارعة في الصَّادِ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السَّيْنِ، والبيانُ فِيهِمَا أَكْثَرُ^(١).
- والنَّصُّ السابقُ في (نو) ورد في (با)^(٢)، و(بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، و(بك)^(٥).
- ٣- في المخطوطتين، والمطبوعاتِ كُلُّها ورد المضافُ والمضافُ إليه (ثَوْبُهُ) بعد (يَزْدُلُّ)، وَخَلَّتْ مِنْهُمَا (من المتضايقين) نسخة السيرافي.
- ٤- في نسخة السيرافي ابتدأت عبارة سيويه بِ(فَإِذَا) في قوله: (فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ)، وفي (جو) ابتدأت بِ(وَإِنْ)، وَأَمَّا فِي (نو)، والمطبوعاتِ كُلُّها؛ فقد ابتدأت بِ(فَإِنْ).
- ٥- في نسخة السيرافي ورد قوله: (فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَحْسُنِ الْبَدَلُ)، وخالفها المخطوطتان، والمطبوعاتُ كُلُّها بعبارة مختلفة هي: (وَإِنْ كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً؛ لَمْ يَجْزِ إِلَّا الْإِبْدَالُ إِذَا أَرَدْتَ التَّقْرِيبَ).
- ٦- في نسخة السيرافي ورد الضميرُ المتصلُ لجماعة الغائبين في قوله: (وذلك قَوْلُهُمْ فِي يَسْدِرُ: يَزْدِرُ)، بينما جاء للمفرد المخاطب في المخطوطتين، والمطبوعاتِ كُلُّها: (وذلك قَوْلِكَ فِي التَّسْدِيرِ: التَّزْدِيرُ).
- ٧- في نسخة السيرافي ورد قوله: (لَأَنَّهَا مِنْ مُخْرِجِ الزَّايِ)، وخالفها المخطوطتان والمطبوعاتُ كُلُّها؛ فقد جاء فيها (مَوْضِعِ) مكان (مُخْرِجِ): (لَأَنَّهَا مِنْ مَوْضِعِ الزَّايِ).
- ٨- في نسخة السيرافي ورد حرفُ الجرِ (فِي) في قوله: (فَيَبْقَى فِيهَا الْإِطْبَاقُ)، وورد في المخطوطتين، والمطبوعاتِ كُلُّها حرفُ الجرِ (اللام) مكان (فِي): (فَيَبْقَى هَا الْإِطْبَاقُ).
- ٩- في نسخة السيرافي اتَّصَلَ الضميرُ (ها) بحرف الجرِ في قوله: (والبيانُ أَكْثَرُ

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥١ ب.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٧/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٧٨/٤ و ٤٧٩.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٦٦/٥.

فيها)، مع تقدّم (أكثر) على (فيها)، بينما في المخطوطتين، والمطبوعات كلّها؛ اتّصل به الضمير دالّا على المثنى (فيهما)، مع تأخّر (أكثر) على (فيهما): (والبيان فيهما أكثر). وقد ورد في نسخة ابن خروف دالّا على المثنى: (فيهما)، وأشار في الحاشية إلى أنه في (ش): (فيها)^(١).

١٠- في نسخة السيرافي، و(جو)، والمطبوعات كلّها وردت في آخر هذا النصّ كلمة (أيضاً) في قوله: (والبيان أكثر فيها أيضاً / والبيان فيهما أكثر أيضاً) وسقطت هذه الكلمة من (نو)، فجاء النصّ فيها: (والبيان فيهما أكثر)، ووافقتها النسخة (A) المشار إليها في حاشية (با)^(٢).

١١- خالفت مخطوطة (نو)، والمطبوعات كلّها نسخة السيرافي، ومخطوطة (جو) في المثال عند قوله: (وذلك قولك في التّسديد: التّزديد)، ففي نسخة السيرافي ورد فعل مضارع مكان الاسم: (وذلك قولهم في يسدّر: يزدر)، وأمّا في (جو) فقد أبدلت الرأى في الاسمين دالّا: (وذلك قولك في التّسديد: التّزديد).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد في نسخة ابن السراج، والمخطوطتين والمطبوعات، وهو قوله: (أكثر من البذل وأعرف)، يقوي ذلك وروده - باختلاف يسير - في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده من كتاب سيبويه، حيث جاء فيها: «لأنّ المضارعة في الصّاد أكثر وأعرف منها في السين»^(٣).

(١) يُنظر: الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٣ ب؛ الحاشية (يس).

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٧/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٧).

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٣ ب.

المبحث السابع عشر: هذا باب ما تُقْلَبُ فيه السَّيْنُ صَادًا في بعض اللغات: أولاً:

قال السيرافي نقلًا عن سيويه في قلب السَّيْنِ صَادًا: «تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: صُفْتُ، وَصَبَّغْتُ، وَصَمَلْتُ»^(١)، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ؛ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْقَمِّ، وَتَصَعَّدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ فَكَيْكَ - وَفِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانٍ: بَيْنَ حَنْكَيْكَ - فَبَالَعْتَ، ثُمَّ قُلْتَ: قَقْ؛ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ لَا يُخْلُ بِالْقَافِ»^(٢).

١- ورد في نسخة السيرافي قوله: (والدليل على ذلك أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ فَكَيْكَ)، وقد خالفها المخطوطتان، والمطبوعات كلها؛ موافقةً ما ورد في نسخة مَبْرَمَانٍ؛ فقد جاء فيها: (بَيْنَ حَنْكَيْكَ) مكان: (بَيْنَ فَكَيْكَ)، على النحو الآتي:

(جو): «تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: صُفْتُ، وَصَبَّغْتُ، وَصَمَلْتُ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ؛ فَلَمْ يَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْقَمِّ، وَتَصَعَّدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ حَنْكَيْكَ، فَبَالَعْتَ ثُمَّ قُلْتَ: قَوْقَقْ، لَمْ تَرَ ذَلِكَ مُحِلًّا بِالْقَافِ»^(٣).

٢- وافقت (نو)، والمطبوعات كلها نسخة مبرمان، ومخطوطة (جو) في مجيء كلمة (حَنْكَيْكَ) مكان (فَكَيْكَ)، مع اختلافٍ في النصِّ بين (جو)، وبين (نو)، والمطبوعات كلها، على النحو الآتي:

(نو): «تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: صُفْتُ، وَصَبَّغْتُ، وَصَمَلْتُ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ؛ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْقَمِّ، وَتَصَعَّدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ

(١) الصَّمَلْتُ: لغةٌ في: السَّمَلْتُ، وهو القاعُ الأملسُ. لسان العرب ٢٥٠٠/٤ (صملق).

(٢) كتاب الادغام من شرح كتاب سيويه ص ٢٩٧.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٢١٢/٤ أ.

حَنَكَيْكَ، فَبَالَعْتَ ثُمَّ قُلْتَ: قَقْ قَقْ، لَمْ تَرَ ذَلِكَ مُخِلًا بِالْقَافِ»^(١).

والنَّصُّ في (نو) قد ورد بتمامه في (با)^(٢)، و(بو)^(٣)، و(بك)^(٤)، باستثناء سقط كلمة (الصَّمْلَق) من (ها)^(٥).

٣- في (جو) ورد الفعل: (تَعْلِيْهَا)، بالغين، في قوله: (تَعْلِيْهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ)، مخالفةً بهذا نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها؛ فقد ورد الفعل فيها (تَقْلِبُهَا)، بالقاف: (تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ).

٤- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها وردت كلمة (واحدة) في قوله: (إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ...)، وسقطت هذه الكلمة من نسخة السيرافي: (إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ...).

٥- في نسخة السيرافي ورد المتضايغان، وهما (قولك) في قوله: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: صُقْتُ...)، بينما سَقَطَا، وَحَلَّتْ مَكَانَهُمَا كَلِمَةُ (نَحْوُ) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (وَذَلِكَ نَحْوُ: صُقْتُ...).

٦- في نسخة السيرافي ورد المثال (صَمْلَق) من غير (أَل)، بينما ورد بـ (أَل): (الصَّمْلَق) في المخطوطتين، و(با)، و(بو)، و(بك)، وسَقَطَ هذا المثال كله من (ها).

٧- في نسخة السيرافي ورد قوله: (قَقْ) في جملة: (فَبَالَعْتَ، ثُمَّ قُلْتَ: قَقْ)، وخالفها (جو)، فَوَرَدَ فِيهَا: (قَوَقَقْ)، وخالفتهما (نو)، والمطبوعات كلها، فقد ورد فيها: (قَقْ قَقْ)، وهو ما ورد في نسخة ابن خروف^(٦).

٨- وافقت (نو)، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في ابتداء الفعل بتاء المضارعة

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥٢ أ.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٨/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢٧.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٦٧/٥.

(٥) الكتاب (هارون) ٤٧٩/٤ و ٤٨٠.

(٦) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٣ ب.

في قوله: (فَلَمْ تَنْحَدِرْ)، وخالفت (جو) ذلك فقد ابتدأ المضارع فيها بالياء: (فَلَمْ يَنْحَدِرْ).

٩- في نسخة السيرافي ورد قوله: (لَوَجَدْتَ ذَلِكَ لَا يُخْلُ بِالْقَافِ)، وخالفها المخطوطتان، والمطبوعات كلها بجملة أخرى هي: (لَمْ تَرَ ذَلِكَ مُخْلًا بِالْقَافِ). وبعد؛ فَيُرَجَّحُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيُوبِيه هُوَ مَا وَرَدَ فِي نَسْخَةِ مِزْمَانَ، والمخطوطتين، والمطبوعات وهو: (حَنْكَيْكَ)، في قوله: (والدليل على ذلك أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ حَنْكَيْكَ)، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: وروده في نسخة ابن خروف - التي بخط يده - من كتاب سيوبيه^(١).
الثاني: ما جاء في شرح الهسكوري في غير هذا الموضع باستعمال كلمة (الحنك)، حيث قال: «واعتَمَدَ سيوبيه في ذلك على أن القاف اعتمادها على الحنك الأعلى... واستدل على أنها معتمدة على الحنك الأعلى باستدلال حسن»^(٢).
الثالث: يدل على هذا أيضًا ما جاء بعد ذلك من كلام سيوبيه مما لم يختلف فيه النسخ، وهو قوله: «فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مُعْتَمَدَهَا عَلَى الْحَنْكِ الْأَعْلَى»^(٣)، فالظاهر - والله أعلم - أنه لو قال هناك: (بَيْنَ فَكَيْكَ)؛ لَقَالَ هُنَا: (عَلَى الْفَكِّ الْأَعْلَى).
الرابع: أن سيوبيه عبّر بـ(الحنك)، لا بـ(الفك) قبل هذه الجملة في النص نفسه حين قال: (وَتَصَعَّدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنْ الْحَنْكِ الْأَعْلَى)، فالأقرب أن يقول متابعًا: (والدليل على ذلك أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ حَنْكَيْكَ).
الخامس: أن سيوبيه عبّر في هذا الباب بـ(الحنك) أربع مرات^(٤)، ولم يذكر (الفك).

ثانيًا:

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٣ ب.

(٢) شرح كتاب سيوبيه ٩٥٩/٣.

(٣) كتاب الادغام من شرح كتاب سيوبيه ص ٢٩٧.

(٤) يُنْظَرُ الْكِتَابُ (هارون) ٤٧٩/٤ (السطر الأخير)، و ٤٨٠ (الأسطر ١ و ٣ و ٥).

قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «وَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَ السَّيْنِ وَالْقَافِ مِنَ الْحَوَاجِزِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ قَلَبْتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ، فَكَمَا لَمْ يُبَالُوا بُعْدَ الْمَخْرَجَيْنِ لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ؛ إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَيْهَا وَالْمَخْرَجَانِ مُتَفَاوِتَانِ...^(١). قال: وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جَلْبَابٌ^(٢)، وَفِي نُسْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ: جَلْبَابٌ^(٣)، لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا، وَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ عَالِمٍ^(٤)»^(٥).

١- وافقت (جو)، و(نو)، والمطبوعات كلها نسخة أبي بكر بن السراج في محيئ المثال (جَلْبَابٌ)، بالحاء المهملة، ولا م قبل الألف، وذلك على النحو الآتي:

(جو): «وَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَ السَّيْنِ وَالْقَافِ مِنَ الْحَوَاجِزِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ قَلَبْتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ، فَكَمَا لَمْ يُبَالُوا بُعْدَ الْمَخْرَجَيْنِ لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ؛ إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَيْهَا وَالْمَخْرَجَانِ مُتَفَاوِتَانِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هَذَا جَلْبَابٌ، فَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا، وَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ عَالِمٍ^(٦)».

والنص في (جو) ورد - باختلاف يسير - في (نو)، فقد سقط من (نو) قوله: (فكَمَا لَمْ يُبَالُوا بُعْدَ الْمَخْرَجَيْنِ)، بعد قوله: (وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قَلَبْتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ). على النحو الآتي:

(نو): «وَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَ السَّيْنِ وَالْقَافِ مِنَ الْحَوَاجِزِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قَلَبْتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ، لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ؛ إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَيْهَا، وَالْمَخْرَجَانِ

(١) مكان الفراغ هنا شرح لأبي سعيد السيرافي.

(٢) بإمالة الألف؛ فكأنها (جَلْبَيْب)، وقد وضع المحقق ياءً تحت الألف دلالة على الإمالة.

(٣) بإمالة الألف؛ فكأنها (جَلْبَيْب)، وقد وضع المحقق ياءً تحت الألف دلالة على الإمالة. والجلبالب: نَبْتُ تَدُومٍ خُضِرَتْهُ فِي الْقَيْظِ، تَسْمَنُ عَلَيْهِ الطَّبَّاءُ وَالْعَنَمُ. لسان العرب ٩٥٩/٢ (حلب).

(٤) بإمالة الألف؛ فكأنها (عيلم)، وقد وضع المحقق ياءً تحت الألف دلالة على الإمالة.

(٥) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٧ و ٢٩٨.

(٦) الكتاب (جوروم باشا) ٢١٢/٤ ب.

مُتَّفَاوَتَانِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هَذَا حِلْيَابٌ، فَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ عَالِمٍ^(١).

والتَّصُّ في (جو) ورد - باختلافٍ يسيرٍ - في (با)^(٢)، و(بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، و(بك)^(٥).
 ٣- في نسخة السيرافي ورد المثال: (جَلْبَابٌ)، بالجيم، وبجذف اللام الثانية المتحركة قبل الألف، مخالفةً نسخة ابن السراج، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها.
 ٤- وافقت مخطوطة (جو)، والمطبوعات كلها نسخة السيرافي في محيى قوله: (فَكَمَا لَمْ يُبَالُوا بُعْدَ الْمَخْرَجَيْنِ)، وخالفت ذلك مخطوطة (نو)، فقد سقط منها هذا القول كله.

٥- في نسخة السيرافي سَقَطَ اسمُ الإشارة قبل كلمة (جَلْبَابٌ)، بينما ورد في المخطوطتين والمطبوعات كلها؛ لكنّه للمذكر في المخطوطتين، و(با)، و(بو): (هَذَا حِلْيَابٌ) وللمؤنث في (ها)، و(بك): (هَذِهِ حِلْيَابٌ).
 ٦- في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها ورد الضمير للغائب في قوله: (لَأَنْتَها قَلْبَتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ)، بينما ورد في (جو) للمخاطب: (لَأَنْتَ قَلْبَتَهَا عَلَى بُعْدِ الْمَخْرَجَيْنِ).

٧- في المخطوطتين، والمطبوعات كلها وردت (الفاء) قبل (لم) في قوله: (ومثل ذلك قولهم: هذا حِلْيَابٌ، فَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا)، وسقطت هذه الفاء من نسخة السيرافي: (ومثل ذلك قولهم: جلباب - وفي نسخة أبي بكر: حِلْيَابٌ - لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا).

٨- في نسخة السيرافي ورد الضمير المتصل للمؤنث: (وَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ عَالِمٍ)، بينما

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥٢ ب.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٨/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢٨/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٨٠/٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٦٧/٥.

ورد في المخطوطتين، والمطبوعات كلها للمذكر (وجعلوه بمنزلة عالم). وخالفت (ها) الجميع في سقط الواو قبل الفعل، فجاء النص فيها: (جعلوه بمنزلة عالم).

٩- في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، و(با)، و(بو) وردت (إذ) في قوله: (إذ كانت تقوى عليها)، بينما وردت (إذا) في (ها)، و(بك): (إذا كانت تقوى عليها). وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيويه هو ما ورد في نسخة ابن السراج والمخطوطتين والمطبوعات، وهو: (جلبلاب)، بالحاء المهملة، وذلك لوروده هكذا - مضبوطاً بالشكل - في كل من: نسخة ابن خروف - التي بخط يده - من كتاب سيويه^(١)، ونسخة الأسكوريال^(٢).

ثالثاً:

قال السيرافي نقلاً عن سيويه: «قال: (فأما التاء، والتاء فلا يكون في موضعهما هذا، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في: التسدير، إذا قلت: التزدير؛ ألا ترى أنك لو قلت: التزدير؛ لم تجعل التاء دالاً؛ لأن الظاء لا تقع ههنا، ولأن التاء - وفي نسخة أبي بكر مبرمان: ولأن التاء - لم يضارعا من مخرجها بما هو غير مقارب لمخرجها ولا حيزها كما فعلوا ذلك بالسين»^(٣).

١- النص السابق هو آخر الباب، وقد انتهى في المخطوطتين، والمطبوعات كلها عند قوله: (لأن الظاء لا تقع ههنا) على النحو الآتي:

(جو): «فأما التاء، والتاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في: التسدير، إذا قلت: التزدير؛ ألا ترى أنك لو قلت: التزدير؛ لم تجعل التاء دالاً؛ لأن الظاء لا تقع ههنا»^(٤).

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٤ أ.

(٢) الكتاب (نسخة الأسكوريال) ٢٧١ أ.

(٣) كتاب الادغام من شرح كتاب سيويه ص ٣٠٢.

(٤) الكتاب (جوروم باشا) ٢٣١/٤ أ، ب.

والنَّصُّ في (جو) وافقه ما ورد في (نو)^(١)، و(با)^(٢)، و(بو)^(٣)، و(ها)^(٤)، و(بك)^(٥).

٢- زادت نسخة مبرمان على ما ورد في المخطوطتين، والمطبوعات كلها قوله: «ولأنَّ النَّاءَ لم يُضارِعوا من مُخْرِجِها بما هو غيرُ مقاربٍ لمخرجها، ولا حَيِّرها كما فَعَلُوا ذلك بالسَّينِ».

٣- وافقت نسخة السيرافي نسخة مبرمان في هذه الزيادة، وخالفتها في قوله: «ولأنَّ النَّاءَ»، ففي نسخة السيرافي: «ولأنَّ النَّاءَ».

٤- وافقت (نُسخة) - غير مسمّاة - أُشير إليها في حاشية (نو) ما ورد في نسخة السيرافي بتمامه، فقد جاء في تلك الحاشية ما نصّه: «نُسخة: (ولأنَّ النَّاءَ لم يُضارِعوا من مُخْرِجِها بما هو غيرُ مقاربٍ لمخرجها ولا حَيِّرها كما فَعَلُوا ذلك بالسَّينِ) آخر الباب»^(٦).

٤- في نسخة السيرافي، و(جو) اتصلتِ (الفاء) بِ(أَمَّا) في قوله: (فَأَمَّا النَّاءُ، والنَّاءُ...)، بينما اتصلت بها (الواو) في (نو)، والمطبوعات كلها: (وَأَمَّا النَّاءُ والنَّاءُ...).

٥- في نسخة السيرافي ورد حرف النفي (لا) قبل الفعل (يكون) في قوله: (فَأَمَّا النَّاءُ، والنَّاءُ فلا يكونُ في موضعهما هذا)، وجاء النفي بـ (ليس) مكان (لا) في المخطوطتين، والمطبوعات كلها: (فَأَمَّا النَّاءُ والنَّاءُ فليس يكونُ في موضعهما هذا).

٦- في نسخة السيرافي، و(جو) اتصلتِ (ها) التنبيه بِ(هنا) في قوله: (لأنَّ الظَّاءَ لا تقعُ ههنا)، وسقطت من (نو)، والمطبوعات كلها: (لأنَّ الظَّاءَ لا تقعُ ههنا).

٧- في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلها وردت كلمة (ذالاً)، بالذال

(١) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥٣ أ.

(٢) الكتاب (باريس) ٤٧٩/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٢٨/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٤٨١/٤.

(٥) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٦٨/٥.

(٦) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥٣ أ؛ الحاشية (يس).

المعجمة، في قوله: (ألا ترى أنك لو قلت: التثدير؛ لم تجعل الثاء ذالاً)، وأما في مخطوطة (جو)؛ فقد وردت فيها (دالاً) بالدال المهملة.

٧- في نسخة السيرافي، والمخطوطتين، والمطبوعات كلها وردت (الطاء) في قوله: (لأنَّ الطاء لا تقع هنا)، بينما جاءت مكانها (الضاد): (لأنَّ الضاد لا تقع هنا) في النسخة (A) المشار إليها في حاشية (با)^(١).

وبعد؛ فيرجح أن يكون ما في نص كتاب سيبويه هو ما ورد في نسختي السيرافي ومبرمان، وأن العبارة التي سقطت من المخطوطتين والمطبوعات كلها، وهي: (ولأنَّ الثاء لم يضارعوا من مخرجها بما هو غير مقارب لمخرجها، ولا حيزها كما فعلوا ذلك بالسَّين) ليست زيادة في النص، وإنما من أصله، بدليل أن سيبويه قال قبل ذلك - معللاً - عن السَّين: «لأنَّ السَّين قد ضارعوا بما حرفاً من مخرجها بما هو غير مقارب لمخرجها ولا حيزها، وإنما بينه وبين القاف مُخَرَّجٌ واحدٌ، ولذلك قَرَّبوا من هذا المخرج ما يتصعد إلى القاف»^(٢)، وقوله هذا موجود في النسخ، غير مختلف فيه، فإذا كان علل هناك، فالظاهر أنه علل هنا، ويؤيد هذا أن ألفاظ التعليل واحدة، وإن كان هنا نفياً: (لم يضارعوا)، وهناك إثبات: (قد ضارعوا).

هذا من جهة، ومن جهة اختلاف نسختي السيرافي ومبرمان، هل ما ورد في الكتاب هو (الثاء)، أو (الثاء) في قوله: (ولأنَّ الثاء/الثاء لم يضارعوا من مخرجها...); فيرجح أن يكون ما في نص الكتاب هو ما ورد في نسخة مبرمان، وهو: (الثاء)، ويُستدل على ذلك بقوله قبل ذلك: (ألا ترى أنك لو قلت: التثدير، لم تجعل الثاء ذالاً؛ لأن الطاء لا تقع ههنا، ولأن الثاء لم يضارعوا...)، فحديثه هنا عن الثاء: (التثدير: لم تجعل الثاء...)، فعندما يعلل بعد ذلك؛ فالظاهر أنه يعلل لها: (لأنَّ الثاء...)، كما في نسخة مبرمان، وليس للثاء كما في نسخة السيرافي.

(١) الكتاب (باريس) ٤٧٩/٢؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (٧).

(٢) الكتاب (هارون) ٤٨١/٤.

المبحث الثامن عشر: هذا باب ما كان شاذاً مما خففوه على ألسنتهم وليس بمطرد:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (ومن الشاذ قولهم في (بني العنبر، وبني الحارث): بلعنبر، وبلحارث، حذفوا النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأما إذا لم تظهر اللام فيها، فلا يكون ذلك فيها... ومثل هذا قول بعضهم: علماء بنو فلان؛ فحذف اللام وهو يريد: على الماء بنو فلان، وهي عريضة، وفي نسخة أبي بكر مبرمان زيادة على كثير من النسخ: (وذلك قولك: بلعنبر، وبلحارث، وعلماء بنو فلان، وقال الشاعر:

وَمَا غَلَبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَةٍ قَنَبَرٍ^(١)

وقال:

فَمَا أَصْبَحَتْ عِلْرَضٍ نَفْسٌ بَرِيئَةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا^(٢)»^(٣)

(١) البيت للفرزدق في التعليقة ٢١٩/٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٤/٢، والحلل لابن السيّد البطليوسي ص ٢٠٥. ولم يُعثر عليه في ديوانه. وبلا نسبة في المقتضب ٢٥١/٢، والكمال ص ٦١٩، وأما ابن الشجري ٤/٢، وخزانة الأدب ١٠٦/٧.

وقد روى ابن السيرافي هذا البيت برواية مختلفة هي:

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةٍ خَالِدٍ

قال ابن السيرافي بعد أن ذكر البيت للفرزدق: "وفي شعره: ولكن طفت في الماء، وليس في هذه الرواية شاهد". شرح أبيات سيبويه ٢٨٥/٢.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٨. ولا شاهد فيه على رواية الديوان؛ لأن الشطر الأول ورد ورد كالاتي:

فَمَا أَصْبَحَتْ فِي الْأَرْضِ نَفْسٌ فَقِيرَةٌ

وله أيضاً في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٤/٢. وبلا نسبة في كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٦.

(٣) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

١- زادت نسخة مبرمان على كثير من النسخ، قوله: (وذلك قولك: بَلْعَنَرِ، وبلحارث، وعلماء بنو فلان، وقال الشاعر:

وَمَا غَلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غَزَلُهُ قَنَبَرِ

وقال:

فَمَا أَصْبَحَتْ عِلْرُضُ نَفْسٍ بَرِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا).

٢- لم ترد هذه الزيادة في نسخة السيرافي، ووافقتها المخطوطتان، والمطبوعات كلها على النحو الآتي:

(جو): «وَمِنْ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ فِي (بَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْحَارِثِ): بَلْعَنَرِ، وَبَلْحَارِثِ، لِحَذَفِ النُّونِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ ظَهَرَ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ، فَإِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ... وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: عِلْمَاءُ بَنُو^(١) فُلَانٍ؛ فَحَذَفَ اللَّامَ، يُرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ^(٢)».

والنص في (جو) ورد - باختلاف يسير - في (نو)، على النحو الآتي:

(نو): «وَمِنْ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ فِي (بَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْحَارِثِ): بَلْعَنَرِ، وَبَلْحَارِثِ، بِحَذَفِ النُّونِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ... وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: عِلْمَاءُ بَنُو فُلَانٍ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ^(٣)».

٣- ورد في (نو) قوله: (بحذف)، مكان (لحذف) الواردة في (جو)، وسقطت منها جملة: (فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان) التي جاءت في (جو).

كما ورد النص السابق - باختلاف يسير أيضاً - في المطبوعات كلها، على النحو الآتي:

(با): «وَمِنْ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ فِي (بَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْحَارِثِ): بَلْعَنَرِ، وَبَلْحَارِثِ، بِحَذَفِ النُّونِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا،

(١) كُتِبَتْ فِي مَتْنِ الْمَخْطُوطَةِ (بنوا) بِالْفِ بعد الواو.

(٢) الكتاب (جوروم باشا) ٢١٥/٤ أ.

(٣) الكتاب (نور عثمانية) ٥٥٤ أ.

فلا يكون ذلك... ومثّل هذا قول بعضهم: عَلَمَاءُ بَنُو فَلَانٍ؛ فَحَذَفَ اللَّامُ يَرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فَلَانٍ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ^(١).

والتَّصُّ في (با) ورد بتمامه في (بو)^(٢)، و(ها)^(٣)، و(بك)^(٤).

٤- سقط من (نو) - كما مرَّ - قوله: (فَحَذَفَ اللَّامَ وَهُوَ يَرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فَلَانٍ)، وقد ورد هذا القول في نسخة السيرافي: (فَحَذَفَ اللَّامَ وَهُوَ يَرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فَلَانٍ)، وورد أيضًا في (جو)، والمطبوعات كلّها، ولكن سقط منها الضمير، والواو التي قبله (وهو): (فَحَذَفَ اللَّامَ يَرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فَلَانٍ).

٥- في نسخة السيرافي ورد الفعل وفاعله (حَذَفُوا) بعد (بَلَحَارْثَ)، في قوله: (...بَلَعْنَبِرَ، وَبَلَحَارْثَ، حَذَفُوا النَّونَ...)، بينما ورد في (جو) مكان الفعل اسم مجرور باللام: (لَحَذَفِ النَّونَ)، وأما في (نو)، والمطبوعات كلّها؛ فقد ورد مكانه اسم مجرور بالباء: (بَحَذَفِ النَّونَ).

٦- في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلّها وَرَدَ الفعل (تَظْهَرُ) مضارعًا في قوله: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ)، وخالفت (جو) ذلك، فقد ورد الفعل فيها (ظَهَرَ) ماضيًا: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ ظَهَرَ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ).

٧- في نسخة السيرافي، و(نو)، والمطبوعات كلّها؛ وردت (أَمَّا) في قوله: (فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا)، وسقطت من (جو): (فَإِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا).

٨- في نسخة السيرافي وَرَدَ الجارُّ والمجرور (فِيهَا) بعد اسم الإشارة (ذلك) في قوله: (فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا)، وسقطا (الجارُّ والمجرور) من المخطوطتين، والمطبوعات كلّها: (فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ).

وبعد؛ فِيرْجَحْ أَنْ يَكُونَ مَا فِي نَصِّ كِتَابِ سَيُوبِيهِ هُوَ مَا جَاءَ فِي نَسْخَةِ مِزْمَانٍ - باستثناء البيت الثاني - وذلك لأسبابٍ ثلاثة:

(١) الكتاب (باريس) ٤٨٠/٢ و ٤٨١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٣٠/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٤٨٤/٤ و ٤٨٥.

(٤) الكتاب (البكاء) (ق ٢) ٧٧٠/٥ و ٧٧١.

الأول: ما جاء في نسخة ابن خروف عن نسخة عتيقة شرقية؛ وهو مؤيد لما في التعليقة: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ خُرُوفٍ: الْبَيْتُ فِي نُسْخَةِ عَتِيقَةٍ شَرْقِيَّةٍ، وَكَانَ عَلَيْهَا خَطُّ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَكَانَتْ مَنْقُولَةً مِنْ كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَازِنِيُّ، قَالَ: رَأَيْتُ بِحَظِّ سَيُيُوهٍ فِي آخِرِ كِتَابِهِ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ جَعْفَرٍ؛ لِلْفَرَزْدَقِ:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَهُ قَنَبَرٍ
يُرِيدُ عَلَى الْمَاءِ»^(١).

الثاني: ما ورد في التعليقة لأبي علي الفارسي إخبارًا عن المازني: «قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني، قال: رأيت بخط سيويه في آخر كتابه - عند رجلٍ من بني هاشم يقال له عبد السلام بن جعفر- للفرزدق:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَهُ قَنَبَرٍ
يُرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ»^(٢).

وسند هذه الرواية قوي؛ فهو عن أبي علي الفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، عن المازني.

الثالث: ما جاء في كتاب (الحلّل في شرح أبيات الجمل) لابن السيّد البطليوسي: «ووقع في نسخة كتاب سيويه التي رواها أبو بكر مبرمان هذا البيت على رواية أخرى، وهي:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَهُ قَنَبَرٍ
أَمَّا الْبَيْتُ الْآخَرُ فِي نَسْخَةِ مَبْرَمَانَ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

وقال:

فَمَا أَصْبَحَتْ عَلَرُضِ نَفْسٍ بَرِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالُهَا

(١) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٤ ب.

(٢) التعليقة على كتاب سيويه ٢١٩/٥.

فقد اختلفت نُسخ الكتاب في وقوعه ضمن نصّ سيبويه، قال ابن السيرافي: «هَذَا البيتُ يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا لَا يَقَعُ»^(١)، وَيُرْجَحُ أَلَّا يَكُونَ مِنْ نَصِّ الكتاب؛ وَإِنَّمَا مِمَّا أُدْخِلَ فِيهِ، مَقْحَمًا فِي النسخِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا، كَمَا فِي نَسْخَةِ مِبرمان، وَذَلِكَ لِعَدَمِ وُرُودِهِ مَعَ البيتِ الأولِ فِي الرواياتِ الَّتِي رَوَتْهُ.

(١) شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٤.

الباب الثاني: أثر تعدد نسخ (الكتاب) على نص سيبويه (دراسة تحليلية)،

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الأثر النحوي.

الفصل الثاني: الأثر الصرفي.

الفصل الثالث: الأثر اللغوي.

الفصل الرابع: الأثر في الشواهد.

الفصل الخامس: أنواع تعدد النسخ وصُوْرُهُ عند السيرافي والفارسي.

الفصل السادس: موازنة بين إشارات السيرافي والفارسي ونصوصهما إلى تعدد

النسخ.

الفصل السابع: أثر إشارات ونصوص تعدد النسخ عند السيرافي والفارسي في

بعض شراح الكتاب.

الفصل الأول: الأثر النحوي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تغيير الإعراب.

المبحث الثاني: تغيير الحكم النحوي.

المبحث الثالث: صرف ما لا ينصرف.

المبحث الرابع: تغيير زمن الفعل.

المبحث الأول: تغيير الإعراب:

لاختلاف النصّ بين نسخ كتاب سيبويه أثرٌ في اختلاف إعراب كلمةٍ أو أكثر فيه، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- ذكر السيرافي أن سيبويه قال حكاية عن يونس: «وذو صباح بمنزلة ذات مرة»، أي: إنهما يلتزمان النصب الظرفية، فيقال: سير عليه ذا صباح، ولقيته ذات يوم، إلا أن اختلاف النص بين النسخ يؤثر تأثيراً كبيراً في هذا الحكم، ففي بعض النسخ وردت عبارة سيبويه: (إلا أنه قد جاء في لغة لختعم: ذات مرة، وذات ليلة)، وفي بعض النسخ: (مفارقاً ذات مرة، وذات ليلة)^(١)، فإن كانت العبارة على سقّط (مفارقاً)، فإن المعنى المراد أن (ذات) لا تلتزم النصب على الظرفية في لغة لختعم، بل تأتي مرفوعة ومنصوبة، وإن زيدت (مفارقاً) قبل العبارة، فالضمير يعود على (ذو)، ويكون المعنى أنه جاء في لغة لختعم مفارقاً لـ(ذات) الملازمة للظرفية، بخروجه عنها.

المشهور في غير لغة لختعم التزامهم الظرفية في (ذات)، و(ذو)، لأنهما صفةٌ في الأصل لظرفٍ محذوف، فعند القول: لقيته ذات يوم، أو ذات مرة فتقديره: لقيته قطعة ذات يوم، أو ذات مرة، ولقيته ذا صباح، تقديره: وقتاً ذا صباح، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، فلم يُتصرّف في الصفة بعد حذف الموصوف^(٢).

بدا أثر الفرق واضحاً بين النسخ في إعراب (ذات)، و(ذو)، هل تلازم النصب على الظرفية؟ أو تكون متمكنةً في بعض اللغات من الرفع والجر أيضاً، ولقد كان لنسختي المبرد، والسيرافي أثرٌ بيّنٌ في المخطوطتين، وفي المطبوعات الأربع^(٣)، فقد سقطت منها كلّها كلمة (مفارقاً) قبل العبارة.

وقد ذهب السيرافي إلى أن زيادة كلمة (مفارقاً) خطأ؛ لأنه اضطرابٌ وقع عند القارئ فزادها، من هنا يظهر أثر ذلك في اختلاف تمثيل النحويين لـ(ذو) بعد تمثيلهم

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٠٦/٤ و٢٠٧.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٧٥/٧.

(٣) يُنظر: ص ٤٥ من البحث.

لِ(ذات)، فالسهيلي علل ذلك بقوله: «لأن (ذات) في أصل وضعها وصفٌ للخُرْجة ونحوها، كأنك قلت: خرجتُ خُرْجَةً ذاتَ يوم، أي لم تكن إلا في يوم واحد، فمن ثم لا يجوز فيها إلا النصب، ولم يجوز دخول الجارِّ عليها، وكذلك: (ذا صباح) و(ذا مساء) في غير لغة خثعم»^(١)، فقوله: (في غير لغة خثعم) فيه دليلٌ على أن (ذا) تدخل في حكم (ذات) - في الرفع، والجر، والنصب - في لغة خثعم، لأن أبا حيان نقل عن السهيلي عدم تصرفها في لغة خثعم ولا في غيرها، قال: «وزعم السهيلي أن (ذات مرة)، و(ذات يوم) لا يتصرفان في لغة خثعم، ولا في لغة غيرها»^(٢)، ثم بيّن علة السهيلي في ردِّ ما أنشده سيبويه على لغة خثعم، وهو البيت:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذُو صَبَاحٍ

بقوله نقلاً عن السهيلي: «لا حجة فيه؛ لأن (ذا صباح) يعني به اليوم، لأن كل يوم ذو صباح، فالتقدير: عزمت على إقامة يوم»^(٣).

وهذا يظهر في تمثيل أبي حيان أيضاً حين قال: «و(ذا)، و(ذات) - مضافين إلى زمانٍ - تلتزم العرب فيهما النصب على الظرفية، تقول: لقيته ذا صباح، وذا مساءً، وذا صبح، وذا غبوق، وذات مرة، وذات الزُّمَيْن، وذات العُوم، وذات يوم، وذات ليلة، وقولهم: ذا صباح هو بمعنى: صباح، فهو من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، كما قالوا: ذا قَطْرِي، أي: قطري، وتقول: لقيته صباحاً، ويوماً، ومرةً في معنى: ذا صباح، وذات يوم، وذات مرة»^(٤).

ومن جانبٍ آخر، كان تأثير اختلاف النسخ واضحاً على تمثيل النحويين أيضاً في هذه المسألة، فاكتمى بعضهم بالتمثيل لِ(ذات) المتمكنة دون (ذو)، ومنهم ابنُ السراج، فقد عدَّد ما خَصَّتْهُ العرب بالظرفية، ولم تستعمله مرفوعاً أو مجروراً، وهي (سحر): إذا

(١) نتائج الفكر ص ٢٩٩ و ٣٠٠.

(٢) التذييل والتكميل ٢٧٤/٧.

(٣) السابق.

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٩٦/٣.

عنيتَ به سحر يومك، وكذلك مصغره: سُحَيْرٌ: إذا أردت به سحر يومك، وكذلك: ضُحَى: إذا أردت به ضحى يومك، وصباحًا وعشيَّةً وعِشاءً، إذا أردت به عِشاء يومك، وذاتَ مرة، وبعيداتَ بين، وبكرًا، وضحوَّةً: إذا عنيت به ضحوَّة يومك، وعتمة: إذا أردت به عتمة ليلتك، وذاتَ يوم وذاتَ مرة، وليلَ ونهارَ: إذا أردت ليلَ ليلتك ونهار نهارك، وذو صباح: ظرف، ثم ذكر ابن السراج أن (ذاتَ ليلة، وذاتَ مرة) جاءتا مرفوعتين، ولم يشر إلى (ذو)^(١).

ومنهم الزمخشري إذ قال: «وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم: لقيته ذاتَ مرة وذاتَ ليلة»^(٢)، كما جاء في المساعد لابن عقيل: «وَأَلْحَقَ غَيْرُ خْتَعَمَ: (ذا) (وذاتَ)، مضافين إلى الزمان، فيكونان كما سبق من منع التصرف فتقول عند جميع العرب غيرهم: سَيَّرَ عليه ذا صباح، أي صباحًا، وذاتَ يوم، أي: يومًا، بالنصب. وحكى سيبويه عن خثعم التصرفَ في الاسم، فيجوز الرفع، فتقول: سَيَّرَ عليه ذاتَ اليمين، فيجوز الرفع في (ذات)، نصَّ عليه سيبويه»^(٣).

على أن الجوهرى أورد البيت الذي استشهد به سيبويه، وهو:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذُو صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ^(٤)

وذكر أن الشاعر لم يستعمله ظرفًا^(٥)، فجاء على لغة خثعم.

والظاهر - والله أعلم - أن الظرف (ذو) يأخذ حكم (ذات) في لغة خثعم، في عدم ملازمته النصب على الظرفية، بل يكون مرفوعًا، أو مجرورًا أيضًا، وأما في غير لغة خثعم فهو ظرفٌ غير متمكنٍ، ملازمٌ للظرفية، وبذلك يبدو أنَّ ما صحَّحه السيرافي في نصِّ سيبويه، من أنه بدون كلمة (مفارقًا) هو الأصوب.

(١) الأصول في النحو ١/١٩٢.

(٢) المفصل ص ١٠٦.

(٣) المساعد ١/٤٩٥.

(٤) سبق تخريجه في ص ٤٤ من البحث.

(٥) يُنظر: الصحاح ١/٣٨٠ (صبح).

٢- اختلفت النُّسخ في إعراب المستثنى منه إذا قُدِّم عليه المستثنى بـ(إلا)، فقد أورد الفارسي في نسخته المثال: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ، برفع (صديق)، وأورد ما جاء في نُسخةٍ أخرى: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا، بنصب (صديقًا)^(١).

ظهر أثر الفرق واضحًا بين النسخ في إعراب المستثنى منه (صديق/ صديقًا) إذا أُخِّر عن المستثنى، فقد رُفع على الخبرية في نسخة الفارسي، ونُصب على الحالية في النسخة الأخرى، ثم ظهر أثر هذا الفرق في المطبوعات، فقد وافقت كلها النسخة الأخرى في النصب^(٢).

لقد كان المعنى حاضرًا في مسألة اختلاف النسخ، وقد بيّن المبرد معنى كلٍّ من الرفع والنصب، فقال: «وتقول: مَنْ لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ، إذا أردت أن تجعل (صديق) خبرًا لـ(مَنْ)، كأنك قلت: مَنْ صديقٌ لي؟ فإن أردت، غير هذا الوجه، قلت: مَنْ لِي إِلَّا أَبوك صَدِيقًا، جعلت (مَنْ) ابتداءً، وقولك: (أبوك) خبره، وجعلت (صديقًا) حالًا. وإن شئت قلت: مَنْ لِي إِلَّا أَبوك صديقٌ؟ جعلت (الأب) بدلًا من (مَنْ) فصار التقدير: أَبوك لي صديق؛ لأن (مَنْ) اسمٌ مستفهمٌ عنه، فتقديره: أحدٌ إِلَّا أَبوك لي صديقٌ، فإذا أَبْدَلَ طَرَحَ (أحدًا)، وجعل (أباك) بدلًا منه، صار تقديره: مالي إِلَّا أَبوك صديقٌ»^(٣).

ويُلاحظ عند المبرد أنه في حال تقدم المستثنى بـ(إلا) وهو منصوبٌ، فلا يكون ما بعده إلا مرفوعًا: (مَنْ لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ)، وهو ما يوافق نسخة الفارسي، مخالفًا بذلك ما في المطبوعات كلها، وبذلك ذهب الرماني أيضًا، فقال: «وتقول: ما فيها إِلَّا أَبَاكَ أحدٌ، وما لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ، فتنصب الاستثناء المقدم على طريقة الموجب، ولا يجوز البديل لأنه تابعٌ يُحتذى فيه على مثال المقدم، ولا يجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل (أحد) بدلًا منه؛ لأن في ذلك استثناء الأعم على الأخص، وفي هذا قلب ما يجب أن

(١) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٦٨/٢.

(٢) يُنظر: ص ٨٥ من البحث.

(٣) المقتضب ٣٩٨/٤.

يكون عليه، إذ (أحد) أعم^(١)، وقال أيضاً: «وتقول: ما لي إلا أباك صديق»، ف(صديق) يجري مجرى (أحد) في أنه الأعم^(٢).

وكذلك فالفارسي في غير التعليقة أيضاً أورده مرفوعاً، موافقاً ما في نسخته من كتاب سيبويه التي يشرح فيها تعليقه، فقد قال: «إذا قلت: ما أتاني إلا أباك أحد، نصبت الاستثناء المتقدم؛ لأن (الأب) إنما يكون بدلاً إذا تقدّمه (أحد)...، فإذا قدّمت (الأب) لم يصح أن تجعل (أحدًا) بدلاً من (الأب)؛ لأن (أحدًا) قد دخل (الأب) في جملة ما انطوى تحته^(٣)، ثم قال: «تقول: (من لي إلا أباك صديق) على ما قدمنا، فإن قلت: (من لي إلا أبوك صديقًا) جاز ذلك^(٤)».

أما ابن السراج فقد أخذ بما في النسخ كلّها على ما فيها من اختلاف، حيث ورد عنده جواز الوجهين في المستثنى منه المتأخر عند تقديم المستثنى في مثل هذه الحالة، يتضح هذا من مثاليّه، حيث قال: «فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب، نحو قولك: ما لي إلا أباك صديق، وما فيها إلا زيدًا أحدًا^(٥)، فيلاحظ في الجملة الأولى رفع (صديق)، وفي الجملة الثانية نصب (أحدًا).

٣- نقل السيرافي اختلافًا بين نُسخته ونسخة مبرمان في إعراب كلمة وردت في أحد نصوص سيبويه، وهو نصب أحد الأسماء الستة في نسخته: (وَاحْتَمَلَتِ الإِضَافَةُ ذَا، كَمَا احْتَمَلَتِ أبا زيدٍ)، ورفع في نسخة مبرمان: (كَمَا احْتَمَلَتِ أبو زيدٍ)^(٦).

ظهر أثر الفرق واضحًا بين النسخ في إعراب أحد الأسماء الستة المضافة، وهو (أبو زيد/ أبا زيد)، فقد رُفِعَ في نسخة مبرمان، وهو ما حُكِيَ عن الجرّمي، ونُصِبَ في نسخة

(١) شرح كتاب سيبويه (العريفي ر.د) ٥١٥/٢.

(٢) السابق ٥١٦/٢.

(٣) المسائل المنشورة ص ٦٥.

(٤) السابق.

(٥) الأصول في النحو ٢٨٣/١.

(٦) السابق ١١٨/١٢.

السيرافي، وقد كان أثر نسخة السيرافي واضحًا في مطبوعات الكتاب الأربع كلها، فقد أوردته منصوبًا^(١)، ولكن ما الأثر الذي يحدثه هذا التغيير في إعراب هذه الكلمة؟ ذكر السيرافي أنه ليس بينهما فرق في التحصيل، يريد: بالمعنى المقصود؛ فهو بالنصب يكون المعنى: مثلما احتملت الإضافة ذا، احتملت (أي: الإضافة) أبا زيد، وبالرفع يصبح المعنى: مثلما احتملت الإضافة ذا، أي: احتملت الكلمة التي هي (أبو زيد) ذلك مثلها، أي التغيير في الأفراد والإضافة. لكن أثر الإعراب جلي بين (أبو) و(أبا) على المعنى المراد، وإن كان لا فرق بينهما كما قال السيرافي: «وليس بينهما فرق في التحصيل»، بل هو توضيح أكثر لمقصد سيبويه.

ويبدو - والله أعلم - أنها (أبا زيد)، بالنصب، ويقوّيه أن جملة سيبويه به لا تحتاج إلى تقدير؛ لأن ما قبلها، وهو قوله: (واحتملت الإضافة ذا)؛ يدلُّ عليها، بينما بالرفع تحتاج إلى تقدير كلمة حتى يتم المعنى، أي: كما احتملت أبو زيد هذا، أو ذلك أيضًا، وما لم يحتج إلى تقدير أولى أن يؤخذ به.

(١) يُنظر: ص ١١٣ من البحث.

المبحث الثاني: تغيير الحكم النحوي:

لاختلاف النصّ بين نسخ كتاب سيبويه أثر في تغيير الحكم النحوي على الكلمة أو الجملة، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- أورد السيرافي اختلافا بين نسخته وغيرها في مثال ورد في كتاب سيبويه، ففي نسخته جاء المثال: (ومثل ذلك: ليت شعري زيدٌ أعندك هو أم عند عمرو؟) وتغيّر هذا المثال في بعض النسخ التي اطلّع عليها السيرافي إلى: (ليت شعري أزيدٌ عندك)^(١).

تأتي همزة التسوية بعد: (ما أبالي)، و(ليت شعري)، و(وما أدري)، و(سواء عليّ)^(٢)، ولكن هل تأتي هذه الهمزة بعد إحدى هذه العبارات مباشرة قبل الاسم الأول الذي يلي أحدها؟ أو يمكن تأخيرها عن الاسم الأول؟

تأخّرت هذه الهمزة في نسخة السيرافي عن الاسم الأول التالي مباشرة لعبارة (ليت شعري)، إلى ما قبل الظرف، فصار المثال: ليت شعري زيدٌ أعندك هو أم عند عمرو؟ وتغيّر المثال في بعض النسخ التي اطلّع عليها السيرافي إلى تقدّم الهمزة على الاسم الأول التالي لـ(ليت شعري) مباشرة، فصار المثال على النحو الآتي: ليت شعري أزيدٌ عندك؟ ولقد كان تأثير نسخة السيرافي واضحا في المخطوطتين، والمطبوعات الأربع كلّها، فورد فيها ما ورد في نسخة السيرافي.

هذا التغيير في المثال يوجب معه التغيير عن المستفهم عنه، فالاستفهام في المثال الوارد في نسخة السيرافي وما وافقها جاء عن الظرف (عندك)؛ أي: هل (زيدٌ) عند المخاطب أو عند عمرو؟ أمّا في بعض النسخ التي اطلّع عليها السيرافي؛ فالاستفهام ليس عن الظرف، وإنما عمّن عند المخاطب - وهو الاسم - هل هو (زيدٌ) أو (عمرو)؟ وقد جوّز أبو علي الفارسي الوجهين، لكنه يرى الوجه أن تكون الهمزة قبل الاسم مباشرة، لا قبل الظرف: «وروى أبو الحسن أن قوما لا يجيزون: علمت أزيدٌ عندك أو عمرو؟ وأجازوا: علمت أزيدٌ عندك أم عمرو؟ لما كان السؤال فيه ضرباً من العلم،

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٢٣٣/٤.

(٢) تذكرة النحاة ص ٤٢٧، وينظر: الجني الداني ص ٣٢.

و(أو) لا علم فيه، فلذلك جاز. والأوّلَى في هذا أن تكون ألف الاستفهام تلي الاسم الأول، و(أم) تلي الاسم الثاني، لأنك عنهما تسأل وتستفهم، ولست تستفهم عن الظرف الذي هو (عنده)، الأوّلَى أن تقول: أزيدُ عندك أم عمرؤ؟ كان بعد كلِّ حرفٍ من الاستفهام الاسم الذي تسأل عنه، ويجوز أن تقول: أعندك زيدُ أم عمرؤ؟ وإن كان الوجه ما قلناه^(١). فالفارسي يرى أن الهمزة تكون أوّلاً، فإن تقدم الاسم صارت قبله، وإن تقدم الظرف صارت قبله.

إن الاختلاف بين النسخ يؤدي إلى اختلافٍ في الحكم النحوي على الجملة، فوجود الهمزة قبل الاسم في الجملة يجعل ما قبل هذه الهمزة معلقاً عن العمل فيما بعدها، فإذا كانت الهمزة قبل (زيد)، صار لِمَا بعدها حالتان ذكرهما الفارسي، وهما: أن يكون الخبر محذوفاً مضمراً، أو يكون الاستفهام سدّ مسد الخبر، فإن كان الخبر محذوفاً فالتقدير: ليت شعري أزيدُ عندك أم عمرؤ ثابتٌ، أو واقعٌ، أو نحو ذلك. وإن كان على أن الاستفهام سدّ مسدّ الخبر؛ فإن هذا ليس بالسهل؛ لأنه ليس فيه ما يعود على (شعري)، لذلك قوّى الأول^(٢).

والمحصلة أن (شعري) هو اسم ليت، والجملة (زيدُ أعندك هو أم عند عمرو) في موضع خبر، وهذه الجملة محمولة على معناها لا على لفظها، والتقدير كما ذكر السيرافي: ليت شعري ذاك، أي: ليت شعري الذي أشعر به^(٣).

والنتيجة أنه على ما ورد في نسخة السيرافي، وهو: (ليت شعري زيدُ أعندك هو أم عند عمرو) تعرب الجملة على أنها خبر لـ(ليت)، وعلى أن معناها - كما ذكر السيرافي - هو المراد أي (ذاك)، وعلى ما ورد في النسخ الأخرى وهو: (ليت شعري أزيدُ عندك)، بدون (هو أم عند عمرو)، تكون جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر لـ(ليت)، وهذا

(١) المسائل المنثورة ص ٢٠٧.

(٢) المسائل البصريات ٧٢٠/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٢٣٣/٤.

أوضح من حيث الدلالة على الخبر، إذ أن الخبر هنا محمول على اللفظ، وهناك محمول على المعنى.

٢- أورد الفارسي اختلافا بين نسخته وغيرها في حكم مجيء نون الوقاية بين ضمير المخاطب (الكاف)، وضمير المتكلم (الياء) إذا اتصلا معًا بالمصدر (ضَرْب)، فهل يُقال: (ضَرْبِكُنِي)، أو (ضَرْبِكِي) في مثل: عَجِبْتُ من ضَرْبِكُنِي/ ضَرْبِكِي^(١).

فالذي ورد في نسخة الفارسي (ضَرْبِكُنِي)، بدخول نونٍ للوقاية قبل ياء المتكلم، ونقل الفارسي عن نسخة المبرد (ضَرْبِكِي) من غير هذه النون، والفارسي يرى أن رواية نسخة المبرد تؤدي إلى أنَّ ما قبل ياء المتكلم يكون مكسورا، فيلتبس فيه المذكر بالمؤنث، فجُلبت هذه النون - وإن كانت في الأصل لا تدخل على الأسماء - هربًا من التباسهما، ولهذا الاختلاف أثرٌ في الحكم النحوي على الحركة الظاهرة لكاف المخاطب، هل هي الكسرة أو الفتحة؟ فعلى نسخة المبرد ينبغي أن تكون الكسرة؛ لتناسب مع ياء المتكلم، فإن الكاف لو بقي على فتحها؛ لاقتضى ذلك قلب ياء المتكلم ألفًا، جاء في أمالي ابن الشجري عن ياء المتكلم: «إنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح، إذ يقتضي الضم قلبها إلى الواو، والفتح يقتضي قلبها ألفًا»^(٢)، وفي هذه الحالة يلتبس على السامع هل الخطاب لمذكرٍ أو لمؤنثٍ؟

والذي يبدو - والله أعلم - أن ما جاء في غير نسخة المبرد أولى؛ لرفع اللبس، فيقال: عَجِبْتُ من ضَرْبِكُنِي للمذكر، وضَرْبِكِي للمؤنث، لأنه في نسخة المبرد سيكون: عَجِبْتُ من ضَرْبِكِي للمذكر والمؤنث، ويؤيده أنَّ نسخة المبرد نفسها - قبل إصلاحها - ورد فيها: (ضَرْبِكُنِي)^(٣).

(١) يُنظر: التعليقة ٨٠/٢ و ٨١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣ و ٣٢.

(٣) الكتاب (جوروم باشا) ٨٣/٢ أ؛ الحاشية (أع)، و (نور عثمانية) ١٩٣ ب؛ الحاشية (بم).

ويقويه القياس على اسم الفعل، فقد حُكي عن يونس: عَلَيَّكِي^(١).

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٠٠.

المبحث الثالث: صرف ما لا ينصرف:

لاختلاف النَّصِّ بين نسخ كتاب سيبويه أثر نحويٌّ، هو صَرَفُ ما لا ينصرف:

١- اختلفت النُّسخ في اسم العلم (يَزَن)؛ هل هو منصرفٌ كما في نسخة السيرافي وما وافقها كالمخطوطتين والمطبوعات الأربع، أو ممنوعٌ من الصرف كما في النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي، وما حُكي عن الجرمي^(١)؟

العَلَم عند النحويين إذا كان على وزن الفعل مُنِع من الصرف لعلتين (العلمية، ووزن الفعل)، فإذا زالت إحدى العلتين صُرِف، كما لو تُرك تعريف العلم إلى التنكير، قال ابن جني: «وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف (أحمر) إذا سُمِّيَ به، ثم نُكِّرَ»^(٢). لذا فيظهر - والله أعلم - أن اختلاف النسخ في صرف (يَزَن) أو منعه من الصرف راجعٌ إلى النظر إلى هذه الكلمة من ناحيتين؛ الأولى: هل هي معرفة أو نكرة؟ والأخرى: النظر إلى حركة فاء الكلمة، وهي الزاي؛ هل هي ساكنة أو متحركة؟ فقد أشير في حاشية (با) إشارة مهمة في هذا الشأن، وهي أن النسخة (A) قد وردت فيها ساكنة: (يَزَن)^(٣)، فإذا سَكَّنَتْ، فالاسم منصرف؛ لانعدام إحدى العلتين - وهي وزن الفعل - بالتسكين، قال أبو حيان: «وفي حواشي مبرمان: سيبويه يقول: إذا سُمِّيَتْ رجلاً بِ(ضَرْبٍ)، ثم سَكَّنَتْ صُرِفَ؛ لأنه خرج إلى مثال الأسماء»^(٤).

والذي يبدو - والله أعلم - أن (يَزَن) ساكنة الزاي كما ورد في النسخة (A)، فيكون هذا الاسم منصرفاً كما ورد في نسخة السيرافي وما وافقها باعتبار هذا السكون؛ لأن منعه من الصرف هو ما قال به النحويون متى ما تحركت الزاي، قال المبرد: «هذا باب ما كان من أسماء المذكر، أو سُمِّيَ به ما هو على ثلاثة أحرف: اعلم أن جميع ذلك منصرفٌ إلا ما استثنياه مما فيه هاء التأنيث، نحو: شاة وشية، أو تكون فيه زائدة يكون

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١١٧/١٢ و١١٨.

(٢) الخصائص ٢٧١/٣

(٣) ينظر: الكتاب (باريس) ٩٢/٣؛ الحاشية المتعلقة بالسطر (١٤).

(٤) ارتشاف الضرب ٨٥٨/٢.

بها على مثال الفعل، نحو: يَضَع وَيَزَن^(١). وقال ابن الشجري جاعلاً محذوفه الهمزة وليس الواو: «و(يَزَن) اسم مرتجل، وهو غير مصروف في حال السعة، لأن أصله يَزَأُ مثل يسأل، فخففوا همزته فصار وزنه (يَقُل) مثل (يَسَل)»^(٢). وبهذا لا تعارض بين ذلك وبين ما حُكي عن الجرمي؛ لأن سيبويه يريد (يَزَن) ساكنة الزاي، ويريد الجرمي (يَزَن) متحركتها.

(١) المقتضب ٣/٣٢٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٦٣.

المبحث الرابع: تغيير زمن الفعل:

لاختلاف النَّصِّ بين نسخ كتاب سيبويه أثر نحويّ في تغيير زمن الفعل، مما قد يؤثر على فهم النَّصِّ والحكم عليه، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- يؤدي الاختلاف بين النسخ في زمن الفعل في نص سيبويه إلى تباين في الحكم النحوي، فعند حديثه عن الضمير المنفصل والمتصل ذهب إلى أنه من قبح الكلام أن يقال: رأيتُ فيها إِيَّاكَ، ورأيت اليوم إِيَّاهُ؛ لوجود البديل وهو الضمير المتصل، فتقول: رأيتُكَ فيها، ورأيتُهُ اليوم؛ وقد علل سيبويه هذا بقوله كما في نسخة السيرافي: «فلما قَدَرُوا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا، لم يتكلموا بِإِيَّاكَ، واستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاهُ»^(١)، لكن هذا التعليل جاء مختلفاً في نسخة أبي بكر مبرمان، بسبب تغيير زمن الفعل من المضارع المسبوق بِ(لم) والواو: (ولم يتكلموا)، إلى الماضي المسبوق بِ(لو)، من غير الواو: «لم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بِإِيَّاكَ، واستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاهُ»^(٢).

هذا الاختلاف في زمن الفعل في نصّ سيبويه بين نسختي السيرافي، ومبرمان، وما وافقها من المخطوطتين والمطبوعات؛ يؤدي إلى اختلاف فَهْم النَّصِّ؛ لأن الفعل - ماضياً أو مضارعاً - سينبني عليه تركيب ما سبقه، فعلى ما ورد في نسخة السيرافي، وهو أن الفعل مضارعٌ مسبوقٌ بِ(لم)، تقريرٌ بأن العرب لم تستعمل الضمير المنفصل عند القدرة على المتصل، فإنهم لما استطاعوا قول: رأيتُكَ، دون نقضٍ لما يريدون؛ لم يستعملوا: رأيتُ إِيَّاكَ، ولم يتكلموا بها. وعليه يكون جوابُ (لَمَّا) قوله: (لم يتكلموا بِإِيَّاكَ)، وجملة (ولم ينقض معنى ما أرادوا) حالية، وعبرة النَّصِّ صريحةٌ بأن العرب لم تستعمل ذلك، ولا تصريح في هذا النَّصِّ بجواز مجيء الضمير المنفصل مكان المتصل، أو عدم جوازه، وإنما قد يُفهم عدم جوازه من إسناده على عدم تكلم العرب به.

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٦/٩.

(٢) السابق ٥٧/٩.

وأما على ما ورد في نسخة مبرمان وما وافقها، من مجيء الفعل ماضياً مسبوقةً
بـ(لو)، فجوابُ (لَمَّا) قوله: (لم ينقض معنى ما أرادوا)، فيكون الحكم هنا جواز أن يحلَّ
الضميرُ المنفصلُ مكانَ المتصل لو تكلمت به العرب.

قال أبو حيان في حديثه عن (إياك)، وهل الضمير هو (إيّا) أو الكاف: «وأبطل
أصحابنا مذهب الخليل بأنه لو كان المضمر ما بعد (إيّا) لم يمنع من وقوعه بعد العامل
مانع، وكنت تقول: ضربتُ إياك، وكوهم لا يقولون ذلك، ولا يتكلمون به إلا متصلاً
دليلٌ على أن المضمر إنما هو (إيّا)»^(١).

وذكر أبو حيان أن سيبويه لا يجوز هنا إلا الاتصال، فبعد أن ذكر أنَّ الضميرين
يجوز فيهما الاتصال، والانفصال إذا اختلفا رتبةً، كأن يكون أحدهما ضمير متكلم،
والآخر ضمير مخاطب أو غائب، أو يكون أحدهما ضمير مخاطب، والآخر غائب،
فيجوز نحو: الدرهم أعطيتك إيّاه والدرهم أعطيتكه، ثم قال: «ولم يذكر سيبويه في هذا
إلا الاتصال»^(٢).

ويبدو - والله أعلم - أنه لا يتناقض أيُّ منهما (الجواز وعدمه) مع قول سيبويه في
أول النص، وهو قوله: (واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيت فيها إياك)؛ لأن سيبويه
يستخدم مصطلح (القبح) لما هو ضدّ الحسن، ولا يعني به المحال^(٣).

٢- الاختلاف بين النسخ في زمن الفعل قد بيّن أمراً مهماً في العربية، وهو أن
الفعل الماضي قد يُلفظ به ماضياً، والمقصود به الأمر في المعنى، ومما ورد في ذلك ما نقله
السيرافي من اختلاف بين نسخته وغيرها في زمن الفعل بين الماضي في قول: (اتَّقَى الله
امرؤ)، والمضارع المسبوق بـ(لام) الأمر: (لَيَتَّقِ الله امرؤ)، وذكر أن ما ورد بالماضي لفظاً
يحمل معنى: (لَيَتَّقِ)^(٤)، فمعناها واحد، لكنه من باب مخالفة اللفظ للمعنى، قال

(١) التذييل والتكميل ٢١٣/٢.

(٢) السابق ٢٣٠/٢ و٢٣١.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ص ٥٥٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩/١٤.

الأخفش: «وقال: اتَّقَى الله امرؤُ فَعَلَ كذا وكذا، ومعناه: لِيَتَّقِ الله، فاللفظ يجيء كثيراً مخالفاً للمعنى»^(١)، فاللفظ هنا لفظه لفظ الخبر (اتَّقَى) ومعناه الأمر، لذلك فهو يجزم المضارع إذا ضُمِّن معنى الشرط^(٢). قال ابن يعيش: «فمن ذلك قولهم: (اتقى الله امرؤُ وفعل خيراً يُشَبُّ عليه)؛ لأن المعنى: لِيَتَّقِ الله وَلِيَفْعَلَ خيراً، وليس المراد الإخبار بأن إنساناً قد اتَّقَى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظ حاثاً على التُّقَى والعمل الصالح»^(٣).

(١) معاني القرآن ٨٣/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب (الخطيب) ١٠٨/٥ و ١٠٩.

(٣) شرح المفصل ٤٩/٧.

الفصل الثاني: الأثر الصرفي، وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تغيير الوزن الصرفي.
- المبحث الثاني: تغيير الحكم الصرفي.
- المبحث الثالث: استدراك بعض الأبنية.
- المبحث الرابع: قلب حروف الكلمة.
- المبحث الخامس: الإبدال بين الحروف.

المبحث الأول: تغيير الوزن الصرفي:

لاختلاف النص بين نسخ كتاب سيبويه أثر في تغيير الوزن الصرفي، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

نقل أبو علي الفارسي اختلاف نسخ الكتاب في الوزن الصرفي لمصغر الظرف (وراء)، ففي نسخة الفارسي: (وَرِيَّةٌ)، وفي نسخة أبي بكر بن السراج: (وَرِيَّةٌ)، وفي نسخة القاضي: (وَرِيَّةٌ)^(١).

(وراء) ظرف مؤنث قياس تصغيره: (وَرِيَّةٌ)، لأنه من الرباعي، والتاء لا تلحق غير الثلاثي، لكن قيل فيه: (وَرِيَّةٌ) شذوذاً، وهو مما جاء على الأصل المرفوض^(٢)، وعلة ذلك أنه لا يوجد من الظروف مؤنثاً سواه، و(قُدَّام)، فهما ظرفان لا يُخْبَرُ عنهما، ولا يُوصَفُ بهما، ولا يوصفان حتى يتبين تأنيثهما بشيء، فأدخلت عليهما علامة التأنيث تبيناً لذلك^(٣)، قال ابن عصفور: «إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لثُوِّهْمَ أنهما مذكران»^(٤). وأما ما عداهما فعلى التذكير، قال المبرد: «فكل ما ورد عليك من هذه الظروف ليست فيه علامة التأنيث، فهو على التذكير، تقول في تصغير خَلْفٍ: خُلَيْفٌ، وأمام: أُمَيْمٌ»^(٥). وخالف ابن الشجري في (أمام)، فجعله مما تدخله علامة التأنيث في نحو: جلستُ أُمَيْمَةً زَيْدٍ^(٦).

ومن مظاهر أثر اختلاف نُسخ الكتاب في تصغير (وراء) حُكْمُ النحويين عليه بأنه يصغرُ على (وَرِيَّةٌ)، كما ورد في نسخة الفارسي، وعلى (وَرِيَّةٌ) كما في نسخة ابن السراج، والحكم بأحدهما راجعٌ إلى النظر في أصل لام (وراء)، فإن كانت باقيةً على

(١) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٨١/٣.

(٢) التكملة للفارسي ٩٢/٢.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ٢٤٣/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٤٩/٢.

(٥) المقتضب ٢٧٣/٢.

(٦) أمالي ابن الشجري ٤١٦/٢.

أصلها، وهي الهمزة من (وَرَأْتُ بكذا)، فهو (وُرَيْتَة)، وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ، من (وَرَيْتُ بكذا)، فهو (وُرَيْتَة)، بإسقاط الياء الثالثة، كما في تصغير الاسم (سُمَيْتَة)^(١)، لأن أصله: (وُرَيْتَة)، كما قيل في عطاء: (عُطِيْتُ)، والأصل: (عُطِيْتُ)^(٢).

وقد ذهب المبرد إلى تصغيره بِـ (وُرَيْتَة)^(٣)، وإليه ذهب الفارسي، معللاً ذلك بأصالة الهمزة في وراء، قال: «وقد شدَّ شيء من هذا الباب أيضاً، فألحقت فيه التاء، وذلك: (وراء)، و(قدام)، قالوا: وُرَيْتَة، مثل: وُرَيْعَة، وقُدَيْدِيْمَة»^(٤). كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور^(٥).

وابن جنِّي وإن ذكر التصغيرين، إلا أنه يميل إلى ما ورد في نسخة ابن السراج وهو (وُرَيْتَة)، وأن ما عداه تركُّ للظاهر والقياس، قال: «وأما الظاهر؛ فلأنها في معنى (تواريت)، وهذه اللام حرف علة، لا همزة، وأن تكون ياءً واجبٌ، لكون الفاء واوًا. وأما القياس، فما قدمناه من تشبيهه البدل بالزائد»^(٦). يعني: «أن اللام لما أبدلت همزةً، أشبهت الزائدة في ضهيأة»^(٧).

ويظهر - والله أعلم - أن ابن الشجري يرى تصغير (وراء): (وُرَيْتَة)، لا (وُرَيْتَة) كما يظهر في المطبوع من أماليه، وذلك لسببين:

الأول: أنه ذكر أن تصغير (أمام) هو: (أُمَيْمَة)، ولم يقل: (أُمَيْمَة)، وقياساً عليه ينبغي أن يكون تصغيره لِـ (وراء): (وُرَيْتَة)، التي هي في الأصل: (وُرَيْتَة).

(١) شرح الشافية ٢٤٤/١.

(٢) المخصص ١٠/١٤.

(٣) المقتضب ٢٧٢/٢.

(٤) التكملة ٩٢/٢، ويُنظر: المسائل المنثورة ص ٢٦٨ و ٢٦٩.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٩/٢.

(٦) الخصائص ٣٧٨/٣ و ٢٧٩.

(٧) السابق ٢٧٨/٣.

والآخر: أن محقق الأمالي - رحمه الله - ذكر في الحاشية أن الكلمة في النسخة الأصل هي (وُرياة)، وفي النسخة (د) هي: (ورياءة)، قال: «وكلاهما خطأ، وأثبت الصواب من الكتاب»^(١)، وهذا دليل أن (وُريئة)، لم تثبت في الأمالي، بل هي من إصلاح المحقق نقلاً عن كتاب سيبويه، وهو المختلّف بين نُسخه فيها.

وأما الرضي، فعند بسطه للقولين في تصغيره، أقحم جملةً، يبدو - والله أعلم - أنها تدل على ميله إلى (وُريئة)، حيث قال: «وقال بعضهم: بل لامة واو أو ياء مثل (كساء) من ورّيت بكذا، وهو الأشهر، فتصغيره على هذا: (وُريئة)»^(٢).

وأجاز أبو حيان الوجهين، قال: «وُريئة، ووُريّة، بلا همز»^(٣).

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٤١٦؛ الحاشية (٢).

(٢) شرح الشافية ١/٢٤٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٧٨.

المبحث الثاني: تغيير الحكم الصرفي:

لاختلاف النص بين نسخ كتاب سيبويه أثر في تغيير الحكم الصرفي، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- نقل الفارسي عن سيبويه أن النسب إلى (ابن): (بَنَوِيٌّ)، بحذف الهمزة، ورد اللام المحذوفة، وأصلها: (بَنَوٌ)، وصدّق على رأيه هذا بما كان يقوله أبو الخطاب من أن بعضهم إذا نسب إلى (أبناء فارس)، قال: (بَنَوِيٌّ)، برده إلى المفرد، لكنه ذكر أن (بَنَوِيٌّ) وردت في نسخة أخرى: (أَبْنَاوِيٌّ)، وصوّب ما في هذه النسخة إلى (ابنِيٌّ)^(١)، والصواب الذي ورد في كتاب سيبويه عند الفارسي هو (بَنَوِيٌّ)، فالحجة هي حذف الألف من (ابن)، قال: و(أبناوي) لا حجة فيه^(٢).

هذا الاختلاف بين النسخ له أثر في الحكم الصرفي عند النحويين، وهو النسب إلى (أبناء)؛ هل هو برده إلى مفردة باتباع اللفظ: (ابنِيٌّ)، أو بحذف ألف الوصل، وردّ المحذوف: (بَنَوِيٌّ)، أو بالنسب إليه، وهو باقٍ على جمعه: (أَبْنَاوِيٌّ)؟ فالمبرد جعل قصد المتكلم وتقديره هو الذي يحدد كيفية النسب إلى (أبناء) إذا أضيفت إلى علم تتعرف به، مثل: (أبناء سعد)، فقال: «وتقول في رجل من (أبناء سعد): أبناوي؛ لأنه قد صار اسمًا لهم، ولو قلت: أبنائي، كان جيدًا، كما تقول: كسائي، وكساوي. فإن نسبت إليه، وأنت تقدّر أنّ كلّ واحدٍ منهم ابنٌ على حياله، ثم تجمعهم، قلت: ابني، وبَنَوِيٌّ، أي ذلك قلته فصواب؛ لأنه النسب إلى (ابن)»^(٣).

والذي نقله أبو حيان عن سيبويه في النسب إلى (الأبناء) هو: (بَنَوِيٌّ)، لكنّ أبا حيان اشترط في هذا ألا يكون (الأبناء) اسمًا غالبًا على هذا الحيّ من أبناء فارس، فإذا

(١) قال سيبويه: «وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون: ابني، فيتركه على حاله، كما تُرك دم». الكتاب (هارون) ٣/٣٦١.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/١٨٥ و ١٨٦.

(٣) المقتضب ٣/١٥١.

غلب عليهم، كغلبة (الأنصار)، فإن النسب إليهم - كما حكاه سيبويه - هو (أَبْنَاوِيٌّ)، وهي لغة بني سعد^(١).

وذهب ابن السراج إلى أن النسب إلى المفرد (ابن) هو: (ابْنِيٌّ)، ويجوز: (بَنَوِيٌّ)، ونقل عن يونس عن أبي عمرو أن النسب إلى (أبناء) هو: (أَبْنَاوِيٌّ)، ولم يحدده بِ(أبناء فارس) أو غيره، ولعل المقصود من غلب عليهم هذا الاسم، وهو ما أشار إليه أبو حيان بقوله: «الأبناء: قومٌ من فارس، ارتهنتهم العرب، وغلب عليهم هذا الاسم»^(٢)، أي من غير الإضافة إلى فارس.

ويبدو أن ابن عصفور بنى حكمه على النسخة الأخرى التي اطلع عليها الفارسي، فقد صرَّح أن النسب إلى أبناء فارس هو: (بَنَوِيٌّ)^(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ ما في نسخة الفارسي، وهو النسب بِ(بَنَوِيٍّ) إلى (أبناء فارس) هو الأصوب، لأن سياق كلام سيبويه يدل عليه؛ حيث قال: (وتصديق ذلك)، يريد: (تصديق حذف الهمزة وردّ اللام المحذوفة)، ثم ذكر ما قاله أبو الخطاب: «إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بَنَوِيٌّ»^(٤).

٢- ذكر السيرافي أنه يجوز النسب عند سيبويه إلى (اسم) بالحاق ياء النسب والكلمة على لفظها بما فيها من الزائد، نحو: (اسْمِيٌّ)، ويجوز أيضاً حذف الزائد منها، وهي الألف، وردّ حرفها الأصلي المحذوف، وهو الواو: (سَمَوٌ)، فيقال: (سَمَوِيٌّ)، ثم ذكر اختلاف النسخ في حركة فاء الكلمة (السين)، فبيّن أنَّ الفتح (سَمَوِيٌّ) هو ما ورد في نسخته^(٥)، وذكر أنَّه ينبغي الكسر (سَمَوِيٌّ)، أو الضم (سُمَوِيٌّ)^(٦).

(١) ارتشاف الضرب ٦٢٩/٢.

(٢) الأصول في النحو ٧٧/٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٥٦/٢.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٦١/٣.

(٥) والفتح هو ما ورد في المطبوعات كلّها. ينظر: الكتاب (باريس) ٧٧/٢، و(بولاق) ٨١/٢، و(هارون)

٣٦١/٣، و(البكاء) (ق ٢) ٤٨/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣٥/١٣.

هذا الاختلاف بين النسخ يبدو - والله أعلم - أنه سبب خلاف العلماء فيها بعد ذلك، فقد ذهب الرماني إلى أن النسب إليه - عند ردّ المحذوف - بفتح السين، مع أن حركة السين عنده في أصل الكلمة قبل النسب الكسر أو الضم، فقال: «والنسب إلى اسم: اسمي، وسموي، والأصل فيه يجوز أن يكون على سَمَوٍ وسمَوٍ، ودليله: أَسْمَاءُ»^(١)، وعلل صواب الفتح بقوله: «وإنما فُتح في النسب تشبيها بنظائره في الأكثر من الأسماء المنقوصة، مع طلب أخف الحركات»^(٢).

وخالف ذلك أبو علي الفارسي، ونَبّه على خطأ الفتح، لمخالفته لَلْفُظ العرب، قال: «لم نقل في (اسم) أنه يحتمل أن يكون (فِعْلًا) و(فُعْلًا) لقولهم: أسماء، ولكن لما سمعناهم يقولون: سَمَهُ، وسمَهُ؛ حملنا الكلمة الوزنين جميعا، ولو حملنا الفاء حركةً ثالثةً لكان خطأ، ومخالفةً لَلْفُظ العرب به»^(٣).

وهذا ما اختاره أبو حيان، فقال: «فيجوز حذف الهزمة وردّ المحذوف، فتقول: بَنَوِيٌّ، وَسَتَهِيٌّ، وَسَمَوِيٌّ، وَثَنَوِيٌّ، بضم سين (سَمَوِيٌّ) وكسرهما»^(٤).

وذهب ابنُ يعيش إلى أنه بالكسر فحسب، فقال: «وتقول في النسب إلى (اسم) اسمي، وإن شئتَ (سَمَوِيٌّ)، بكسر السين، وفتح الميم، أما كسر السين؛ فلأنَّ الأصل: سَمَوٍ، لقولهم في تكسيره: أسماء، نحو: عِدْل، وأعدال»^(٥). ولم يذكر الضم، والفتح.

وذكر الرضي أنه ورد بالثلاث، الكسرة والضمّة والفتحة، قال: «وسَمَوِيٌّ، بكسر السين، أو ضمّه؛ لقولهم: سَمٌ، وسمٌ، وجاء: سَمَوِيٌّ، بفتح السين أيضًا»^(٦).

(١) شرح كتاب سيبويه (ت: الدميري) ١٨٥/١

(٢) السابق ١٨٥/١ و١٨٦.

(٣) الإغفال ٢٢٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢.

(٥) شرح المفصل ٦/٥.

(٦) شرح الشافية ٦٧/٢.

٣- ذكر السيرافي أن العرب إذا أرادوا جمع (الاثنين) اليوم، قالوا: (أثناء)، على حد المفرد (اثن)، كما يفعلون ذلك بـ(ابن) و(أبناء)، ثم ذكر أن سيبويه بلّغهُ عن بعض العرب جَمْعُهُ على (الثَّنيِّ)، وأشار إلى أن في نسخته التي قرأ منها على ابن السراج هو (فُعُولٌ)، مثل قولنا: (الثَّديّ)، وما أشبهها. ثم ذكر أنه في نسخة مبرمان: (الثَّنيّ)، بفتح النون، على لفظ التصغير^(١).

هذا الاختلاف بين النسخ فيما أورده السيرافي له أثر في الحكم الصرّيّ على كلمة (الاثنين)، المراد به اليوم، هل هي جمعٌ لذلك اليوم المعروف على (الثَّنيّ)، بكسر النون، أو أنه (الثَّنيّ)، بفتحها، تصغيرٌ له على زنة (فُعِيل)؟

والذي يظهر - والله أعلم - أن سيبويه أراد أن تصغير (الاثنين) على (الثَّنيّ)، كما في نسخة مبرمان، هو ما قال به بعض العرب، ناقلاً عنهم ذلك، وإلا فهو لا يجوز تصغير أيام الأسبوع، يقول في سياق كلامه عن (أمس) و(غد): «واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكناً، وهو اليوم والليلة والساعة. وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء والبارحة لما ذكرنا وأشباههن. ولا تُحَقَّرُ أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تُحَقَّرُ»^(٢).

وخالف المبرد سيبويه في منع تصغير أيام الأسبوع، آخذاً بما قاله بعض العرب، لكنه لا يحذف الحرفين اللذين بعد (اثن)، لذا فقد أعاد الألف والنون التي في (الاثنين) - عند رفعها - وهي (اثنان) عند تصغيرها، فيكون التصغير عنده على (نُنيان)^(٣)، وقد خطأ (المبرد) سيبويه في منعه تصغير أيام الأسبوع، فقال: «وهذا خطأ فاحش؛ لأنه إذا جاز تحقير (يوم) و(ليلة)؛ لأن ذلك بمنزلة (رجل) و(امراة)، فكذلك يلزمه أن يكون السبت، والأحد؛ كزبد، وعمرو»^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه ٨٠/١٣.

(٢) الكتاب (هارون) ٤٨٠/٣.

(٣) المقتضب ٢٧٦/٢ و٢٧٧.

(٤) الانتصار ص ٢٢٩.

وَنَصَّ الفارسي في التعليقة على أُنْها (الثُّنْيُ)، بالفتح، تصغيراً للاثنين بعد حذف علامة التثنية، وهما الياء والنون، قال نقلاً عن سيبويه: «قال: وبعض العرب يقول: اليوم الثُّنْيُ. قال أبو علي: حُذِفَ من (اثنين) علامة التثنية، فبقي (اثْنُ)، ثم صُغِّرَ، فقليل، ثُنْيُ»^(١).

وقد عُلِّلَ مَنْعُ سيبويه وَمَنْ وافقه تصغيرَ أيام الأسبوع بعللٍ مختلفة، فابن ولاد ذكر العلة بأنَّها وغيرها من أسماء الزمان ليست موضوعةً على مقادير، كما وُضِعَ (يوم) على مقدار من الزمان، وعدد الساعات، وإنما هي أعلامٌ، وسمات لا يُراد بها المقدار^(٢).

وعلل الرضي ذلك بكونها زماناً يُقصد منها الترتيب في أجزاء الزمان، فالسبت هو اليوم الأول من الأسبوع، والأحد هو الثاني، والاثنين الثالث، وهكذا، قال: «ومثل أمسٍ وغدٍ عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولاً، وثانياً، وثالثاً، ونحو ذلك، فلا تُصَغَّرُ عنده أيام الأسابيع، كالسبت، والأحد، والاثنين إلى الجمعة»^(٣).

وعلله ابن يعيش بأنها أعلامٌ على هذه الأيام، فلم تتمكن تمكن زيد، وعمرو، ونحوهما من الأعلام^(٤).

ونقل ابن منظور عن ابن بري علته في ذلك بأنه لا يصغَّرُ إلا ما له كبير، وهي: «أن المصغَّرَ إنما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما له مثل اسمه كبيراً، وأيام الأسبوع متساوية لا معنى فيها للتصغير»^(٥).

وقد جمع أبو حيان آراء النحاة في هذه المسألة بما يأتي:

- منعه سيبويه واختار المنع ابنُ كيسان.

- أجازهُ الكوفيون والجرمي والمازني.

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٣/٣.

(٢) الانتصار ص ٢٣٠.

(٣) شرح الشافية ٢٩٣/١.

(٤) شرح المفصل ١٣٩/٥.

(٥) لسان العرب ١٣١/١ (أمس).

- قيل: إذا رفعت (اليوم) في قولك: اليوم الاثنين؛ جاز التصغير، وإن نصبتَه: اليوم الاثنين؛ لم يجوز. وقيل العكس: يجوز التصغير في النصب، ويطل في الرفع.

- أجاز المازني التصغير في الرفع والنصب^(١).

ومع ذكره للآراء في تصغير أيام الأسبوع، فإنَّ مَنْ أجاز عنده تصغير (الاثنين) فعل به - كما صغره المبرد - من غير حذف الألف والنون، أي: على (ثُنَيَّانٍ)^(٢).

ويرجح أن أيام الأسبوع لا يجوز تصغيرها كما ذهب سيبويه، وذلك - كما بيّن ابن ولاد - لامتناع تصغير الأعلام من أسماء الزمان؛ لأنها ليست موضوعة علي مقادير، كما وُضع (يوم) علي مقدار من الزمان وعدد من الساعات؛ ولذلك تجد أن (يومًا) يكون جوابًا لـ (كم)، يقول القائل: (كم سرت؟)؛ فيقول المجيب: يومًا، أو يومين، فإذا كان مقدارًا جاز تحقيره وتقليله، وأما السبت، والأحد، ونحوهما فلم يوضع للمقادير، وإنما هي أعلامٌ لأوقات لا يُراد بها المقدار، وهي تكون في جواب (متى)، تقول: (متى سرت؟) فيقول المجيب: (السبت)؛ فلما أريد بها ذلك لم يجوز فيها التصغير^(٣).

وأما قول المبرد: (إن الزمان يجري مجري المكان، فيُصغَّر اسم الزمان كما يصغر اسم المكان معرفة كان أو نكرة)، فقد ردّه ابن ولاد لأنَّ «من الأماكن ما لا يجوز تحقيره، وهو ما كان علمًا، كـ (مكة، وعمان)؛ لأنه ليس هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها، وإنما يجوز التصغير في النكرات من الأماكن، كما يجوز في النكرات من الأزمان، فتقول: (فُرْسَخٌ) تصغير (فُرْسَخٍ)؛ لأنه يكون فرسخ أطول من فرسخ علي حسب الوضع والتقدير»^(٤)، وأما مارواه الجرمي عن الأصمعي عن بعض الأعراب أنه قال: نحن نصوم الثُّنَيَّ، فإن الاحتمال قد دخله - كما ذكر السيرافي - فيمكن أن يكون علي لفظ

(١) ارتشاف الضرب ٣٥٢/١ و ٣٥٣.

(٢) تذكرة النحاة ص ٣١٣.

(٣) الانتصار ص ٢٣٠.

(٤) السابق ص ٢٣٠ و ٢٣١.

الجمع، أي: بالكسر (الثُّنْيِ)، ويمكن أن يكون على لفظ التصغير، أي بالفتح (الثُّنْيِ)^(١)، لذا لا يمكن الأخذ به دليلاً قاطعاً على جواز التصغير.

٤- نقل السيرافي اختلافاً بين نسخ كتاب سيبويه في تاء (أَسْنَتُوا) - من السنة - إذا أصابهم القحط والشدة، هل هي مبدلة من الياء كما في نسخته: (أَسْنَيُوا)؟ أو من الواو كما نقل عن بعض النسخ: (أَسْنَوُوا)^(٢).

هذا الاختلاف بين النسخ له أثر في حكم من أتى بعد سيبويه على ما أبدلت منه التاء إذا كانت لاماً في مثل: (أَسْنَتُوا)، هل هو الياء، أو الواو؟

ذكر ابن السراج أن العرب أبدلوها من الواو، وبيّن أن الكلمة هي (أَسْنَوُوا)، لكنهم قلبوا الواو التي من أصل الكلمة تاءً؛ ليفرقوا بين معنيين، فإذا استعملوا التاء، فقالوا: (أَسْنَتُوا)، أرادوا أن سنة جدباء أصابتهم، وإن تركوا استعمالها، فقالوا: (أَسْنَوُوا)، فهم يعنون أنهم لبثوا سنةً في مكان ما، وحكم على هذا بأنه شاذٌّ^(٣).

وذهب الفارسي في أحد قوليهِ إلى أنها مبدلة من الياء، قال: «لم نجدهم أبدلوا التاء من الياء إلا في (افْتَعَلَ) من اليسار^(٤)، ونحوه، وفي حرفٍ واحدٍ، وهو قولهم: أَسْنَتُوا، فأما أصل إبدال التاء من الواو دون الياء فذلك كثيرٌ جداً»^(٥).

وأوجب ابن الحاجب أن تكون مبدلة من الياء؛ لأنَّ (أَسْنَتُوا) زائدٌ على الثلاثة، وكلّ ما وقعت ألفه زائدة على ثلاثة، أي: مثل (أَسْنَى)، حُكِمَ بأنها ياء^(٦).

هذا الاختلاف بين النسخ حدا ببعض النحويين إلى التوفيق في المسألة بين ما جاء مختلفاً فيه بين النسخ، وكان السيرافي من هؤلاء، حيث ذكر أنه ينبغي أن يكون أصلها

(١) شرح كتاب سيبويه ٨٠/١٣.

(٢) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٥٧٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٧٠/٣.

(٤) أي: اتَّسَرَ.

(٥) الإغفال ٢٢٦/١ و ٢٢٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٤١٦/٢.

واوًا؛ لأنه يقال: أسنى القوم يُسُنُون، ف(أَسْنَى) على زنة (أَفْعَل) من سنة، التي أصلها: سَنَوَة، بدليل جمعها سنوات، ثم يَبَيِّن أن ما في النسخ كُلُّه محتمل، فإن قيل إن التاء منقلبة عن واو، فهو وجه محتمل؛ لأن أصلها في الكلمة واو، وإن قيل إنها منقلبة من ياء، فهو أيضًا وجه محتمل؛ لأنها وقعت رابعة في الفعل (أَسْنَى)، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل انقلبت ياء، فعليه يجوز أن يقال إنها منقلبة من الياء^(١).

وإلى التوفيق بين الرأيين في أن التاء مبدلة من الياء المنقلبة من واو، ذهب الفارسي في الآخر من رأيه^(٢)، وإليه ذهب ابن عصفور^(٣).

وبناء على ما اختلفت فيه النسخ نُقِلَ عن سيبويه جواز الوجهين، قال ابن عقيل: «وأجاز سيبويه مع هذا وجهًا آخر، وهو كون التاء بدلًا من الواو قبل قلبها ياء»^(٤)، وهذا ما أطلق عليه الثماني: (البدل من البدل)، حين قال: «فإذا صاروا في السنة الجَدْب قالوا: أسنتوا، فالتاء بدلٌ من ياءٍ أُبدلت من واو، فخصُّوا بها الجَدْب دون الخِصْبِ لما كان بدلًا من بدلٍ»^(٥).

(١) السيرافي النحوي ٥٧٤ و٥٧٥.

(٢) المسائل الحلييات ص ٣٤٥، وينظر: المسائل العسكرية ص ١٧٢.

(٣) الممتع في التصريف لابن عصفور ٣٥٠/١.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٣/٤.

(٥) شرح التصريف ص ٣٥٤.

المبحث الثالث: استدراك بعض الأبنية:

لاختلاف النصّ بين نُسخ كتاب سيبويه أثر في استدراك بعض الأبنية، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- أورد السيرافي الاختلاف بين النسخ في الأبنية وردت على (فُعْلَان) اسمًا، فذكر أنه جاء في نسخة المبرد: حُوْمَان، وفي نسخة ثعلب: حُرْمَان، وجُلْبَان^(١).

والاختلاف واضح، وعند التدقيق تبين أنه لم يأت من هذه الأبنية في المطبوع من كتاب سيبويه إلا ما ورد في نسخة المبرد، وهو (حُوْمَان)، ولم يفسره^(٢)، وفسره الزبيدي بأنه اسمٌ لموضع، أو اسمٌ لنبت^(٣)، وذكره أبو حيان أيضًا، ولم يفسره^(٤)، ونقله السجستاني عن (الكتاب) بالراء بدل الواو: حُرْمَان^(٥)، وأما ما ورد في نسخة ثعلب فلم فلم يرد في المطبوع.

ويظهر - والله أعلم - أنه نتيجة لتعدد النسخ، ظهرت أبنية في نسخ لم تظهر في آخر، ولعل ما أورده غير سيبويه دليل على ذلك، فقد ذكر ابن السراج أنه وجد في الأبنية للجرمي: جُلْبَان، وقُوْمَان أيضًا، وهو نبات^(٦). كما زاد ابن دريد في الجمهرة في باب (فُعْلَان): خُصْمَان: موضع، وحُرْبَان وجُلْبَان: وهما قراب السيف، وفُرْكَان: أرض، وعُرْقَان: جبل، وعُرْقَان: دُوَيْبَّة أيضًا، وعُمْدَان: غمد السيف، وقال عن هذا الأخير: «وليس بثبت»^(٧)، لكن هذا البناء ورد بفتح العين (فُعْلَان): حُوْمَان عند ابن القطّاع

(١) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٢) الكتاب (هارون) ٢٦٢/٤.

(٣) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٤٩.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٧/١.

(٥) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأمثلة ص ١٠٨.

(٦) الكتاب (راغب باشا)؛ الحاشية (يس) ٢٩٦ ب.

(٧) جمهرة اللغة ص ١٢٤٤.

عن الجرمي اسمًا لنبت^(١)، وورد بفتح العين أيضًا عند ابن عصفور، ولم يفسره^(٢)، وذكر كراع النمل (الجُرَّان) على معنيين: غلاف السيف^(٣)، وجيب الدرع أيضًا، وهو مدخل مدخل الرأس فيها^(٤)، وذكر ابن سيده: « العُرْفَان وفسره على معنيين: دُوَيْبَةُ صغيرة تكون في الرمل، والجبل أيضًا »^(٥)، وأورد ابن الدهان: عُمدَان، بالغين المعجمة، وهو غمد السيف^(٦)، كما أورده الجواليقي اسمًا لغمد السيف، وأشار إلى أنه قيل صفةً للطويل^(٧).

ومع ذِكر العلماء لكل تلك الأبنية التي لم ترد في المطبوع من كتاب سيبويه، هل يمكن أن تكون قد فاتته كلها، وهو من هو في التدقيق، والحرص، والجمع عن الثقات! إلا أن يكون تقصيرًا من بعض النساخ والمعلقين الذين أثبتوا أشياء، وأسقطوا أشياء، وأن المطبوع من كتاب سيبويه أصابه النقص، كما دخلته الزيادة، والدليل على ذلك - كما سيأتي - أن بعض الأبنية ترد أسماء في بعض النسخ، وترد صفات في نسخٍ آخر، أو ترد وهي أسماء على وزن في نسخة، وعلى وزن آخر في نسخة أخرى، وكذلك الأمر في الصفات.

٢- أورد السيرافي الاختلاف بين النسخ في الأبنية وردت على (فُعْلَان) صفةً، فذكر أنه جاء في نسختي المبرد، وثعلب: عُمدَان، للطويل، وجُلْبَان، للطويل أيضًا، ولصاحب الجلبة^(٨).

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٦.

(٢) الممتع في التصريف ١/١٣٦.

(٣) المنتخب ٢/٤٩٢.

(٤) السابق ٢/٥٠٤.

(٥) المحكم ٢/١١٣ (ع ر ف).

(٦) شرح أبنية سيبويه ص ١٣٣.

(٧) مختصر شرح العطار ص ٢٤٤.

(٨) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

هذان البناءان وردا عند السجستاني^(١)، وورد (عُمْدَان) فقط عند ابن دريد^(٢)، والجواليقي^(٣)، وأورده ابن القطاع، وزاد (قُمْدَان): للطويل، أيضًا^(٤)، واستدرك (قُمْدَان) (قُمْدَان) على سيبويه صالح بن محمد (المسكوري)، وذكر أنه يأتي صفة للمذكر (قُمْدَان)، وللمؤنث (قُمْدَانَة)^(٥)، كما ذكره أبو حيان ولم يفسره^(٦)، وجاء عند ابن عصفور صفة لكن على قُمْلَان: (قُمْدَان)، قال: «ولا يُعرف في الصفة غيره»^(٧)، وذكر ابن السراج أنه وُجد في الأبنية للجرمي: عُمْدَان^(٨)، بالغين المعجمة، صفة للطويل^(٩).

ولم يرد عند ابن الدهان (عُمْدَان)، ولا (عُمْدَان) صفة، لكن ورد عنده - كما مر - (عُمْدَان)، بالغين المعجمة، اسمًا، والذي ورد عنده صفة هو (عُمْد)، (فُعْل)، للطويل^(١٠).

ويلاحظ كيف أنَّ ما في الكتب التي ذكرت أبنية سيبويه، واهتمت بها، تغيَّر عن نسختي المبرد وثعلب، فيمكن أن يكون ما أصاب هذه النسخ من تغيير قد وُجد في نسخ آخر للكتاب وصل إليها هؤلاء العلماء، ويُنو ما فيها.

(١) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأمثلة ص ١١٨.

(٢) الجمهرة. ص ١٢٤٤.

(٣) مختصر شرح العطار ص ٢١٩.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣٢٩/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١١٨/١.

(٧) الممتع في التصريف ١٣٦/١.

(٨) ذكر د. الدالي أن (عُمْدَان)، بالغين المعجمة تصحيف صوابه عُمْدَان، بالغين المهملة. يُنظر: تفسير غريب

ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١٣؛ الحاشية (٩٧).

(٩) الكتاب (راغب باشا)؛ الحاشية (يس) ٢٩٦ ب.

(١٠) شرح أبنية سيبويه ص ١٢٧.

٣- أورد السيرافي الاختلاف بين النسخ في الأبنية التي وردت على (فِعْلَان) اسمًا، فذكر أنه جاء في نسخة المبرد: فِرْكَان، وعِرْقَان، وفي نسخة ثعلب: فِرْكَان، وإِحْدَان^(١). وأورد المسكوري في نقله لِنَصِّ سيبويه ما ورد في نسخة المبرد^(٢)، كما ذكرهما أيضًا ابن القطاع^(٣)، وابن عصفور^(٤).

وأورد الجواليقي: عِرْقَان، وذكر أن الجرمي قال: «سمعت الأصمعي يقول: هو اسم رجل، وقال أبو العباس ثعلب: العِرْقَان: الرجل إذا اعترف بالشيء ودلَّ عليه، وهذا صفة، وذكر أن سيبويه لا يعلمه وصفًا»^(٥)، وأورد أيضًا: فِرْكَان: أرض^(٦).

وأورد السجستاني: عِرْقَان: اسم رجل^(٧)، وأورده - في موضع آخر - وصفًا للرجل إذا اعترف بالشيء ودلَّ له^(٨)، وأما ابن الدهان فقد أورده اسمًا لرجل فقط^(٩).

وأورد الزبيدي ما ورد في نسخة المبرد: فِرْكَان: أرض، وعِرْقَان: دُوَيْبَّة، أو هو اسم جبلٍ بعينه، ويُلاحظ اختلاف دلالة (عِرْقَان) عنده عمَّا ورد عند السجستاني، وابن الدهان، كما زاد الزبيدي: الإِمْدَان: اسمًا لموضع^(١٠).

وأورد ابن سيده: عِرْقَان: اسمًا^(١١).

ويظهر أثر اختلاف النسخ على اختلاف العلماء بأبنية سيبويه عددًا ودلالةً.

(١) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه (ر.د. التويجري) ٣٢٥/٢.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ص ١٨٦.

(٤) الممتع في التصريف ١٣٧/١.

(٥) مختصر شرح العطار ص ٢٢٠.

(٦) وذكره المحقق: فِرْكَان، بفتح العين، وهو تحريف.

(٧) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأمثلة ص ١٠٨.

(٨) السابق ص ٢٧٧.

(٩) شرح أبينة سيبويه ص ١٢٢.

(١٠) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٢٤.

(١١) المحكم ١١٣/٢ (ع ر ف).

٤- قال السيرافي: «وَعْتَوْدٌ: ذُوَيْبَةٌ. وفي كثيرٍ من النسخ: عِلَوْدٌ، ولا أعرف معنى عِلَوْدٍ في الأسماء، وقد يُقال في الصفات: عِلَوْدٌ: غليظ العنق»^(١).

في النص السابق غُيِّرَت عين كلمة (عَتَوْدٍ)، وهي التاء، الواردة في نسخة السيرافي إلى لامٍ (عِلَوْدٍ) في كثير من النسخ التي اطَّلَعَ عليها السيرافي، ووافقها ما في المطبوعات كلّها.

هذا الاختلاف له أثرٌ في تفسير هذا البناء، فالسيرافي يبدي عدم معرفته بِ(عِلَوْدٍ) اسمًا على: (فِعْوَلٍ)؛ مصوَّبًا ما ورد في نسخته، فإذا كان الأمر على ما ذهب إليه، فإن تحريفًا وقع على عين الكلمة، وهو حرف التاء، بإبدالها لامًا.

ولقد مثَّلَ سيبويه بهذا البناء لما جاء من الاسم الثلاثي المزيد على (فِعْوَلٍ)، وقال: «ويكون على فِعْوَلٍ، فالاسم نحو: خِرْوَعٌ، وعِلَوْدٍ، ولا نعلمه جاء وصفًا»^(٢)، ولكن سيبويه لم يفسره، وعند التدقيق في هذه المسألة يتضح الآتي:

أ - لم يمثل سيبويه - في غير نسخة السيرافي - بِ(عَتَوْدٍ) اسمًا ولا صفةً، بل بِ(خِرْوَعٍ)، و بِ(عِلَوْدٍ)، اسمًا - كما مرَّ - ولم يفسِّره، وهو ما أورده الزبيدي أيضًا، فقال: «وعلى فِعْوَلٍ، فالاسم: خِرْوَعٌ، وعِلَوْدٌ»^(٣).

ب - لم يمثل ابن السراج بِ(عَتَوْدٍ)، ولا بِ(عِلَوْدٍ) اسمًا، بل بِ(خِرْوَعٍ) فقط، قال: «ولا يُعرف وصفًا»^(٤)، وهذا ما أورده ابن الدهان في شرح أبنية سيبويه، لكنه ورد عنده وصفًا لا اسمًا، ويتبيَّن هذا من تفسيره له، قال: «الحِرْوَعُ: ما لَانَ من الشجر»^(٥).

ج - ورد عند بعض النحويين، وبعض اللغويين أصحاب الأبنية، والمعاجم بناءً (عَتَوْدٍ)، اسمًا، وكذلك (خِرْوَعٍ)، ولم يأتِ عندهم (عِلَوْدٌ)^(٦).

(١) السيرافي النحوي ص ٦٥٣.

(٢) الكتاب (هارون) ٢٧٤/٤.

(٣) الاستدراك على سيبويه ص ٢٥.

(٤) الأصول في النحو ٢٠٩/٣.

(٥) شرح أبنية سيبويه ص ٧٩.

أَمَّا (عِلَوْدٌ) - صفةٌ - فقد حصل الخلاف فيه أهو (عِلَوْدٌ): فِعُولٌ؟ أو (عِلَوْدٌ): فِعُولٌ؟ وذلك على النحو الآتي:

أ - ورد في كتاب سيبويه (عِلَوْدٌ)، بتشديد لام الكلمة، وهو حرف الدال، صفة^(٢)، وكذلك عند ابن عصفور^(٣)، ولم يفسره، وورد صفةً أيضاً عند ابن سيده^(٤)، والزبيدي^(٥)، والسخاوي^(٦)، وابن الدهان^(٧)، والجواليقي^(٨)، وفُسِّرَ بأنه: الكبير الشديد. ب - أورده الزبيدي في أمثلة الأبنية - صفةٌ - من غير تشديد، قال: «(عِلَوْدٌ): الكبير»^(٩).

ج - أورده أبو حيان بالتشديد، لكنه خالف الجميع بفتح فائه على (فِعُولٌ): (عِلَوْدٌ)، من غير أن يحدده باسم أو صفة، قال: «(وَفِعُولٌ: عِلَوْدٌ. وَفِعُولٌ، اسماً: عِسَوْدٌ، وصفة: عِثُولٌ»^(١٠). وقد أكَّد الزبيدي حكاية الفتح، فقال: «وحكى جماعة فتح أوله: عِلَوْدٌ»^(١١).

وبعد؛ فيبدو - والله أعلم - أنَّ خَلْطاً وقع بين (عِتَوْدٍ)، و(عِلَوْدٍ) من جهة، وبين (فِعُولٍ)، و(فِعُولٌ) من جهة أخرى، وذلك بسبب عدم ضبط سيبويه لأبنيته بالحركات؛

(١) يُنظر: مختصر العطار ص ٢٢٥، وسفر السعادة ٣٦٣/١، و ارتشاف الضرب ٦١/١، ولسان العرب ٢٧٩٥/٤ (عتد)، و تاج العروس ٣٥٠/٨ (عتد).

(٢) يُنظر: الكتاب (هارون) ٢٧٤/٤.

(٣) الممتع في التصريف ١٢٠/١.

(٤) المحكم ١٦/٢ (علد).

(٥) الاستدراك على سيبويه ص ٢٥.

(٦) سفر السعادة ٣٧٩/١.

(٧) شرح أبنية سيبويه ص ١٢٧.

(٨) شرح مختصر العطار ص ٢٢٦.

(٩) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٦٥.

(١٠) ارتشاف الضرب ٧٥/١ و ٧٦.

(١١) تاج العروس ٤٠٨/٨ (علد).

فالمشهور أنّ ما جاء صفةً هو (عِلْوَدٌ)، بتشديد اللام، وليس (عِلْوَدًا) كما ذكر السيرافي، وهذا مما حمّله على القول بمجيء (فِعْوَل) صفة، والذي يترجّح بعد هذا كلّهُ هو أن يكون الصواب ما أورده السيرافي ومن وافقه، وهو (عِتْوَدٌ)، بالتاء، فإنّ الجرميّ نفسه استغرب (عِلْوَدًا)، قائلاً: ما أدري ما عِلْوَدٌ! وجعل مكانها (عِتْوَدًا)، وفسّرها بأنّها دُوَيْبَةُ^(١).

٥- أورد السيرافي اختلاف النسخ في بناء (الخنذوة) ووزنها، ففي نسخة القاضي: الْخَنْذُوءَةُ: وهي شعبة من الجبل، وفي نسخة المبرد: الْخَنْزُوءَةُ: وهي الكِبَرُ، ولعل حرف الزاي تحريفٌ من الذال، إذ لم يرد في غير هذه النسخة. وفي بعض النسخ: خَنْذُوءَة، وجَنْذُوءَة: وكلّ منهما القطعة من الجبل. ثم صرّح أن سيبويه ذكره بكسر الأول: جَنْذُوءَة، وجَنْذُوءَة، وخَنْذُوءَة، وقد أنكره السيرافي؛ لوقوع الضمة بعد الكسرة وليس بينهما إلا ساكنٌ، وذكر أن علة بعض النحويين لكسر الأول؛ هي استئصال أن يجتمع ضم الأول وضم ما بعد الساكن، والساكن لا يُعتدّ به، مع وجود الواو بعد ضمتين، ثم ذكر أنه في بعض النسخ: خِنْذُوءَة، ولم يجوز السيرافي بناء على ما قرره سيبويه من أنه ليس في الكلام واوٌ طرفٌ قبلها كسرة، وإن كان بعد الواو تاء التأنيث الواقع عليها الإعراب^(٢). وقد جعل ابن سيده، والزبيدي اختلاف النسخ فيها سبباً في ورودها عند أهل اللغة بالخاء والحاء، والجيم^(٣)، وذهبا إلى أن هذا الاختلاف ناتجٌ عن اختلاف اللغات، فقد ذكر ابن سيده أنها حُكيت: خِنْذُوءَة، وخِنْذُوءَة، وجِنْذُوءَة، ثم عبّ بقله: «لغاتٌ في جميع ذلك»^(٤)، وقال الزبيدي: «الجَنْذُوءَة، بالضم: رأسُ الجبل المشرف، لغةٌ في الْخَنْذُوءَة بالخاء»^(٥).

(١) شرح مختصر العطار ص ٢٢٥.

(٢) السيرافي النحوي ص ٦٥٥.

(٣) المحكم ١٦٠/٥ (خ ن ذ)، وتاج العروس ٤٠٤/٩ (خ ن ذ).

(٤) المحكم ١٦٠/٥ (خ ن ذ).

(٥) تاج العروس ٣٩٠/٩ (ج ن ذ).

ولم ترد بغير الحاء المهملة فيما نقله ابن السراج، لكنه جاء بها على ثلاثة أوزان هي: فُعْلُوَّة: حُنْدُوَّة، وَفِعْلُوَّة: حِنْدُوَّة، وَفِعْلُوَّة: حِنْدُوَّة^(١)، ولم يرد الأول (فُعْلُوَّة: حُنْدُوَّة) عند غير ابن السراج، ولعله تطبيع، والأولى فُعْلُوَّة: حُنْدُوَّة.

ووردت عند ابن القطاع بالجيم، دون الحاء، والحاء، لكنه أوردها على أوزان ثلاثة، هي: فُعْلُوَّة: جُنْدُوَّة، وَفِعْلُوَّة: جِنْدُوَّة، وَفِعْلُوَّة: جِنْدُوَّة، وعدَّ هذا الاختلاف من باب اللغات، وزاد وزنًا آخر لـ (جُنْدُوَّة) هو فُنْعَلَة^(٢).

وما نقله الزبيدي صاحب الأمثلة هو حُنْدُوَّة: فُعْلُوَّة^(٣)، ولم ينقل غيره.

وأما أبو حيان فقد أوردها في (الارتشاف) بناءً على لوزنين مختلفين، فما فاءه خاء معجمة يختلف في الوزن عما فاءه حاء مهملة، قال: «وَفِعْلُوَّة: حِنْدُوَّة، وَفِعْلُوَّة: حِنْدُوَّة»^(٤)، وذكر في (المبدع) أنه حِنْدُوَّة، بالجيم المعجمة^(٥)، لكنَّ ما جاء على (فُعْلُوَّة) (فُعْلُوَّة) قبيحٌ عند أهل اللغة؛ لاجتماع الكسرة والضمة وليس بينهما إلا ساكن، والساكن غير معتدَّ به، فكأنها صارت: حِنْدُوَّة^(٦)، والخروج من الكسر إلى الضم، وليس بينهما إلا الساكن شاذًّا، لا يُلتفت إليه؛ لضعفه في القياس وقلته في الاستعمال، كما ذهب ابنُ جني^(٧).

هذا الاختلاف الكبير الذي حدث في نُسخِ عدَّةٍ من كتاب سيبويه في بناء واحد يؤذن بأهمية الوقوف طويلاً للتفكير، ومحاولة البحث عن جوابٍ للسؤال الآتي: إذا كان الاختلاف ناجمًا عن اختلاف لغات قبائل العرب، كما مرَّ في أقوال بعض العلماء، فهل

(١) الأصول في النحو ٢١٠/٣.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٥٠.

(٣) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٦٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٦٨/١.

(٥) المبدع في التصريف ص ٦٤.

(٦) المحكم ١٦٠/٥ (خ ن ذ).

(٧) الخصائص ٢١٢/٣.

أورد سيبويه ما قيل في تلك اللغات؟ أو أنه زيدَ في الكتاب بعد سيبويه توضيحًا وشرحًا؟ ثم مع طول العهد ظُنَّتْ هذه الزيادة من أصل نص سيبويه؟ وإذا كان ذلك ليس من نص سيبويه، بل تغيير فيه وتحريف، فما المقدار الذي أصاب الكتاب من هذا التغيير والتحريف؟

المبحث الرابع: قلب حروف الكلمة:

لاختلاف النص بين نُسخ كتاب سيبويه أثر في قلب الحروف، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- نقل السيرافي في شرحه ما ذكره سيبويه مما يجري مجرى (فَاعِل) من الأبنية، وذكر أنها ثلاثة، هي: (فَيْعَل)، و(فَوَعَل)، و(فَعُول)^(١)، ولم يضمنها (فَعِيل)، لكن ورد في بعض النسخ مكان (فَعِيل): (فَيْعَل)، فحصل قلب بين الياء والفاء، وهذا القلب له أثر في تغيير ما أراده سيبويه، قال السيرافي: «وَأَمَّا (فَعِيلْتُ)^(٢) فليس في الكلام، وربما وقع في بعض النسخ غلطاً في موضع (فَيْعَلْتُ)»^(٣)، يريد أن (فَعِيل) قد وقع غلطاً مكان (فَيْعَل) في بعض النسخ.

والذي يظهر - والله أعلم - أن (فَعِيل) لم يرد في النص قياساً على ما كان قد ذكره سيبويه عن هذه الأبنية - وهي أسماء - في باب ما تُقلب الواو فيه ياء، فقال: «وَفَوَعَلٌ من بَعْتُ: بَيَّعٌ، تُقْلِبُ الواو كما قَلْبَتْها وهي عَيْنٌ في فَيْعِلٍ، وفَيْعِلٌ من قُلْتُ، وكذلك فَعِيلٌ من بَعْتُ، وفَعُولٌ، تقول: بَيَّعٌ، وبَيَّعٌ. وعلى هذه الطريقة فَأَجِرُ هذا النحو»^(٤).

ويؤكد ذلك أن (فَعِيلًا) لم يرد أيضاً في الأبنية التي سأل ابنُ جني أستاذَه الفارسي عنها حين قال: «ألا ترى أننا لو بنينا من (باع): فَيْعَلًا، أو فَوَعَلًا، أو فَعُولًا، أو فَعَلٌ، لقُلنا: بَيَّعٌ، فهَلَّا لم يجز أن تبني مثل هذا لِقَلًا يلبس مثلاً بمثالٍ، كما امتنعنا أن نقول في مثل (عَسَلٍ) من (ضَرَبَ): (ضَرَبَ) مخافة الالتباس؟ فقال: إنَّ للياء والواو من التصرف وانقلاب إحداهما إلى الأخرى ما ليس للنون، فاحتمل ذلك لذلك»^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٢/١٨.

(٢) في المطبوع ورد (فَيْعَلْتُ)، وهو تحريف، والصحيح (فَعِيلْتُ) كما في المخطوطة (هارفارد)

٢٦٩/٤٣ ب، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ر.د الرويلي) ص ٥٥١، والسياق يقتضيه.

(٣) السابق.

(٤) الكتاب (هارون) ٣٦٨/٤.

(٥) المنصف ٧٤/١.

٢- نقل السيرافي من نسخة مبرمان عن سيبويه في قلب الدَّالِ دالًّا ما نصه: «وَأَمَّا (الدَّكَّر) فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي (مُدَّكِر) وَشَبَّهَهُ، فَقْلِبُوهَا هَهْنَا ، وَقْلِبُهَا شَاذُّ شَيْئَةٍ بِالْغَلَطِ»^(١).

هذا النَّصُّ في القلب لم يرد في نسخة السيرافي، فالدَّالُّ في (مُدَّكِر) منقلبة عن تاء، قد أُدْغِمَتِ الدَّالُّ فِيهَا، فَيَكُونُ «أَصْلُ (مُدَّكِر): مُدَّتَكَّرٌ، عَلَى (مُفْتَعِلٍ) مِنَ الذَّكْرِ، إِلَّا أَنَّ الدَّالَّ مَجْهُورَةٌ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ، فَأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ حَرْفًا مِنْ مَخْرَجِهَا يُوَافِقُ الدَّالَّ فِي الْجَهْرِ، وَهِيَ الدَّالُّ، وَأُدْغِمَتِ الدَّالُّ فِي بَالِدَالٍ لِقَارِبِهِمَا، فَصَارَ (مُدَّكِر)»^(٢).

وقد أورد النحاة إدغام الدال في الدال - المنقلبة عن تاء - التي بعدها، من غير شذوذ، وهو أولى عندهم من إدغام الدال في الدال، يقول الرضي: «و(ادَّكَّر)، بالدال المهملة، أولى من (ادَّكَّر)، بالدال المعجمة»^(٣)؛ لأن إدغام الثاني في الأول - كما يذكر أبو جعفر النحاس - ليس على كلام العرب، إذ قال عن (مُدَّكِر): «وليس على هذا كلام العرب، وإنما يدغمون الأول في الثاني»^(٤). ومع هذا فقد جَوَّزَهُ بعضهم، قال ابن الأنباري: «ويجوز أن يُدْغِمَ الدَّالُّ فِي الدَّالِّ، فَيَقَالُ: (مُدَّكِر)»^(٥)، وَيَبَيِّنُ ابْنُ جَنِّي أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ تَضَامُّ الْحَرْفَيْنِ فِي الْجَهْرِ، لَذَا «أُجْرِيَتْ الدَّالُّ لِقَرَبِهَا مِنَ الدَّالِّ بِالْجَهْرِ مَجْرَى الدَّالِّ»^(٦).

أَمَّا ذَالِ (الذَّكَّر) الْمُنْقَلَبَةُ إِلَى دَالٍ فِي (الذَّكَّر) قِيَاسًا عَلَى (مُدَّكِر) فَإِنَّ نَصَّ سَبِيوِيهِ الْوَارِدَ فِي نَسْخَةِ السَّيْرَاوِيِّ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ شَاذُّ شَيْئَةٍ بِالْغَلَطِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ الْمَعَاجِمِ بِأَنَّ

(١) كتاب الادِّغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٧٧.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٤٠٤/٢.

(٣) شرح الشافية ٢٩٠/٣.

(٤) إعراب القرآن ٢٩٠/٤.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٤/٢.

(٦) الخصائص ١٤٢/٢.

(الدَّكْر) - بالبدال المهملة - لغةٌ لربّعة في (الدَّكْر)، بالذال المعجمة، وهو غلطٌ عندهم^(١).

والذي يظهر - والله أعلم - أنّ (الدَّكْر) لغة لربّعة، وليس فيه قلبٌ، قياساً على (مَدَّكْر) وما حدث فيه من قلبٍ، فإدغامٌ؛ لأننا لو سلمنا بالقلب ثم الإدغام في (الدَّكْر)؛ لاقتضى ذلك أن يكون هناك حرفٌ قُلِبَ، ثم أُدْغِمَ الأول فيه، وعلى ذلك يكون أصله: (ذِتَّكْر)، ثم قلبت التاء إلى دال، فصار (ذِدَّكْر)، ثم أدغم الذال في الدال، فصار (دَّكْر)، وهذا لا يمكن إلا مع الألف واللام (الدَّكْر)، فهو إدغام لوجود اللام الشمسية، ولو زالت لزال الإدغام.

(١) يُنظر: المحكم ٦ / ٧٤٨ (دكر)، وتاج العروس ١١ / ٢٠٨ (دكر)، ولسان العرب ٢ / ١٤٠٣ (دكر).

المبحث الخامس: الإبدال بين الحروف :

لاختلاف النصّ بين نُسخ كتاب سيبويه أثر في الإبدال بين الحروف، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَحْسُنِ الْبَدَلُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي يَسْدُرُ: يَزْدُرُ، وَفِي يَسْدُلُ ثَوْبُهُ: يَزْدُلُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُخْرِجِ الزَّايِ، وَلَيْسَتْ بِمُطَبَّقَةٍ؛ فَيَنْقُصُ فِيهَا الْإِطْبَاقُ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُضَارَعَةَ فِي الصَّادِ أَكْثَرُ مِنَ الْبَدَلِ وَأَعْرَبُ، وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهَا أَيْضًا). وفي نسخة أبي بكرٍ: (أَكْثَرُ مِنَ الْبَدَلِ وَأَعْرَفُ)»^(١).

في كلام سيبويه أن السين الساكنة التي بعدها دال لا يجوز أن يبدل منها زايًا خالصة في مثل يَسْدُلُ ثوبه: يَزْدُلُ ثوبه، وإنما يُضارع بها، وجاء في نسخة السيرافي أن المضارعة^(٢) بالصاد هنا أكثر من البدل وأعرب، ونقل أنه في نسخة أبي بكر ابن السراج (أكثر من البدل وأعرف)، بإبدال لام الكلمة - وهي (الباء) - إلى (فاء).

هذا الإبدال له أثر في تغيير مراد سيبويه، وتفسيره، إذ هو على ما في نسخة السيرافي: (أعرب)، يؤدي إلى أن يُفسّر قول سيبويه بأن السين الساكنة التي بعدها الدال لا تُبدل زايًا خالصة، كما تُبدل الزاي خالصةً من الصاد، وإنما يُضارع بالسين الزاي، كما يضارع بالصاد الزاي في مثل قصدير: قزدير، وجاز إبدال الزاي الخالصة من الصاد، ولم يجز إبدالها من السين؛ لأن الدال أشدّ نبوةً عن الصاد منها في السين، وهو مسموعٌ أيضًا عن فصحاء العرب، قال سيبويه عن الصاد: «وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام، وذلك قولك في التصدير: التزدير، وفي الفصد: الفزد، وفي أصدرت: أزدرت»^(٣)، وعَلَّل ذلك الرضي بأن في الصاد

(١) كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٠.

(٢) المضارعة بالحروف هي القرب بينهما، كقرب المهموس من المجهور، نحو أن يقال في التصدير:

التزدير. ينظر: الإغفال ١/١٦٨، والخصائص ٢/١٤٤.

(٣) الكتاب (هارون) ٤/٤٧٨.

إطباقًا، فجازت المضارعة فيها، ولم يجز في السين؛ لعدم الإطباق^(١)، ونقل ابن الحاجب عن سيبويه أن المضارعة غير جائزة، قال: «قال سيبويه: (ولا تجوز المضارعة)؛ لأن الزاي والسين من مخرج واحد^(٢)».

وعلى ما في غير نسخة السيرافي، وهو: (لأنّ المضارعة في الصاد أكثر من البدل وأعرف منها في السين)، فإنّ مضارعة السين في الصاد أكثر من إبدالها زايًا خالصة، وإن كان يجوز فيها الوجهان (إبدالها خالصة محضة، والمضارعة). وذكر أبو حيان أنّ الوجهين أثبتا عن سيبويه، أحدهما في النسخة الرباحية^(٣)، والآخر في نسخة السيرافي^(٤).

هذا أوجد الخلاف بين ما ورد عند السيرافي، والمطبوعات منذ بداية نص سيبويه، فقد جاء عند السيرافي: «فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَحْسُنِ الْبَدَلُ»^(٥)، وما ورد في المطبوع: «فَإِذَا كَانَتْ سَيْنٌ فِي مَوْضِعِ الصَّادِ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَجْزُ إِلَّا الْإِبْدَالُ إِذَا أَرَدْتَ التَّقْرِيبَ»^(٦)، فما في نسخة السيرافي يدل على أنّ سيبويه حكّم بالمضارعة غير مستحسنٍ للإبدال الخالص، بينما يفهم مما ورد في المطبوع عكس هذا.

٢- قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «قال: (فَأَمَّا التَّاءُ، وَالتَّاءُ فَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهَا هَذَا، وَلَا يَكُونُ فِيهِمَا مَعَ هَذَا مَا يَكُونُ فِي السَّيْنِ مِنَ الْبَدَلِ قَبْلَ الدَّالِ فِي: التَّسْدِيرِ، إِذَا قُلْتَ: التَّرْدِيرُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: التَّشْدِيرُ؛ لَمْ تَجْعَلِ التَّاءَ ذَالًا؛ لِأَنَّ الظَّاءَ

(١) يُنظر: شرح الشافية ٣/٢٣١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢١.

(٣) وردت كلمة (الرباحية) في الارتشاف بالعين: (الرباعية)، وأظنه تطبيعًا.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣٢٥.

(٥) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٠.

(٦) الكتاب (هارون) ٤/٤٧٨.

لا تقع ههنا، ولأنَّ التَّاءَ - وفي نسخة أبي بكرٍ مَبْرَمَان: ولأنَّ التَّاءَ - لم يُضارعوا من مُخْرِجِهَا بما هو غيرُ مقارِبٍ لمخرجها ولا حِيْزِهَا كما فَعَلُوا ذلك بالسَّينِ»^(١).

القرب بين الحروف سماه الفارسي: (المضارعة بالحروف)، ومن ذلك مثلاً، قرب المهموس من المجهور، يقول: «وهو الذي يُسمى المضارعة بالحروف، وذلك نحو قولهم في مصدر: مزدِر، وفي التصدير: التزدير، قُرِبَ فيه الحرف المهموس من المجهور»^(٢).

والمضارعة هي النطق بالحرف بين الحرفين، فالتصدير، مثلاً، لا تنطق صادا خالصة ولا زايًا خالصة وإنما بينهما، لذا أخذ الفارسي على الأصمعي عدم ضبطه قراءة أبي عمرو لـ(الزراط): في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٣)؛ لأنه سمعها عنه بالزاي الخالصة، وهذا ليس بالوجه^(٤).

على أن سيبويه يرى أن مضارعة الصاد للزاي بعيدة في (مصادر) و(الصراط)، قال: «وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو: مصادر والصراط...، ولم تكن المضارعة هنا الوجه؛ لأنك تخلّ بالصاد، لأنها مطبقة»^(٥).

ومن هنا تشدّد أبو حاتم السجستاني في قلبها زايًا فعدها غير معروفة^(٦). وتسامح بعض المتأخرين من النحويين، فجعل أبو حيان هذا القلب (قلب الصاد زايًا خالصة) لغةً، معتمدًا على ما رواه عن الأصمعي^(٧). وقصرها الرضي على السماع في كلمة واحدة هي (الزراط)^(٨).

(١) كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٠٢.

(٢) الإغفال ١/١٦٨، وينظر: الخصائص ٢/١٤٤.

(٣) سورة الفاتحة، الآية ٦.

(٤) الحجة ١/١٤٠، وينظر: السبعة في القراءات ص ١٠٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٧٨.

(٦) ينظر: الحجة للفارسي ١/١٤١.

(٧) البحر المحيط ١/١٤٣.

(٨) شرح الشافية ٣/٢٣١.

الفصل الثالث: الأثر اللغوي، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تغيير الكلمة.

المبحث الثاني: تغيير بعض حروف الكلمة.

المبحث الثالث: تغيير معنى الكلمة.

المبحث الرابع: تفسير الكلمات.

المبحث الخامس: إيراد بعض صفات الحروف.

المبحث السادس: ضبط بعض الكلمات.

المبحث الأول: تغيير الكلمة:

١- نقل السيرافي نصًّا لسيبويه تغيرت فيه إحدى الكلمات الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه، ففي نسخه ورد: (ألا ترى أنَّ قبح: كَم بها رجلٍ مصابٍ، كقبح: كَم فيها)، وفي نسخة أبي بكر بن السراج ورد فيها (رُبَّ فيها)، مكان: (كَم فيها)^(١). هذا الاختلاف في الكلمة بين (كَم)، و(رُبَّ) يبدو أنه راجع إلى أن (كَم) الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأن معنهما واحد، كما قرّر ذلك سيبويه^(٢)، وهو يريد أنهما دالتان على شيء واحد وهو العدد، وإلا فهما نقيضتان في هذا العدد كثرةً وقلةً، و الشيء يُحمل على نقيضه في العمل، قال الفارسي: «ومن أصولهم حمل الشيء على نقيضه، ألا ترى أن (رب) للقلة، و(كم) للكثرة»^(٣)، ويأتي مميّزها مفردًا وجمعًا، ويعمل النحويون جرّة بعدها بأنها للتكثير، فدل تنكيرها على التكثير، ومن ثمّ شابه مميّزها مميز العدد الدال على الكثرة كالمئة والألف^(٤)، وهي اسمٌ يختلف عن (رُبَّ) الحرف، قال سيبويه: «(كَم) اسمٌ، و(رُبَّ) غير اسمٍ بمنزلة (مِنْ)»^(٥)، وبهذا يكون ما بعدها مجرورًا، لكن في المثال الذي اختلفت فيه النسخ فُصل بينها وبين مجرورها بحرف الجر، والفصل بحرف الجر والمضاف أجازة يونس إذا كان الكلام لا يستغني بهما، وعدّه سيبويه قبيحًا، سواء استغنى الكلام بهما أو لم يستغن، قال: «والذي يستغني به الكلام، وما لا يستغني به؛ قبّحهما واحد؛ إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجارّ والمجرور»^(٦)، وتابعه ابن السراج في الحكم بالقبح، وعليه يكون ما بعد (كَم) منصوبًا^(٧)، ولم يقف

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١١٣/٨.

(٢) الكتاب (هارون) ١٦١/٢.

(٣) المسائل المثورة ص ٨١، ويُنظر: أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢.

(٤) يُنظر: المقتضب ٦٥/٣.

(٥) الكتاب (هارون) ١٦١/٢.

(٦) الكتاب (هارون) ٢٨١/٢.

(٧) يُنظر: الأصول في النحو ٣١٩/١.

الرمانيُّ في حكمه عند القبح، بل تعداه إلى التصريح بالمنع، لذلك أورد المثال بالنصب، فقال: «ونظير الفصل في هذا: كم بها رجلاً مصاباً، فهو نظيره في المنع من الإضافة»^(١).

لقد جاء المثال في القبح في نسخة السيرافي، وهو (كَمْ بِهَا رَجُلٍ مَصَابٍ)، مشبَّهًا بمثال لا يتبيَّن أثره، إذ لم يتغيَّر فيه إلا التناوب بين حرفي الجر (في)، و(الباء) بعد (كم)، ولكن المعنى واحد، وهو لا يقرب الدلالة على القبح الذي أراده سيبويه، ويظهر - والله أعلم - أن النص الوارد في كتاب سيبويه هو (رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ مَصَابٍ)، فَبِه يظهر القبح الذي أراده سيبويه؛ لأنَّ (كم) اسمٌ، و(رُبَّ) حرفٌ، ولما كانت حرفاً، فدخولها على حرفٍ مثلها، وهو يفصل بينها وبين مجرورها يُعدُّ أكثر قبحاً في مثل: (رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ)، وهذا مما يرجَّح أن يكون سيبويه أراد تشبيهه (كَمْ بِرُبَّ)، وليس تشبيهه (بها) بِ(فيها).

٢- قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «(وتقول: أنت أنت، تكررها، كما تقول للرجل: أنت، وتسكت على حدِّ قوله: قال الناس: زيدٌ، وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّتَ فُكُنْتُ كُنْتُ، إذا كررتها تأكيداً، وإن شئت جعلتَ (أنت) صفة، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: (فُكُنْتُ أَنْتَ)، وعليه يستقيم الكلام»^(٢).

لتعدد النسخ في تغيير الكلمة في قوله: (قد جُرِّتَ فُكُنْتُ كُنْتُ) من (كنت) إلى (أنت) أثرٌ على حكمٍ نحويٍّ في مسألة تأكيد الضمير المتصل بالفعل، هل يكون بإعادته مع ما اتصل به، نحو: (كنت كنت)، كما في نسخة السيرافي، أو يُؤكد بالضمير المنفصل، نحو: (كنت أنت)، كما في نسخة مبرمان التي استحسنتها السيرافي، ورأى أن ما فيها يستقيم عليه الكلام^(٣).

المشهور عند النحويين أنَّ كِلَا الأمرين جائزٌ؛ فيجوز تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، نحو: كنت أنت، ويجوز توكيده بمثله، بشرط إعادة ما اتصل به، نحو: كنت

(١) شرح كتاب سيبويه (ر.د العريفي) ٣٦٢/١ و٣٦٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٦/٩.

(٣) السابق

كنت^(١)، لكن الاختلاف بين نسخ كتاب سيبويه في هذه المسألة يؤدي إلى اختلاف المعنى الذي أراده سيبويه، ويبدو - والله أعلم - أن ما ورد في نسخة مبرمان هو الأقرب إلى ذلك المعنى المراد، وأن نسخة السيرا في فيها سقط أدى إلى عدم تناسق العبارة عنده، فكيف يقول: (قد جُرِّتَ فكَنتَ كَنتَ)، ثم يردف هذا بقوله: «إن شئت جعلت (أنتَ) صفة»، و(أنتَ) لم ترد أصلاً؟ ويؤيد نسخة مبرمان ما ورد في نسخة الفارسي، خاليًا من السَّقَط، وهو يوضح المعنى المراد بالتساوي بين إعادة الضمير المتصل، مع ما فعله الذي اتصل به، أو التوكيد بالضمير المنفصل، دون تكرير الفعل، فقد جاء فيها: «وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّتَ فكَنتَ، إذا كرَّرتها توكيداً^(٢)، وإن شئت قلت: قد جُرِّتُكَ فَكُنْتَ أنتَ، جعلتَ (أنتَ) صفةً؛ لأنك قد تقول: قد جُرِّتُكَ فكَنتَ، ثم تسكت»^(٣)، ويقوي ذلك تناسق الجملتين هنا في عبارة سيبويه، على أن أبا نصر القرطبي - وهو أحد أصحاب نسخ الكتاب - قد نقل النَّصَّ مغايراً، حيث ورد قول سيبويه عنده على النحو الآتي: «قد جُرِّتَ فَكُنْتَ كُنْتَ، إذا كرَّرتها توكيداً، وإن شئت جعلتَ (كنتَ) صفة»^(٤)، فالذي بعد قوله: (وإن شئت جعلتَ)، هو (كنتَ)، وليس (أنتَ)، ويشرح ذلك بأنه لولا تكرير الفعل عند توكيد الضمير (كنتَ كنتَ) للزم انفصال الضمير بقولنا: (كنتَ أنتَ)^(٥)، فكلامه هنا يؤكد أن ما ورد هو (كنتَ)، وليس (أنتَ)، ولكن يبدو - والله أعلم - أن هذا بعيد؛ لأنه يستلزم أن يكون سيبويه يطلق الصفة على التوكيد، وهو وجهٌ بعيد؛ لقوله: (إذا كرَّرتها توكيداً)^(٦).

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٢٣/١٢ و ٢٢٤.

(٢) أي: إذا قلت: كنتَ كنتَ.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٨٣/٢.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٧٧.

(٥) يُنظر: السابق.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (ر.د. العريفي) ٦٠٤/٣؛ الحاشية (١).

المبحث الثاني: تغيير بعض حروف الكلمة:

١- ورد في نسخة الفارسي نصّ لسبويه دخلت فيه نون الوقاية قبل ياء المتكلم المتصلة بالمصدر: (ضَرْبِكِي)؛ لرفع التباس المذكر بالمؤنث في (ضَرْبِكِي)، وورد في نسخة المبرد: (ضَرْبِكِي)، لكنّه صُحِّحَ إلى (ضَرْبِكِي)^(١).

المشهور عند النحويين أن نون الوقاية تدخل وجوباً على الأفعال إذا اتصلت ياء المتكلم بها؛ وقاية لها من الكسر، وتدخل على الحروف، كما دخلت على الأسماء المشابهة للأفعال، على سبيل الجواز دون اللزوم^(٢)، قال أبو حيان: «وإذا كان الضمير منصوباً بمصدرٍ مضافٍ إلى مضميرٍ قبله هو فاعلٌ، أو مفعولٌ أوّل، أو باسم فاعلٍ مضافٍ إلى ضميرٍ هو مفعولٌ أوّل، نحو: عجبْتُ من ضَرْبِيهِ، أو: من ضَرْبِكُهُ...، فالاتصال عربيٌّ، والاتصال هو الكثير، وإن تساويا في القرب أو البعد، فالانفصال، نحو: هندٌ عجبْتُ من ضَرْبِكَ إِيَّاهَا، ولا يجوز: من ضَرْبِيْهِيْهَا إلا ضرورة»^(٣).

ومما جاء في ذلك عند سيبويه، والضميران غير متساويين في القرب أو البعد - كما في نسخة الفارسي - إدخالها على المصدر بعد كاف المخاطب (ضَرْبِكَ)، إذا لحقته ياء المتكلم في مثل: (ضَرْبِكِي)، على سبيل التمثيل غير الجائز؛ لتأخر ضمير المتكلم عن ضمير المخاطب، ومع عدم تجويز سيبويه لأصل المسألة في هذا المثال؛ إلا أن النسخ اختلفت فيما مثّل به سيبويه من حيث دخول نون الوقاية عليه قبل ياء المتكلم، وفي سياق الحديث عن عدم جواز تقديم ضمير المخاطب على المتكلم؛ أورد الرماني المثالين للدلالة على أن كاف المخاطب تُكسر دلالة على أنها للمخاطبة، أي دالة على المؤنث من غير هذه النون، وتُفتح هذه الكاف مسبقةً بنون الوقاية، دلالة على المذكر، وذلك

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٨٠/٢ و ٨١.

(٢) المقاصد الشافية ٣٢٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٩٣٥/٢ و ٩٣٦.

حين استفهم بقوله: «وَلَمْ جاز: ضَرَبْتَنِي، ولم يجز: عَجبت من ضَرَبَكِي، ولا من ضَرَبَكِي»^(١).

والذي يبدو - والله أعلم - أن ما في نسختي المبرد - قبل إصلاحها - والفارسي هو الأصوب؛ لأن نون الوقاية قد دخلت في غير المصدر من الأسماء، كاسم الفعل، حملاً على مدلوله من الفعل، مثل: درَاكِنِي، بمعنى أدركني، وتراَكِنِي، بمعنى اتركني، وعليكِنِي، بمعنى الزمّني، قال الشاطبي: «ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه»^(٢)، وكذلك دخلت كثيراً على بعض الاسماء المبنية، مثل (لدن)، و(قط)، و(قد)، وأيضاً (بجل) شذوذاً^(٣)؛ للحفاظ على سكونها من الكسر، قال ابن يعيش: «فجاؤوا بالنون حراسةً لسكون هذه الكلم»^(٤)، ويؤيد ذلك دخولها أيضاً على الأسماء المعربة، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْهُ؟»^(٥)، وقد ورد في الشعر ضرورة، كقول الشاعر:

فَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنِّي أُمْسِلْمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٦)

غير أن أبا حيان رأى أن الصواب (أُمْسِلْمَنِي)، بدل (أُمْسِلْمَنِي)، وعدّ هذا البيت مما غيَّره الفراء؛ «ليجعل (أُمْسِلْمَنِي) باباً من النحو»^(٧)، وبهذا لا شاهد فيه.

(١) شرح كتاب سيبويه (ر.د. العرفي) ٥٩٦/٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣٤٥/١.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب ٢٩٠/٤.

(٤) شرح المفصل ١٢٤/٣.

(٥) صحيح البخاري ٥١/٤؛ الحديث (٥٧٧٧)، كتاب الطب (باب ما يذكر في سمّ النبي صلى الله عليه وسلم).

(٦) البيت ليزيد بن مُخَرَّم الحارثي في تذكرة النحاة ص ٤٢٢، ويزيد بن محمد الحارثي في الدرر اللوامع ٢١٢/١، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك

١٣٨/١، ومغني اللبيب ٢٩٠/٤.

(٧) تذكرة النحاة ص ٤٢٢.

٢- قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وقد شَبَّهوا به قولهم: أُعْطِيكُمْوه في قول من قال: أُعْطِيكُمْ ذلك؛ فيجزم، رُدُّوه إلى أصله بالإضمار، كما رُدُّوه بالألف واللام حين قالوا: أُعْطِيكُمْ اليوم؛ فَشَبَّهوا هذا بِ(لَك) و(لَهُ) وإن كان ليس مثله؛ لأنَّ من كلامهم أن يُشَبَّهوا الشيءَ بالشيء وإن كان ليس مثله، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مضى، وستراه - إن شاء الله - فيما بقي. وزعم يونس أنه يقول: أُعْطِيْتُكُمْهُ»^(١)، وفي نسخة أبي العباس: أُعْطِيْتُكُمْهَا، كما تقول في المظهر، والأوَّل أكثر وأعرف»^(٢).

يتحدث سيبويه هنا عن تغيير الحركة أو الحرف عن أصلهما عند خوف اللبس، فذكر أن الأصل في لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر هو الفتح في مثل: لعبدالله مأل، لكن لما كانت تلبس بلام التوكيد لو جاءت على الأصل في مثل: لعبدالله مأل؛ جاؤوا بالكسرة للتمييز بين اللامين، والدليل على أن أصلها الفتح هو عودها إلى أصلها مفتوحة عند أمن اللبس، وذلك عند اتصالها بالضمير، مثل: له، ولك، قال الفارسي: «فإذا أضمِر، قيل: لَهُ مأل، فُرِذَّتْ إلى الفتح الذي هو الأصل»^(٣)، وكذلك مع الاسم الظاهر نفسه لو أمن اللبس، مثل لو كانت اللام للاستغاثة في مثل: يا لَبَكْرٍ، لأنه «عَلِمَ أنه لا يقع في النداء لام التوكيد»^(٤).

وكذلك الأمر في إسكان ميم أعطيتمكم، التي هي مضمومة في الأصل، فأصلها: أعطيتمكموه، وحُذفت الواو منها تخفيفاً من الثقل؛ لأمن اللبس عن الاختلاط مع الواحد، لأنه (الواحد) لا ميم فيه، ولو كان بقاء الواو لا يسبب الثقل؛ لبقيت مثل الألف الدالة على التثنية بعد الميم: أعطيْتُكُمْها، من غير حذف؛ لحفتها^(٥)، لذلك تعود

(١) الكتاب (هارون) ٣٧٧/٢

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩٧/٩.

(٣) المسائل العسكرية ص ٩٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٨/٩.

(٥) السابق

الواو إليها عند اتصال الضمير بها فيقال: أَعْطَيْتُكُمْوهَا، لأن الحذف من الأطراف أحسن وأكثر وأسهل^(١).

وقد ذكر سيبويه أن يونس أبقاه مع اتصاله بالضمير دون ردٍّ إلى الأصل، أي: من غير ضم الميم، وردّ واو الجماعة، فقال: أَعْطَيْتُكُمْهُ^(٢)، مبنياً على الظاهر في مثل: أَعْطَيْتُكُمْ ثوباً، وهذا ما في نسخة السيرافي، ونقل السيرافي نفسه قول يونس هذا في نسخة المبرد، متغيراً فيها الفعل من الماضي إلى المضارع، وهو (أَعْطَيْتُكُمْهَا)^(٣)، وهذا التغيير بين النسختين لا يؤثر على القاعدة نفسها، فكلاهما صالحٌ للتمثيل به، وإنما يؤثر على دقة النقل عن سيبويه، ويبدو أنّ ما في نسخة السيرافي هو الأقرب، فأبو علي الفارسي عندما أوجب رد المحذوف عند اتصال الضمير، ذكره بالماضي، ولم يذكره بالمضارع، ورأى أن مذهب يونس نادرٌ، لا يقاس عليه، فقال: «لم يجز أن يحذف ما كان مثبتاً قبل الإضمار؛ لأن ذلك عكس ما عليه طريقتهم، ومذهبهم، وذلك قولهم: أَعْطَيْتُكُمْوهُ، في قول من قال: أَعْطَيْتُكُمْ ذلك...، فأما ما حكاه عن يونس من قول من قال: أَعْطَيْتُكُمْهُ، فكالنادر الذي لا يُعمل عليه قياس»^(٤)، ويتأكد (أَعْطَيْتُكُمْهُ)، وليس (أَعْطَيْتُكُمْهَا) في سؤال ابن جني للفارسي، حين قال: «سألت أبا علي رحمه الله، فقلت: مَنْ أجرى المضمّر مجرى المظهر في قوله: (أَعْطَيْتُكُمْهُ)، فأسكن الميم مستخفاً...، فقال: لا يجوز ذلك في هذه المسألة»^(٥)، وكذلك وردت في نص أبي حيان حيان على الرغم من أنه حكّم بالقلة، وليس بعدم الجواز كالفارسي، في إسكان الميم وحذف الواو عند اتصال الضمير، فقال: «وأما من يقول - وهو قليل - : أَعْطَيْتُكُمْهُ، ولا يحرك، فإنه مع اللام يحرك بالكسر، فيقول: أَعْطَيْتُكُمْ اليوم؛ لأنه لا يرُدُّ حركة

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٨/٩ و ٩٩.

(٢) يُنظر: الكتاب (هارون) ٣٧٧/٢.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٩٧/٩.

(٤) الإغفال ٢١٣/١.

(٥) الخصائص ١٧/٢.

الأصل»^(١)، ويبدو - والله أعلم - أن ما ورد عن يونس - وهو عدم الضمة والواو، وإبقاء الميم ساكنة - أخفُّ في النطق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ (أَعْطَيْتُكُمْوهُ) فيه ثلاثة حروف متوالية كلها متحركة، وهو ما يجعله ثقيلاً، لذا لم يمنع أبو حيان (أَعْطَيْتُكُمْهُ) مطلقاً، وإنما جعله قليلاً.

المبحث الثالث: تغيير معنى الكلمة:

(١) التذييل والتكميل ١٣٥/٢.

١- قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وَشَبَّهُوا (عَوَّار)، و(عَوَّارِير) بـ (نُقَّاز)، و(نَقَّاقِير)، والنُقَّازُ: العَصْفُورَةُ. وفي بعض النسخ من كتاب سيبويه: (نُقَّار) و(نَقَّارِير) وهو غَلَطٌ. ذكر أبو حاتم أن النُقَّازَ سُمِّيَ بذلك لأنه يَنْقُرُ، وذكره أبو بكر بن دريد في باب الزاي والقاف والنون»^(١).

النَّقْطُ كما يعرفه ابن درستويه: «زيادةٌ تلحق الحرف فرقاً بينه وبين غيره»^(٢)، وللنَّقْطِ في العربية دورٌ كبيرٌ، فزيادة النقطة الواحدة أو إسقاطها، قد يؤدي إلى تغيير معنى تلك الكلمة إلى معنى آخر مختلف، وبخاصة إذا لم تكن تلك الكلمة ضمن جملة تُعَيَّن على فهمهما من السياق، أو كانت في جملة صالحةٍ تحتمل الوجهين، واللغة العربية فيها من الحروف المتشابهة التي لا يفرق بينها إلا النقطة، يقول ابن درستويه، مبيِّناً أهمية توضيح الحروف المنقوطة، التي لها ما يشابهها في صورتها من غير نقط، كالزاي، والحاء، والضاد...، وغيرها: «هذه الحروف إذا لم تُؤلَّف في شيء من الكلام، لم يكن بدُّ من نقطتها؛ لتعرف مما شاركها في الصورة، وإذا أُلِّفَتْ، فكانت كلاماً مشكلاً يلبس بغيره؛ لم يكن بدُّ أيضاً من نقطتها»^(٣)، وقد كان العلماء ينكرون ويؤاخذون على إسقاط النقطة، أو زيادتها، قال ابن جني في وصف أبي زيد الأنصاري لأحد الشعراء: «روى أبو زيد: ما يُعَوِّرُ له شيءٌ إلا أخذه، فأنكرها الأصمعي، وقال: إنما هو (يُعَوِّرُ)، بالراء»^(٤).

والاختلاف الذي حصل بين نسخ الكتاب في إسقاط النقطة في: (نقار، ونقاقير)، كما في بعض النسخ التي اطلَّع عليها السيرافي، أو زيادة تلك النقطة في: (نقاز، ونقاقير)، كما في نسخته، سيؤدي إلى تغييرٍ في معنى الكلمة التي أريد أن يوصف بها العصفور، والأهم من هذا أنه لو أُخِذَ بما في بعض النسخ التي نقل عنها السيرافي، فإنه

(١) شرح كتاب سيبويه ٣٤/١٥.

(٢) كتاب الكُتَّاب ص ٩٤.

(٣) السابق ص ٩٥.

(٤) الخصائص ٣/٣٠٨.

سيكون استعمالاً فائتاً، فالمعاجم اللغوية قد ذكرت (نُقَّاز)، و(نَقَّاقيز)، ولم تتعرض لما ورد بالراء المهملة فيها، وهما (نُقَّار)، و(نَقَّاقير)، فقد جاء في المحكم: «النَّقَّاز، والنُقَّاز: العَصْفُورُ، سُمِّيَ به لنقزانه»^(١)، وجاء في المخصص: «العصفور، والنُقَّاز واحد...، والأنثى العصفورة، ولونها إلى الصفرة والبياض، ويقال لها: نُقَّازة»^(٢)، وجاء في لسان العرب: «النَّقَّاز، والنُقَّاز، كلاهما العصفور، سُمِّيَ به؛ لنقزانه، وقيل: الصغير من العصافير...، وجمعه: النَقَّاقيز؛ لنقزانه»^(٣)، وكذلك في تاج العروس: «النَّقَّاز: كَ: رُمَّان، وشَدَّاد، طائر...، وجمعه: النَقَّاقيز؛ لنقزانه»^(٤)، وجاء في القاموس المحيط أنه كَ: رُمَّان، وشَدَّاد أيضاً، أي: نُقَّاز، ونُقَّاز، لكن لم ترد فيه: النَقَّاقيز^(٥)، وأما في التهذيب والصحاح؛ لم ترد (النُقَّاز) بالمعنى السابق، وإنما وردت فيهما بمعنى بعيدٍ عن العصفور، وهو: «دَاءٌ يَقَعُ فِي الْغَنَمِ يَأْخُذُهَا فَتَنْقُزُ حَتَّى تَمُوتَ»^(٦)، وبعيداً عن المعاجم، فإنَّ الجاحظ في الحيوان قد ذكر (النُقَّاز) و(النَقَّاقيز) للعصفور حين قال: «والعصفور ليس يَعْرِفُ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ رَجْلِيهِ ثُمَّ يَشِبُّ، فَيَضَعُهُمَا مَعًا، وَيَرْفَعُهُمَا مَعًا، فَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا النَّقَّزَانُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْعَصْفُورُ نَقَّازًا، وَهُوَ الْعَصْفُورُ، وَالْجَمْعُ: عَصَافِيرُ، وَنُقَّازُ، وَالْجَمْعُ: نَقَّاقِيرُ»^(٧).

والذي يبدو من خلال ما سبق أن ما في نصّ كتاب سيبويه هو ما ورد بالزاي المعجمة (نُقَّاز)، لأنها تحمل المعنى الذي قيل عن العصفور، وليست (نُقَّار)، التي ضُمَّ في أولها حرفُ النون؛ لأنها لم ترد في المعاجم، وليس لها ارتباطٌ، من حيث المعنى،

(١) المحكم ٣٥٨/٦ (نقز).

(٢) المخصص ١٥٥/٨.

(٣) لسان العرب ٤٥٢١/٦ (نقز).

(٤) تاج العروس ٣٦٠/١٥ (نقز).

(٥) القاموس المحيط ص ٦٧٨ (نقز).

(٦) تهذيب اللغة ٤٣٥/٨، ويُنظر: الصحاح ص ٩٠٠.

(٧) كتاب الحيوان ٢١٦/٥.

بالعصفور الذي مرَّ ذكره في (الكتاب)، والتي وردت في المعاجم، فُتحت نوَها: (نَقَّار)، لكنها أيضاً بمعنى بعيدٍ عن العصفور، فهي في تهذيب اللغة بمعنى الذي ينقر اللُّجَم ونحوها^(١)، وهي في المحكم بمعنى: النَّقَّاش^(٢).

٢- قال السيرافي: «قال سيبويه: (وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: مَوْتُ مَائِتٌ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ، وَشَعْرٌ شَاعِرٌ، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هَمٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ في كل هذا)، وقد اختلفت النُّسخ في (الإجادة)، ففي بعضها: الإجازة، بالزاي، وفي بعضها: الإجادة؛ فأما الذي يقول: الإجازة؛ فمعناها: النفوذ، كأنه قال: في المبالغة والنفوذ فيما أُريدَ به، والذي يقول: الإجادة، يريد: الجودة»^(٣).

في النص السابق ينقل السيرافي تعدد رواية النسخ في كلمة من النص واختلافها بين (الإجازة)؛ ومعناها: المبالغة والنفوذ، و(الإجادة)، ومعناها: الجودة، وهذا الاختلاف أدَّى إلى تغيير معناها في النَّصِّ، كما بيَّنه السيرافي، وهذا التغيير في اللفظ والمعنى أُطلق عليه التصحيف، روى الأزهري عن الليث: «والذي يروي الخطأ على قراء الصُّحف، هو المُصحَّف، والصَّحْفِيُّ»^(٤)، ويقول الجرجاني: «التحريف: تغيير اللفظ دون المعنى»^(٥)، و«التصحيف: أن يُقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو ما اصطَلَحوا عليه»^(٦)، فيتغيَّر اللفظ والمعنى معاً، وجاء في المزهري: «أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيره عن الصواب»^(٧)، وهذا مما عدَّه العلماء عَيْباً؛ لأنه يقرأ خطأً، ولم يحدد هذا الخطأ هل يكون بتغيير صور الحروف فيها،

(١) تهذيب اللغة ٩٨/٩ (نقر).

(٢) المحكم ٣٧٠/٦ (نقر).

(٣) شرح كتاب سيبويه ٦٩/١٣.

(٤) تهذيب اللغة ٢٥٥/٤ (صحف).

(٥) التعريفات ص ٤٨.

(٦) السابق ص ٥٣.

(٧) المزهري ٣٥٣/٢.

كما في (الإجاجة)، و(الإجادة)، و(حَوَّل)، و(حَوَّل) ^(١)؟ أو بإسقاط النقط وزيادتها في الحروف المتشابهة، كما في: (حَزْنَانٌ، وَحَزْنِي)، من الشكل والحزن، و(جَزَيَان، وَجَزَي)، و(خَزَيَان، وَخَزَي) ^(٢)؟ فالتصحيح، ولو بنقطة، ينقل معنى الكلمة إلى معنى مختلف تمامًا، فمثلاً: (الْحُنْدُودَةُ)، بالخاء المعجمة، و(الْحُنْدُودَةُ)، بالخاء المهملة، و(الْحُنْدُودَةُ)، بالجيم، التي وردت في كتاب سيبويه، في نسخ متعددة، فُسِّرَتْ كلها بِ(الشعبة من الجبل)، كما رُوِيَ في بعض النسخ أيضاً: (الْحُنْزُودَةُ)، بالخاء المعجمة، والزاي بدل الذال، فتغيَّر معناها إلى الكِبَر ^(٣)، وهذا الأمر اهتم به العلماء، ولم يغفلوه لأهميته في حفظ اللغة، وعدم المساس بها، لذلك عقد ابن جني باباً في الخصائص لهذا الأمر سماه (بابٌ في سَقَطَاتِ العلماء) ^(٤)، ومما جاء فيه قوله: «وَحُكِّيَ أَنَّ الْفَرَاءَ صَحَّفَ، فَقَالَ: الْجَرُّ: أَصْلُ الْجَبَلِ، يُرِيدُ: الْجُرَاصِلُ: الْجَبَلُ» ^(٥)، ولأهميته عقد السيوطي له في المزهَر باباً في واحدة وخمسين صفحة، سماه (معرفة التصحيح والتحريف) ^(٦)، ومما ورد فيه: «الاحتزال: الاحتزام بالثوب، وهو غلطٌ إنما هو الاحتزَاك» ^(٧) ^(٨).

هكذا عدَّ العلماء التصحيح غلطاً، من سقطات العلماء، وأحد ما أورده السيرافي في اختلاف نسخ كتاب سيبويه يُعدُّ من هذا.

المبحث الرابع: تفسير بعض الكلمات:

-
- (١) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٦٥٢.
 - (٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٩/١٥.
 - (٣) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٦٥٥.
 - (٤) يُنظر: الخصائص ٢٨٢/٣ - ٣٠٩.
 - (٥) السابق ٣٨٣/٣.
 - (٦) المزهَر ٣٥٣/٢ - ٣٩٤.
 - (٧) قال ابن منظور: «وَاحْتَزَكَ بِالْثَوْبِ: احْتَزَمَ». لسان العرب ٨٥٩/٢ (حزك).
 - (٨) المزهَر ٣٨٣/٢.

لاختلاف الكلمة أو بعض حروفها من نسخة إلى أخرى أثر في تفسيرها، ومن ذلك ما يأتي:

١- أورد السيرافي الاختلاف بين النسخ في الأبنية وردت على (فِعْلَان) وُصِفًا، فذكر أنه ورد في نسخة ثعلب: عِفْتَان: وهو الجاني الأخرق، وأما في نسخة المبرد، فلم يرد (فِعْلَان) صَفَةً، قال سيبويه فيها: «ولا نعلمه جاء وُصِفًا»^(١).

وأورد السجستاني ما يوافق نسخة ثعلب، فقال: «والعِفْتَان: الجاني الأخرق»^(٢)، وقد علّق المحقق الدكتور الدالي على هذا بقوله: «لم يمثّل سيبويه بالعِفْتَان؛ لأنه عند من رواه على فِعْلَان وُصِفًا، وسيبويه لا يعلم هذا البناء جاء وُصِفًا، فلعله من زيادة أبي الحسن الأخفش»^(٣).

كما أورد السجستاني: الحَرِيَّان: الجبان^(٤)، لكن هذا البناء اختلف في كتاب سيبويه، فهو (الحَرِيَّان)، على: فَعْلِيَّان^(٥). ووافق الكتاب ما أورده ابن عصفور^(٦). كما أورد السجستاني (العِرْقَان) وُصِفًا، قال: «العِرْقَان: إذا اعترف الرجل بالشيء وذللّ له»^(٧).

وأورد ابنُ دريد: (صِفْتَان)، وعِفْتَان، بمعنى: الرجل القوي الجاني^(٨).

وأوردهما ابنُ القطّاع بمعنى: الغليظان^(٩).

كما ذكر (صِفْتَان) وُصِفًا أبو حيان أيضًا^(١٠).

(١) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١٠.

(٣) السابق ص ١١٠؛ الحاشية (٨٩).

(٤) السابق ص ١١١.

(٥) الكتاب (هارون) ٢٦٢/٤.

(٦) الممتع في التصريف ١٣٢/١.

(٧) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ٢٧٧.

(٨) جمهرة اللغة ١/ ١٢٣٦.

(٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٦.

وقد أورد الزبيدي عن ابن دريد: غِمْدَان، وصفًا، بمعنى: طويل^(٢).
 وورد عند ابن الدهان: إِمْدَان، صفة بمعنى: الماء يبقى في الحوض كدِرًا^(٣)، لكن
 المحقق^(٤) ذكر أن وزنه (إِفْعَلَان)^(٥)، فإن كان (إِفْعَلَان) كما ذكر، فلا يكون (إِمْدَان)،
 وإنما (إِمْدَان)، وورد كذلك عند الجواليقي بضبط المحقق: إِمْدَان، لأنَّ الجواليقي ذكر
 وزنه: (إِفْعَلَان)^(٦)، وأورد ابن السكيت (إِمْدَان) وصفًا، مبيِّنًا حركاته، فقال: «الإِمْدَان،
 بكسر الألف والميم: الماء الناقع في السَّبخة»^(٧)، والغريب أنه جاء في المطبوع من
 الكتاب مما رود اسمًا على (إِفْعَلَان)، وضبط (إِمْدَان)^(٨)، ولعلَّ فيه تحريفًا، وزاد ابن
 عصفور: رجلٌ كِلْمَانِي^(٩).

٢- قال السيرافي: «و(حَوْقَل) وهو الذي قد أدبر عن النساء... وفي نسخة القاضي
 مكان حَوْقَل: حَوْمَل»^(١٠).

يظهر في النصِّ السابق تغيير عين الكلمة - وهي القاف من (حَوْقَل) - ميمًا في
 نسخة القاضي: (حَوْمَل)، ولأنَّ سيبويه لم يضبط الأبنية بالحركات، فقد اختلفت
 النُّسخ في أحد حروف هذه الكلمة، ومن ثَمَّ اختلفت المعاجم، وكتب الأبنية في
 تفسيرها، فعند تَتَبُع هاتين الكلمتين يُلحَظ الآتي:

-
- (١) ارتشاف الضرب ١/١١٧.
 - (٢) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٤٥.
 - (٣) شرح أبنية سيبويه ص ٤١.
 - (٤) هو الأستاذ الدكتور حسن شاذلي فرهود.
 - (٥) السابق؛ الحاشية (٧٧).
 - (٦) شرح مختصر العطار ص ٣٦.
 - (٧) كتاب الألفاظ ص ٤١٥.
 - (٨) الكتاب (بولاق) ٢/٣١٧، و(هارون) ٤/٢٤٨.
 - (٩) الممتع في التصريف ١/١٣٧.
 - (١٠) السيرافي النحوي ص ٦٥٢.

أ - مجيء (حَوَّلَ) فعلاً، واسماً، وصفة، فمن مجيئه فعلاً، حَوَّلَ الرجل: أدبر عن النساء. وحوَّل: أعيأ وبَقَر^(١)، وحوَّل: أدبر. وحَوَّل: اعتمد على خاصريه عند الوقوف، أو المشي، وحَوَّل: نام، وحَوَّل: فتر عن الجماع، وعجز عن امرأته ليلة عرسه، وحَوَّلَهُ: دَفَعَهُ. وحَوَّل: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله^(٢).

ومن مجيئه اسماً، الحَوَّل: ذَكَر الرجل، وقد سُمِّي به العَلَم، قال ابن جني عنه وعن (جَهْوَر): «وقد سُمِّيَ بهما جميعاً، قالوا: فُلَانٌ بَنُ حَوَّلٍ، وفُلَانٌ بَنُ جَهْوَرٍ، وكلاهما مصروف»^(٣).

ومن مجيئه صفةً، الحَوَّل: الشيخ إذا فتر عن الجماع والنكاح، والحوَّل: المدبر عن النساء، وحوَّل: هو الشيخ الضعيف إذا أدبر، والحوَّل: الرجل الكبير^(٤)، والحوَّل: الذَّكْر اللِّين^(٥).

ب - مجيء (حَوَّلَ) فعلاً، واسماً، وصفة، فمن مجيئه فعلاً، حَوَّلَ الماء: حَمَلَهُ، وسار به^(٦)، ومن مجيئه اسماً، حَوَّل: اسم امرأة، وحَوَّل: اسم موضع، وحَوَّل: اسم

(١) بقر الرجل يَبْقَرُ بَقْرًا وَبَقْرًا، وهو أن يَحْسِرَ، فلا يكاد يُبْصِر. لسان العرب ٣٢٤/١ (بقر).

(٢) يُنْظَر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية للسجستاني ص ١١، والاستدراك على كتاب سيبويه للزبيدي ص ٣٩، والمنصف ٣٨/١، والمحكم ٤/٣ (حقل)، ومختصر شرح العطار للجواليقي ص ١٠٩، وسفر السعادة ٢٤٠/١، والممتع في التصريف ١٨٠/١، ولسان العرب ٩٤٦/٢ و ٩٤٧ (حقل)، وتاج العروس ٣١٥/٢٨ (حقل).

(٣) المنصف ٣٨/١.

(٤) يُنْظَر: كتاب العين ٤٦/٣ (حقل)، والجمهرة ١١٧٧/٢ (حومل)، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١١، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ٧٦، والأصول في النحو ٢٠٩/٣، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ر.د. الرويلي) ص ٨٣، والمنصف ٧/٣، والنكت للشنتمري ٣٠٧/٣، ولسان العرب ٩٤٦/٢ و ٩٤٧ (حقل).

(٥) يُنْظَر: المحكم ٤/٣، ولسان العرب ٩٤٦/٢ (حقل)، وتاج العروس ٣١٦/٢٨ (حقل).

(٦) تاج العروس ٢٥٦/٢٨.

فِرْس حارثة بن أوس بن عبد^(١)، ومن مجيئه صفةً، الحَوْمَلُ: السَّيْلُ الصَّافِي، والحَوْمَلُ من كلِّ شيءٍ: أولُّه، والحَوْمَلُ: السحابُ الأسودُ من كثرةِ مائه^(٢).

إنَّ تغيير عين الكلمة (القاف) في: (حَوَقْل) إلى الميم، لتصبح: (حَوْمَلًا) يؤدي إلى اختلاف تفسيرها، ومن ثمَّ يؤدي إلى الحكم على (حَوْمَلٍ) بأنها صفةٌ، لأنَّ سيبويه يتحدث في هذا السياق عن مجيء (فَوَعَلٍ) صفةً، والسيراfi لا يرى (حَوْمَلًا) إلا اسمًا لموضعٍ، لذا فهو يعترض على ما ورد في نسخة مبرمان بقوله: «ولا نعرف حَوْمَلًا في الصفات»^(٣)، لكنَّ الزبيدي - وهو يراها اسمًا لا صفةً - يؤكِّد قول سيبويه بوصفيَّتها، ويعطيها تفسيرًا وصفيًا يناسبها، فقال: «وحَوْمَلٌ: اسم موضعٍ، وذكره سيبويه صفةً، ولا أعلمه في الصفات إلا أن يكون مشتقًا من الحَمَل»^(٤)، وهذا ما قاله أبو حيان: «وذكر سيبويه حَوْمَلًا في الصفات، وهو اسم موضع»^(٥).

و(حَوْمَلٌ): اسم موضعٍ عند الأَعلم الشنتمري، ولا يراه صفةً، تابعًا السيراfi في ذلك، وقد صَوَّبَ ما ورد في كتاب سيبويه بأنَّه حَوَقْلٌ (بالقاف). قال: «حَوْمَلٌ: موضعٌ، ووقع في كتاب سيبويه في الصفة، والصواب: حَوَقْلٌ، وهو المُدْبِرُ عن النساء»^(٦).

وعند تَتَبُّع ما ورد في كتاب سيبويه عن هاتين الكلمتين، يتضح أنَّ (حَوَقْل) وردت عنده فِعْلاً واسمًا، فمن مجيئها فِعْلاً ماضياً، قوله: «ومثل ذلك: (فَوَعَلْتُ) نحو: حَوَقَلْتُ

(١) يُنظر: أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ص ٦٤، والمحكم ٣٧١/٣ (حمل)، والنكت للأَعلم

الشنتمري ٣٠٧/٣، ومعجم البلدان ٣٢٥/٢، ومعجم ما استعجم ٤٧٨/٢، ولسان العرب

١٠٠٥/٢ (حمل)، وتاج العروس (حمل) ٣٥٤/٢٨.

(٢) يُنظر: المحكم ٣٦٩ (حمل)، واللسان ١٠٠٣/٢ (حمل)، وتاج العروس ٣٥٤/٢٨ (حمل).

(٣) السيراfi النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٥٢.

(٤) الاستدراك على سيبويه (ط. روما) ص ٢٥.

(٥) ارتشاف الضرب ٥٥/١.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٧/٣.

حَوْقَلَةً»^(١)، وقوله: «وذلك قولك: حَوْقَلْتُ، وَبَيَّطَرْتُ»^(٢)، كما وردت عنده فعلاً مضارعاً، قال: «وجميع هذه الأفعال المزيدة ليس بين يُفَعِّلُ منها، وَيَفْعَلُ - بعد ضَمَّةٍ أولها وفتحته - إلا كسرة الحرف الذي قبل آخر حرف وفتحته، إلا ما كان على يَتَفَاعَلُ، وَيَتَفَعَّلُ، وما جاء من هذا المثال نحو: يَتَدَخَّرُجُ، وما أُحِقُّ به نحو: يَتَحَوَّقَلُ»^(٣).

ومن مجيئها اسماً عنده، قوله: «وَمَا أَحَقُّوا به من بنات الثلاثة: حَوْقَلُ، وزينبُ، وجدولُ...»^(٤).

وَأَمَّا (حَوْمَلُ) فلم ترد عنده إلا صفةً، قال: «وَأَمَّا الواو فتلحق ثانيةً، فيكون الحرف على (فَوْعَلٍ) فيهما، فالاسم نحو كوكِبٍ، وعوسجٍ، والصفة نحو حَوْمَلٍ، وَهَوَزَبٍ»^(٥). ومن خلال كلِّ ما سبق؛ يظهر - والله أعلم - أنَّ مجيئ (حَوْمَلٍ) في الصِّفَات تحريفٌ، والصواب ما قال به السيرافيُّ، والأعلمُ الشنتمريُّ، وهو أنها (حَوْقَلُ)، بالقاف، إذ لم يرِدْ (حومل) إلا اسماً، وخاصَّةً أنَّ ما ورد عن هذه الكلمة في كتاب سيبويه لم يُفسَّر، فيُرجَّح أنَّ ما ذكره أصحابُ كتب الأبنية والمعاجم هو الصواب.

(١) الكتاب (هارون) ٢٨٦/٤.

(٢) السابق ٣٧٣/٤.

(٣) السابق (هارون) ٢٨٣/٤.

(٤) السابق ٢٨٨/٤.

(٥) السابق ٢٧٤/٤.

المبحث الخامس: إيراد صفات بعض الحروف:

قد تتبين صفات بعض الحروف بصورة أكبر عند اختلاف النسخ وتعدددها في المصطلح، ومن ذلك ما يأتي:

١- نقل السيرافي نصًّا لسيبويه، وهو يتحدث عن الإظهار في الحروف، اختلفت النسخ في واحدة من كلماته بين مصطلحين هما: (الحَيِّزُ) في نسخته، و(المُخْرَجُ) في نسخة مبرمان، وذلك عندما نقل قول سيبويه: «والإظهارُ في الحروفِ التي هي حَيِّزٌ واحدٌ»^(١). قال: «وفي نسخته^(٢): هي مُخْرَجٌ واحدٌ»^(٣).

فلاختلاف النسخ فيما سبق أثرٌ في إخراج النَّصِّ من الخاص، وهو (المُخْرَجُ) إلى العام، وهو (الحَيِّزُ)، فر(المُخْرَجُ) هو النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت، والحَيِّزُ يعني المنطقة التي قد يُنسب إليها صوت أو أكثر فتُنتع به على ضربٍ من التعميم»^(٤)، وهذا التعريف قد سبق إليه الخليل بن أحمد، مفرِّقًا به بينهما، حيث قال فيما نقله الأزهري: «وأقصى الحروف كلّها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بَحَّةٌ في الحاء؛ لأشبهت العينَ لقرب مخرج الحاء من مخرج العين، ثم الهاء، ولولا هَتَّةٌ في الهاء - وقال مرةً: هَهَّةٌ - لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة في حَيِّزٍ واحدٍ»^(٥).

فالخليل جعل مخرج تلك الحروف مختلفة، وإن كانت متقاربة، لكنها كلّها في حَيِّزٍ واحد، وهذا دليلٌ على أن إطلاق صفة (المخرج) تختلف عن صفة (الحيز)، وإلا لما تعددت المخارج لبعض الحروف، ثم تكون كلها في حَيِّزٍ واحد.

(١) كتاب سيبويه (هارون) ٤/٤٤٥.

(٢) أي: نسخة مبرمان.

(٣) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ١٢٣.

(٤) علم الأصوات (د. كمال بشر) ص ١٨٠ و ١٨١.

(٥) تهذيب اللغة ١/٤٨.

وقد استعمل سيبويه المصطلحين في (الكتاب)، مقتفياً أثر شيخه الخليل بالتفريق بينهما، فاستعمل (المخرج) دالاً به على مكان محدّد، هو مكان خروج صوت بعينه، في مثل قوله: «والطاء، والدال، والتاء كلُّهن في الصاد، والزاي، والسين؛ لقرب المخرجين»^(١)، بينما استعمل (الحيز) للدلالة على ما هو أوسع من (المخرج)، فقال: «وكذلك الظاء والطاء والذال؛ لأنَّهنَّ من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وهنَّ أخوات، وهنَّ من حيز واحد»^(٢)، وقال: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكروا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حرَّكوهنَّ إذ كنَّ عَيْنَاتٍ، ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء؛ لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدة، وإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكُره أن يُتناول للذي قد سفل حركةً من هذا الحيز»^(٣)، فعبر سيبويه هنا بـ(الحيز) متعدّياً مصطلح المخرج؛ لأنه يريد به هنا منطقة الحلق كلّها، على أن سيبويه لم يكتفِ بهذين المصطلحين، بل استعمل غيرهما، كـ(الموضع) في مثل قوله: «والتاء والدال سواء، كل واحدة منهما تُدغم في صاحبتهما، حتى تصير التاء دالاً، والدال تاءً؛ لأنهما من موضع واحد»^(٤).

ويظهر - والله أعلم - أن سيبويه في كتابه أراد أن يعبر بـ(الحيز)، كما في نسخة مبرمان؛ لأنه لا يريد في نصّه أن يقف عند حدود المخرج في عبارته، وإنما أراد المنطقة (الحيز) كلّها؛ فهو عندما خصّص، رجع فاستخدم (المخرج) في النص نفسه، فهو يقول - كما في نسخة السيرافي -: «فالإظهار في الحروف التي من مُخرج واحد، وليست بأمثال سواء أحسن؛ لأنها قد اختلفت، وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشدُّ تباعدًا،

(١) الكتاب (هارون) ٤٦٢/٤ و٤٦٣.

(٢) السابق ٤٦٤/٤.

(٣) السابق ١٠١/٤.

(٤) السابق ٤٦١/٤.

وكذلك الإظهار، كلّما تباعدت المخارج ازداد حُسْنًا، ولهذا، فالتعبير - كما في نسخة مبرمان - بِ(الحَيِّز): (فالإظهارُ في الحروفِ التي من حَيِّزٍ واحدٍ...) يبدو - والله أعلم - أكثر قربًا للغرض الذي أراده سيبويه.

٢- شَرَحَ السيرافي كلام سيبويه عن إمالة الحرف الذي قبل الراء المكسورة في آخر الكلمة إذا لم تكن الألف بينهما، مثل: من الضَّرَرِ، ومن البَعْرِ، ومن الكِبَرِ، ومن الصَّغَرِ، وعلل سيبويه هذه الإمالة بأن الراء لما كانت كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء - وشبّه الفتحة بالكسرة، كشبه الألف بالياء - صارت الحروف قبل الراء بمنزلتها إذا كانت قبل الألف، نحو: ضارب وقارب^(١)، وعلل ابن الحاجب إمالة الفتحة مع الراء المكسورة بقوله: «لم تُملّ الفتحة إلا مع الراء مكسورةً بعدها؛ لما في إمالتها من الكلفة، فلم يثَوَّ عليها إلا الراء المكسورة، لما ذكرنا من تقدير كسرتين، بخلاف غيرها من الحروف»^(٢).

فأما إن كان ما بينهما هو الواو، نحو: مَدْعُورٍ - كما ورد في كتاب سيبويه - فقد أثار اختلاف النسخ الذي أشار إليه السيرافي في الحكم، ففي نسخة السيرافي أجاز سيبويه إمالة الواو التي قبل الراء، وفي بعض النسخ التي اطلّع عليها، لم يُجَزْ إمالتها؛ لأنها لاتشبه الياء، بل يكون الحكم الرَّوْم في الكسر لما قبل الواو، وهو حرف العين من (مدعور)، كما تُرام الكسرة في (رُدّ)؛ لأن الواو لو أُمِلَتْ أُمِلَ ما قبلها^(٣).

وذكر ابن جني أن إمالة الضمة - وليس الواو - في (مدعور)، هو قول الأخفش، وأما سيبويه فلا يميل الضمة وإنما يميل الواو نفسها، يقول ابن جني: «قال أبو الحسن: أقول: هذا مدعور وابن بور، فأميلُ الضمة ولا أميل الواو، وقال سيبويه: لا أميل الضمة، ولكن نفس الواو»^(٤)، ويبدو - والله أعلم - أن ما قال به سيبويه هو ما يرجح؛

(١) الكتاب (هارون) ١٤٢/٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/٢. ويُنظر: شرح الشافية ٢٠/٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٦٦/١٦.

(٤) مختار تذكرة الفارسي ص ٤٤٦.

لأن الواو وإن كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها، فإنها الآن - لانضمام ما قبلها - بمنزلة الحركة^(١).

(١) مختار تذكرة الفارسي ص ٤٤٧.

المبحث السادس: ضبط بعض الكلمات:

١- قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «وقالوا: رأيتُ العِكم»^(١)، وفي بعض النسخ: رأيتُ العِكم، فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البكر) وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الجحر، وإنما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجحر مثله بعده، صار في النصب كأنه بعد الساكن»^(٢).

للقف على آخر الكلمة بالسكون ونقل حركة إعرابها إلى الساكن الأوسط قبله شروط عند النحويين، وهي^(٣):

- ألا يكون المنقول إليه حرف علة، نحو: دار، وبين، ويوم.
- ألا يكون مُدغماً في الحرف الأخير، نحو: العل.
- ألا يكون المنقول منه إلا حرفاً صحيحاً، احترازاً من نحو: ظي، وغزو.
- ألا يؤدي النقل إلى عدم النظر في الأسماء - ويجوز في المهموز، كالرذء، والبطء، والخبء - فلا يُنقل في (هذا بشر)، (ومررت بذهل)؛ لأنه سيؤدي إلى (بشر): (فعل)، و(ذهل): (فعل) وهما مما ليس في وزن الأسماء.
- ألا تكون الحركة المنقولة فتحةً، نحو: رأيت العلم^(٤).

وأشار سيبويه أنه إذا وقف بالسكون على الحرف الأخير من الكلمة الذي يقع عليه الإعراب، وكان الحرف الذي قبله ساكناً، نُقلت حركة الإعراب إلى الساكن الذي قبله في حالتي الرفع، والجحر في قول بعض العرب، فيقولون: هذا بكُر، ومن بكُر، وقد

(١) العِكم: العِدْلُ فيه المتاع، ولا يسمى عِكمًا حتى يكون فيه متاعٌ. جمهرة اللغة ٩٤٦/١
(عكم)، ولسان العرب ٣٠٦١/٤ (عكم).

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢٧/١٦.

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وارتشاف الضرب ٨١٠/٢ و ٨١١.

(٤) أجاز النقل في الفتحة إلى الساكن قبلها، وإن لم يكن مهموزاً، كلٌّ من الأخفش، والجرمي، والكسائي، والفراء. يُنظر: ارتشاف الضرب ٨١١/٢.

علَّ ابن جني جواز ذلك في حالتي الرفع، والجَر، بِـ «أنه إذا حُرِّك ما قبل الراء، فكأنَّ الراء متحركة»^(١)؛ لأنه أُجري ما قبل الطرف مجرى الطرف^(٢)، فإذا كانت وهي ساكنة تشبه المتحركة، جيء بالتسكين طلباً للخفة؛ لثقل الضمة والكسرة، وأما الفتحة فلا تحتاج إلى ذلك التخفيف؛ لأنها خفيفة أصلاً، فلا يقولون: رأيتُ البَكَرَ^(٣)، ويبدو - والله أعلم - أن هذا الحكم قيسَ على ما يشابهه في غير الوقف، وهو جواز تخفيف الضمة، والكسرة في (رُسِّل) إلى (رُسِّل)، والكسرة في (فَحَدٍ) إلى (فَحَدٍ)، وترك الفتحة على حالها في (الجَمَلِ)^(٤).

هذا النقل - طلباً للخفة - جائز، وليس بواجب، لأنه قد يُجمع بين ساكنين عند الوقف، قال المبرد: «ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين، كما تقول في الوقف: هذا زيد، وهذا عمرو»^(٥)، وعدَّ الرضي التقاء الحرفين الساكنين - والأوَّل منهما صحيح - مستحيلاً، غير ممكنٍ إلا أن تكون هناك كسرة مختلصة غير مشبعة على الأوَّل منهما، لا يسمعها المتلقي، ويشاركه المتكلِّم الوهم في عدم السماع هذا، فيحسبان أنَّ الساكنين التقياً، فإذا تفتَّنا عَلِمَا أنَّ على الحرف الأول منهما كسرةً، وذلك في مثل: بَكَرٌ، وبِشْرٌ، وبُسْرٌ^(٦).

ولما كان الوقف بالنقل في حالة النصب غير ممكن، فإن سيبويه أورد مثلاً في كتابه، يُتبع فيه الساكن الأوسط حركة ما قبله (فاء الكلمة)، وهذا المثال هو: رأيت العِكمَ، كما في نسخة السيرافي، لكن هذه النسخة خالفتها بعض النسخ الأخرى

(١) سر صناعة الإعراب ٨٠/١.

(٢) مختار تذكرة الفارسي ص ٥٠٤.

(٣) الكتاب (هارون) ١٧٣/٤.

(٤) السابق ١٦٧/٤.

(٥) المقتضب ٢٣٦/١.

(٦) شرح الشافية ٢١٠/٢.

بمجيء المثال من غير إتباع الأوسط لما قبله، ولا لما بعده، نحو: رأيتُ العِكمَ، وأمام هذا الاختلاف سيكون الحال بين خيارين:

الأول: التقاء الساكنين - كما في بعض النُسخ - نحو: رأيتُ العِكمَ، كما في: رأيتُ الجُحُرَ أيضًا.

والآخر: إتباع الأوسط الساكن إلى ما قبله - وليس إلى ما بعده - من كسرٍ أو ضمٍّ، فرارًا من الفتح الذي هو حركة النصب لما بعده، كما في نسخة السيرافي.

ويرجح أن يكون: رأيتُ العِكمَ، أي: إتباع الساكن الاوسط لما قبله، كما في الجُحُرَ أيضًا، هو الأقرب إلى نص سيبويه، لأنَّ: رأيتُ العِكمَ، سيلتقي فيه ساكنان، ورأيتُ العِكمَ، بفتح عين الكلمة (الكاف)، سيؤدي إلى نقل علامة النصب في الحرف الأخير إلى الساكن الذي قبلها، والعرب كما قال سيبويه: «لم يقولوا: رأيتُ البَكَرَ»^(١)، فكان خيارهم في مثل هذا إتباعه لحركة ما قبله، وليس نقل ما بعده إليه، قال أبو حيان: «وإذا أدَّى النقلُ إلى عدم النظر، أو امتنع ذلك في الفتحة، عدلوا إلى تحريك ذلك الساكن بحركة ما قبله، يقولون: هذا البُسْرُ، ومررت بالبُسْرُ، ورأيتُ البُسْرُ، وهذا العِدْلُ، ورأيتُ العِدْلُ، ومررت بالعِدْلُ»^(٢)، وهذا ينطبق على: رأيتُ العِكمَ.

٢- نقل السيرافي تعدد نسخ سيبويه في ضبط فاء (حَلَقَة)، وهو حرف اللام، هل هو الفتح أو السكون؟ ففي نسخة السيرافي، وبعض النسخ: زعم يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنهم يقولون: (حَلَقَة)، وفي بعضها: (حَلَقَة)، وكذلك في جمعها، هل هو بفتح فاء الكلمة على (حَلَقِ)، أو بكسرها على (حَلَقِ)؟^(٣).

لم يقف الاختلاف في مسألة ضبط حروف (حلقة)، وجمعها على نُسخ الكتاب، بل تباينت آراء العلماء في هذه المسألة، فالمشهور عند الصَّرفيين أنها (حَلَقَة)، بإسكان

(١) شرح الشافية ١٧٣/٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٨١١/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٦٢/١٤ و١٦٣.

عين الكلمة (اللام)، وذكروا لها جموعاً مختلفة، فذهب سيبويه إلى أنها (حَلَقَةٌ)، بإسكان اللام، وأما جمعها، ففرق سيبويه فيه بين شيئين:

الأول: أن يكون على (حَلَقٍ)، بفتحيتين، فيصير اسماً للجمع قال: «هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يُكسّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قَوْمٍ، ونُقَر... ومثل ذلك: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ، وفَلَكَةٌ وفَلَكٌ»^(١)، وعَلَّل جعلها اسماً للجمع، وليست جمعاً؛ بأن (فَعَلًا) ليس مما يُكسّر عليه (فَعَلَةٌ)^(٢)، قال ابن سيده: «والحَلَقُ عند سيبويه اسم للجمع، وليس بجمع»^(٣).

الثاني: أن يكون على (حَلَقٍ)، بكسر فاء الكلمة، فيصير جمعاً غير قياسي، قال: «قد قالوا: (فَعَلَةٌ) في بنات الياء، ثم كسروها على (فَعَلٍ)، وذلك قولهم: ضَيْعَةٌ، وضَيْعٌ، وخَيْمَةٌ، وخَيْمٌ، ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَةٌ، وهَضْبٌ، وحَلَقَةٌ وحَلَقٌ، وجَفْنَةٌ، وجَفْنٌ، وليس هذا بالقياس»^(٤).

وعدَّ الأصمعي مفرداً (حَلَقَةً) بالسكون، وجمعها من جموع التكسير، وقصر جمعها على (حَلَقٍ)، بكسر الحاء، كبَذَرَةٍ وبَذَرٍ^(٥)، وهذا ما قال به الأبيّدي^(٦)، والرضي^(٧)، وعدَّ ابن سيده جمعها على (حَلَقٍ)، بالكسر، نادراً، والغالب عنده (حَلَاق)^(٨)، بألفٍ بعد اللام.

(١) الكتاب (هارون) ٦٢٤/٣ و٦٢٥.

(٢) السابق ٦٢٥/٣.

(٣) المحكم ٦/٣ و٧ (حلق).

(٤) الكتاب (هارون) ٥٩٣/٣ و٥٩٤.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري ٦٠/٤ (حلق)، ويُنظر: شرح قصيدة بانت سعاد ص ٣١٤.

(٦) شرح الجزولية (ر.م. الزهراني) ص ٢٥٥.

(٧) شرح الشافية ١٠١/٢.

(٨) المحكم ٦/٣ (حلق).

وزعم يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنهم يقولون: (حَلَقَة) في الواحد، وجمعها على (حَلَق) ^(١)، ونقل ابن سيده أن سيبويه حكاه، وأنكره ابن السكيت ^(٢)، وذكر أنه سمع أبا عمرو الشيباني يقول: «ليس في الكلام (حَلَقَة) إلا جمع (حَلَقٍ)» ^(٣)؛ لأن المفرد عنده بإسكان عين الكلمة، (حَلَقَة)، وجمعها عنده على (حَلَقٍ) ^(٤)، وزاد ابن درستويه على هذا أيضًا، أن الحَلَقَة بالفتح تُقال لدروعٍ لامرئ القيس، قال: «قالوا: لا تُفتح اللام إلا في شيئين: أحدهما دروعٌ لامرئ القيس كانت عند السموأل يقال لها: الحَلَقَة، بالفتح، والحَلَقَة: جمع الحالق الذي يحلق الشعر من الرأس والجلود» ^(٥).

ونقل الأزهرى فيها إسكان عين الكلمة: (حَلَقَة)، وفتحها: (حَلَقَة). قال: «الحَلَقَة - بالتخفيف - من القوم، والجميع: الحَلَق، قال: ومنهم من يقول: حَلَقَة» ^(٦).
ونقل ابن منظور أن الأموي حكى: «حَلَقَة القوم - بالكسر - قال: وهي لغة بني الحارث بن كعب، وجمع الحَلَقَة: حَلَقٌ، وحَلَقٌ، وحَلَقٌ، فأما حَلَقٌ، فهو بابه، وأما حَلَقٌ، فإنه اسم لجمع (حَلَقَة)، كما كان اسمًا لجمع (حَلَقَة)، وأما حَلَقٌ، فنادر» ^(٧).
ومما سبق يتبين أن في (حَلَقَة) ثلاث لغات:

الأولى: (حَلَقَة)، بفتح فاء الكلمة، وإسكان عينها، وهي أشهرها، وهذه تجمع على (حَلَقٍ)، بفتح فاء الكلمة، وعينها، على أنها اسم جمع، وليست جمعًا، وعلى (حَلَقٍ)، و(حَلَقٍ)، على أنها جمع تكسير، وعلى (حَلَقَاتٍ) أيضًا، جمعًا للمؤنث السالم.

(١) ينظر: الكتاب (هارون) ٥٨٤/٣.

(٢) المحكم ٧/٣ (حلق).

(٣) إصلاح المنطق ص ١٨٣.

(٤) كتاب الجيم ١/١٦٥.

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ص ١٨٣.

(٦) تهذيب اللغة ٤/٦٠.

(٧) لسان العرب ٢/٩٦٧ (حلق).

الثانية: (حَلَقَة)، بفتح فاء الكلمة وعينها، وردّه بعضهم - كما مرّ - لأنها جمعٌ لِ(حالقٍ)، وليست مفردًا.

الثالثة: (حَلَقَة)، بكسر فاء الكلمة، وسكون عينها، ونُسبت لغةً للحارث بن كعب، وجمعها كجمع (حَلَقَة)، ووُصفت بالنادرة.

والذي يظهر - والله أعلم - أن ما ذهب إليه سيبويه من أنها (حَلَقَة)، ويكون (حَلَقٌ) اسمًا للجمع، وليس بجمع، بدليل ما علّل به، وهو أن (فَعَلَة)، لا تُجمع على (فَعَلٍ)، وإنما تُجمع على (فَعَلٍ) على غير القياس.

الفصل الرابع: الأثر في الشواهد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد ببعض القراءات.

المبحث الثاني: عزو الشاهد الشعري.

المبحث الثالث: إثبات الشواهد الشعرية وإنكارها.

المبحث الأول: الاستشهاد ببعض القراءات:

١- قال الفارسي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَوُثِّنَ وَوُثِّنَ، بلغنا أنها قراءة)^(١)». قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية: قال: بعض القراء يقرأ قوله: «﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾^(٢): (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْتَا)^(٣)». ^(٤).
أشار الفارسي في نسخته أن سيبويه ذكر أن (أَوْثَانًا) في الآية الكريمة، قُرئت: (وُثْنًا)، بضم الواو، وسكون الثاء، ثم أشار إلى أنها في النسخة الطاهرية قُرئت بقراءة مختلفة، وهي (أُنْتَا) بهمزة مضمومة في أولها، والثاء ساكنة، وهذا النص الذي نقله الفارسي يدل على اهتمام سيبويه بالقراءات، وإن اختلفت نسخ كتابه في النقل عنه، حيث وردت في (أوثانا) هنا قراءتان:
الأولى: (وُثْنًا)، كما في نسخة الفارسي، وذكر ابن جني أن ابن عباس - رضي الله عنه وعن أبيه - قرأ بها، قال: «وقراءة ابن عباس: (إِلَّا وَثْنًا)»^(٥).
الثانية: (أُنْتَا)، وقد قرأ بها ابن عباس أيضاً، وهمزتها أصلها الواو، قال الفراء: «وقد قرأ ابن عباس: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْتَا)، جَمَعَ الوثن، فضمَّ الواو، فهمزها»^(٦)، وهذه قراءة عطاء بن أبي رباح^(٧).
كما ذكر ابن جني أنه زُوي عن ابن عباس أيضاً: (إِلَّا أَنْتَا)، وقال: «بضميتين، والثاء بعد النون»^(٨).

(١) هذا نصّ سيبويه في الكتاب (هارون) ٥٧١/٣.

(٢) سورة النساء، من الآية ١١٧.

(٣) وهي قراءة عطاء بن أبي رباح. يُنظر: المحتسب ١/١٩٨، وينظر: معجم القراءات (الخطيب) ١٥٨/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٢/٤.

(٥) المحتسب ١/١٩٨.

(٦) معاني القرآن ١/٢٨٨.

(٧) يُنظر: المحتسب ١/١٩٨، وينظر: معجم القراءات (الخطيب) ١٥٨/٢.

(٨) المحتسب ١/١٩٨.

على أن هناك قراءات أُخر في هذه الآية، لم يتعرض لها سيبويه، عددها العكبري تسعاً، هي: (أُنْثَى) (أُنَاثًا) (أُنْثَا) (أُنْثَا) (وُنْثَا) (أُنْثَا) (أُنْثَا) (أُونَاثًا) (وُنْثَا)^(١)، وعددها أبو حيان سبعة، هي: (أُنْثَى)، و(أُنْثَا)، و(أُونَاثًا)، و(وُنْثَا)، و(أُنْثَا)، و(أُنْثَا)، ثم ذكر أن (أُنْثَا)، أصلها (وُنْثَا)، وهاتان هما اللتان وردت إحداهما في نسخة الفارسي، والأخرى في النسخة الطاهرية، قال أبو حيان: «وقرأت فرقة: (إِلا أُنْثَا)، بسكون الثاء، وأصله: (وُنْثَا)»^(٢).

وقد أكد ابن جني أن سيبويه حكى (أُنْثَا)، قال: «ومن قال (أُنْثَا)، بسكون الثاء، فهو ك(أُسْدٍ)، بسكون السين، حكى سيبويه هذه القراءة: (أُنْثَا)، بسكون الثاء»^(٣).

(١) إعراب القراءات الشواذ ٤٠٩/١ و ٤١٠.

(٢) البحر المحيط ٣/٣٦٨.

(٣) المحتسب ١/١٩٨ و ١٩٩.

المبحث الثاني: عزو الشاهد الشعري:

حرص سيبويه على شواهد الشعرية، واعتنى بها عناية كبيرة، ومن شدة أمانته أنه لم ينسب منها إلى قائلٍ إلا ما رواه عن شيوخه، أو ممن يوثق بعلمه، أو من يوثق به، أو من تُرتضى عريته، وذلك خوفاً من الخطأ، واحترازاً من الوقوع فيه، وهذا ما جعل البيت الشعري الذي يكون في كتابه محل ثقة عند أهل العربية^(١)، ومع هذا فالشاهد في كتابه أحياناً يُعزى إلى قائلين في موضعين، وقد نبّه البغدادي إلى هذا حين قال عن سيبويه: «وفي كتابه شيء مما يُروى لشاعرين»^(٢)، وقبل البغدادي بزمان بعيد، كان السيرافي قد أشار إلى شيء من هذا، فقد كان يذكر أن الشاهد في كتاب سيبويه قد يُعزى لشاعر وهو لغيره، أو يشير إلى شاهد آخر غير معزو، وفي (الكتاب) ما يخالف ذلك، ويبدو - والله أعلم - أن لتعدد النسخ دوراً كبيراً في ذلك، ومما ورد في ذلك قول الراجز:

وَمَهْمَيْنِ قَدْ فُتِنَ مَرَّتَيْنِ
ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٣)

ذكر السيرافي أن هذا الرجز منسوبٌ إلى هميان بن قحافة في نسخته من (الكتاب) التي قرأها على ابن السراج، ثم أشار إلى المشهور فيه أنه لخطام المجاشعي^(٤). هذه الإشارة من السيرافي قد توحى بعدم الدقة في العزو الذي في (الكتاب)، خاصة أنه عُزِي

فيه إلى شاعرين^(٥)، لذا فشواهد سيبويه - على الرغم من دراستها دراسةً مستفيضة^(٦) - تحتاج إلى مزيد دراسة عن رواياتهما، والعزو إلى قائلها، وبخاصة عند قراءة

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١١٠ - ١١٢.

(٢) خزانة الأدب ٣٦٩/١ و ٣٧٠.

(٣) سبق تخرجهما في ص ١٢١ من البحث.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢٦١/١٤.

(٥) عُزِي في (مطبوعة هارون) إلى شاعرين هما: خطام المجاشعي ٤٨/٢، وهميان بن قحافة ٦٢٢/٣.

(٦) يُنظر مثلاً: كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (الحديثي)، وكتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور (جمعة).

بعض النصوص التي يجب أن نقف عندها طويلاً، مثل قول البغدادي: «إِنَّ سيبويه إذا استشهد بيتٍ لم يذكر ناظمه، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها، فالنسبة حادثه بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي»^(١)، ومما يجعل هذا الأمر في غاية الأهمية، أن قربي العهد بسيبويه، المهتمين بكتابه، ألحوا إلى شيء من ذلك، فهذا أبو سعيد السيرافي عند إيراد لقول الشاعر الفرزدق:

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَعَبَّطَ الْمَهَارِي كَوْمَهَا وَشَبُوبُهَا^(٢)

قال: «هذا البيت لم يُذكر قائله في كتاب سيبويه»^(٣)، مع أنه في جميع مطبوعات (الكتاب) وبعض مخطوطاته معزوٌّ إلى الفرزدق^(٤)، والبيت لا شك في أنه للفرزدق، بدليل وجوده في ديوانه، وتأكيد السيرافي نسبته إلى الفرزدق بذكره أول القصيدة التي ورد فيها، وذكر مناسبتها، ولكن ما يهم هو: هل عُزِيَ هذا البيت في (الكتاب) إلى الفرزدق كما ورد في المطبوعات، وبعض المخطوطات، وكما عزاه السيرافي نفسه؟ أم أنه غير معزوٌّ في كتاب سيبويه كما أشار إلى ذلك السيرافي؟ وهل وَهَمَ السيرافي في قوله هذا؟ أم أنَّ العزوَ حادثٌ بعد سيبويه كما ذكر البغدادي؟

إنَّ إشارة السيرافي إلى عدم نسبته في (الكتاب) إلى شاعرٍ بعينه لها أثر كبير في تبين أنه ليس كل ما جاء معزوًّا من الشواهد إلى قائله هو من صنع سيبويه، بل من عمل من أتوا بعده، واهتموا بكتابه، وعلقوا عليه، فتداخلت تعليقاتهم مع مرور الزمن بالنص الأصلي لسيبويه، ولعله في قابل الزمن تظهر نسخٌ أقدم للكتاب تُجلى كثيراً من الحقائق.

(١) خزانة الأدب ٣٦٩/١.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٩٨ من البحث.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٦.

(٤) يُنظر: ينظر ص ١٩٨ وما بعدها.

المبحث الثالث: إثبات الشواهد الشعرية وإنكارها:

لم يسلم كتاب سيبويه في كثيرٍ من جوانبه من الجدل بين مؤيدٍ ومعارض، وبين مثبتٍ ومنكر، ومما دار حوله النقاش في الإثبات والإنكار شواهد الشعرية^(١)، قال السيوطي: «إِنَّ المولدين وضعوا أشعارًا ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها، ظنًا أنها للعرب، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتًا»^(٢)، وقريبًا من عصر سيبويه صرح السيرافي - أحد أكثر المهتمين بكتاب سيبويه ونُسَخه - بشيءٍ من هذا في شرحه على (الكتاب) على النحو الآتي:

١- ذكر بيتًا منسوبًا إلى ابن أحرر في نسخة مبرمان، وهو:

أَلَا فَالْبَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا قَدْ غَيَّبَنِي غِيَابًا^(٣)

وأشار إلى أن المبرد نفى أن يكون من الكتاب، قال السيرافي: «قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه»^(٤)، وعند العودة إلى كتب القدماء المهمة بأبيات سيبويه، يُلحظ أن النحاس لم يثبت في (شرح أبيات سيبويه)، كما لم يثبت ابن السيرافي في (شرح أبيات سيبويه)، ولا الأعلام في (تحصيل عين الذهب)، وقد خلت منه المطبوعات الأربع كلها، لكن أشير إليه في بعض حواشيها، ويبدو - والله أعلم - أن هذا البيت مما زيد في الكتاب؛ بدليل أن حديث سيبويه في الباب الذي ورد فيه عن (أُم)، وليس عن (أُو) التي في الباب الذي بعده، فجاء به في الأصل - تعليقًا - لتناسبه مع قول ابن أحرر وشرحه، فدخل في نسخة مبرمان في الباب الذي سبقه من غير عنوان مستقل.

(١) بسط د. خالد عبدالكريم جمعة الحديث عن نسبة شواهد سيبويه وتوثيقها في كتابه (شواهد الشعر في كتاب سيبويه)، وبخاصة في الباب الأول: (رواية شواهد سيبويه وتوثيقها) ص

١٠١ - ٢٣٧.

(٢) الاقتراح ص ١١٧.

(٣) البيت سبق تخريجه في ص ١١١ من البحث.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١١/١٧٢.

٢- أورد السيرافي بيتين ذكر أنهما أثبتا مع نصّ لسيبويه في آخر نسخة مبرمان، وهذان البيتان هما:

أ - قول الشاعر:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلُهُ قَنْبَرٍ^(١)

وقد أشار السيرافي (الابن) إلى مجيء هذا البيت في كتاب سيبويه معزّوًا إلى الفرزدق، فقد قال: «قال سيبويه في الإدغام: قال الفرزدق»^(٢)، ثم ذكر البيت. كما أشار الأعلام الشنتمري إلى وجوده في كتاب سيبويه معزّوًا إلى الفرزدق أيضًا، برواية أخرى، هي :

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ غُرْلُهُ خَالِدٍ

وقد نبه الأعلام إلى أن هذا البيت وُجد في بعض نسخ الكتاب، وذكر أن المازني ألفاه مثبتًا فيه^(٣).

ب - قول الشاعر:

فَمَا أَصْبَحَتْ عُلْرَضُ نَفْسٍ بَرِيئَةٍ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا^(٤)

وقد أثبتته السيرافي (الابن) موجودًا في كتاب سيبويه معزّوًا إلى الفرزدق، معقبا بقوله: «هذا البيت يقع في بعض النسخ وفي بعضها لا يقع»^(٥)، ولم يشبته الأعلام في (تحصيل عين الذهب).

يُشار هنا إلى أن البيتين السابقين لم يشبتهما النحاس في (شرح أبيات سيبويه)، وخلت منهما المطبوعات الأربع كلها أيضًا.

(١) البيت سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢/٣٨٤.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٥٩٩.

(٤) البيت سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٤.

هذه الشواهد كلّها إنّ صحَّ أنّها من كتاب سيبويه كما وردت في بعض نُسخه، فإن لها أثرًا مهمًّا في الحكم الذي أطلقه سيبويه، فهو قبل البيتين الأخيرين يقول في بداية النص: «ومن الشاذ قولهم: في بني العنبر، وبني الحارث: بلعنبر، وبلحارث، بحذف النون»^(١)، فكيف ينص على أنه من الشاذّ، وقد ورد فيه شاهدان؟ ثم كيف يكون شاذًّا، وهو يثبت أنه من كلام بعض العرب، وهم يفعلونه قياسًا، قال: «وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة»^(٢)؟

(١) الكتاب (هارون) ٤/٤٨٤.

(٢) السابق.

الفصل الخامس: أنواع تعدد النُسخ وصُورهِ عند السيرافي والفارسي، وفيهِ

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الزيادة في النص.

المبحث الثاني: النقص من النص.

المبحث الثالث: التغيير في النص.

مدخل:

كان لنصوص السيرافي والفارسي في تعدد نسخ كتاب سيبويه ثلاث صور، هي: الزيادة في النص، والنقص منه، والتغيير فيه، وتلك هي ثلاث الأثافي التي ينتصب عليها البحث، ومجموعها يشكل العمود الرئيس الذي ينهض به، والمقصود بها في هذا البحث هو التالي:

- ١- الزيادة في النص: ما أورده كلٌّ منهما زائدًا في نسخته على ما في غيرها، وهذه الزيادة قد تكون جملةً، أو كلمةً، أو حرفًا.
 - ٢- النقص من النص: ما أورده كلٌّ منهما ناقصًا من نسخته عمّا في غيرها، وهذا النقص قد يكون جملةً، أو كلمةً، أو حرفًا.
 - ٣- التغيير في النص: ما أورده كلٌّ منهما مختلفًا عمّا في نسخته، بإبدالٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ، وهذا التغيير قد يكون في جملةٍ، أو كلمةٍ، أو حرفٍ، أو حركةٍ.
- وقد جرّث في البحث مقارنة ما ورد في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، و(التعليقة على كتاب سيبويه) للفارسي من نصوص في تعدُّد نُسخ (الكتاب) بمخطوطتين، هما: (جوروم باشا)، و(نور عثمانية)، وبمطبوعاتٍ أربع هي: (باريس)، و(بولاق)، و(هارون)، و(البكاء)، ثُمَّ تَمَّ في الباب الأول بفصوله الثلاثة (النصوص النحوية، والنصوص الصرفية، والنصوص اللغوية) تفصيلُ المسائل الثلاث (الزيادة، والنقص، والتغيير)، ومقارنتها بما ورد في المخطوطتين والمطبوعات الأربع، وتَمَّ توضيح أثر كلٍّ من هذه المسائل الثلاث - من خلال ثلاثة فصول في الباب الثاني، هي (الأثر النحوي، والأثر الصرفي، والأثر اللغوي) - على نصوص كتاب سيبويه، وتحليل ذلك من نواحٍ عدّة، هي: تغيير الإعراب، وتغيير الحكم النحوي، أو الصرفي، والتغيير في الوزن الصرفي، وأثرها أيضًا في استدراك بعض الأبنية، وكذلك أثر تلك الثلاث (الزيادة، والنقص، والتغيير) على الكلمة من حيث تغييرها، أو تغيير معناها، أو تفسيرها، وكذلك الأثر في قلب حروف الكلمة، وإبدالها، وإيراد بعض صفات حروفها، وضبط بعض كلماتها، ثم أثارها أيضًا في الاستشهاد ببعض القراءات، وكذلك في عزو الشواهد الشعرية، وفي إنكارها وإثباتها.

وأما هذا الفصل فهو لإبراز أيّ تلك الصور الثلاث (الزيادة في النص، أو النقص منه، أو التغير فيه) كان أكثر ورودًا عند كلّ من السيرافي، والفارسي؟ وأيّها الأقل؟ ثم استظهار الأكثر في تلك الصور الثلاث؛ هل كان في الجملة، أو في الكلمة؟

المبحث الأول: الزيادة في النص:

ومما جاء في ذلك المسألة الآتية:

قال الفارسي: «(قال سيبويه: ولكن فَنَعْلُولُ، وهو اسمٌ)، قال أبو بكر: (هذا غلطٌ في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني: فَنَعْلُولُ)»، ولم يرد قول سيبويه هذا في نسخة ثعلب وغيرها، قال الفارسي: «قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى، وغيرها من النسخ»^(١).

في النص السابق أورد الفارسي نصًّا لسيبويه زاد في نسخته عن نسخة ثعلب، وغيرها من النسخ، وهو قول سيبويه: (ولكن فَنَعْلُولُ، وهو اسمٌ)، ونقل عن أبي بكر بن السراج أنكار مجيئه في كلام سيبويه، ويدلل ابن السراج على هذا بأنه لم يجده في نسخة ثعلب، وغيرها من النسخ.

وفي هذا النص - في غير نسخة ثعلب وما وافقها من النسخ - ظهر لسيبويه قولان في وزن (مَنْجُنُونٌ)^(٢)، هما (فَعْلُولُ)، و(فَنَعْلُولُ)، قال سيبويه: «ويكون على مثال (فَعْلُولُ)، وهو قليل، قالوا: مَنْجُنُونٌ، وهو اسمٌ، وَحَنْدَقُوقٌ، وهو صفةٌ. ولا نعلم في بنات الأربعة فَعْلُولًا، ولا شيئًا من هذا النَّحْوِ لم نذكره، ولكن (فَنَعْلُولُ)، وهو اسمٌ، قالوا: مَنْجُنُونٌ، وهو اسمٌ»^(٣).

وقد نقل بعض العلماء عنه هذين القولين دون ترجيح، فقد قال السيرافي: «وقد ذكر سيبويه (المَنْجُنُونُ) ببناءين مختلفين، فقال في موضعٍ من هذا الباب: فَعْلُولُ، وقال بعده بقليل: فَنَعْلُولُ، فجعل النون الأولى زائدة»^(٤)، وقال الجواليقي: «مَنْجُنُونٌ: قال سيبويه: فَعْلُولُ، وقال: فَنَعْلُولُ»^(٥)، وصحَّح الرضي فَعْلُولًا، وذكر أن سيبويه أجاز

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ و ٢٧١.

(٢) المنجنون: الدولاب التي يُستَقَى عليها. يُنظر: لسان العرب ٦/٢٧٣ (منجنون).

(٣) الكتاب (هارون) ٢٩٢/٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه (ر.د. الرويلي) ص ١٠١.

(٥) مختصر شرح العطار ص ٢٩٣.

فَعْلُولًا أيضًا، قال: «مَنْجُونٌ: فَعْلُولٌ على الصحيح، و فَعْلُولٌ على ما أجازته سيبويه»^(١)، لكنَّ بعض العلماء لم يورد (فَعْلُولًا)، فابن السراج أورد مَنْجُونًا على فَعْلُولٍ، فجعله مما لحقته الزوائد من بنات الأربعة، وقد لحقت به الواو خامسة، قال: «(فَعْلُولٌ): مَنْجُونٌ، اسمٌ، والصفة: حَنْدُقُوقٌ»^(٢)، ولم يورد فَعْلُولًا، وعدَّ ابن جني النون فيه أصلية، أي أن وزنه فَعْلُولٌ، واستدل على وزنه بجمعه، إذ هو يُجمع على: مَنَاجِين، فلو كان وزنه فَعْلُولًا، لعدَّت النون الأولى زائدة وحدها، وقيل في جمعه: مجانين^(٣)، ولم يورده السخاوي أيضًا إلا على فَعْلُولٍ^(٤).

ورأى ابن الحاجب أن اختلافًا حصل في بناء (مَنْجُونٍ)، فمن جعل النون أصلية، فهو فَعْلُولٌ، وهذا من أبنية العرب، ولكن من جعل النون زائدة، فهو (فَعْلُولٌ)، وهذا - كما يرى - ليس من أبنية العرب^(٥)، ورأى ابن عصفور أنه على (فَعْلُولٍ) من الرباعي المزيد فيه حرفان، قال: «وعلى فَعْلُولٍ، ويكون فيهما، فالاسم نحو مَنْجُونٍ، والصفة نحو: حَنْدُقُوقٍ»^(٦)، ولم يورد فَعْلُولًا.

وبعد؛ فلو بقي نصُّ سيبويه على ما رآه ابن السراج في نسخة ثعلب، أي: من غير (فَعْلُولٍ)؛ لما بدا ما يشبه التناقض عند سيبويه في أن (مَنْجُونًا) جاء على وزنَيْن: فَعْلُولٌ، وفَعْلُولٌ، لذا يُرَجَّح أن يكون الأقرب للصواب ما نقله المسكوري عن سيبويه من أن فَعْلُولًا وزنٌ لِ(منجنوق)، بالقاف، وليس لِ(مَنْجُونٍ)، بالنون، قال نقلًا عن سيبويه: «قال في آخر زيادة الواو: ولكن فَعْلُولٌ، وهو اسمٌ، قالوا: مَنْجُونُوقٌ، وهو

(١) شرح الشافية ٣٥٥/٢.

(٢) الأصول في النحو ٢١٦/٣.

(٣) المنصف ١٤٦/١.

(٤) سفر السعادة ٤٦٧/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/٢.

(٦) الممتع في التصريف ١٥٩/١ و ١٦٠.

اسم^(١)، وأنكر ما في النسخ العتاق من أنه مَنجُونٌ، وعدّه مخالفاً، وذكر أنّ الزبيدي روى أن (مَنجَنِيْقًا)، قد رُوي: (مَنجَنُوْقًا)^(٢)، ويقويه أنّ الفراء حكى (مَنجَنُوْقًا)^(٣)، وكذلك إشارة ابن الحاجب إلى أن (مَنجَنُوْتًا) تصحيفٌ لـ(مَنجَنِيْقٍ)؛ لأنه بمعناه، وموافقٌ له في أكثر الحروف^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه (ر.د. التويجري) ٣٨٦/٢.

(٢) السابق. لكن الزبيدي لم يذكر هذا، وما ذكره هو منجنون، وأورده على الوزين. يُنظر:

الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية (إغناطيوس) ص ٢٩.

(٣) سفر السعادة ٤٦٦/١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٧/١.

عرض للزيادة في النص عند السيرافي، والفارسي:

أولاً: أبو سعيد السيرافي (شرح كتاب سيبويه):

بلغ ما أشار إليه السيرافي من نصوصٍ زادت في نسخته على ما في غيرها من النسخ أربع إشارات، وكانت الزيادة في كلٍّ منها في كلمةٍ واحدةٍ، على النحو الآتي:

- نسخة السيرافي: (بعض العرب يقول: لَبَّ لَبَّ). ونسخة مبرمان: (لَبَّ) مرة واحدة^(١).

- نسخة السيرافي: (ذو يزن، منصرف). وغيرها من النسخ: (ذو يزن)^(٢).

- نسخة السيرافي: (هذا ابن أُمّ مذعور). وبعض النسخ: (ابن مذعور)^(٣).

- نسخة السيرافي: (وتقول: أفأله فلا تقوى في موضع). ونسخة مبرمان:

(فتقوى)^(٤).

ويلاحظ من خلال ما سبق أنه لم ترد الزيادة في نسخة السيرافي إلا في الكلمات، ولم ترد في الجمل.

ثانياً: أبو علي الفارسي (التعليقة على كتاب سيبويه):

أشار الفارسي إشارتين اثنتين لحقت الزيادة فيهما نسخته، وكانت تلك الزيادة بكلمة واحدة، وهاتان الإشارتان هما:

- في نسخة الفارسي: (قال سيبويه: ولكن فَنَعْلُولُ، وهو اسمٌ، قال أبو بكر: هذا غلطٌ في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَنَعْلُولُ). ولم يرد هذا الوزن في نسخة ثعلب وغيرها، قال الفارسي: (قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ)^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢٧/٥.

(٢) السابق ١١٧/١٢ و ١١٨.

(٣) السابق ٦٦/١٦.

(٤) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ١١٤ و ١١٥.

(٥) التعليقة ٢٧٠/٤ و ٢٧١.

- نسخة الفارسي: (رَحَى: رَحَوِيّ). ولم ترد هذه الزيادة في نسخة المبرد، قال: «ولم ترد هذه الكلمة في نسخة أبي العباس»^(١).

(١) السابق ١٣٠/٥.

المبحث الثاني: النقص من النص:

ومما جاء في ذلك المسألة الآتية:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «قال: (وَمَنْ الشَّاذُّ قَوْلُهُمْ فِي (بَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْحَارِثِ): بَلْعَنْبَرٍ، وَبَلْحَارِثٍ، حَذَفُوا النُّونَ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، وَكَانَتْ اللَّامُ وَالنُّونُ قَرِيبَتَيِ الْمَخْرَجِ، حَذَفُوها، وَشَبَّهُوهَا بِ(مَسْتُ)؛ لِأَنَّهَا حُرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ، كَمَا لَمْ يَصِلُوا فِي (مَسِسْتُ)؛ لِسُكُونِ اللَّامِ، وَهَذَا أَبْعَدُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، وَأَنَّهُ سَاكِنٌ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ حِينَ تُدْرِكُهُ الْحَرَكَةُ.

ومثل هذا قول بعضهم: عِلْمَاءُ بَنُو فُلَانٍ؛ فَحَذَفَ اللَّامَ وَهُوَ يُرِيدُ: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ، وَفِي نُسْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانٌ زِيَادَةٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: بَلْعَنْبَرٍ، وَبَلْحَارِثٍ، وَعِلْمَاءُ بَنُو فُلَانٍ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا غَلَبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غَزَلُهُ قَنْبَرٍ^(١)

وقال:

فَمَا أَصْبَحَتْ عِلْزُ نَفْسٍ بَرِيَّةٍ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا^(٢)»^(٣).

هذا النص الذي نقله السيرافي عن نسخة مبرمان لم يرد في نسخته، ولا في المطبوع من الكتاب، وهو يشتمل على شاهدين على حذف اللام من حرف الجر (عَلَى) الداخل على المعرف بِ(أَل)، (فَعِلْمَاءِ)، أصلها: عَلَى الْمَاءِ، وَ(عِلْزُ) أصلها: عَلَى الْأَرْضِ، وهذه الزيادة في نسخة مبرمان لها أثر كبير في الحكم النحوي الذي أطلقه سيبويه على هذا الحذف، فقد عدّه في بداية النص شاذّاً في كلامهم، ثم ورد شاهدان عليه، ويبدو - والله أعلم - أن الشاهد الأول الوارد في نسخة مبرمان من نص سيبويه،

(١) سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٣) كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

وزيد الثاني، فقد جاء في كتاب (الحلّل في شرح أبيات الجمل) لابن السيّد البطليوسي: «ووقع في نسخة كتاب سيبويه التي رواها أبو بكر مبرمان هذا البيت على رواية أخرى، وهي:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلُهُ قَنْبَرٍ»^(١).

وسند هذه الرواية قوي؛ فقد رواه أبو عليّ الفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، عن المازني^(٢)، ويؤيده مجيء السند نفسه في نسخة ابن خروف التي بخطّ يده^(٣)، كما نقل ابن يعيش أيضاً رواية المبرد، عن المازني، ويقوي ما نقله أنه حدّد الباب الذي وردت فيه رواية الشاهد من (الكتاب)، وهو (باب الإدغام)^(٤)، وأكّد ابن الشجري أنه في نصّ (الكتاب) حين ذكر أن سيبويه أنشد البيت للفرزدق، وجعل حذف اللام من باب التخفيف^(٥)، لكن أبا البركات الأنباري عدّ هذا الحذف من باب كثرة الاستعمال، قال: « وهذا كلّ ليس بمطرّد في القياس، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال »^(٦)، ولم يجعله ابن يعيش من باب الشاذ، وإنما من باب طلب الخفة، معللاً ذلك بأن ما ظهر - وهو لام المعرفة - دليلٌ عليه، ولم يطلق جواز الحذف كما أطلقه ابن الشجري، وإنما عدّه من باب الحذف على غير قياس^(٧).

ويقوي أن يكون البيت الأول دون الثاني هو ما ورد في نصّ الكتاب استشهاد بعض النحويين به، إضافة إلى أن الأمثلة التي يوردها بعضهم جاءت بمثالٍ يتوافق مع ورد في البيت الأول، وهو (عِلْمَاءُ)، ولم يمثّلوا بالمثال الوارد في البيت الثاني، وهو

(١) الحلّل في شرح أبيات الجمل ص ٢٠٦.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢١٩/٥.

(٣) الكتاب (نسخة ابن خروف) ١٦٤ ب.

(٤) شرح المفصل ١٥٥/١٠.

(٥) أمالي ابن الشجري ١٨٠/٢.

(٦) أسرار العربية ص ٤٢٩.

(٧) السابق.

(عَلَّزُص)، فهذا أبو علي الفارسي يقول: «وقالوا: عَلَمَاءُ بنو فلان، يريدون: على الماء»^(١)، وابن الشجري، وابن يعيش عندما تحدثا عن حذف همزة الوصل ونصًا عليها، وهي الهمزة التي في (الماء)، لم يذكرهما همزة (الأرض)، قال ابن الشجري: «ومما حذفوا لامه من الحروف لاجتماعهما مع لام التعريف (على) فيما حكاه سيبويه من قولهم: (عَلَمَاءُ بنو تميم)، يريدون: على الماء»^(٢)، ثم استشهد بالبيت الذي أنشده سيبويه، ولم يستشهد بالآخر، وقال ابن يعيش: «وقالوا: عَلَمَاءُ بنو فلان، يريدون الماء، فهمزة الوصل تسقط للدرج، وألف (على) تحذف لالتقاءها مع لام المعرفة، فصار اللفظ: عَلَمَاءُ، فكَرِهُوا اجتماع المثلين فحذفوا لام المعرفة، كما حذفوا اللام في (ظَلَّتْ)؛ لاجتماع المثلين»^(٣)، فابن يعيش نصَّ على أن حذف لام المعرفة سببه كراهة أن يجتمع المثلان، وهذا دراجُّ عند العرب، فقد حذفوا السين في (مَسِسْتُ)، و(أَحَسَسْتُ)، فصارت: (مَسْتُ)، و(أَحَسْتُ)، واللام في (ظَلَلْتُ) فصارت (ظَلْتُ)^(٤).

(١) الإغفال ٦٦/١

(٢) أمالي ابن الشجري ١٨٠/١.

(٣) شرح المفصل ١٥٥/١٠.

(٤) يُنظر: الكتاب (هارون) ٤٨٢/٤، والإغفال ٦٦/١.

عرض للنقص من النص عند السيرافي والفارسي:

أولاً: أبو سعيد السيرافي (شرح كتاب سيبويه):

بلغ ما أشار إليه السيرافي من نصوصٍ نقصت من نسخته عمّا في غيرها من النسخ خمس عشرة إشارة، كانت على النحو الآتي:

١- نقص العبارة (أكثر من جملة): سبع إشارات، على النحو الآتي:

- بعض النسخ: واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَنٍ وَحَسَانٍ؛ فإن الأجود فيه أن تقول: مررت بزيدٍ حَسَانٍ قومه، وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: منطلقٍ ومنطلقين؛ فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المقدّم، فتقول: مررت برجلٍ منطلقٍ قومه^(١).

ولم يرد هذا النصُّ في نسخة السيرافي.

- نسخة مبرمان: (وتركوا التنوين في الثاني لأنهم جعلوه كالوصف الأول، كما قالوا: مررت بدارٍ آجَرٍ، وبيابٍ ساجٍ؛ فوصفوا بـ(آجَرٍ) وبـ(ساجٍ)، وآجَرٌ وساجٌ اسمان، كما أن (ماء) الثاني اسم، وقد وصفوا به؛ حيث قالوا: لا ماءً ماءً بارداً)^(٢).

ولم يرد هذا النصُّ في نسخة السيرافي.

- نسخة أبي بكر مبرمان، وأبي محمد بن درستويه: (وأما يرحمك الله؛ فإنه رفعٌ وإن كان دعاءً، كما قالوا: غَفَرَ اللهُ لَكَ؛ فجاءوا به على لفظ الخبر، وإنما يريدون به الدعاء)^(٣).

ولم يرد هذا النصُّ في نسخة السيرافي.

- في نسخة مبرمان: (وهو أن هذه المصادر جاءت مخالفةً للأصل كـ(فَعَلْتُ)، وذلك أنّ (فَعَلْتُ) مصدرٌ مخالفٌ لما يوجبه قياس الفعل، وتُزاد في أوله الميم، كما

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢٥/٦.

(٢) السابق ١٢٧/٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٨٢/٩.

يُقال: ضَرَبَهُ مَضْرَبًا، وَشَرِبْتُهُ مَشْرَبًا، وقد تُزاد فيه مع الميم الهاء، كما يقال: المَرْحَمَةُ،
وَالزَّمُوا الهَاءَ فِي ذَلِكَ، لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَعْوِضِ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ الْمَصْدَرِ^(١).

ولم يرد هذا النص في نسخة السيرافي.

- في نسخة مبرمان: (وَأَرَادَ بَعْضُهُمُ الْادِّغَامَ حَيْثُمَا اجْتَمَعَتِ الصَّادُ وَالطَّاءُ، فَقَلَّبُوا
الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مَصْبَرٌ، لَمَّا امْتَنَعَتِ الصَّادُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الطَّاءِ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا،
فَقَالُوا: مَصْبَرٌ)، وفي نسخة السيرافي: (وَأَرَادَ بَعْضُهُمُ الْادِّغَامَ حَيْثُمَا اجْتَمَعَتِ الصَّادُ
وَالطَّاءُ، فَقَلَّبُوا الطَّاءَ صَادًا، فَقَالُوا: مَصْبَرٌ)^(٢).

ولم يرد هذا النص في نسخة السيرافي.

- في نسخة مبرمان: (وَأَمَّا الدَّكْرُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي مُذَكَّرٍ وَشَبْهَةٍ، فَقَلَّبُوهَا
هَهْنًا، وَقَلَّبَهَا شَادُّ شَبِيهًا بِالْغَلَطِ)^(٣).

ولم يرد هذا النص في نسخة السيرافي.

- نسخة مبرمان: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: بَلْعَنْبَرٍ، وَبَلْحَارِثٍ، وَعَلَمَاءُ بَنُوفَلَانٍ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا غَلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَلَتْ عَلَمَاءُ غُرْلَةٍ قَنْبَرٍ

وقال:

فَمَا أَصْبَحْتَ عَلَزُ نَفْسٍ بَرِيئَةٍ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا)^(٤).

ولم يرد هذا النص في نسخة السيرافي.

٢- نقص الجملة: خمس إشارات، على النحو الآتي:

- بعض نسخ سيبويه: (وَذَلِكَ أَنَّ قَوْمًا يَنْصُبُونَ عَلَى كُلِّ مَا كَانَ مِنْ ذَا مِضَافٍ عَلَى

كُلِّ حَالٍ)^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦٥/١٥ و ١٦٦.

(٢) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٤٢.

(٣) السابق ص ٢٧٧.

(٤) السابق ص ٣٢٥ و ٣٢٦.

(٥) السابق ٩٥/٦.

- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي.
- نسخة مبرمان: (لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسمٍ واحدٍ)^(١).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي.
- نسخة مبرمان: (كما بنوه على غير بناء الحرفين، يعني في التثنية).
- في نسخة السيرافي التي قرأ منها على ابن السراج: (وقد بلغني أن بعض العرب يقول: اليومُ الثُّنْيُ، وهو فُعُولٌ مثل قولنا: الثُّدْيُ، وما أشبه ذلك)، وفي نسخته التي يشرح منها كتاب سيبويه: (وقد بلغني أن بعض العرب يقول: اليومُ الثُّنْيُ)^(٢).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي: (كما بنوه على غير بناء الحرفين)^(٣).
- نسخة مبرمان: (وأخفاهنَّ وأسعهن مخرجًا الألف، ثم الياء، والواو).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي: (وأخفاهنَّ وأسعهن مخرجًا الألف)^(٤).
- ٣- نقص الكلمة: ثلاث إشارات، على النحو الآتي:
- بعض النسخ: (كما عُلِمَ أنه قد كانَ ذهابٌ).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي: (كما عُلِمَ أنه قد كانَ)^(٥).
- بعض النسخ: (مفارقًا ذات مرة وذات ليلة).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي: (ذات مرة وذات ليلة)^(٦).
- نسخة مبرمان: (وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء).
- لم يرد ما فوق الخط في نسخة السيرافي: (وفيما لا يجوز فيه الإخفاء)^(٧).

(١) شرح كتاب سيبويه ١١/١٣٧.

(٢) السابق ١٣/٨٠.

(٣) السابق ١٣/٩٨. وقد أورد السيرافي هذه الجملة في نسخته شرحًا بعد نصّ سيبويه، بينما أوردتها داخلَةً في نصّ سيبويه في نسخة مبرمان.

(٤) السابق ١٨/٢٧٥.

(٥) السابق ٢/٢٨٨.

(٦) السابق ٤/٢٠٧.

(٧) كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه ص ١٢٣.

ثانيًا: أبو علي الفارسي (التعليقة على كتاب سيبويه):

بلغ ما أشار إليه الفارسي من نصوص نقصت من نسخته عمّا في غيرها من النسخ أربع إشارات، كانت على النحو الآتي:

١- نقص الجملة: إشارة واحدة، على النحو الآتي:

- النسخة الطاهرية: (بعض القراء يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَآ﴾^(١): (إن يدعون من دونه إلا أنْتَا)^(٢).

لم يرد ما فوق الخط في نسخة الفارسي.

٢- نقص الكلمة: ثلاث إشارات، على النحو الآتي:

- نسخة المبرد: (ومع ذلك أنك لم تحي بخير المبتدأ).

لم يرد ما فوق الخط في نسخة الفارسي، التي جاء فيها: (ومع ذلك أنك لم تحي بالمبتدأ)^(٣).

- بعض النسخ: (وذكرت المفعول الأول؛ لتعلم من الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك).

لم يرد ما فوق الخط في نسخة الفارسي، التي جاء فيها: (وذكرت المفعول الأول؛ لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك)^(٤).

- النسخة الطاهرية المقروءة على ابن هانئ: (وقالوا: بدا له يبدو بدًا، وبداءً).

لم يرد ما فوق الخط في نسخة الفارسي، التي جاء فيها: (وقالوا: بدا له يبدو بدًا)^(٥).

(١) سورة النساء، من الآية ١١٧.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٢/٤.

(٣) السابق ٢٥١/٢.

(٤) السابق ٦٨/١ و ٧٠.

(٥) السابق ٤٢/٤.

المبحث الثالث: التغيير في النص:

ومما جاء في ذلك المسألة الآتية:

قال السيرافي نقلاً عن سيبويه في قلب السّين صادًا: «تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: صُبْتُ، وَصَبَقْتُ، وَصَمَلْتُ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ؛ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْقَمِّ، وَتَصَعَّدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكَ الْأَعْلَى. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ فَكَيْكَ - وَفِي نُسخة أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانٍ: بَيْنَ حَنْكَيْكَ - فَبَالَعْتَ، ثُمَّ قُلْتَ: قَقْ؛ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ لَا يُجِلُّ بِالْقَافِ»^(١).

الاختلاف بين النسخ هنا هو تغيير إحدى كلمات نص سيبويه بين نسخة السيرافي ونسخة مبرمان، وهو تغيير يؤثر في استعمال المصطلح عند سيبويه؛ فهل استعمل (الفك)، أو (الحنك)؟ الذي يظهر - والله أعلم - أن استعمال (الحنك) في الكتاب أصوب من استعمال الفك، فقد ورد عند سيبويه أربع مرات^(٢) في (باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات)، بينما لم يرد استعمال (الفك) قط.

ثم إن النحويين استعملوه أيضًا - غير مستعملين للفك - في وصفهم لمخارج الحروف وصفاتها، فقد قال المبرد: «...»، ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مُصْعِدًا إِلَى الْحَنْكِ، مَخْرَجَ الطَّاءِ وَالتَّاءِ وَالدَّالِ»^(٣)، وقال الزجاجي: «فَنَسَبُوا الرِّفْعَ كُلَّهُ إِلَى حَرَكَةِ الرِّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْكَلِمَةِ الْمَضْمُومَةِ يَرْفَعُ حَنْكَهُ الْأَسْفَلَ مِنَ الْأَعْلَى....، وَالْمُتَكَلِّمَ بِالْكَلِمَةِ الْمَنْصُوبَةِ يَفْتَحُ فَاهُ، فَيَبِينُ حَنْكَهُ الْأَسْفَلَ مِنَ الْأَعْلَى»^(٤)، وقال عن الجر: «فَسَرَوْهُ نَحْوَ تَفْسِيرِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ، فَقَالُوا: لَانْخِفَاضَ الْحَنْكِ الْأَسْفَلَ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ»^(٥)، وقال ابن جني: «المطبقة إذا تكلمت بها، أطبقت وسط لسانك إلى ما حاذاه من

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٧.

(٢) يُنظر: الكتاب (هارون) ٤/٤٧٩؛ السطر الأخير، و ٤٨٠؛ الأسطر (١ و ٣ و ٥).

(٣) المقتضب ١/١٩٣.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٩٣.

(٥) السابق.

الحنك^(١)، وأكثر ابن يعيش من ذكره غير متعرضٍ للَفَكِّ، فمما قال فيه: «الجيم والشين والياء، ولها حيزٌ واحد وهو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك»^(٢)، ومنه: «والإطباق: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك...، والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبقت أو لم تتطبق»^(٣)، وقال: «أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له»^(٤)، وقال: «فمعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى»^(٥)، وقال أيضاً: «وترفع لسانك إلى الحنك في الياء»^(٦).

(١) مختار تذكرة الفارسي ص ٣٩٨.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٢٤.

(٣) السابق ١٠/١٢٨.

(٤) السابق ١٠/١٢٩.

(٥) السابق.

(٦) السابق ١٠/١٣٠.

عرض للتغيير في النص عند السيرافي، والفارسي:

أولاً: السيرافي (شرح كتاب سيبويه):

بلغ ما أشار إليه السيرافي من نصوصٍ تغيرت في نسخته عن غيرها من النسخ
واحدة وخمسين إشارة، كانت على النحو الآتي:

١- تغيير الجملة: ثماني إشارات، هي:

- في نسخة السيرافي: (وعلى المضارب الوضيعة)، وفي بعض النسخ: (وعليّ صارت
الوضيعة)^(١).

- في نسخة السيرافي: (فلما قدرُوا على هذا الإضممار بعد الفعل، ولم ينقض معنى
ما أرادوا؛ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِإِيَّاكَ)، وفي نسخة مبرمان: (لَوْ تَكَلَّمُوا بِإِيَّاكَ)^(٢).

- في نسخة السيرافي: (وقد بلغني أن بعض العرب يقول: اليومُ الثُّنْيِي)، وفي نسخته
التي قرأ منها على ابن السراج: (وهو فُعُولٌ مثل قولنا: الثُّدْيِي، وما أشبه ذلك). وفي
نسخة مبرمان: (الثُّنْيِي، على لفظ التصغير)^(٣).

- في نسخة السيرافي: (قال مالك بن أبي كعب)، وفي غير نسخته: (قال أبو كعب
بن مالك)^(٤).

- في نسخة السيرافي: (فأصلُ حروف العربية تسعةٌ وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف،
والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والطاء،
والدال، والتاء، والفاء، والباء، والميم، والياء، والواو، والضاد، واللام، والراء، والنون،
والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين)، وفي نسخة مبرمان: (الهمزة، والألف،
والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين،

(١) شرح كتاب سيبويه ٤١/٨.

(٢) السابق ٥٦/٩ و ٥٦.

(٣) السابق ٨٠/١٣.

(٤) السيرافي النحوي ص ٢٥١ و ٢٥٢.

والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو^(١).

- في نسخة السيرافي: (فِيْتَقْلُونَ)، وفي نسخة مبرمان: (فَيَدَّغُمُونَهَا)^(٢).

- في نسخة السيرافي: (وتطأطأت عن اللام حتى اتصلت بما اللام فوقه من الأسنان)، وفي نسخة مبرمان: (وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان)^(٣).

- في نسخة السيرافي: (وإذا كانت الطاء مع التاء، فهو أجدر أن تُدَّغَم؛ لأنهما في نية الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا)، وفي نسخة مبرمان: (فهو أجدر أن تُقْلَب التاء طاء، ولا تدغم الطاء في التاء، فتخل بالحرف؛ لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا)^(٤).

٢- تغيير الكلمة: أربع وعشرون إشارة، هي:

- في نسخة السيرافي: (فصار هذا هكذا، كما كان تُرَبًّا وَجَنْدَلًا بدلًا من الفعل)، وفي نسخة مبرمان: (بدلًا من تَرَبَّتْ وَجَنْدَلَتْ)، وفي غير نسخة مبرمان: (بدلًا من تَرَبَّتْ وَجَنْدَلَتْ)^(٥).

- في نسخة السيرافي: (وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام، ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر)، وفي نسخة الزجاج: (منزلة ما لم يتمكن من المضاف)^(٦).

- في نسخة السيرافي وردت كلمة (شبوها) في قول الشاعر:

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٤ و ٥.

(٢) السابق ص ٢٢٩.

(٣) السابق ص ٢٣٢.

(٤) السابق ص ٢٥٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١١٧/٥.

(٦) السابق ١٥٦/٥ و ١٥٧.

....كُؤْمَهَا وَشَبُؤُهَا

- وفي أكثر النسخ: (شنونها)، وفي نسخة مبرمان: (شيويها)^(١).
- في نسخة السيرافي: (وزعم يونس)، وفي بعض النسخ: (وزعم عيسى)^(٢).
- في نسخة السيرافي: (وذلك قولك: هذا ابن عمي دنيا)، وفي نسخة مبرمان: (هو ابن عمي دنيا)^(٣).
- في نسخة السيرافي: (ألا ترى أن قبح: كم بها رجلٍ مصابٍ، كقبح: كم فيها)، وفي نسخة ابن السراج: (كقبح: رُبَّ فيها)^(٤).
- في نسخة السيرافي: (فدخل فيه ما دخل في: ينبغي، كما دخل في: لا سلام، ما دخل في: سَلَّمَ)، وفي بعض النسخ: (ما دخل في: سَلَامٌ)^(٥).
- في نسخة السيرافي: (قد جُرِّتَ فكنت كُنْتُ)، وفي نسخة مبرمان: (فكنت أَنْتَ)^(٦).
- في نسخة السيرافي: (وقد شَبَّهوا به قولهم: أُعْطِيَكُمْؤُهُ)، وفي نسخة المبرد: (أُعْطِيَكُمْهَ)^(٧).
- في نسخة السيرافي: (هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل)، وفي بعض النسخ: (على غير الفعل)^(٨).

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٦.

(٢) السابق ١٥٧/٦.

(٣) السابق ٥١/٧.

(٤) السابق ١١٣/٨.

(٥) السابق ١٤٩/٨.

(٦) السابق ٤٦/٩.

(٧) السابق ٩٧/٩.

(٨) السابق ١٦٧/١٥.

- في نسخة السيرافي: وردت (ليفعل وليعمل)، وفي نسخة أخرى: (لَيَتَّقِ الله امرؤ)^(١).
- في نسخة السيرافي: (قال الشاعر)، وفي النسخة التي قرأها علي ابن السراج: (قال هيمان)^(٢).
- في نسخة السيرافي: (وقد أبدلوا التاء من الياء إذا كانت لامًا)، وفي بعض النسخ: (وقد أبدلوا التاء من الواو إذا كانت لامًا)^(٣).
- في نسخة السيرافي: (الحُرْص)، وهو حلقة القرط، وفي بعض النسخ: (الحُرْض)، وهو الأشنان^(٤).
- في نسخة السيرافي: (تُرَى وتُصْنَع)، وفي غير نسخته: (تُرَى وتُسْمَع)^(٥).
- في نسخة السيرافي: (حَزَنَان وحَزَنِي)، وفي نسخة المبرد: (جَزَنَان وجَزَنِي)^(٦).
- في نسخة السيرافي: (العُبْسَة)، وفي نسخة أخرى: (العَيْسَة)^(٧).
- في نسخة السيرافي: (الحُصْن)، وفي بعض النسخ: (الجُبْن)^(٨).
- في نسخة السيرافي: (سقيته مثل كسوته، وأسقيته مثل ألبسته)، وفي بعض النسخ: (سقيته مثل كسوته، وأسقيته مثل ألبسته)^(٩).

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩/١٤.

(٢) السابق ٢٦١/١٤.

(٣) السيرافي النحوي ص ٥٧٤.

(٤) السابق ص ٦٠١.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٦٤/١٥.

(٦) السابق ٨٩/١٥.

(٧) السابق ٩١/١٥.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٠٤/١٥، والسيرافي النحوي ص ١١٨.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٣٨/١٥، والسيرافي النحوي ص ١٦٧.

- في نسخة السيرافي: (والإظهار في الحروف التي هي حَيِّزٌ واحد)، وفي نسخة مبرمان: (هي مَحْرَجٌ واحد)^(١).
- في نسخة السيرافي: (لأن رخاوتهم أشد من رخاوتهم؛ لِأَنحِدَارِ طرف اللسان)، وفي نسخة ابن السراج: (لِأَنحِرَافِ طرف اللسان)^(٢).
- في نسخة السيرافي: (وما يكون خفيًا وهو بِمَنْزِلَتِهِ)، وفي نسخة ابن السراج: (وهو بِزَنْتِهِ)^(٣).
- في نسخة السيرافي: (لو جافيت بين فَكَيْكٍ)، وفي نسخة مبرمان: (حَنَكَيْكٍ)^(٤).
- في نسخة السيرافي: (جَلْبَابٍ)، وفي نسخة ابن السراج: (جَلْبَابٍ)^(٥).
- ٣- تغيير الحرف: اثنتا عشرة إشارة، هي:
- في نسخة السيرافي: (ومثل ذلك: ليت شعري زيدٌ أَعْنَدُكَ هو أم عند عمرو؟)، وفي بعض النسخ: (ومثل ذلك: ليت شعري أَزِيدُ عندك)^(٦).
- في نسخة السيرافي: (للضبع: أُمُّ حَنْثَلٍ)، وفي بعض النسخ: (أُمُّ عَنَثَلٍ)، وفي بعضها: (أُمُّ عَنَثَلٍ)^(٧).
- في نسخة السيرافي: (واحتملت الإضافة ذا، كما احتملت أبا زيدٍ)، وفي نسخة مبرمان: (كما احتملت أبو زيدٍ)^(٨).

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ١٢٣.

(٢) السابق ص ٢٢٦.

(٣) السابق ص ٢٣٩.

(٤) السابق ص ٢٩٧.

(٥) كتاب السابق ص ٢٩٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٢٣٣/٤.

(٧) السابق ٥/٧.

(٨) السابق ١١٧/١٢ و ١١٨.

- في نسخة السيرافي، وبعض النسخ: (وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: موت مائت، وشغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنما يريدون: المبالغة والإجادة)، وفي بعض النسخ: (الإجازة)^(١).

- في نسخة السيرافي: (نُقَّاز، ونَقَاقِيز)، وبعض النسخ: (نُقَّار، ونَقَاقِير)^(٢).

- في نسخة السيرافي: (مَقَارِض)، وفي بعض النسخ: (مَفَارِض)^(٣).

- في نسخة السيرافي: (وَحَوَّلَ: وهو الذي أدبر عن النساء)، وفي نسخة القاضي: (حَوَّلَ)^(٤).

- في نسخة السيرافي: (وَعَتَوْدُ: دُويَّة)، وفي كثير من النسخ: (عِلَوْدُ)^(٥).

- في نسخة السيرافي: (الْحُنْدُوَّة)، وفي نسخة المبرد: (الْحُنْزُوَّة)، وفي بعض النسخ: (الْحُنْدُوَّة، والْحُنْزُوَّة)^(٦).

- في نسخة السيرافي: (فَيْعَل)، وفي بعض النسخ: (فَعِيل)^(٧).

- في نسخة السيرافي: (لأن المضارعة في الصاد أكثر من البدل وأعرب)، وفي نسخة ابن السراج: (أكثر من البدل وأعرب)^(٨).

- في نسخة السيرافي: (ولأنَّ التَّاء)، وفي نسخة مبرمان: (ولأنَّ التَّاء)^(٩).

٤- تغيير الحركة: سبع إشارات، هي:

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٩/١٣.

(٢) السابق ٣٤/١٥.

(٣) السابق ٤٧/١٦، والسيرافي النحوي ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

(٤) السيرافي النحوي ص ٦٥٢.

(٥) السابق ص ٦٥٣.

(٦) السابق ص ٦٥٥.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٥٤/١٨.

(٨) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٩٠.

(٩) السابق ص ٣٠٢.

- في نسخة السيرافي: (وقالوا: يا لله يا للناس)، وفي نسخة المبرد: (وقالوا: يا لله يا للناس)^(١).

- في نسخة السيرافي: (قال الأنصاري:

يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا تَوْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا)^(٢)

وفي نسخة مبرمان: (مُعْتَرِفًا)^(٣).

- في نسخة السيرافي: (عن أبي عمرو أنَّ العرب تقول: حَلَقَةٌ)، وفي نسخة أخرى: (حَلَقَةٌ)^(٤).

- في نسخة السيرافي: (وقالوا: أَمَرٌ، كَنَبَةٌ)، وفي بعض النسخ: (أَمَرٌ، كَنَبَةٌ)^(٥).

- في نسخة السيرافي: (وقالوا: رَأَيْتَ الْعِكْمَ)، وفي بعض النسخ: رَأَيْتَ الْعِكْمَ)^(٦).

- في نسخة ثعلب: (فُعْلَانٌ: خُرْمَانٌ، والصفة: عُمْدَانٌ وَجُلْبَانٌ)، وفي نسخة المبرد: (فُعْلَانٌ: الحُومَانُ، والصفة: عُمْدَانٌ وَجُلْبَانٌ)، وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على المبرد: (فُعْلَانٌ: نُومَانٌ، وَجُلْبَانٌ، والصفة: العُمْدَانُ)^(٧).

ولم يورد السيرافي ما في نسخته فيما سبق، وإنما نقل اختلاف النسخ الذي جمعه ابن السراج.

- في نسخة ثعلب: (فِعْلَانٌ: الاسم فِرْكَانٌ وَإِحْدَانٌ، والصفة: عِفْتَانٌ)، وفي نسخة المبرد: (فِعْلَانٌ: الاسم فِرْكَانٌ وَعِرْقَانٌ، ولا نعلمه جاء وصفًا)، وجاء في النسخة المنسوخة

(١) شرح كتاب سيبويه ٨/٨.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٢٨ من البحث.

(٣) السابق ١١٨/١٠.

(٤) السابق ١٦٢/١٤ و ١٦٣.

(٥) السابق ١٠٢/١٥، والسيرافي النحوي ص ١١٥.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٢٧/١٦.

(٧) السيرافي النحوي ص ٦٣٨ ٦٣٩.

من نسخة القاضي المقروءة على المبرد ما جاء في نسخة المبرد نفسها: (فِعْلَان: الاسم فِرْكَان وعِرْقَان، ولا نعلمه جاء وصفًا)^(١).

ثانيًا: الفارسي (التعليقة على كتاب سيبويه):

بلغ ما أشار إليه الفارسي من نصوص تغيرت في نسخته عمًا في غيرها من النسخ ثلاث عشرة إشارة، كانت على النحو الآتي:

١- تغيير الجملة: إشارة واحدة، هي:

- في نسخة الفارسي: (قال: وإنما أعملتَ الفعلَ في بنات الياء والواو لأن الغالب الذي هو حدّ الكلام في فعلةٍ في غير المعتل الفعلِ)، وفي نسخة: (والفعل منقوصٌ من فعال)^(٢).

٢- تغيير الكلمة: ثلاث إشارات، هي:

- في نسخة الفارسي: (وإنما حادي عشر بمنزلة خامس)، وفي النسخة الطاهرية: (فُنْزِلَ حادي عشر بمنزلة خامس)^(٣).

- في نسخة الفارسي: (وكان بعض العرب يهمز لو كما يهمز النوء)، وفي نسخة أبي بكر بن السراج: (كما يهمز النَّوْزَر)^(٤).

- في نسخة الفارسي: (وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس، قال: بَنَوِيٌّ)، وفي نسخة أخرى: (أَبْنَاوِيٌّ)^(٥).

٣- تغيير الحرف: أربع إشارات، هي:

- في نسخة الفارسي: (ضَرْبِكُنِي)، وفي نسخة المبرد بعد إصلاحها: (ضَرْبِكِي)^(٦).

(١) السابق ص ٦٣٨ و ٦٣٩.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٨١/٤.

(٣) السابق ٦١/٤.

(٤) السابق ٧٣/٣.

(٥) السابق ١٨٦/٣.

(٦) السابق ٨٠/٢.

- في نسخة الفارسي: (كما أُدخلت في قُدَيْدِيْمَةٍ، وفي وَرِيَّةٍ)، وفي نسخة ابن السراج: (وَرِيَّةٍ)^(١).
- في نسخة الفارسي: (وإذا حقرت عُنْظُوَانًا فكأنك حقرت عُنْظُوَةً)، وفي نسخة المبرد: (وإذا حقرت عُنْظُوَاء فكأنك حقرت عُنْظُوَةً)^(٢).
- في نسخة الفارسي: (يَاتِيْسُ)، وفي نسخة المبرد: (يَاِيْسُ)، وفي نسخٍ غير نسخة المبرد: (يَاتِيْسُ، ويَاِيْسُ)^(٣).
- ٤- تغيير الحركة: خمس إشارات، هي:
- في نسخة الفارسي: (وكذلك: من لي إلا زيدًا صديقٌ)، وفي نسخة أخرى: (من لي إلا زيدًا صديقًا)^(٤).
- في نسخة الفارسي: (ومما زادوا به الهاء بيانًا قولهم: اضْرِبْهُ)، وفي نسخة أخرى: (اضْرِبْهُ)^(٥).
- في نسخة الفارسي: (وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُّ أمرُّ)، وفي نسخة القاضي: (وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُّ أمرُّ)^(٦).
- في نسخة الفارسي: (كما أُدخلت في قُدَيْدِيْمَةٍ، وفي وَرِيَّةٍ)، وفي نسخة القاضي: (وَرِيَّةٍ)^(٧).

(١) السابق ٨١/٣.

(٢) السابق ٢٦٧/٣.

(٣) السابق ١٩/٥ و ٢٠.

(٤) السابق ٦٨/٢.

(٥) السابق ١٢٤/٢.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩٠/٢.

(٧) السابق ٨١/٣.

- في نسخة الفارسي: (وكذلك أيضًا يدخلون الهاء في المواضع، قالوا : المِرْلَةُ، أي موضع ذلك، وقالوا: المُعْدَرَةُ، والمُعْتَبَةُ)، وفي نسخة غير أبي العباس: (مُعْدَرَةُ، وَمُعْتَبَةُ، مفتوحان)^(١)، أي أنهما في نسخة أبي العباس: (مُعْدَرَةُ، وَمُعْتَبَةُ).

(١) السابق ١٤٩/٤ .

الفصل السادس: موازنة بين إشارات السيرافي والفارسي ونصوصهما إلى

تعدد النسخ، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عدد الإشارات والنصوص.

المبحث الثاني: توثيق النسخ.

المبحث الثالث: إبراز الاختلاف بين النسخ.

المبحث الرابع: التنويه بأصحاب النسخ.

المبحث الخامس: تغليط النسخ ونقدها.

المبحث السادس: ترجيح الصواب من النسخ.

المبحث الأول: عدد الإشارات والنصوص:

النصوص التي أُشيرَ فيها إلى تعدد نسخ كتاب سيبويه في كتابي (شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي، و(التعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي بلغت ستة وثمانين نصًّا، وهي على النحو الآتي:

١- النصوص النحوية: خمسة وثلاثون.

٢- النصوص الصرفية: خمسة وعشرون.

٣- النصوص اللغوية: ستة وعشرون.

وكان للسيرافي النصيب الأكبر، إذ بلغت إشاراتهِ إلى تعدد النسخ ثمانين وستين إشارة، بينما بلغت إشارات الفارسي ثمانين عشرة إشارة فقط، وكانت إشارتهما مبثوثة في النصوص النحوية، والصرفية، واللغوية على النحو الآتي:

١- السيرافي: ثمان وعشرون إشارةً إلى النصوص النحوية، وأربع عشرة إشارةً إلى

النصوص الصرفية، وست وعشرون إشارةً إلى النصوص اللغوية.

٢- الفارسي: سبع إشاراتٍ إلى النصوص النحوية، وإحدى عشرة إشارةً إلى

النصوص الصرفية، وخَلَّتْ تعليقته من الإشارة إلى النصوص اللغوية.

وسأُتي - بمشيئة الله - تفصيل الحديث عن النسخ في المباحث الخمسة الآتية من

هذا الفصل.

المبحث الثاني: توثيق النسخ:

اهتم العلماء بوصف النسخ، وتوثيقها في شتى العلوم، قال ابن منظور: «ورأيت في نسخة من أمالي ابن بري، بخط الشيخ رضي الدين الشاطبي - رحمه الله - قال: ...»^(١)، وكان النحويون، كغيرهم من العلماء، يحرصون على توثيق نسخهم من الكتب، ومن بين ذلك اهتمامهم الشديد بتوثيق نُسخ كتاب سيبويه التي يرجعون إليها، فوصفوها - أحياناً - بدقة؛ لأنه قد يكون عند واحد منهم أكثر من نسخة، فبوصفه للنسخة تتبيّن الفروق بين النسخ، وقد يقوم التلاميذ بوصف ما عندهم، أو عند شيوخهم، من النسخ، ومن ذلك ما نقله ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي في وصف نسخة للكتاب كانت عند الزجاج، حيث قال: «قال لي أبو علي: كان لأبي إسحاق كتاب سيبويه في طروسٍ عتيقة، وكان يُقال: إِنَّ كَرَّاسًا منها بخط سيبويه»^(٢). ومن ذلك أيضًا، وَصَفُ الهسكوري لنسخة الأستاذ الشلوبين، بقوله: «وكذلك في نسخة الأستاذ، المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب»^(٣).

والسيرافي والفارسي ممن كانوا يهتمون اهتمامًا كبيرًا بالإشارة إلى النصوص التي اختلفت فيها نُسخ كتاب سيبويه، ووصف تلك النسخ وتوثيقها، وكان منهجهما في ذلك على طريقتين:

الأولى: تسمية أصحاب النسخ بأسمائهم، مثل: (نسخة المبرد)، و(نسخة الزجاج)، أو بألقابهم، مثل: (نسخة مبرمان)، أو بكنائهم، مثل (نسخة أبي العباس)، و(نسخة أبي بكر).

الثانية: عدم تسمية أصحاب النسخ، مثل: (نسخة أخرى)، أو (بعض النسخ)، أو (كثير من النسخ)...، وغيره^(٤).

(١) لسان العرب ٧/١ (أبس).

(٢) الخاطريات (ر.م. القرني) ص ٦٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٦/١.

(٤) سيأتي تفصيل هذا في المبحث الرابع من هذا الفصل، وهو: التنويه بأصحاب النسخ.

وقد ظهر جليًّا اعتناء السيرافي والفارسي بتوثيق بعض النسخ، بتحديد صفاتها، مثل: (التي بخطه)، أو (التي قرأت منها)، أو (المقروءة على فلان)...، وغير ذلك، ومن ذلك ما يأتي:

١- قال السيرافي:

- «وفي كتابي الذي قرأتُ منه (سَمَوِيٌّ) بفتح السّين، وينبغي أن تكون: سَمَوِيٌّ، أو: سَمَوِيٌّ؛ لأنّه يُقَالُ: سَمِمَ، وسُمِّمَ»^(١).

- «نسختي التي قرأتُ منها على ابن السراج: وهو فُعُولٌ، مثل قولنا: التَّدِيٌّ، وما أشبه ذلك»^(٢).

- «وكان في حاشية كتاب أبي بكر بن السراج: ومن نسخة أخرى: ومن العرب من يقول: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ، وقد حكى أبو زيد: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ»^(٣).

- «ورأيت في نسخة أبي بكر ميرمان التي بخطّه»^(٤).

- «وفي كتاب ثعلب بخطّه»^(٥).

- «في النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس»^(٦).

٢- قال الفارسي: «قال: (وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَاءً، نظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْبًا) قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على عبدالله بن هانئ صاحب الأخفش: وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدَاءً وبَدَاءً، وفيها قال الأخفش: نَعْرِفُ الممدودَ ولا نعرف المقصورَ، ولكن يُقَالُ: بَدَا بَدَوْا وبَدَاءً»^(٧).

(١) شرح كتاب سيبويه ٣٥/١٣.

(٢) السابق ٨٠/١٣.

(٣) السابق ١٦٢/١٤ و ١٦٣.

(٤) السابق ٨٩/١٥.

(٥) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٣٨.

(٦) السابق .

(٧) التعليقة على كتاب سيبويه ٤٢/٤ و ٤٣.

المبحث الثالث: إبراز الاختلاف بين النسخ:

في إشارات السيرافي، والفارسي لنسخ الكتاب، كانا يحرصان على إبراز الاختلاف بين ما في نسختيهما، وما في غيرهما من النسخ، وهذا يدل على كثرة اطلاعهما على ما أمكن من النسخ، وحرصهما على توثيق ما في النسخ من نصوص، ومما جاء في ذلك ما يأتي:

١- السيرافي:

اهتمَّ السيرافي بإظهار الاختلاف بين النسخ وأبرزها، وهذا يظهر فيما يأتي - «وكان في نسخة أبي بكر محمد بن علي مَبْرَمَان: (بدلاً من تَرَبَّتْ وَجُنْدَلَتْ)، وفي غيرها: (تَرَبَّتْ وَجُنْدَلَتْ)، على ما لم يسمَّ فاعله»^(١).

- «هذا البيت لم يُذكر قائله في كتاب سيبويه، وفي أكثر النسخ: شَنُونُهَا (بنونين وشين)، وفي كتاب مَبْرَمَان: (شَيُونُهَا، بياءين وشين، وتحتة السيوفُ السَّراخُ منها)»^(٢).

- «وللصَّبْعِ أم عامر... وأُمُّ حَنْثَلٍ، وفي بعض النسخ: أُمُّ عَنَثَلٍ، وفي بعضها: أُمُّ عَنَثَلٍ»^(٣).

- «وقد اختلفت النسخُ في (الإجادة)، ففي بعضها: الإجازة، بالزاي، وفي بعضها: الإجازة»^(٤).

- «قال: (وقد أَبْدَلُوا التَّاءَ من الياءِ إِذَا كَانَتْ لَامًا). وفي بعض النسخ: من الواوِ إِذَا كَانَتْ لَامًا، وذلك قولهم: أَسَنُّوا؛ إِذَا أَصَابَهُمُ الْقَحْطُ وَالسَّيْنَةُ... وأما اختلافُ النسخ في الياءِ والواوِ فهو محتملٌ»، ويعلل لهذا الاحتمال؛ بقوله: «وذلك أَنَّ الأصلَ في الكلمة الواوُ؛ لأنها (سَنَوَةٌ)، فإذا قال: التَّاءُ منقلبةً من الواوِ على هذا التأويل فهو وجهٌ، وهذه

(١) شرح كتاب سيبويه ١١٧/٥.

(٢) السابق ٩٢/٦.

(٣) السابق ٥/٧.

(٤) السابق ٦٩/١٣.

الكلمة وإن كان أصلها الواو، فإنها تنقلب ياءً في الفعل؛ لأنها وقعت رابعةً، والواو إذا وقعت رابعةً انقلبت ياءً، فجاز أن يُقال: إِنَّ التَّاءَ منقلبةٌ من الياء على هذا»^(١).

- في حديث سيبويه عن بناء (الخندوة) أبرز السيرافي الاختلاف بين نسخ الكتاب في هذا البناء، ففي نسخة القاضي (الخندوة)، وهي الشعبة من الجبل، وفي نسخة المبرد (الخنزوة) وهي الكبر، وفي نسخ آخر غير مسمّاة (الخندوة)، و(الجندوة)، وكل منهما القطعة من الجبل^(٢).

- السيرافي قد ينقل ما أبرزه من سبقوه في اختلاف النسخ وتعدددها، حيث نقل ما كتبه ابن السراج في ذلك، قال: «وَالْعُنْطَوَانُ: شَجَرٌ، وَالْعُنْفَوَانُ: ابتداءُ الشباب وأولُهُ. وَذَكَرَ سيبويه بعدَ (العُنْطَوَانِ) و(العُنْفَوَانِ) أَحْرَفًا اختلفتَ فيها النُّسخُ، وجمَعَهَا ابنُ السَّرَّاجِ على اختلافها، وخرَّجَهَا في ورقة»^(٣)، ثم ذكر ما أبرزه ابن السراج في هذه الورقة من اختلاف بين النسخ في بناء فُعْلَان وفِعْلَان في الأسماء والصفات، وهذه النسخ هي: نسخة ثعلب، ونسخة المبرد، والنسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقرئ على المبرد^(٤).

- قد يكون إبراز الاختلاف بين النسخ بذكر ما في بعضها من زيادة، وذلك كقول السيرافي: «وفي نسخة أبي بكرٍ مَبْرَمَانٌ زيادةٌ على كثيرٍ مِنَ النُّسخِ: (وذلك قولك: بَلْعَنْبَرٍ، وَبَلْحَارِثٍ، وَعَلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ...)»^(٥).

٢- الفارسي:

- قال أبو علي الفارسي: «يقول: (تزيد في حروف المعجم، كما أُدْخِلَتْ في: قُدَيْدِيْمَة، وفي: وَرِيْئَة). وفي نسخة أبي بكر: وَرِيْة. وفي نسخة القاضي: وَرِيْئَة»^(٦).

(١) السيرافي النحوي ص ٥٧٤ و ٥٧٥.

(٢) يُنظر: السابق.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٤) السابق.

(٥) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٥.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ٨١/٣.

وقال: «وقوله: (وقد قالوا: يَأْتِيْسُ^(١)، فجعلوها)، أي: الياء، (بمنزلتها)، أي: بمنزلة الواو إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (افتعل)، فكذلك صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجُلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفا كما قلبت الواو ألفا من يَأْجُلُ). وفي كتاب أبي العباس: (وقالوا: يَأْسُ وَيَأْيْسُ)، بدل (يَأْتِيْسُ)، و(يَأْيْسُ) التي في نسخ غيره»^(٢).

(١) عن ابن السكيت: أَيْسْتُ منه، لغة في: يَيْسْتُ منه. يُنظر: الصحاح ٩٠٦/٣ (أيس)، وعن

ابن سيده: مقلوبٌ منه، وليس بلغة فيه. يُنظر: المحكم ٦٣١/٨ (أيس).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩/٥ و ٢٠.

المبحث الرابع: التنويه بأصحاب النسخ:

لم يكن السيرافي والفارسي ينوهان دائماً بأصحاب النسخ، فقد سَمَّيا أصحاب النسخ أحياناً، ولم يسميا أحياناً، فجاء صنيعهما على النحو الآتي:
أولاً: السيرافي:

١- النُّسخ التي صرَّح بأسماء أصحابها، على النحو الآتي:

- نسخة ثعلب^(١).
- نسخة القاضي^(٢).
- نسخة المبرد^(٣).
- نسخة الزجاج^(٤).
- نسخة ابن السراج (ويطلق - غالباً - عليه أبا بكر)^(٥).
- نسخة مبرمان، وهي الأكثر وروداً^(٦).
- نسخة ابن درستويه^(٧).
- نُسخ السيرافي نفسه.

(١) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٢) السابق ص ٦٥٢ و ٦٥٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨/٨ و ٩٧/٩ و ٨٩/١٥، والسيرافي النحوي ص ٦٣٨ و ٦٥٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥/١٥٧.

(٥) السابق: ٨/١١٣ و ١٤/١٦٣ وكتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٢٢٦ و ٢٣٩.
و ٢٩٠ و ٢٩٨. ويُلاحظ أن السيرافي كان إذا أراد نسخة ابن السراج قال: نسخة أبي بكر،
وإذا أراد نسخة مبرمان، قال: نسخة أبي بكر مبرمان.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/١١٧ و ١٢٧ و ١٥٧ و ٥١/٧ و ٩٢/٦ و ١٢٧/٨ و ٤٦/٩ و ٥٧
و ١٨٢ و ١١٨/١٠ و ١٣٧/١١ و ١٧٢ و ١١٨/١٢ و ٩٨/١٣ و ٨٩/١٥ و ١٦٦
و ٢٧٥/١٨، ويُنظر: كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٤ و ١١٥ و ١٢٣ و ٢٢٩
و ٢٣٢ و ٢٤٢ و ٢٥٤ و ٢٧٧ و ٢٩٧ و ٣٠٢ و ٣٢٥.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٩/١٨٢.

ويشير إليها بقوله: (وفي نسختي)^(١)، أو (النسخة التي قرأتها - أو قرأت منها - على ابن السراج)^(٢)، أو (كتابي الذي قرأت منه)^(٣).

- النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس المبرد^(٤).

٢- النسخ التي لم يصرح بأسماء أصحابها، وتنوع منهج إشاراته إليها على النحو الآتي:

- بعض النسخ^(٥).

- بعض نسخ كتاب سيبويه^(٦).

- بعض النسخ من كتاب سيبويه^(٧).

- بعضها^(٨).

- نسخة أخرى^(٩).

- كثير من النسخ^(١٠).

- أكثر النسخ^(١١).

(١) شرح كتاب سيبويه ١١٨/١٢، والسيرافي النحوي ص ٢٥١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٨٠/١٣ و ٢٦١/١٤.

(٣) السابق ٣٥/١٣.

(٤) السيرافي النحوي ص ٦٣٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢٨٨/٢، و ٢٠٧/٤ و ٢٣٣، و ١٢٥/٦ و ١٥٧، و ٥/٧، و ٤١/٨.

و ١٤٩، و ١٥/١٠٢ و ١٠٤ و ١٣٨ و ١٦٧، و ٤٧/١٦ و ٦٦ و ١٢٧، و ٥٤/١٨.

ويُنظر: السيرافي النحوي ص ٥٧٤ و ٦٥٥ و ٦٠١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٦.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٣٤/١٥.

(٨) السابق ٥/٧ و ٦٩/١٣.

(٩) السابق ١٩/١٤ و ١٦٣ و ٩١/١٥.

(١٠) السيرافي النحوي ص ٦٥٣.

(١١) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٦.

- ووقع في النسخ^(١).
- في غير هذه النسخة^(٢)، أو (في غيرها)^(٣).
- ثانيًا: الفارسي:
- ١- النُّسخ التي صرَّح بأسماء أصحابها، على النحو الآتي:
 - نسخة ثعلب^(٤).
 - نسخة القاضي^(٥).
 - نسخة المبرد^(٦).
 - نسخة أبي بكر بن السراج^(٧).
 - النسخة الطاهرية، ووصفها بـ(المقروءة على عبدالله بن هانئ صاحب الأخفش)، وأشار إليها مرّتين اثنتين^(٨).
- ٢- النُّسخ التي لم يصرح بأسماء أصحابها، وتنوع منهج إشاراته إليها، على النحو الآتي:

- بعض النسخ^(٩).
- نسخة أخرى^(١٠).
- نسخة^(١١).

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٩/٧.

(٢) السابق ٦٤/١٥.

(٣) السابق ١١٧/٥.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧١/٤.

(٥) السابق ١٩٠/٢ و ٨١/٣.

(٦) السابق ٢٥١/٢ و ٢٠/٥ و ٢٦٧/٣ و ١٣٠/٥.

(٧) السابق ٧٣/٣ و ٨١.

(٨) السابق ٤٢/٤ و ٦١ و ٧٢.

(٩) السابق ٧٠/١.

(١٠) السابق ٦٨/٢ و ١٢٤ و ١٨٦/٣.

(١١) السابق ٨١/٤.

- غيره، (أي غير أبي العباس المبرد)، ومثلها: نسخ غيره^(١).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١٤٩/٤ و ٢٠/٥.

المبحث الخامس: تغليط النسخ ونقدها:

كان السيرافيُّ أكثر من الفارسي في تغليطه للنسخ ونقدها، ويبدو أن هذا راجعٌ إلى كثرة إشاراتِه مقارنة بالفارسي، وورد ذلك على النحو الآتي:

١- قد يكون التغليط صريحًا، ومن ذلك:

أ - ما جاء في حديث السيرافي عن ما ذكره سيبويه في: (ذات مرة وذات ليلة) ذكر أن بعض النسخ زادت فيها كلمة (مفارقا) قبل الجملة، فنقده السيرافي وعده من الخطأ، وعلل لذلك، فقال: «وفي بعض النسخ: مفارقًا ذات مرة وذات ليلة، وهذا أيضًا خطأ؛ لأنه مثل: ذات ليلة، وإنما هو اضطراب وقع عند القارئ فزاد (مفارقًا)، وهو لا شيء»^(١).

ب - قال السيرافي نقلًا عن سيبويه: «وَشَبَّهُوا (عَوَّار) و(عَوَّارِير) بـ (نُقَّاز) و(نُقَّاقِير)، والنُقَّازُ: العُصْفُورَةُ. وفي بعض النسخ من كتاب سيبويه: (نُقَّار) و(نُقَّارِير)، وهو غلطٌ»^(٢).

ج - في حديث سيبويه عما يجري مجرى (فَاعَل) من الأبنية ذكر أنها ثلاثة هي: (فَيْعَل) و(فَوْعَل) و(فَعُول)، وأشار السيرافي إلى أن (فَعِيل) ورد مكان (فَيْعَل) في بعض النسخ، وعده غلطًا، قال: «وأما (فَعِيلْتُ) فليس في الكلام، وربما وقع في بعض النسخ غلطٌ في موضع (فَيْعَلْتُ)، فلا تلتفتنَّ إليه»^(٣).

د - قال الفارسي نقلًا عن سيبويه في بناء (منجنون)^(٤): «قال سيبويه: (ولكن (فَعْلُولُ)، وهو اسم). قال أبو بكر: هذا غلطٌ في الكتاب، وليس في كلام سيبويه،

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/٤.

(٢) السابق ٣٤/١٥.

(٣) السابق ٥٤/١٨.

(٤) نقل الفارسي نصَّ سيبويه ناقصًا، وقبله قال سيبويه: «ويكون على مثال (فَعْلُولُ)، وهو قليل، قالوا: (مَنْجُونُ)، وهو اسم، و(خَنْدُقُونُ)، وهو صفة. ولا نعلم في بنات الأربعة

أعني: فَنَعْلُولُ^(١)، ثم قال: «قال: (مَنْحُنُونُ)^(٢)، بمنزلة (عَرْطَلِيلُ)^(٣)، فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع بِ(فَنَعْلُولُ) غلطٌ وقع في الكتاب. قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ»^(٤).

٢- قد يكون نقد النسخ بالتنويه بأن ما يرد في بعضها من النصوص ليس من كلام سيبويه، ومن ذلك قول السيرافي:

أ - «وفي بعض النسخ في الكتاب فصلٌ أذكرُ أنه ليس من كلام سيبويه، وأنه شرحٌ، وقد أتى على معناه تفسيرنا، وهو: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَنٌ وَحَسَانٌ...»^(٥).

ب - قوله بعد أن نَقَلَ نَصَّ سيبويه كاملاً في باب (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف: «في نسخة أبي بكر مَبْرَمَان متصلاً بهذا الباب: قال ابن أحرر:

أَلَا فَالْبَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا قَدْ غَيَّبْتَنِي غِيَابِيَا^(٦)
يريد: البَيْتَا شهرين ونصف ثالث...، قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه^(٧).

(فَعْلِيلُ)، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكن (فَنَعْلُولُ)....). الكتاب (هارون) ٢٩٢/٤.

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧٠/٤.

(٢) المنجنون: الدولاب التي يُسْتَقَى عليها. يُنظر: لسان العرب ٤٢٧٣/٦ (منجنون).

(٣) العرطليل: الطويل، وعن السيرافي: الغليظ. يُنظر: لسان العرب ٢٨٩٧/٤ (عرطل).

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ و ٢٧١.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٢٥/٦.

(٦) سبق تخريجه في ص ١١١ من البحث.

(٧) السابق ١٧٢/١١.

٣- قد يكون تغليط النسخ ونقدها بالحكم على ما ورد فيها بأنه غير معروف، ومثاله نقد السيرافي لجيء (حومل) صفةً، في نسخة القاضي، حيث قال: «و(حَوَّلَ)»، وهو الذي قد أدبر عن النساء...، وفي نسخة القاضي مكان حَوَّلَ: (حَوَّلَ)، ولا نعرف (حَوَّلًا) في الصفات، وإنما جعله سيبويه في الصفات»^(١).

٤- قد يكون تغليط النسخ ونقدها بإنكار ما ورد فيها، وبعده عن كلام العرب، ومثاله إيراد السيرافي لتعدد النسخ في بناء (الخنذوة)، ووزنه، حيث ذكر ما ورد في النسخ في هذا البناء: (الخنذوة)، و(الخنذوة)، و(الخنذوة)، و(الخنزوة)، ثم ذكر أنه ورد في بعض النسخ كسر فائه: (الخنذوة)، وقد نقده بأنه «بناء منكر، لأنه ليس في أبنية كلام العرب شيء فيه كسرة، وبعدها ضمة، وبينهما ساكن»^(٢).

(١) السيرافي النحوي ص ٦٥٢ و ٦٥٣.

(٢) السابق ص ٦٥٥.

المبحث السادس: ترجيح الصواب من النسخ:

أولاً: السيرافي:

تنوع منهج السيرافي في ترجيحه للنسخ على النحو الآتي:

١- قد يورد السيرافي تعدد النسخ، واختلاف ما بينها دون ترجيح، مثل قوله:

أ - «وقد اختلفت النُسخُ في (الإجادة)، ففي بعضها: الإجازة، بالزاي، وفي بعضها: الإجادة؛ فأما الذي يقول: الإجازة؛ فمعناها: النفوذ، كأنه قال: في المبالغة والنفوذ فيما أُريدَ به، والذي يقول: الإجادة، يريد: الجودة»^(١).

ب - «واَحْتَمَلَتِ الإِضَافَةُ (ذَا) كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبَا زَيْدٍ)...، وكذا في نسخة أبي بكر مبرمان، إنما هو: كما احْتَمَلَتْ (أَبُو زَيْدٍ)»^(٢)، فقال مساوياً بين ما ورد في نسخته ونسخة مبرمان: «وليس بينهما فرقٌ في التحصيل؛ لأن المعنى: كما احتملت الإضافة أبا زيد، وإذا قال: كما احتملت أبو زيد؛ فالمعنى: كما احتملت هذه الكلمة التغيير في الأفراد والإضافة»^(٣).

٢- قد يرجح بعض النسخ على بعض، من دون تعليل، وذلك مثل قوله:

أ - «وفي بعض نسخ كتاب سيبويه: (وذلك أن قومًا ينصبون كلَّ ما كان من ذا مضافاً على كل حال)، فإن كان هذا من كلام سيبويه؛ فهو أقوى في إلزامهم من القياس بكلام العرب»^(٤).

ب - «وقوله في هذا الباب: (وعلى المضارب الوضيعة) لفظٌ غائب، وقيل في بعض النُسخ:

(وعَلَيَّ صارتِ الوضيعةُ أيُّها المضاربُ وأيُّها البائعُ)، وهو أشبه بالصواب»^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٩/١٣.

(٢) السابق ١١٨/١٢.

(٣) السابق ١١٨/١٢.

(٤) السابق ٩٥/٦.

(٥) السابق ٤١/٨.

ج - «وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّتَ فُكُنْتُ كُنْتُ، إذا كررتها تأكيداً، وإن شئت جعلت (أنت) صفة، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: (فُكُنْتُ أَنْتَ)، وعليه يستقيم الكلام»^(١).

د - «الخُرْصُ، وهو حَلَقَةُ القُرْطِ، أو غيره، وفي بعض النسخ: الخُرْصُ، وهو الأشنان، والأكثر في ذلك: الخُرْصُ»^(٢).

هـ - «وقالوا: أَمَرَ علينا، وهو أَمِيرٌ، ك(نَبَهَ) وهو نبيه. وفي بعض النسخ: أَمَرَ علينا، ك(نَبَهَ)، مفتوحان، والفتح أجود وأفصح»^(٣).

٣- قد يرجح بعض النسخ على بعض مع التعليل:

أ - قال السيرافي: «وفي كتابي الذي قرأت منه (سَمَوِيٌّ) بفتح السين، وينبغي أن تكون: سَمَوِيٌّ، أو: سَمَوِيٌّ؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ: سِمٌ، وَسَمٌ»^(٤).

ب - قال السيرافي: «وَعَتَوْدٌ: دَوِيَّةٌ، وفي كثير من النسخ: (عِلَوْدٌ)، والصحيح (عَتَوْدٌ)، ولا أعرف معنى (عِلَوْدٍ) في الأسماء»^(٥).

ج - قال السيرافي نقلاً عن سيبويه: «ويقال: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جعلتُ له ماءً وسُقِيًا. قال الخليل: سَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ. هذا الصحيح؛ لأنَّ في بعض النسخ: (سَقَيْتُهُ، مثل: كَسَوْتُهُ، وَأُسْقِيَهُ مثل: أَلْبَسْتُهُ)، والصواب هو الأول؛ لأن كَسَوْتُهُ معناه: جعلتُ له كِسْوَةً وإن لم يَلْبَسْهَا، وَأَلْبَسْتُهُ: إذا جعلته لابساً»^(٦).

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٦/٩.

(٢) السيرافي النحوي ص ٦٠١.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٥ / ١٠٢.

(٤) السابق ٣٥/١٣.

(٥) السيرافي النحوي ص ٦٥٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٥ / ١٣٨، والسيرافي النحوي ص ١٦٧.

ثانيًا: الفارسي:

تنوع منهج الفارسي في ترجيحه للنسخ على النحو الآتي:

١- تصويب بعض النسخ، أو استجادتها على غيرها، من دون تعليل، وذلك مثل قوله:

أ - «قال: (وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمُزُ (لَوْ) كَمَا يَهْمُزُ: التَّوْء). وفي نسخة أبي بكر: كما يهزم التَّوْءور. قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب»^(١).

ب - «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا أَضَافَ إِلَى (أَبْنَاءِ فَارِسٍ)، قَالَ: (بَنَوِيٍّ). وفي نسخة أخرى: (أَبْنَاوِيٍّ)، وفيها: والصواب: (ابْنِيٍّ). قال أبو علي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أَنَّ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ الزَّوَائِدَ؛ فالصواب أن يكون (بَنَوِيٍّ) في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في (ابن) و(أبناويٍّ) لا حجة فيه»^(٢).

ج - «قال: (وَيَقُولُ فِي أَفْحُوَانَةٍ^(٣)، وَعُنْظُوَانَةٍ^(٤): أَفِيْحِيَانَةٌ، وَعُنْظِيَانَةٌ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظُوَانًا، وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظُوَانًا، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظُوَةً). وفي نسخته^(٥): (فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظُوَاءَ، وَأَفْحُوَاءَ، وَإِذَا حَقَّرْتَ عُنْظُوَاءَ، وَأَفْحُوَاءَ، فَكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عُنْظُوَةً)، وهو الأجود»^(٦).

٢- ترجيح بعض النسخ مع التعليل، وذلك مثل قوله:

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٣/٣.

(٢) السابق ١٨٥/٣ و ١٨٦.

(٣) الأفْحُوَان: من نبات الربيع، طيب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر. يُنظر: لسان العرب ٣٥٤٠/٥ (قحا).

(٤) العُنْظُوَان: شجر إذا أكلته الإبل لم تستطع اجتاراه ولا بعره. يُنظر: لسان العرب ٣٠٠٦/٤ (عظن).

(٥) الضمير يعود على المبرد.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٧/٣.

- «وقوله: (وقد قالوا: يَأْتِيْسُ^(١)، فجعلوها)، أي: الياء، (بمنزلتها)، أي: بمنزلة الواو إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (افتعل)، فكذاك صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفا كما قلبت الواو ألفا من يَأْجَلُ)، وفي كتاب أبي العباس: (وقالوا: يَأْسُ وَيَأِيْسُ) بدل (يَأْتِيْسُ)، و(يَأْتِيْسُ) التي في نسخ غيره، وهو أجود؛ لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) إليه»^(٢).

(١) عن ابن السكيت: أَيْسْتُ منه، لغة في: يَكْسْتُ منه. يُنظر: الصحاح ٩٠٦/٣ (أيس)، وعن

ابن سيده: مقلوبٌ منه، وليس بلغة فيه. يُنظر: المحكم ٦٣١/٨ (أيس).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩/٥ و ٢٠.

الفصل السابع: أثر إشارات ونصوص تعدد النسخ عند السيرافي والفارسي
في بعض شُراح الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأعلام الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه).
المبحث الثاني: ابن خروف (تنقيح الألباب).
المبحث الثالث: صالح بن محمد المسكوري (شرح كتاب سيبويه).

مدخل:

تفاوتَ اهتمامُ القدماء بالإشارة إلى نسخ كتاب سيبويه، فمنهم من أغفلها تمامًا، ومنهم من أشار إليها إشارات قليلة عابرة، ومنهم من اهتم بموضوع النسخ وأكثر من الإشارة إليها، وقد تبين من خلال هذا البحث أن أبا سعيد السيرافي يُعدُّ من أكثر العلماء ذكراً للنسخ، وكذلك فإن معاصره أبا علي الفارسي لم يغفل هذا الموضوع، واهتمَّ به، وإن لم يصل كثرةً مثل السيرافي.

ثم جاء بعد هذين العالمين - ممن اهتم بكتاب سيبويه وشرحه وتفسيره - من انصبَّ اهتمامه على الإشارة إلى تعدد النسخ أيضًا؛ لما رأوا من أهميتها في تمييز كلام سيبويه عن كلام غيره، وخاصة ما يبدو أنه تناقضٌ في أقوال سيبويه؛ لتعدد رأيه أحيانًا في المسألة الواحدة في موضعين متباعدين من كتابه، أو للتصحيح والتحريف الذي أصاب بعض النسخ بفعل التُّساخ والمعلقين والمحشّين.

هؤلاء العلماء لم يكونوا على درجةٍ واحدةٍ من التأثير بالسيرافي والفارسي، فمنهم من كان في أغلب إشاراته تكرارًا لإشارتهما، كالأعلم الشنتمري، ومنهم من ابتعد عمّا أشارا إليه إلا النزر القليل، كابن خروف، وصالح بن محمد المسكوري، وتفاصيل ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأعلام الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه):

كتاب (النكت في كتاب سيبويه) للأعلام الشنتمري، (ت ٤٧٦ هـ)، يُعدُّ اختصارًا لشرح السيرافي، يقول محققه: «وتبيّن لي أن ما سمّاه الأعلام (النكت) إنما هي قضايا مستخلصة من شرح السيرافي»^(١).

والأعلام بفعله هذا يُظهر تأثره بشكلٍ كبير بما احتواه شرح السيرافي عامة، والإشارة إلى تعدد نسخ كتاب سيبويه خاصة، وهو وإن لم ينقلها كلّها، إذ أغفل كثيرًا منها، إلا أنه تميّز أحيانًا ببعض الإشارات التي لم يذكرها السيرافي، وكذلك باختلاف ما نقله من نصّ سيبويه عمّا نقله السيرافي أحيانًا، ويبدو أنه عند اختصاره لشرح السيرافي، كان يطلّع على نُسخٍ أخرى، فيزيد منها إشاراتٍ لم يذكرها السيرافي، وهذا يتبين من الاختلاف بينهما، سواء في ذكر النسخ، أو في نقل نصوص سيبويه، ورواية الشواهد، وتفصيل ما فعله الأعلام في الإشارة إلى تعدد النسخ على النحو الآتي:

أولًا: ما أورده متطابقًا مع ما جاء في شرح السيرافي بتمامه، وذلك على النحو الآتي:

١- جاء في النكت: «ووقع في النسخ: (وهو قائمًا رجلٌ)، وهو سهوٌ لم يُتفقّد، ونصبه - إن صحَّ - من متناولٍ بعيدٍ»^(٢)، وقد تطابَّق ما أورده الأعلام مع ما ورد في شرح السيرافي^(٣).

٢- جاء في النكت: «وأما قوله: ك(ماويّة)، فإنما أراد أن (سَفَارِ) و(حَضَارِ) في التأنيث ك(ماويّة) و(الشّعريّ). والأغلب أن التمثيل ب(ماويّة) غلطٌ وقع في الكتاب، وإن كانت كلُّ نُسخه متفقةً عليها، وإنما هو (مَاءَةٌ)»^(٤).

(١) النكت (مقدمة المحقق) ١/١٠٣.

(٢) السابق ٢/١٠٦.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٧/٥٩.

(٤) النكت ٢/٤٨١.

وقد تطابَّق ما أورده الأَعلَم مع ما أورده السيرافي في شرحه^(١).

٣- جاء في النكت: «قال: وقالوا: أَمَرَ علينا، وهو أميرٌ، ك(نَبَّهَ، وهو نبيه). وفي بعض النسخ: أَمَرَ علينا، ك(نَبَّهَ) مفتوحًا، والفتح أجود وأفصح»^(٢)، وقد تطابَّق ما أورده الأَعلَم مع ما أورده السيرافي في شرحه^(٣).

٤- جاء في النكت نقلًا عن سيبويه: «والخُرْصُ: وهو حلقة القرط أو غيره، وهي في بعض النسخ: الخُرْصُ: وهو الأُشْنَانُ»^(٤)، وقد تطابَّق ما أورده الأَعلَم مع ما أورده السيرافي في شرحه^(٥).

٥- جاء في النكت نقلًا عن سيبويه: «وقال بعضهم: فَعَلْتُ، بكسر العين، في التضعيف كثير)، وهذه الحكاية في الكتاب كما وجدت في كلِّ نُسخِهِ»^(٦)، وقد تطابَّق ما أورده الأَعلَم مع ما أورده السيرافي في شرحه^(٧).

ثانيًا: ما أورده الأَعلَم ناقصًا عمَّا جاء في شرح السيرافي:

جاء في النكت نقلًا عن سيبويه في إبدال التاء: «ومن الياء إذا كانت لامًا في (أُستُوا)...، وفي بعض النسخ: من الواو، وذلك قولهم: أُستُوا، إذا أصابهم القحط والسنة»^(٨)، فسقط قول سيبويه: (إذا كانت لامًا) الذي ورد عند السيرافي في قوله: «(وفي بعض النسخ: من الواو إذا كانت لامًا، وذلك قولهم: أُستُوا، إذا أصابهم القحط والسنة»^(٩).

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١٢/١١٠.

(٢) النكت ١٦١/٣.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١٥/١٠٢.

(٤) النكت ٢٨٠/٣.

(٥) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٦٠١.

(٦) النكت ٣٨٩/٣.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٨/٢٠٧.

(٨) النكت ٢٧٥/٣.

(٩) السيرافي النحوي ص ٥٧٤.

ثالثًا: ما أورده الأعلام من نصوص سيبويه، وفيها اختلاف عما أورده السيرافي:

١- جاء في النكت نقلًا عن سيبويه: «ومثل ذلك قول الشماخ:
 أَتَتْنِي تَمِيمٌ فَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)
 هذا البيت منسوب في النسخ إلى الشماخ، وهو لأخيه مزرد^(٢)، والاختلاف على
 على النحو الآتي:

أ - في النكت: (ومثل ذلك قول الشماخ)، وفي شرح السيرافي: «ومثل: (خمستهم
 في الكلام) قول الشاعر، وهو الشماخ»^(٣).

ب - في النكت: القبيلة التي ذكرت في البيت هي: (تَمِيم)، وفي شرح السيرافي:
 (سُلَيْم)^(٤).

٢- جاء في النكت نقلًا عن سيبويه: «وأنشد أيضًا:
 وَرَثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَعَبَّطَ الْمَهَارِي كَوْمَهَا وَشَنُونُهَا^(٥)
 فرفع (كومها) على معنى: هي كومها وشنونها، ولم يذكر قائل هذا البيت في كتاب
 سيبويه، وفي أكثر النسخ: (وشنونها)، بنونين، وفي نسخة مبرمان: (وشبوكها)،
 بباءين...، وبعض الناس ينسبه إلى الفرزدق^(٦)، والاختلاف على النحو الآتي:
 أ - ورد البيت في النكت تامًا بشطره، ولم يُعزَ إلى شاعر، بينما ورد في شرح
 السيرافي جزء من الشطر الثاني، وهو قول الشاعر:

(١) البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٢٩٠، والكتاب (هارون) ٣٧٤/١، والأصول في
 النحو ١٦٥/١ (الشطر الأول)، وشرح المفصل ٦٣/٢.

(٢) النكت ٥٣٥/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤٩/٥.

(٤) السابق.

(٥) سبق تخريجه في ص ١٩٨ من البحث.

(٦) النكت ٤٢/٢.

كُومُهَا وَشَبُوبُهَا

فقط، وقد عزاه الشارح إلى الفرزدق.

ب - وردت القافية في النكت نونيةً (شبنوها)، بينما وردت في شرح السيرافي بائيةً (شبوها).

ج - ورد في النكت قوله: (وفي نسخة مبرمان)، وفي شرح السيرافي عُبر عن (النسخة) بـ(الكتاب): (وفي كتاب مبرمان).

د - ما نُقل في النكت عن نسخة مبرمان: (شبوها)، بباءين، بينما نُقل في شرح السيرافي عن نسخة مبرمان نفسها: (شيوها)، بباءين^(١).

٣- جاء في النكت: «وأنشد للأنصاري:

يَا مَالِ وَالْحَقِّ عِنْدَهُ فَقِفُوا^(٢)

وهذا البيت في نسخة أبي الحسن الأخفش، وتماه:

تَوْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مَعْتَرَفًا^(٣)

والاختلاف على النحو الآتي:

أ - أشار السيرافي إلى النسخ عند ورود هذا البيت في: (هذا باب من الجزء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض)، بينما لم يشر إليها الأعلام في هذا الباب، وإنما في باب آخر هو: (هذا باب إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفًا مكان الحرف الذي يلي الهاء).

ب - كانت إشارة الأعلام للإعلام عن مجيء بيت الأنصاري في نسخة الأخفش، بينما كان السيرافي يشير إلى مجيئه في نسخة مبرمان بفتح راء (معترفًا)، بدل كسرهما^(٤).

٤- جاء في النكت: «وأنشد للكميت:

(١) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٦.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٢٨ من البحث.

(٣) النكت ١٨٨/٢ و ١٨٩.

(٤) شرح السيرافي ١١٩/١٠.

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الدَّوِينَا^(١)

ووقع في النسخ بعد هذا البيت: (ذو يزن)، بِصَرْفٍ (يزن)»^(٢)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - ما أورده الأعلام واقعاً في النسخ، خصصه السيرافي بنسخته هو فقط، فقال: «والذي في نسختي: (ذو يزن)، منصرف».

ب - غير الأعلام قول السيرافي: (منصرف)، إلى (بصرف يزن).

٥- جاء في النكت في: (هذا باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع المسلّم): «قال في هذا الباب: وقد بلغني أن بعض العرب يقول: اليومُ الثُّنْيُ. وفي بعض النسخ: الثُّنْيُ، على لفظ التصغير»^(٣)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - غير الأعلام اسم الباب، فهو عند السيرافي: (هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والنون والياء والنون)^(٤).

ب - ذكر الأعلام أن قول سيبويه: (الثُّنْيُ) قد ورد في بعض النسخ، ولم يُسمَّها، بينما حدّدها السيرافي بكتاب (نسخة) مبرمان^(٥).

٦- جاء في النكت في: (هذا باب تكسير ما عدته أربعة أحرف للجميع): «قال: (وقد قالوا: غَالٌ، وَغُلَّانٌ، وَفَالِقٌ، وَفُلْقَانٌ)... وقع بعد هذا في النسخ: (مَالٌ، وَمُلَّانٌ)، ولم يُعلم له تفسير»^(٦)، والاختلاف على النحو الآتي:

(١) البيت للكميت في ديوانه ص ٤٦٦، والشرط الأول فيه: (وَمَا أَعْنِي بِقَوْلِي أَسْفَلِيكُمْ)، وله في الكتاب (هارون) ٢٨٢/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٨/٢، وخزانة الأدب ١٣٩/١. وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٨٦.

(٢) النكت ٤٨٩/٢.

(٣) السابق ٣/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٨٠/١٣.

(٥) السابق.

(٦) النكت ١٣٣/٣.

أ - غير الأعلام عبارة السيرافي: «وفي النسخ: مألٌ، ومُلائٌ»^(١) إلى : (وقع بعد هذا في النسخ: مألٌ، ومُلائٌ)، وفي هذا التغيير تغييرٌ لمعاد السيرافي، إذ مراده أن (مألٌ، ومُلائٌ)، بالميم، جاءت في النسخ مكان: (غَالٌ، وغُلَانٌ) التي بالغين، بينما يوحى قولُ الأعلام: (وقع بعد هذا في النسخ) بأن كلا المثالين موجودٌ في كتاب سيبويه.

٧- جاء في النكت نقلاً عن سيبويه عمّا تقوله العرب: «وشبّهوا: (عَوَّارًا، وعَوَّوير) ب(نُقَّازٍ، ونُقَّاقيز)، والنُقَّاز: العُصفور، وفي بعض النسخ: نُقَّار، ونُقَّاقير، وهو غلطٌ»^(٢)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - وردت عند الأعلام كلمة (عَوَّارًا) بألفٍ بعد التنوين، في جملة: (وشبّهوا عَوَّارًا، وعَوَّوير)، بينما وردت عند السيرافي من غير تلك الألف: «وشبّهوا: عَوَّار، وعَوَّوير»^(٣).

ب - وردت عند الأعلام كلمة (العُصفور) من غير تاء التانيث، بينما أنثها السيرافي (العُصفورة)^(٤).

٨ - جاء في النكت: «قال: وقالوا: العُبْسَةُ، كما قالوا: الحُمْرَةُ، وفي بعض النسخ: العِيسَةُ، من الأعيس، وأصلها: العِيسَةُ، فكُسِرَتْ؛ لتسلم الياء»^(٥)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - ورد في النكت: (وفي بعض النسخ)، بينما عند السيرافي: «وفي نسخة أخرى»^(٦).

ب - زاد الأعلام الجار والمجرور: (من الأعيس):

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٣٦/١٤.

(٢) النكت ١٤٨/٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣٤/١٥. ولعله تطبيعٌ.

(٤) السابق. ولعله تطبيعٌ.

(٥) النكت ١٥٩/٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٩١/١٥.

(وفي بعض النسخ: العَيْسَةُ، من الأعيس، وأصلها: العَيْسَةُ)، ولم يردا عند السيرافي، فالجملة عنده: «وفي نسخةٍ أخرى: العَيْسَةُ، وأصلها: العَيْسَةُ»^(١).

٩- جاء في النكت: «قال: (وَأَمَّا (فَاعَلْتُ) فَإِنَّ مصدره: مُفَاعَلَةٌ، جعلوا الميم عَوْضًا عن الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عَوْضٌ من الألف التي قبل آخر حرف منه). كلام سيبويه في هذا مختلٌ، وقد أنكر...، والجيد في هذا ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان؛ وهو أن هذه المصادر جاءت مخالفةً الأصل ك(فَعَلْتُ)، وذلك أن مصدره يجيء مخالفًا لما يوجبه قياس الفعل، وتُزاد في أوله الميم، كما يُقال: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا، وشَرَبْتُهُ مَشْرَبًا، وقد يُزاد فيه مع الميم الهاء، كما يقال: المَرْحَمَةُ، وألزموا الهاء في هذا، لِمَا ذكره من تعويض الألف. فاعرفه»^(٢)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - نقل الأعلام نصَّ سيبويه في النكت بشيءٍ من التغيير عن شرح السيرافي على النحو الآتي:

- نقل الأعلام قوله: (فإنَّ مصدره مُفَاعَلَةٌ)، بينما ورد عند السيرافي: (فإنَّ المصدر الذي لا ينكسر أبدًا مُفَاعَلَةٌ).

- ورد في النكت حرف الجر (من) في قوله: (عوضًا من الألف)، بينما هو (عن) في شرح السيرافي.

- ورد في النكت الجار والمجرور (منه) في نهاية قول سيبويه: (التي قبل آخر حرفٍ منه)، وسقطا (الجار والمجرور) في شرح السيرافي^(٣).

ب - نقل الأعلام في النكت أيضًا ما وقع في نسخة مبرمان بشيءٍ من التغيير عن شرح السيرافي على النحو الآتي:

- ورد في النكت قوله: (مخالفةً الأصل)، بينما وردت كلمة (الأصل) في شرح السيرافي مجرورة باللام: (مخالفةً للأصل).

(١) شرح كتاب سيبويه ٩١/١٥.

(٢) النكت ١٨٠/٣.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ١٦٦/١٥.

- ورد في النكت قوله: (وذلك أن مصدره يجيء مخالفاً لما يوجبه القياس)، وتغيّرت هذه العبارة في شرح السيرافي زيادة وتقديمًا، فجاءت: (وذلك أن فعلت يجيء مصدره مخالفاً لما يوجبه القياس).

- ورد الفعل في النكت في مثال سيبويه ومعه ضمير الرفع والنصب: (كما يُقال: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا)، بينما حذف ضمير الرفع في شرح السيرافي: (كما يُقال: ضَرَبَهُ مَضْرِبًا).

- ورد في النكت الفعل المبني للمجهول في قوله: (وقد يُزاد فيه مع الميم الهاء)، بياء المضارعة، بينما بُدئ في شرح السيرافي بتاء المضارعة، مبنياً للمجهول.

- ورد في النكت اسم الإشارة للقريب (هذا) في قوله: (وألزموا الهاء في هذا لما ذكره)، بينما ورد للبعيد (ذلك) في شرح السيرافي: (وألزموا الهاء في ذلك لما ذكره).

- ورد في النكت قوله في آخر النص: (لما ذكره من تعويض الألف) خالياً من قوله: (التي قبل آخر المصدر) الذي ورد عند السيرافي: (لما ذكره من تعويض الألف التي قبل آخر المصدر)^(١).

١٠- جاء في النكت نقلاً عن سيبويه: «والعلوّد: الكبير، هكذا وقع في النسخ، والصواب: عتود»^(٢)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - جعل الأعلام (العلود) واقعاً في النسخ، ويوحى قوله هذا أنه في النسخ كلّها، لكن السيرافي حدّدها بقوله: «وفي كثيرٍ من النسخ»^(٣)، فلم يشملها كلّها.

ب - اختلف النص في النكت - تقديمًا وتأخيرًا - عن شرح السيرافي، فقد جاء فيه: «وعتود: دويبة، وفي كثيرٍ من النسخ: علود»^(٤).

١١- جاء في النكت عند حديث سيبويه عن النون الخفيفة، أنها النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم، نحو النون في (مَنك) و(عَنك). قال الأعلام: «ووقع في

(١) شرح كتاب سيبويه ١٥/١٦٦.

(٢) النكت ٣/٣٠٨.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٥٣.

(٤) السابق.

النسخ: النون الخفيفة، وقد يجب أن تكون الخفيفة؛ لأن التفسير يدل عليها»^(١)، وقد حدّده السيرافي في حاشية كتاب (نسخة) مبرمان، فقال: «ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية: (الرواية: الخفيفة)، وقد يجب أن تكون الخفيفة؛ لأن التفسير يدل على ذلك»^(٢).

١٢- جاء في النكت في باب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد): «وفي بعض النسخ في آخر الباب زيادة، وذلك قوله: (بَلْعَبْر، وَبَلْحَارْث، وَعَلَمَاءُ بَنُو فُلان، وقال الشاعر:

وَمَا غُلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سَيْرَةٍ وَلَكِنْ طَفَّتْ عَلَمَاءُ غُرْلُهُ خَالِدٍ^(٣)

وقال:

فَمَا أَصْبَحْتَ عُلْرَضَ نَفْسٍ بَرِيَّةٍ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سَلَمَانَ بِالْهَادِ^(٤)

يريد على الأرض»^(٥)، والاختلاف على النحو الآتي:

أ - لم يذكر الأعلام في أي النسخ وردت تلك الزيادة، بل قال: (وفي بعض النسخ)، بينما حددها السيرافي في نسخة مبرمان، ووصف ما في هذه النسخة بأنه زيادة على كثير من النسخ^(٦).

ب - اختلفت رواية الشاهدين في النسخ التي اطلع عليها الأعلام عن نسخة مبرمان التي ذكرها السيرافي على النحو الآتي:

- في الشطر الأول من البيت الأول أورد الأعلام عن بعض النسخ: (من سوء سيرة)، بينما أورد السيرافي عن نسخة مبرمان: (من ضعف قوة)^(٧).

(١) النكت ٣/٣٩٨.

(٢) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٩.

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٤) سبق تخريجه في ص ٢٧٠ من البحث.

(٥) النكت ٣/٤٣١ و ٤٣٢.

(٦) يُنظر: كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٥.

(٧) السابق.

- في الشطر الثاني من البيت الأول أورد الأعلام عن بعض النسخ: (ولكن طفت علماء غرلة خالِدٍ)، بينما أوردته السيرافي عن نسخة مبرمان: (ولكن علت علماء غرلة قنبر)^(١).

- في الشطر الأول من البيت الثاني أورد الأعلام عن بعض النسخ: (نفسٌ بريئة)، بينما أوردته السيرافي عن نسخة مبرمان: (نفسٌ بريئة)^(٢).

- في الشطر الثاني من البيت الثاني أورد الأعلام عن بعض النسخ: (ولا غيرها إلا سَلَمَانٌ بالهَادِ)، بينما أوردته السيرافي عن نسخة مبرمان: (ولا غيرها إلا سُلَيْمَانٌ مالهَا)^(٣).

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه ص ٣٢٥.

(٢) السابق ص ٣٢٦.

(٣) السابق

المبحث الثاني: ابن خروف (تنقيح الألباب):

أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشيلي، المعروف بابن خروف، المتوفى سنة (٦٠٩هـ)، له شرحٌ على كتاب سيويه أسماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، ولقد تأثّر فيه بسابقه، السيرافي بخاصّة، في كثرة الإشارة إلى نسخ كتاب سيويه وتعددّها، وهذا على الرغم من أن ما وصلنا منه مطبوعاً لا يتجاوز ريعه^(١)، وهو ما يقابل الصفحات من (٧٤) إلى (٣٣٤) من الجزء الثالث من مطبوعة هارون، وهذا يمثل الأبواب من: (هذا بابٌ يذهب فيه الجزء من الأسماء) إلى نهاية (هذا باب الحكاية التي لا تُغيّر فيها الأسماء المبهمة عن حالها في الكلام).

لقد أُولع ابن خروف بنسخ الكتاب، ولا عجب، فقد كانت له نسخةٌ منه كتبها بِحَظِّهِ، ومن شدة إعجابه بالكتاب شرحه، وتميّز شرحه بالإشارة كثيراً إلى النسخ التي كانت بين يديه، ومنها:

النسخ الشرقية، والنسخة الرباحية، ونسخة الفارسي، ونسخة أبي نصر القرطبي، ونسخة الأستاذ، وكذلك بعض النسخ التي لم يُسمّها. ويبدو - والله أعلم - أن للسيرافي والفارسي أثراً عليه بالإشارة إلى تعدد النسخ، فقد وافقهما في بعض الإشارات، ومنها:

١- قال ابن خروف: «ووقع في الرباحية: (قُمَحَّان، على فُعْلَان)، بضم الفاء والعين، وتشديد اللام، ووقع في الشرقية: (فُعْلَان)، بفتح العين وتشديدها، وتخفيف الحاء: قُمَحَّان، وهو الذي شرح الزبيدي، وهو الصواب»^(٢).

هذا النص الذي أورد فيه ابن خروف اختلاف النسخ الرباحية، والشرقية في وزن بناء (قُمَحَّان / قُمَحَّان) بين (فُعْلَان)، و(فُعْلَان) قد يكون متأثراً فيه بالسيرافي، فقد

(١) درسه وحققه د. خليفة محمد خليفة بديري، ونشرته كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على

التراث الإسلامي في طرابلس بليبيا سنة ١٩٩٥ م.

(٢) تنقيح الألباب (النسخة التيمورية) ص ٢٧٧.

سبقه إليه^(١)، حين أورد ما ذكره ابن السراج عن اختلاف النسخ (كتاب ثعلب، والنسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس المبرد) في هذين الوزنين في بعض الأبنية، نحو: الجلبان، والفركان، والعرفان، والعمدان^(٢)، ويُلاحظ في النص السابق أن السيرافي أكثر دقة من ابن خروف بالتصريح بأسماء أصحاب النسخ، ولم يسمّ ابن خروف أصحاب النسخ، وإنما سمّاها باسمها العام، وهو يفعل هذا كثيرًا، فيقول: النسخ الرباحية^(٣)، أو النسخ الشرقية^(٤)، وإن كان - في غير هذا النص - يشير أحيانًا إلى أصحاب النسخ، لكن بشكل قليل، ومن ذلك قوله: «ووقع بعده في نسخة الفارسي»^(٥)، وقوله: «ووقع أيضًا في نسخة أبي نصر»^(٦)، لكن ابن خروف كان أكثر دقة من السيرافي في تعامله مع الأبنية، فقد ضبط البناء بالحركات، وزاد على ذلك وصفه الحروف، على نحو قوله: (بضم الفاء والعين، وتشديد اللام...، بفتح العين وتشديد هاء، وتخفيف الحاء).

٢- قال ابن خروف: «ووقع في الكتاب: جُنْدُوَّة، بضمّ الجيم، وكذلك هي عند ابن السراج، والجرمي، وفي كتاب القالي بالحاء، وكذلك عند ثعلب بخطه، وفي بعض النسخ: بالحاء غير المعجمة، وهي في تفسير الكل: القطعة من الجبل، وفي كتاب أبي العباس:

(١) دُرِسَ تعدد النسخ في هذه المسألة بالتفصيل في المبحث السابع عشر من الفصل الثاني في الباب الأول، ودُرِسَ أثرها في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٦٣٨ و ٦٣٩.

(٣) يُنظر: تنقيح الأبواب (المطبوع) ص ١٦٥ و ٢١٧ و ٢٧٤ و ٢٧٠ و ٢٩٣ و ٢٩٦ و ٣١٥ و ٣٢٩.

(٤) يُنظر: السابق ص ١٦٤ و ١٩٠ و ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢١٧ و ٢٤٠ و ٢٦٤ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٩٠ و ٢٩٢ و ٢٩٥ و ٣١٥ و ٣٢٥ و ٣٢٩ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٩ و ٤٠٦ و ٤١٣.

(٥) السابق ص ١٥٩.

(٦) السابق ص ١٦٤.

الْحُنْزُوءَةُ، بالزاي: الْحُنْزُوءَانَةُ، وهي الكبر، وفي الشرقية في الثاني: فِعْلُوءَةٌ: حِنْذُوءَةٌ، بكسر الفاء واللام»^(١).

في النص السابق يظهر أثر السيرافي باديًا في حديث ابن خروف في تعدد النسخ واختلافها في بناء (الحنذوة / الحنذوة / الحنذوة)^(٢)، على النحو الآتي:

أ - تحدث السيرافي عن اختلاف النسخ فيه^(٣)، وذكر أنه (الْحُنْذُوءَةُ)، بالخاء المعجمة، والذال المعجمة، في كتاب القاضي، وهذا الذي نقله هو ما ورد في كتاب القالي كما أشار ابن خروف.

ب - ذكر السيرافي أنه (الْحُنْزُوءَةُ)، بالخاء المعجمة، والزاي، في كتاب أبي العباس المبرد^(٤)، وقد أشار إليه ابن خروف أيضًا.

ج - ذكر السيرافي أنه رأى في بعض النسخ - ولم يُسمَّها - حُنْذُوءَةٌ^(٥)، بالخاء المهملة، ووافقه بتمامه ما ورد عند ابن خروف.

د - أشار السيرافي إلى أن هذا البناء ورد في بعض النسخ - ولم يُسمَّها - بالجيم: حُنْذُوءَةٌ^(٦)، وأكد ابن خروف أنه وقع في الكتاب، مشيرًا إلى أنه (بالجيم) عند ابن السراج، والجرمي.

وتظهر هنا دقة أكثر من ابن خروف بتسمية أصحاب النسخ، وكان الجواليقي قد أشار إلى ما ذكره ابن خروف عمًا ورد عند ابن السراج، والجرمي^(٧)، وهو بالجيم أيضًا

(١) تنقيح الألباب (النسخة التيمورية) ص ٢٨٥.

(٢) دُرِست هذه المسألة بالتفصيل في المبحث السابع عشر من الفصل الثاني في الباب الأول، ودُرِس أثرها في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٣) يُنظر: السيرافي النحوي ص ٦٥٥.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) السابق.

(٧) مختصر شرح العطار ص ١١٠.

عند أبي حاتم^(١)، وفي المطبوع من الأصول لابن السراج تصحيّفٌ أدى إلى نقض ما رُوي بالجيم عن كتاب ابن السراج، فقد ضبطها المحقق (جندوة) - بالحاء المهملة - بكسر فاء الكلمة ولامها، وجاء بعده قول ابن السراج: «هذا في كتابي، كتاب سيبويه»^(٢).

هـ - هذا الذي ورد بالحاء المهملة وكُسِرَت فيه فاء الكلمة ولامها، قد أشار السيرافي إلى أن سيبويه ذكره^(٣)، ولم يذكر في أي النسخ، وهل هو في بعضها أو كلها، لكن ابن خروف حدّده بالنسخ الشرقية كما مرّ في نصّه السابق.

(١) تفسير أبنية سيبويه وغريبه ص ٢٥٨.

(٢) الأصول في النحو ٣/٢١٠.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٥٥.

المبحث الثالث: صالح بن محمد الهسكوري: (شرح كتاب سيبويه):

صالح بن محمد الهسكوري^(١)، المتوفى سنة (٦٥٣ هـ) تقريباً، له شرحٌ على كتاب سيبويه، لم يصلنا منه إلا الربع الأخير، حقَّقه الباحث خالد بن محمد التويجري لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف الأستاذ الدكتور عيَّاد بن عيد الثبتي، والجزء المحقَّق يعادل الربع الأخير من كتاب سيبويه، وهو يقابل الصفحات من (٦٨) إلى (٤٨٥) من مطبوعة هارون، أي من (باب دخول فَعَلْتُ للمعاني) إلى نهاية (باب ما كان شاذًّا مما خفَّفُوا على ألسنتهم)، وهو آخر الكتاب.

في هذا الجزء المحقَّق القليل يشير الشارح صالح بن محمد أحياناً إلى اختلاف النسخ وتعدددها، وفي هذا دليلٌ على اهتمامه بنُسخ الكتاب^(٢)، وإنْ بدَتْ تلك الإشارات قليلة، فهذا الجزء من شرحه هو الربع الأخير، والذي يظهر - والله أعلم - أنه نهج المنهج نفسه في الأجزاء الثلاثة التي سبقت، فإنْ صحَّ ذلك فإنَّ إشاراتِه لاشك كثيرة.

ولإشارات صالح بن محمد أهميةٌ في تبين ما في نسخ الكتاب من اختلاف بين النصوص، فإذا أضيفت إشاراتِه إلى إشارات من سبقه، كالسيرافي والفارسي وابن خروف، صار إظهار ما بين النسخ من فروق كبيراً، وزادت النصوص المتعلقة به، ومما يبعث على هذا القول هو أن هؤلاء العلماء الأربعة لم يكرِّر لاحقهم عن سابقهم إلا النزر اليسير، فكلُّ منهم دكَّر إشارات لم يأت بها غيره، وعلى قلة إشارات صالح بن محمد مقارنة بغيره، إلا أنَّ لبعض إشاراتِه أهميةً أخرى، من مثل إثبات بعض ما ورد في نسخة أبي علي الشلوبين المقروءة على الرباحي^(٣).

إنَّ ما قام به صالح بن محمد من ذكرٍ لنُسخ الكتاب وتعدددها لم يكن بدعاً، فلقد سبق إلى ذلك، لكنَّ تفردَه بالنصوص التي نقلها يجعل عمله ذا أهمية، ولا شك أن

(١) الهسكوري ظناً.

(٢) ذكر محقِّق الشرح في (قسم الدراسة) عنايةً الهسكوري بنسخ كتاب سيبويه. يُنظر: شرح كتاب

سيبويه ١/ ٧٩ - ٨١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٦/١ و ٩ و ٢٢، و ٢/ ٦٣٤.

للعلماء الذين يشار إليهم بهذا الشأن - وبخاصّة السيرافي، والفارسي، ثم ابن خروف - أثرًا في عمله، يظهر ذلك واضحًا من خلال إشاراتِه للنسخ، ومن ذلك الآتي:

١- قال المسكوري نقلًا عن سيبويه: «قال في آخر زيادة الواو: (ولكن فَنَعْلُولُ، وهو اسمٌ، قالوا: مَنَجْنُوقٌ، وهو اسمٌ)^(١)، ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنَجْنُونُ، بالنون، وهو خُلْفٌ، وقد قدّم أنه فَعْلُولُ قبل هذا بسطرين، وقد عاود ذلك في أبواب العلل، وإنما الصواب ضبطه بالقاف، فيكون: فَنَعْلُولُ»^(٢).

يبدو - والله أعلم - أن للفارسي أثرًا في هذا النص الذي ذكره المسكوري، فقد ذكر الفارسي في (التعليقة) تعدد النسخ واختلافها في هذا البناء، مشيرًا إلى أنه ورد في (الكتاب) قولان لسيبويه في وزن (مَنَجْنُونُ)، هما: فَعْلُولُ، وفَنَعْلُولُ، وذكر أن أبا بكر (ابن السراج) قد غلط فَنَعْلُولًا، منكرًا أن يكون في كتاب سيبويه، مستدلا على ذلك بأنه لم يرد في نسخة ثعلب وغيرها من النسخ، وقد تحدث النحويون عن هذا^(٣).

هذا الذي أشار إليه الفارسي من تعدد النسخ ذكره المسكوري وهو يشرح (الكتاب)، ولكنه صرح بشيء لم يذكره الفارسي، وهو أن فَنَعْلُولًا ليس وزنًا لـ(مَنَجْنُونِ)، وإنما هو لـ(مَنَجْنُوقِ)، بالقاف، وبذلك يوضح ما يبدو تناقضًا في (الكتاب)، من أن سيبويه ذكر وزنين لبناء واحد، ولكن المسكوري، لم يكن أول من أشار إلى ذلك، فقد سبقه ابن خروف، الذي صوّب فَنَعْلُولًا لـ(مَنَجْنُوقِ)، بالقاف، قال: «ووقع في نسخة: ولكن فَنَعْلُولُ، وهو اسم قالوا: مَنَجْنُونُ»^(٤)، ولم يُعلم تفسيره، ولا دليل فيه على زيادة النون كما في مَنَجْنُونِ، ووقع في بعضها ولكن على فَيَعْلُولِ وهو

(١) الكتاب (هارون) ٢٩٢/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٨٦/٢.

(٣) تفصيل حديث النحويين في هذا مرّ في ص ٣٥٨ وما بعدها من البحث.

(٤) بالحاء المهملة.

قليل، قالوا حَيْرُتُون، وهو اسم، ووقع في بعضها: ولكن فَعْلُول وهو اسم قالوا: مَنْجُونُوقٌ^(١).

فهذه الإشارات الثلاث لتعدد النسخ من الفارسي وابن خروف والمسكوري في أحد الأبنية تبين أثر التحريف والتصحييف الذي يحصل في النسخ، وكيف بدا سيبويه من خلال ذلك متناقضاً.

٢- قال المسكوري: «وقع في الكتاب: (فكذلك إذا كان الحرف فَعُولْتُ، وفَعِيلْتُ)^(٢). السيرافي: (وقع في بعض النسخ غلطاً: فَعِيلْتُ، وليس يُلتفت إليه، وإنما هي: فَعِيلْتُ)^(٣)، يمكن أن يكون الإمام - يريد: فكذلك (فَعُولْتُ، وفَعِيلْتُ)، لو نُطِقَ بها، أي: هكذا يكون حكمنا، ولا يجوز أن يقع إلا على ما نطق به، وهو الأنظم مع قوله (فَعُولْتُ) الذي جعل السيرافي في هذا تصحيحاً منه، بل لا ينتظم مع بعده أصلاً»^(٤).

في النص السابق نقل المسكوري إحدى إشارات السيرافي إلى غلطٍ وقع في بعض نسخ الكتاب^(٥)، ثم ناقشه، وأبدى رأيه، فالسيرافي يرى أن (فَعِيلْتُ) غلط؛ لأنه ليس في الكلام، مستدلاً بحديث سيبويه عن (فَعِيلَ)، و(فَعُولَ)، و(فَعُولَ)، وليس معها (فَعِيلَ)^(٦)، لكن المسكوري يرى أن (فَعِيلَ) الواقع في بعض النسخ صحيح، ويشرح ذلك بأن سيبويه يتحدث بمنطق الافتراض، بمعنى: هذا هو الحكم لو نُطِقَ بها، قال: «يمكن أن يكون الإمام - رحمه الله - يريد: فكذلك (فَعُولْتُ)، و(فَعِيلْتُ)، لو نُطِقَ

(١) تنقيح الألباب (النسخة التيمورية) ص ٢٩٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٣٧٣/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٤/١٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٦٣٨/٢.

(٥) تمت دراسة تعدد النسخ في هذه المسألة في ص ١٩٢ وما بعدها من البحث.

(٦) يُنظر: الكتاب (هارون) ٣٧٣/٤.

بهما، أي: هكذا يكون حكماً^(١)، فهنا اختلف فهم الهسكوري عن فهم السيرافي لمراد سيبويه في النص.

(١) شرح كتاب سيبويه ٦٣٨/٢.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول "تعدد نسخ كتاب سيبويه وأثره"، قام الباحث فيه بجمع النصوص التي أشار السيرافي والفارسي فيها إلى تعدد النسخ، ومقارنة ما ورد في تلك الإشارات مع مخطوطتين، وأربع مطبوعات، مبيناً كيف أظهر هذا التعدد نصّ سيبويه الواحد مختلفاً بين النسخ، مبرزاً أثر هذا التعدد على الحكم النحوي، والصرفي، واللغوي في بعض المسائل، موضحاً - من خلال إشارات هذين العالمين - ما أصاب الكتاب من زيادة في نصّه أو نقص منه، أو تغيير فيه، موازناً بين منهجهما في توثيق تلك النصوص، وإبراز الاختلاف بينها، مظهرًا أثر نصوصهما في بعض شراح الكتاب بعدهما، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، كان من أهمها ما يأتي:

- ١- كثرة نصوص السيرافي إلى تعدد النسخ مقارنةً بالفارسي.
- ٢- اهتمام السيرافي بنسختي مبرمان، وابن السراج أكثر من غيرهما، فقد اعتمد عليهما في أكثر إشاراته إلى اختلاف نصوص الكتاب، وأما الفارسي فقد كان اهتمامه بنسخة المبرد أكثر من غيرها.
- ٣- الدور المهم لنصوص السيرافي والفارسي في إظهار بعض النصوص التي زيدت في الكتاب أو سقطت منه، أو تغيرت فيه، ولم تكن على درجة واحدة، فتبيّن أن التغيير في نصوصه هو الأكثر، تلا ذلك النقص منه، ثم الزيادة فيه.
- ٤- الاختلاف الكبير بين نسخ الكتاب في كثير من نصوص سيبويه، كان لبعضها تأثير مهم في الأحكام، مثل: (مالي إلا زيدٌ صديقٌ/ مالي إلا زيدٌ صديقاً)، و(بمن تمرُّ أمرُّ، وعلى من تنزل أنزل/ بمن تمرُّ أمرُّ، وعلى من تنزل أنزل)، واسم العلم (يزن) هل هو منصرف أو ممنوع من الصرف؟ ولبعضها أثر في المعنى، مثل: (مُعْتَرَفًا / مُعْتَرَفًا).
- ٥- اهتمام السيرافي والفارسي بكتاب سيبويه وضبطه، وتبيين الفروق بين نسخيه، وكان ذلك على مستوى الجملة، والكلمة، والحرف، ولم يغفلوه على مستوى الحركة أيضاً، مثل: (العِكم / العِكم)، و(حَلَقَة / حَلَقَة)، و(اضْرِبْ / اضْرِبْ).
- ٦- اهتمام السيرافي، والفارسي الكبير بتعدد النسخ شمل أيضاً: عنوان الباب، فقد تعددت النسخ في عناوين.

- ٧- دقة السيرافي والفارسي وحرصهما على إظهار الفروق بين النسخ، وشمل ذلك الإعجام، والإهمال في نقط الحروف، ومن ذلك: (خَزَيَان و خَزَيَا / جَزَيَان و جَزَيَا / خَزَيَان و خَزَيَا)، و(نُقَار و نَقَائِر / نُقَّاز و نَقَائِز).
- ٨- اختلاف العلماء بعد سيبويه في بعض الأحكام الصرفية يبدو - والله أعلم - أنه ناتج عن تعدد النسخ أحياناً، مثل اختلافهم في وزن (تَثَقَّة) بين (فَعْلَّة)، و(تَفْعَلَة).
- ٩- إظهار اضطراب العلماء بعد سيبويه في ضبط أبنية كتابه، وهو اضطراب غير يسير، سواء على مستوى الأوزان، كالاختلاف في: (فُعْلَان / فُعْلَان)، و(فُعْلَان / فُعْلَان)، أو على مستوى حروف البناء نفسه، مثل: (خُنْدُوَة / خُنْدُوَة / خُنْدُوَة / خُنْدُوَة)، و(خَوْقَل / حَوْمَل)، و(عِتْوَد / عِلْوَد).
- ١٠- تصحيح السيرافي لبعض الأبنية التي وردت في الكتاب، ومن ذلك تصحيحه لـ(حَوْقَل) مكان: (حَوْمَل)، و(عِتْوَد) مكان (عِلْوَد).
- ١١- قد يُحدث ما ورد في بعض النسخ - تصحيحاً أو تحريفاً - استعمال لفظ غير موجود في المعاجم العربية، ومن ذلك: (نُقَّار)، بضم النون.
- ١٢- حرص السيرافي والفارسي على توثيق النسخ ما أمكنهما، وإبراز الاختلاف بينها، وترجيح ما يراه الأصوب منها، ونقد بعضها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ١٣- أهمية إشارة العلماء لتعدد نصوص نُسخ الكتاب؛ لدفع التناقض عن سيبويه، ومن ذلك ما ظهر في نسخة ثعلب، وهو أن سيبويه لم يذكر لـ(مَنْجُونٍ) وزناً غير (فَعْلُولٍ)، وما جاء في المطبوع من قول آخر لسيبويه أنه يأتي أيضاً على (فَعْلُولٍ)، تبين أنه لـ(مَنْجُونٍ)، بالقاف، وليس لـ(مَنْجُونٍ) بالنون، فالقاف حُرِّفَتْ إلى نون.
- ١٤- الاضطراب في عزو الشاهد الشعري يكون - أحياناً - بسبب تعدد النسخ، فقد ينسب البيت الواحد لشاعرين في موضعين مختلفين من الكتاب، ومن ذلك نسبة بيت واحد من الشعر لخطام المجاشعي في موضع، ولهميان بن قحافة في موضع آخر، أو نسبة البيت إلى شاعرين في الموضع نفسه.
- ١٥- أثر السيرافي والفارسي فيمن بعدهما في الاهتمام بتعدد النسخ، والإشارة إليها، وهذا واضح في الأعلام الشنتمري، ثم في ابن خروف، وصالح بن محمد (الهسكوري).

١٦- الاختلاف الواضح في بعض نصوص الكتاب بين النسخ التي أشار إليها السيرافي والفارسي، ومطبوعاته الأربع: (باريس)، و(بولاق) و(هارون)، و(البكاء)، وكذلك بين المطبوعات الأربع نفسها.

ويوصي الباحث بالآتي:

إعادة تحقيق كتاب سيبويه تحقيقاً مبنياً على نُسخه المتعددة، وما أشار إليه العلماء من اختلافٍ بين تلك النسخ، مع الاهتمام بضبط الكلمات ضبطاً تاماً، وعدم إغفال أي حركة فيها؛ وبخاصة الأبنية؛ لما في ذلك من تقريب صورة الكتاب على الوجه الذي ألفه سيبويه، على أن يقوم بذلك فريقٌ من الباحثين المهتمين بسيبويه وكتابه، على أن يراعي ثلاثة أشياء:

أ- البحث والتنقيب عن كل النصوص في تعدد نُسخ كتاب سيبويه في نصوص كتب التراث، وجمعها، ومحاولة مقارنتها بكتاب سيبويه المطبوع، وتصحيح ما يمكن تصحيحه.

ب - الاهتمام بالمخطوطات التي أشارت في حواشيتها إلى ما في النسخ من فروق، ودراسة تلك الإشارات، والإفادة منها في تحقيق نص الكتاب.

ج - جَمْع النصوص المختلف فيها بين المطبوعات الأربع من كتاب سيبويه في جميع أبوابه، ودراستها، ومقارنتها بما ورد في النسخ، محاولةً لتعيين النص الذي أراده سيبويه. هذا والله أعلم وأكرم، والحمد له أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الفهارس

١ - فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	٣١٨
سورة النساء		
﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَنَّا﴾	١١٧	١٥٠، ١٥١، ٣٤٨، ٣٦٩
سورة الصافات		
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	١١١، ١١٢
سورة الذاريات		
﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾	٧	١٨٤

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث النبوي
٣٢٤	«إني سائلكم عن شيء، فهل أنتم صادقوني»

٣- فهرس الأمثال والأقوال.

الصفحة	المثل أو القول
٦٧	هذا ابن عمي دنيا

٤ - فهرس القوافي.

الصفحة	القائل	القافية
الباء المضمومة		
٤٠٥ ، ٣٥١ ، ١٩٨	الفرزدق	شَبُوبُهَا
١٩٨	الفرزدق	وَشَيْبُهَا
الحاء المكسورة		
٣٢٤	يزيد الحارثي	شَرَّاحِي
الباء المكسورة		
١٢٥	كعب بن مالك أو مالك بن كعب	الْكَزْبِ
الدال المضمومة		
٢٧٩ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤	رجل من خثعم	يَسُوْدُ
الدال المكسورة		
٣٥٣	الفرزدق	خَالِدِ
٤١٠	-	بَاهَادِ
الراء المضمومة		
٦٥	الفرزدق	وَالْحَمْرُ
الراء المكسورة		
٦٦ ، ٦٣	الفرزدق	عِشَارِي
٦٣	الفرزدق	الْأَبْكَارِ
٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٤١١	الفرزدق	قَنْبَرِ
٨٤	جرير	عَمْرُو
٥٤	الأسدي	مِسْوَرِ
الفاء المفتوحة		

مُعْتَرِفًا	عمرو بن الإطنابة أو عمرو بن امرئ القيس	١٢٨، ١٢٩، ٣٧٨، ٤٠٥
اللام المفتوحة		
سِيَاهَا	الشماخ	٤٠٤
اللام المضمومة		
مَالُهَا	الفرزدق	٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٦٧
النون الساكنة		
مَرَّتَيْنِ	خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة	١٢١، ٣٥٠
التُّرْسَيْنِ	خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة	١٢١، ٣٥٠
النون المفتوحة		
الدَّوِينَا	الكميت	٤٠٦
النون المضمومة		
شُنُونُهَا	الفرزدق	٤٠٤
الياء المفتوحة		
غِيَايَا	عمرو بن أحمر الباهلي	١١١، ١١٢، ٣٥٢، ٣٩٤

٥- ثبت المصادر والمراجع.

أولاً: المخطوطات:

- شرح كتاب سيبويه المسمى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف نسخة مصورة عن النسخة التيمورية.
- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة هارفارد، برقم ARAB ٤٣٨ Ms.
- الكتاب: لسيبويه، نسخة مصورة عن نسخة خطية (بخط ابن خروف ومقابلته)، محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، برقم (ARABE ٦٤٩٩).
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة الأسكوريال.
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة جورم باشا بتركيا، في أربعة أجزاء؛ الأول برقم (٢٥٦٢)، والثاني برقم (٢٥٦٣)، والثالث برقم (٢٥٦٤)، والرابع برقم (٢٥٦٥).
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا، برقم (١٣٧٦).
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة السلیمانیة بتركيا، برقم (١١٠٣ و ١١٠٤).
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة السلیمانیة بتركيا، برقم (١١٠٥ و ١١٠٦).
- الكتاب: نسخة مصورة عن نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا، برقم (٤٦٢٨).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- الخطاريات (الجزء الثاني): لابن جني، تحقيق: سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- شرح الجزولية (السفر الثاني): للأبدي، تحقيق: محمد جمل أحمد الزهراني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ.
- شرح كتاب سيبويه (المجلد الثالث): للرماني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٨ / ١٤١٩ هـ.

- شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول): للرماني، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤١٤ / ١٤١٥ هـ.
- شرح كتاب سيبويه (جزء منه): للسيرافي، تحقيق: عبدالله بن ثاني الرويلي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ هـ.
- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): لصالح بن محمد (المسكوري)، تحقيق: خالد بن محمد بن عبدالله التويجري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م.

ثالثا: الكتب:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع، تحقيق: د. أحمد محمد عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٩٩ م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبدالنواب، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط ٢، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الاستدراك على سيبويه: للزبيدي، باعثناء: إغناطيوس كويدي، طبع بروما، ١٨٩٠.
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، بلا تأريخ.

- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- إعراب القراءات الشواذ: للعكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الإغفال: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الألفاظ: لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٩٨ م.
- أمالي ابن الشجري: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- أمثلة الأبنية في كتاب سيويه: للزبيدي، شرح وتعليق: محمد خليفة الدناع، ط ١، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٩٦ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الانتصار لسيويه على المبرد: لابن ولاد، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدين - دمشق، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- البحر المحيط = تفسير أبي حيان الأندلسي المسمى: تفسير البحر المحيط.
- برنامج شيوخ الرعي: للرعي: الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم شيوخ، دمشق - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- بغية الطلب في تاريخ حلب: لابن العديم، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م..
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزبادي، تحقيق: محمد المصري، ط١، دار سعد الدين - دمشق، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج وآخرين، إصدار وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: للتنوخي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- التبصرة والتذكرة: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- التحديد في الإتقان والتجويد: للداني، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط ١، دار عمار - عمّان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم - دمشق، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- تصحيح الفصيح وشرحه: لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، ومراجعة: د. رمضان عبدالنواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- التعريفات: للجرجاني (علي بن محمد)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة - القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مكتبة الأمانة - القاهرة، ومطابع الحسني - الرياض، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م - ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
- تفسير أبنية سيبويه لأبي العباس ثعلب (جمعًا ودراسة): د. عبدالله بن ثاني، ط ١، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط ١، دار البشائر - دمشق، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
- التكملة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض (الملك سعود) - الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الجامع الصحيح: للإمام البخاري، حققه وشرحه: محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، ونشره وراجعته: قصي محب الدين الخطيب، ط ١، المكتبة السلفية - القاهرة، ١٤٠٠ هـ.
- جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، نشر لجنة البحوث والتأليف والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني: للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه: د. عبد المجيد بن صالح بن سليمان الجارالله، ط ١، دار التدمرية - الرياض، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- - جواب المسائل العشر: لابن بري، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط ١، دار البشائر - دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- - الجيم: لأبي عمرو الشيباني، حققه وقدم له: إبراهيم الإياري، راجعه: محمد خلف الله أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخريّن، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الحُلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيّد البطليوسي، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الحيوان: للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط١، مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٦٢ - ١٩٤٣ م.
- الخطاريات: لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادى، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : للشنقيطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: لابن فرحون، تحقيق: د. محمد الأحدي أبو النور، المركز الإسلامي للطباعة والنشر - القاهرة.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف - القاهرة.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨ م.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: تحقيق د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه: الأستاذ علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق: سامي مكّي العاني، ط ١، مكتبة النهضة - بغداد، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط ١، دار صادر - بيروت، ٢٠٠١ م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: لمكّي القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، ط ٣، دار عمار - عمّان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: د. مازن المبارك، ط ٣، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، دار القلم - دمشق ١٩٨٥ م.
- السفر الأول من شرح كتاب سيويه: للصفار، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط ١، دار المآثر - المدينة النبوية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، وتقديم: د. شاكر الفحام، ط ٢، دار صادر - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- سمط اللآلئ: للوزير البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية.
- سيويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، ط ٢، عالم الكتب - القاهرة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه (جزء من شرح السيرافي): تحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه: للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي - بيروت.

- شرح أبنية سيويه: لابن الدهان، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، دار العلوم - الرياض، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- شرح أبيات سيويه: لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، ط١، دار الجليل - بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- شرح أبيات سيويه: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر - الجزيرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر - بيروت.
- شرح التصريف: للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح الشافية للرضي = شرح شافية ابن الحاجب.
- شرح عيون كتاب سيويه: للمجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، ط١، مطبعة حسان - القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرح قصيدة بانت سعاد: لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. عبدالله عبدالقادر الطويل، ط١، المكتبة الإسلامية - القاهرة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- شرح كافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح الكافية للرضي = شرح كافية ابن الحاجب.

- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح كتاب سيبويه المسمى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف، تحقيق: د. خليفة محمد خليفة بديري، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - طرابلس، ١٤٢٥ هـ من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم.
- شرح كتاب سيبويه: للرماني (الجزء الأول - قسم الصرف)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة التضامن - القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- شرح كتاب سيبويه: للسيراقي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- شرح كتاب سيبويه: للصفار = السفر الأول من شرح كتاب سيبويه.
- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د. خالد عبدالكريم جمعة، ط٢، الدار الشرقية - مصر الجديدة، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لابن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، ط١، مكتبة المعارف - بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الصبح المنير في شعر أبي بصير (الأعشى)، مطبعة أدلف هلزهوسن، بيانة - ١٩٢٧ م.
- الصحاح: للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- صحيح البخاري = الجامع الصحيح.
- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.

- طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان - النجف، ١٩٧٣ / ١٩٧٤ م.
- علم الأصوات: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة.
- العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفاخر في الأمثال: للمفضل الضبي، اعتنى به ووضع حواشيه: محمد عثمان، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠١١ م.
- فرحة الأديب: للغندجاني، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس ومطبعة دار الكتاب - دمشق، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- فعلت وأفعلت: للزجاج، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، ود. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- فهارس كتاب سيبويه: صنع: محمد عبدالحالق عضيمة، ط ١، مطبعة السعادة - القاهرة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- فهرس ابن عطية: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، ط ٢، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٣ م.
- القاموس المحيط: للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط ٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكتاب: تحقيق: د. محمد كاظم البكاء، ط ١، مكتبة زين الحقوقية - بيروت، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٥ م.
- الكتاب: تحقيق: هرتويغ درنبرغ، المطبع العامي - باريس، ١٨٨١ م.
- الكتاب: ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق - مصر، ١٣١٦ هـ.

- كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- كتاب سيبويه وشروحه: د. خديجة الحديثي، ط ١، مطابع دار التضامن (ساعدت وزارة التربية على نشره) - بغداد، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- كتاب الكُتّاب: لابن درستويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبدالحسين الفتلي، ط ١، دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- لسان العرب: لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة.
- ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- المبدع في التصريف: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحميد السيد طلب، ط ١، مكتبة دار العروبة - الكويت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار ود. عبدالفتاح إسماعيل شلي، ط ٢، دار سزكين، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جني، تحقيق: د. أحمد بو عباس، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠ م.

- مختصر شرح أمثلة سيويه للعطار: للجواليقي، تحقيق: د. دفع الله عبدالله سليمان، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٠هـ
- المحخص: لابن سيده، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل إبراهيم، ط ٣، مكتبة التراث - القاهرة.
- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، ط ١، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- المسائل الحلييات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن محمود هنداوي، ط ١، كنوز إشبيليا - الرياض، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط ١، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- المسائل المنشورة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار - عمان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن: للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٣.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ١٣٨٧ هـ - ١٣٧٧ م.
- معجم القراءات: د. عبداللطيف الخطيب، ط ١، دار سعد الدين - دمشق، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: للبكري، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام، تحقيق د. عبداللطيف محمد الخطيب، ط ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المفصل في علم العربية: للزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط ١، دار عمار - عمان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبدالحالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الممدود والمقصود: لأبي الطيب الوشاء، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٩ م.
- المنتخب من غريب كلام العرب: لكراع النمل، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، ط ١، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- المنح البادية في الأسانيد العالية: للفاسي، تحقيق: محمد الصقلي الحسيني، ط ١، وزارة الاوقاف - المغرب، ٢٠٠٥ م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ١٩٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- نتائج الفكر في النحو: للسهيلى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للمقري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- النكت في تفسير كتاب سيويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط ١، دار الشروق - بيروت والقاهرة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: للتنبكي، تقديم: عبد الحميد عبدالله الهرامة، ط ١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس، ١٣٨٩ من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - ١٩٨٠ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.

رابعاً: الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية:

- تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي (دراسة واستدراك): د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (العدد ٤٢)، ربيع الآخر ١٤٢٤هـ.
- جهود عبدالسلام هارون في تحقيق كتب التراث العربي (كتاب سيبويه نموذجًا): د. خالد بن عبدالكريم بسندي، بحث على الإنترنت، مقدم إلى مؤتمر التراث العربي بجامعة آل البيت في الأردن في الفترة ١٢ - ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤م، الموافق ٩ - ١١ ذي القعدة ١٤٢٥هـ.
- الزيايدي النحوي (حياته، وآثاره، وآراؤه): د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٣)، (العدد ٢١)، رمضان ١٤٢١ هـ - ديسمبر ٢٠٠٠م.
- مقدمة (خطبة) كتاب سيبويه: د. بدر بن محمد الجابري، بحث مجاز للنشر في مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في ٢٨ / ٦ / ١٤٣٨ هـ، مرقون على الحاسب الآلي.
- نظرات في كتاب سيبويه: د. ماهر عباس جلال، مجلة التراث العربي - دمشق، العدد المزدوج ٨٣ / ٨٤، جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ - سبتمبر، ٢٠٠١م.

٦- فهرس الموضوعات.

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٢٢	التمهيد: تعدد نسخ كتاب سيبويه - تعريف وتأريخ.
٣٧	الباب الأول: أثر تعدد النسخ في نصوص الكتاب
٣٨	الفصل الأول: النصوص النحوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)
٣٩	المبحث الأول: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.
٤٢	المبحث الثاني: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين؛ وليس لك أن تقتصر.
٤٤	المبحث الثالث: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار.
٤٩	المبحث الرابع: هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره.
٥١	المبحث الخامس: هذا باب ما أُجري من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل.
٥٤	المبحث السادس: هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

٥٧	المبحث السابع: هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله.
٥٩	المبحث الثامن: هذا باب ما يجري عليه وصفة ما كان من سببه.
٦١	المبحث التاسع: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست تعمل.
٦٣	المبحث العاشر: هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.
٦٧	المبحث الحادي عشر: هذا باب ما ينتصب؛ لأنه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو.
٦٩	المبحث الثاني عشر: هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، أو يبنى عليه ما قبله.
٧٢	المبحث الثالث عشر: هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة.
٧٥	المبحث الرابع عشر: هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا له، أو صلة وليس بمنادى ينبهه غيره.
٧٨	المبحث الخامس عشر: هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة.
٨٠	المبحث السادس عشر: هذا باب وصف المنفي.
٨٣	المبحث السابع عشر: هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق.
٨٥	المبحث الثامن عشر: هذا باب ما يُقدَّم فيه المستثنى.
٨٧	المبحث التاسع عشر: هذا باب علامة المضميرين المرفوعين.
٨٩	المبحث العشرون: هذا باب استعمالهم (إيّا) إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا.

٩٢	المبحث الواحد والعشرون: هذا باب الإضممار فيما أجري مجرى الفعل.
٩٥	المبحث الثاني والعشرون: هذا باب ما ترده علامة الإضممار إلى أصله.
٩٨	المبحث الثالث والعشرون: هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام.
١٠٠	المبحث الرابع والعشرون: هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها.
١٠٣	المبحث الخامس والعشرون: هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء.
١٠٦	المبحث السادس والعشرون: هذا باب من أبواب (أنّ) تكون فيه مبنية على ما قبلها.
١٠٨	المبحث السابع والعشرون: هذا باب آخر من أبواب (أو).
١١١	المبحث الثامن والعشرون: هذا باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام، ولم تدخل على الألف.
١١٣	المبحث التاسع والعشرون: هذا باب تغيير الأسماء المبهمة؛ إذا صارت علامات خاصة.
١١٦	المبحث الثلاثون: هذا باب ما عمل بعضه في بعض؛ وفيه معنى القسّم.
١١٩	المبحث الواحد والثلاثون: هذا باب ذكرك الاسم الذي تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك .
١٢١	المبحث الثاني والثلاثون: هذا باب ما لُفّظ به مما هو مثني؛ كما لُفّظ بالجمع.
١٢٤	المبحث الثالث والثلاثون: هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعنى واحد.
١٢٥	المبحث الرابع والثلاثون: هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو غير زيادة.

١٢٧	الفصل الثاني: النصوص الصرفية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه واحدٌ وعشرون مبحثًا:
١٢٨	المبحث الأول: هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل؛ إذا كان جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍّ، أو استفهامٍ، أو تمثُّلٍ، أو عرض.
١٣١	المبحث الثاني: هذا باب أسماء السور.
١٣٤	المبحث الثالث: هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها .
١٣٧	المبحث الرابع: هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.
١٤٠	المبحث الخامس: هذا باب لا تجوز فيه التثنية والجمع؛ بالواو والنون والياء والنون.
١٤٣	المبحث السادس: هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء.
١٤٥	المبحث السابع: هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألفٍ أو لحقت ألفٌ ونونٌ كما لحقت عثمان نحو خنفساء.
١٤٧	المبحث الثامن: هذا باب المقصور والممدود.
١٥٠	المبحث التاسع: هذا باب تكسير الواحد للجمع.
١٥٢	المبحث العاشر: هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه، ومن لفظه؛ إلا أنه تلحقه هاء التأنيث؛ لتبين الواحد من الجميع.
١٥٥	المبحث الحادي عشر: هذا بابٌ أيضًا للخصال التي تكون في الأشياء.
١٥٦	المبحث الثاني عشر: هذا باب افتراق (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ).

١٦٠	المبحث الثالث عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة.
١٦٥	المبحث الرابع عشر: هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة.
١٦٨	المبحث الخامس عشر: هذا باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفاً في حرف.
١٧١	المبحث السادس عشر: هذا باب ما بَنَتْ العرب من الأسماء والصفات والأفعال.
١٧٣	المبحث السابع عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل.
١٨٧	المبحث الثامن عشر: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل.
١٩٠	المبحث التاسع عشر: هذا باب ما كانت الياء فيه أَوَّلًا وكانت فاءً.
١٩٢	المبحث العشرون: هذا باب (فُعِلَ) من (فَوَعَلْتُ) من (قُلْتُ)، و(فَيَعَلْتُ) من (بَعْتُ).
١٩٥	المبحث الواحد والعشرون: هذا باب ما قَيَّسَ من المعتل من بنات الياء والواو.
١٩٧	الفصل الثالث: النصوص اللغوية (منسوقة بحسب أبواب الكتاب)، وفيه ثمانية عشر مبحثاً:
١٩٨	المبحث الأول: هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة.
٢٠٢	المبحث الثاني: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة.
٢٠٥	المبحث الثالث: هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث.

٢٠٧	المبحث الرابع: هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف.
٢٠٩	المبحث الخامس: هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدادك إلى غيرك وتوقعها بها مصادرهما.
٢١١	المبحث السادس: هذا باب (فَعْلَان) ومصدره وفعله.
٢١٣	المبحث السابع: هذا باب ما يُبنى على (أفعل).
٢١٥	المبحث الثامن: هذا باب أيضا للخصال التي تكون في الأشياء.
٢١٧	المبحث التاسع: هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى.
٢٢٠	المبحث العاشر: هذا باب ما يُمال من الحروف التي ليس بعدها ألف؛ إذا كانت الراء بعدها مكسورة.
٢٢٤	المبحث الحادي عشر: هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكرهيتهم التقاء الساكنين.
٢٢٧	المبحث الثاني عشر: هذا باب عدد الحروف ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مهموسها ومجهورها.
٢٢٩	المبحث الثالث عشر: هذا باب الادغام في الحرفين تضع لسانك بهما موضعا واحدا لا يزول عنه.
٢٣٣	المبحث الرابع عشر: هذا باب الادغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد، والحروف المتقاربة مخارجها.
٢٣٧	المبحث الخامس عشر: هذا باب الادغام في حروف طرف اللسان وأصول والثنايا.
٢٥٩	المبحث السادس عشر: هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع بذلك الحرف؛ وليس من موضعه.

٢٦٢	المبحث السابع عشر: هذا بابٌ تُقلب فيه السين صاءً في بعض اللغات.
٢٧٠	المبحث الثامن عشر: هذا باب ما كان شاذًّا مما خففوه على ألسنتهم وليس بمطرّد
٢٧٥	الباب الثاني: أثر تعدد نسخ "الكتاب" على نصّ سيبويه (دراسة تحليلية)، وفيه سبعة فصول:
٢٧٦	الفصل الأول: الأثر النحوي، وفيه أربعة مباحث:
٢٧٧	المبحث الأول: تغيير الإعراب.
٢٨٣	المبحث الثاني: تغيير الحكم النحوي.
٢٨٧	المبحث الثالث: صرف ما لا ينصرف.
٢٨٩	المبحث الرابع: تغيير زمن الفعل.
٢٩٢	الفصل الثاني: الأثر الصرفي، وفيه خمسة مباحث:
٢٩٣	المبحث الأول: تغيير الوزن الصرفي.
٢٩٦	المبحث الثاني: تغيير الحكم الصرفي.
٣٠٤	المبحث الثالث: استدراك بعض الأبنية.
٣١٣	المبحث الرابع: قلب حروف الكلمة.
٣١٦	المبحث الخامس: الإبدال بين الحروف.
٣١٩	الفصل الثالث: الأثر اللغوي، وفيه ستة مباحث:

٣٢٠	المبحث الأول: تغيير الكلمة.
٣٢٣	المبحث الثاني: تغيير بعض حروف الكلمة.
٣٢٨	المبحث الثالث: تغيير معنى الكلمة.
٣٣٢	المبحث الرابع: تفسير الكلمات.
٣٣٧	المبحث الخامس: إيراد بعض صفات الحروف.
٣٤١	المبحث السادس: ضبط بعض الكلمات.
٣٤٧	الفصل الرابع: الأثر في الشواهد، وفيه ثلاثة مباحث:
٣٤٨	المبحث الأول: الاستشهاد ببعض القراءات.
٣٥٠	المبحث الثاني: عزو الشاهد الشعري.
٣٥٢	المبحث الثالث: إثبات الشواهد الشعرية وإنكارها.
٣٥٥	الفصل الخامس: أنواع تعدد النسخ وصوره عند السيرافي والفارسي، وفيه ثلاثة مباحث:
٣٥٨	المبحث الأول: الزيادة في النص.
٣٦٣	المبحث الثاني: النقص من النص.
٣٧٠	المبحث الثالث: التغيير في النص.
٣٨٢	الفصل السادس: موازنة بين إشارات السيرافي والفارسي ونصوصهما إلى تعدد النسخ، وفيه ستة مباحث:
٣٨٣	المبحث الأول: عدد الإشارات والنصوص.

٣٨٤	المبحث الثاني: توثيق النسخ.
٣٨٦	المبحث الثالث: إبراز الاختلاف بين النسخ.
٣٨٩	المبحث الرابع: التنويه بأصحاب النسخ.
٣٩٣	المبحث الخامس: تغليط النسخ، ونقدها.
٣٩٦	المبحث السادس: ترجيح الصواب من النسخ.
٤٠٠	الفصل السابع: أثر إشارات ونصوص تعدد النسخ عند السيرافي والفارسي في بعض شُرَّاح الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:
٤٠٢	المبحث الأول: الأعلام الشنتمري (النُّكْت في تفسير كتاب سيبويه).
٤١٢	المبحث الثاني: ابن خروف (تنقيح الألباب).
٤١٦	المبحث الثالث: صالح بن محمد المسكوري (شرح كتاب سيبويه).
٤٢١	الخاتمة.
٤٢٤	الفهارس.
٤٢٥	فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
٤٢٦	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٤٢٧	فهرس الأمثال والأقوال.
٤٢٨	فهرس القوافي.
٤٣٠	ثبت المصادر والمراجع.

٤٤٦	فهرس الموضوعات.
٤٥٥	فهرس الفهارس.

٧- فهرس الفهارس.

الصفحة	الفهرس
٤٢٥	فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
٤٢٦	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٤٢٧	فهرس الأمثال والأقوال.
٤٢٨	فهرس القوافي.
٤٣٠	ثبت المصادر والمراجع.
٤٤٦	فهرس الموضوعات.
٤٥٥	فهرس الفهارس.